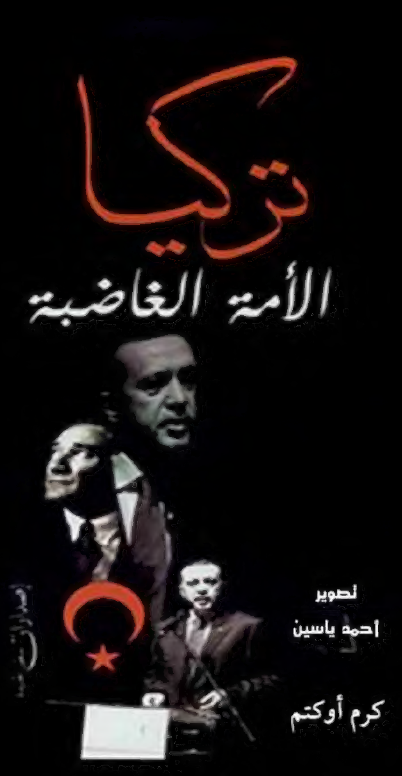


ترجمة : مصطفى مجدي الجمال

تقديم : د . عاصم الدسوقي

ـ تركيا الأمة الغاضبة؟
– ترجمة: مصطفى مجدى الجمال
ـ غلاف: حسين جبيل gopy_art@yahoo.com
ـ المراجعة اللغوية: عمر حسن الشناوى omar_shenawy@yahoo.com
ـ إخراج فنى: جابر محمد عبداللطيف jaberlatef@yahoo.com
الطبعة العربية الأولى ٢٠١١
رقم الإيداع: ٢٠١١/١٩٨٧٢
الترقيم الدولى: 7 -94- 5868 -977

٨ و٢٣ تقسيم الشيشينى بجوار الكوبرى الدائرى
كورنيش المعادى ت: ٢٥٢٤٠٠٢٠/٢٥٢٦٣٥٩٩
e.mail address: sutour@link.net
الموقع الإلكترونى
www.sutour2.com
صفحة فيس بوك
www.sutour.blogspot.com

مقدمة أولى

تركيا الإسلامية-العلمانية

جسد عثماني .. قدمه في الغرب ..
وذراعاه على الشرق

منذ أن اعتلى حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا في سبتمبر ٢٠٠٢ أعطى أملا للجماعات الإسلامية في مختلف بلاد العالم العربي من حيث إمكانية أن تتولى الحكم أسوة به باعتباره حزبا إسلاميا، مثلما أعطت الثورة الإسلامية في إيران من قبل (فبراير ١٩٧٩) الأمل في تلك البلاد وخاصة بين الجماعات الشيعية لكي تفوز يوما ما بنصيب في الحكم.

غير أن رد فعل الغرب الأوروبي- الأمريكي تجاه كل من الثورة الإيرانية وصعود حزب العدالة والتنمية في تركيا كان مختلفا رغم اشتراك الاثنين في الصفة الإسلامية. فالثورة الإيرانية كشفت عن عدائها الصريح للولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام وإسرائيل بشكل خاص حتى لقد قطعت علاقاتها بإسرائيل على طريق التحرر من سياسات شاه إيران محمد رضا بهلوي الذي كان يقوم بدور الشرطي الأمريكي في منطقة الخليج العربي بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة في ١٩٧١، وعلى هذا تعرض توازن القوى في المنطقة للتهديد ضد المصالح الأمريكية ومن هنا جاء تشكيل مجلس التعاون الخليجي في سبتمبر ١٩٨١ أثناء الحرب التي شنها العراق على إيران في سبتمبر ١٩٨٠ والتي استمرت حتى عام ١٩٨٩، ومع تعاظم دور إيران في المنطقة وصفتها الولايات المتحدة الأمريكية بمحور الشر في الساحة العالمية ونجحت ولا زالت في حشد البلاد العربية وخاصة بلاد الخليج وراءها ضد إيران.

أما رد فعل الغرب الأوروبي-الأمريكي تجاه صعود حزب العدالة والتنمية "الإسلامي" إلى الحكم فلم يكن بنفس درجة استقبال الثورة الإيرانية الإسلامية لأسباب كثيرة في مقدمتها أن تركيا عضو في حلف الأطلنطي، وأنها دولة "علمانية" كما أوجدها كمال أتاتورك منذ ١٩٢٤، وأن الدستور الذي وضعه أتاتورك أعطى للجيش حق حماية الدولة العلمانية، وأن تركيا تسعى من قديم للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كمظهر من مظاهر التخلص من التراث الشرقي الذي عاشت فيه منذ تأسيس الدولة في منتصف القرن الخامس عشر بعد سقوط القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية (بيزنطة) عام ١٤٥٣ في يد السلطان محمد بن السلطان بايزيد الذي لقب بالفاتح لهذا السبب، ومن ثم فإن لتركيا في نظر الغرب الأوروبي حسابات تجعلها أقرب للغرب منها للشرق.

ورغم أن حزب العدالة والتنمية أراد المحافظة على هذا الانطباع الغربي حفاظا على

مصالح تركيا الاستراتيجية، إلا أنه وقع في مأزق المواءمة بين ذلك وبين الالتزام بالنزعة الإسلامية الأصولية التي يمثلها والمفترض أنها تعادي الثقافة الغربية بشكل عام، وبين ضرورة الاقتراب أكثر وأكثر من المحيط العربي المتاخم له امتثالا للشروط التي يمليها الموقع الجغرافي (الجيوبولتيك) لتحقيق المصالح الاقتصادية في السوق العربية.

غير أن علاقة تركيا بهذا المحيط وخاصة في العراق وسوريا الكبرى التي تشمل سوريا ولبنان والأردن وفلسطين التي زرعت فيها إسرائيل في ١٩٤٨ كما هو معروف، مرت بمراحل تركت تراثا من الحساسية والغضب الكامن منذ أصبح المشرق العربي بما فيه مصر تحت الهيمنة العثمانية منذ مطلع القرن السادس عشر (١٥١٦- ١٥١٧). فعرب المشرق لا ينسون ملاحقات السلطة العثمانية لمن كان ينادي بالقومية العربية للانفصال عن الدولة العثمانية منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ولا ينسون سياسات "التتريك" التي أرادت جماعة الاتحاد والترقي أن تفرضها على بلاد المشرق منذ استيلائها على الحكم في يوليو ١٩٠٨ وعزل السلطان عبد الحميد. ولما كانت الدولة العثمانية سنية على المذهب الحنفي فقد وقفت موقفا سلبيا من "شيعة" المشرق الأمر الذي أوجد عداء تقليديا بسبب التشدد المذهبي، ومن المعروف أن الدولة دخلت في حروب مع إيران الشيعية في ١٥١٤ قبل أن تضم المشرق العربي لها ثم دخلت في معارك كثيرة مع إيران لمنعها من الاستيلاء على العراق الذي يضم نسبة عالية من الشيعة لم تتوقف إلا في القرن الثامن عشر (عام ١٧٣٣). وفي إطار هذا الصراع اصطدم الأتراك العثمانيون بالأكراد الذين كانوا ينتشرون في المنطقة الحاجزة بين شمال غرب إيران وشمال العراق وشمال شرق سوريا فتأثر الأكراد "العرب" في العراق وسوريا ولبنان ومعهم الأرمن بالوجود العثماني على مر الزمن.

فلما هزمت الدولة العثمانية مع حليفتيها ألمانيا والنمسا في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٨) أمام إنجلترا وحلفائها (روسيا وفرنسا وإيطاليا) تم إرغامها على التنازل عن كل "ممتلكاتها" خارج آسيا الصغرى في كل من: البلقان الذي تحولت شعوبه إلى دول قومية جديدة (بلغاريا ورومانيا وألبانيا والمجر ويوغوسلافيا

وتشيكوسلوفاكيا)، وأما بلاد المشرق العربي فقد تم تقسيمها بين فرنسا وإنجلترا فيما عرف بنظام الانتداب حيث كان العراق وفلسطين من نصيب بريطانيا، وسوريا وجبل لبنان من نصيب فرنسا. وأكثر من هذا تعرضت أراضي تركيا في آسيا الصغرى لهجوم من اليونان بدعم أنجلو-فرنسي الأمر الذي دفع الوطنيين الأتراك لصد هذا الهجوم بقيادة مصطفى كمال (أتاتورك) الذي نجح في طرد الغزاة واستولى على الحكم وتم إلغاء نظام السلطنة والخلافة التي تسربل بها السلطان عبد الحميد الثاني في ١٨٧٦، وتم إعلان الجمهورية في ١٩٢٤، وخلع الأتراك على مصطفى كمال لقب "أتاتورك"، أي أبو الأتراك، تقديرا وعرفانا.

غير أن أتاتورك أقام تركيا الجديدة على أساس عنصري من حيث لا يدري حين عمل على قطع الموروث الثقافي للأتراك بماضيهم العثماني "الإسلامي"، وعمل على تطبيق سياسات جماعة الاتحاد والترقي (تركيا الفتاة) من حيث تتريك كل رعايا الدولة الذين قدر لهم أن يبقوا في أنحاء آسيا الصغرى بما فيهم من طوائف متعددة في مقدمتهم الأكراد والدروز والأرمن والعلويون والعرب الذين كان قد انتقلوا إليها من بلاد سوريا والعراق وخاصة من مناطق الحدود في زمن السلطنة العثمانية التي كان يخضع لها الجميع.

وفي الوقت نفسه أخذ أتاتورك يدعم صلاته أكثر وأكثر بالغرب الأوروبي الذي أرادت دوله استقطابه في الصراعات الدولية، وكان ذلك واضحا عندما ساعده الغرب على ضم لواء الإسكندرونه "السوري" في ١٩٣٨ قبيل الحرب العالمية الثانية حتى لا تنضم تركيا إلى أعداء إنجلترا مثلما فعلت في الحرب العالمية الأولى، وكانت تلك بداية مشكلة سوريا مع تركيا. وفي بداية الحرب الباردة التي يؤرخ لها بخطاب الرئيس الأمريكي ترومان أمام الكونجرس (١٢ مارس ١٩٤٧) طلب تقديم المساعدات المالية والاقتصادية لكل من اليونان وتركيا حتى لا تقع أي منهما تحت حكم حزب شيوعي استثمارا للأزمة الناتجة من الحرب العالمية وبسبب قرب الدولتين من الاتحاد السوفييتي. وعندما شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في تكوين سلسلة الأحلاف

لمحاصرة الاتحاد السوفييتي والمعسكر الشرقي ابتداء من حلف الأطلنطي في عام ١٩٤٩ حرصت الولايات المتحدة على ضم تركيا له نظرا لأنها تتاخم كلاً من الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية (البلقان قديما الذي كان تحت سيطرة العثمانيين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى). ثم أصبحت تركيا أحد مؤسسي حلف بغداد (٢٥ فبراير ١٩٥٥) الذي استهدف محاصرة الاتحاد السوفييتي من جهة الجنوب.

وهكذا وسواء أكانت السلطة في تركيا الجمهورية في يد العسكريين أم في يد غير العسكريين من المدنيين فقد حرص حكامها على العلاقة مع الغرب الأوروبي في كل مراحل تحولات السياسة العالمية في زمن التوازنات الدولية حتى قيام الحرب العالمية الثانية، ثم في زمن الحرب الباردة وحتى تفكيك الاتحاد السوفييتي وانهيار حكم الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية (نهاية ١٩٩١ ومطلع ١٩٩٢) فيما يعرف بالنظام العالمي الجديد (الجلوبالية - العولمة Globalism).

وفي هذا المنعطف من السياسات الدولية مثلا وقف الرئيس التركي تورجوت أوزال وهو أول رئيس غير عسكري للجمهورية منذ ١٩٢٤ (تولى الرئاسة في ٩ نوفمبر ١٩٨٩ مع تحطيم سور برلين) مؤيدا للجهود الأمريكية في إخراج العراق من الكويت بعد احتلاله في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ وبهدف زيادة الدور التركي في الشرق الأوسط وللتقرب من دول الغرب الأوروبي. وفي ٣ نوفمبر ١٩٩٤ قامت تانسو شيلر رئيسة الحكومة التركية بزيارة لإسرائيل وكانت أول زيارة من نوعها نتج عنها تنسيق عسكري وأمني بين البلدين لا بد أن يكون ضد البلاد العربية وخاصة سوريا من ناحية وضد إيران وروسيا من جهة أخرى. وهو تنسيق بدأ مبكرا في إطار حلف بغداد (٢٥ فبراير ١٩٥٥) حيث أصبحت سوريا بين فكي إسرائيل من الجنوب وتركيا من الشمال. وعندما قامت إسرائيل بالغارة على قطاع غزة بعد الحلف بثلاثة أيام لم تحتج تركيا مع أن الغارة كانت منافية لهدنة رودس ١٩٤٩ وللبيان الثلاثي الذي أصدرته كل من أمريكا وفرنسا وإنجلترا في مايو ١٩٥٠ بشأن المحافظة على الحدود في الشرق الأوسط، بل لقد قامت بمذابح ضد مواطنيها الأتراك من غير المسلمين في العام نفسه

(١٩٥٥). واعترضت مثلما اعترض الغرب على قيام الوحدة المصرية ــ السورية في ٢٢ فبراير ١٩٥٨.

ورغم الإشارات التي أرسلتها تركيا لدول الغرب الأوروبي عبر المبادرات التي قامت بها لكي تكون جزءاً من العائلة الأوروبية وتتخلص نهائيا من موروثها الشرقي الإسلامي، إلا أنها أخفقت في تحقيق تلك الأمنيات، فلم تتمكن من الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة التي أعلنت في يناير ١٩٥٨ وكذا الاتحاد الأوروبي الذي أعلن في ١٩٩٢ ذلك أن بلاد الغرب الأوروبي لم تغفر لتركيا العثمانية أنها حكمت شعوبا مسيحية في البلقان ردحا طويلا من الزمن حيث خضعوا لصنوف من الحكم العنصري تمثل في نظام التجنيد (الدفشرمة) الذي كان يأخذ الصبية المسيحيين وهم في سن العاشرة قسرا من أهاليهم وإدخالهم في معسكرات التجنيد وتنشئتهم نشأة إسلامية بعد تحويلهم إلى اعتناق الإسلام (جيش الانكشارية)، وأشياء أخرى تذكرها المصادر المعاصرة والتي كان من نتائجها حرب التطهير العرقي التي قام بها المسيحيون ضد المسلمين بعد سقوط حكم الأحزاب الشيوعية في البلقان في مطلع تسعينيات القرن العشرين (أحداث الصرب والبوسنة).

ومما جعل الغرب الأوروبي يرفض دخول تركيا إلى العائلة الأوروبية تصرفات الحكومات التركية المتعاقبة من عسكرية ومدنية والتي لم تتجاوز السياسات العنصرية رغم إعلان علمانية الحكم، وفي المقدمة تهميش الأكراد وملاحقتهم وكذا العلويين وهم طائفة شيعية وسط حكم سني على المذهب الحنفي حيث تعرضوا لمذبحة في مرعش على الحدود السورية (١٩ ديسمبر ١٩٧٨)، ثم هجوم آخر ضدهم في حي غازي في مدينة اسطنبول (١٢ مارس ١٩٩٥)، ويمثل تلك التصرفات تمتع المسلمون السنة الأتراك بمكانة عالية سياسيا واجتماعيا على ما عداهم من المسلمين وغير المسلمين بطبيعة الحال، حتى لقد أصبح أولئك السنة مثل الكاثوليك في فرنسا قبل الثورة الفرنسية مما يفسر لنا وضع كلمة "الإخاء" في وسط شعار الثورة الفرنسية في ١٧٨٩ "الحرية والإخاء والمساواة". ولما كانت سوريا قد استضافت في ١٩٩٨ عبد الله أوجلان

الزعيم الكردي المطالب بدولة للأكراد فقد أدى ذلك إلى مزيد من التوتر في العلاقات بين البلدين. ومن السياسات العنصرية الأخرى فرض اللغة التركية على الجميع ومحاسبة من لا يتكلمها مع أن هناك من يعيش في تركيا ولا يتكلم التركية ويتمسك بلغته الأم مثل الأكراد والأرمن حفاظا على ذاتيته من الذوبان.

وقد ازداد رفض العائلة الأوروبية لانضمام تركيا لها مع صعود حزب العدالة والتنمية "الإسلامي" إلى الحكم الذي أعاد إلى الذهنية الأوروبية ملامح الحكم العثماني الإسلامي. ومن باب مراوغة أوروبا للأتراك الجدد أن الرئيس الفرنسي ساركوزي اقترح في ٢٠٠٧ تكوين اتحاد دول البحر المتوسط لتنضم إليه تركيا حتى يصرفها عن عضوية الاتحاد الأوروبي فضرب عصفورين بحجر واحد، إذ معناه إلهاء تركيا بنصيب في الكعكة الأوربية يتمثل في إسبانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان، واعتراف الدول العربية المطلة على البحر المتوسط والتي تنضم لهذا الاتحاد بإسرائيل باعتبارها دولة بحر متوسطية.

ورغم تأكيد رجب طيب أردوغان رئيس الحكومة على أنه حاكم مسلم لدولة علمانية وأنه يحتفظ بمسافة واحدة تجاه كل الأديان، وكل ما هنالك أن علمانيته لا تعني فصل الدين عن الدولة كما هو معروف عن العلمانية وإنما يعني قيادة الدولة للممارسات الدينية بما يتلاءم مع احتياجات الجمهور، وبمعنى آخر إنتاج صيغة تركية للإسلام السني. إلا أن الغرب لم يقبل هذا التحايل اللفظي في الأمور الصارمة. وبهذا التوجه الأردوجاني استمر الجدل القائم في تركيا منذ خمسينيات القرن العشرين بين القومية والإسلامية والعلمانية والشيوعية، وحل الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين محل الصراع بين المحافظين والاشتراكيين.

وإزاء استمرار رفض الغرب لانضمام تركيا لمنظمات العائلة الأوروبية اتجه حزب العدالة والتنمية الحاكم (عبد الله جول رئيس الدولة ورجب طيب أردوغان رئيس الحكومة) إلى الشرق العربي والإسلامي بحثا عن مجال واستعادة لدور قديم الأمر الذي جعل المراقبين يخلعون على حكومته اسم "العثمانيون الجدد". وفي هذا السياق

المتجدد اقتربت تركيا من مشكلة فلسطين باعتبارها قضية إسلامية ولكنها لم تفعل مثلما فعلت إيران الجمهورية الإسلامية بعد ثورة فبراير ١٩٧٩) من حيث قطع العلاقات مع إسرائيل والجهر بمعاداتها هي والولايات المتحدة الأمريكية،إذ إن تركيا لم تتحرك في هذا الشأن إلا بعد أكثر من عام ونصف من هجوم إسرائيل على قطاع غزة في نهاية ٢٠٠٨ ومطلع عام ٢٠٠٩، حين أرسلت السفينة مرمرة تحمل معونات إنسانية لأهالي القطاع وتعرضت لهجوم الكوماندوز الإسرائيلي في ٣١ مايو ٢٠١٠ وهي في المياه الدولية الأمر الذي أدى إلى أزمة واحتقان في العلاقات لكن لم تصل إلى حد قطع العلاقات مثلما فعلت إيران.

وفي ذات السياق من حيث الاقتراب من المحيط العربي اجتهدت الدولة التركية منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين لإزالة الجفاء التاريخي بين الحكم العثماني والبلاد العربية فعقدت عدة مؤتمرات تحت عنوان العلاقات العربية–التركية في القاهرة والأردن وتركيا. وازدادت درجة الاجتهاد عندما أصبح أكمل الدين إحسان أوغلوا أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي (يناير ٢٠٠٥) حيث كثرت المؤتمرات والندوات في هذا الخصوص. وفي هذا السياق صدر كتاب "الدولة العثمانية المجهولة" باللغة العربية بقلم احمد آق كوندز، سعيد أوزتورك في أكتوبر ٢٠٠٨ تمت صياغته من واقع الإجابة عن ٣٠٣ سؤال من أصل خمسة آلاف سؤال تم استلهامها من واقع عدة ندوات التقى فيها المؤلفان بكثير من الشباب "لتوضيح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية".

غير أن الكتاب الذي هو رد على الأسئلة المختارة جاء تبريريا لكل تصرفات الدولة العثمانية التي هي محل شكوى من البلاد العربية التي خضعت للحكم العثماني المباشر مثل مصر وبلاد سوريا الكبرى والعراق. وفي هذا المقام برر المؤلفان نظام الدفشرمة وهو تجنيد أبناء مسيحيي البلقان في الجيش العثماني "الانكشارية" كما سبقت الإشارة بدعوى أن الأسرى في الإسلام يعدون من ضمن الغنائم (ص ٧١) وأن خمس هذه الغنائم من حصة الدولة التي لها أن تتصرف فيها حسب منفعة المجتمع، ومن هنا جاءت فكرة تجنيد أولئك المسيحيين. والكتاب ينفي دخول العثمانيين للشام ومصر تحت

حكم المماليك (١٥١٦-١٥١٧) بالحرب ويقول قام العرب في المشرق العربي بدعوة الدولة العثمانية لتخليصهم من تصرفات السلطان الغوري المملوكي المخالفة للشريعة؟! ورحبوا بالعثمانيين (ص ٢٣١).

وفي موضع آخر من الكتاب يقول إن السلطان عبد الحميد كان حاكما دستوريا وذلك لمجرد أنه أصدر الدستور في ١٨٧٦ وتجاهل المؤلفان أنه أوقف العمل بالدستور بعد عامين من إصداره، بل إن السلطان في مذكراته قال إنه شخصيا ضد تطبيق الدستور في بلاده وليس ضد فكرة الدستور ذاتها لأن الدستور في رأيه مجرد تقليد غربي وتطبيقه في السلطنة دون توفر الشروط المناسبة يعد محاكاة شكلية، وفي هذا يقول "إن أقراص السلفا لا تصلح لكل مريض"، وإن الأخذ بالدستور في بلد يضم أشتاتا (يعني قوميات وأعراقاً ولغات مختلفة) يعني موت أهل البلد الأصليين (ص ٤٠٠ وما بعدها). وأكثر من هذا يؤكد المؤلفان أن غير المسلمين في الإمبراطورية العثمانية "تمتعوا بحقوق المواطنة" (ص ٦٦١- ٦٦٨). فإذا كان ذلك صحيحا فلماذا عملت أوروبا على فرض الإصلاح على الدولة بالقوة وخاصة أثناء أزمة علاقاتها الخارجية حين اضطرت لإصدار خط شريف كولخانه في ١٨٣٩، وخط شريف همايون ١٨٥٦ بشأن معاملة غير المسلمين في أنحاء الدولة العثمانية، ولماذا تدخلت أوروبا في أعقاب مذابح الفتنة الطائفية في جبل لبنان في ١٨٦٠ بين المسيحيين والمسلمين وفرضت على السلطان العثماني أن يكون جبل لبنان "متصرفية" أي حكم ذاتي يحكمها متصرف مسيحي ماروني، إلى غير ذلك من تبريرات لا تصمد أمام حقائق التاريخ، لا لشيء سوى دعم تركيا الإسلامية الجديدة (عبد الله جول- رجب طيب أردوغان) لتسهيل مهمتها في إعادة التغلغل في المحيط العربي-الإسلامي.

والخلاصة أن تركيا رغم أنها أصبحت قوة اقتصادية في عام ٢٠١٠ واحتلت المرتبة السادسة عشرة في اقتصادات العالم وأطلق عليها الغرب حكومة الكالفينيين، أي الإسلاميين المتحررين نسبة إلى كالفن أحد تلامذة مارتن لوثر مؤسس البروتستنتية في مطلع القرن السادس عشر في مواجهة الكاثوليكية والتي تعني التحرر من كثير من

الطقوس الكنسية الكاثوليكية وأهمها التفرقة بين الفائدة والربا المحرم دينيا. لكن لا تزال سمعة تركيا في الغرب كما كانت منذ دولة سلاطين آل عثمان: مجتمع شرقي مستبد يمارس الانتقائية والعنصرية حتى ضد المرأة بشكل مستتر، وتعيش في صراع خفي بين الجيش والدولة وسياسات الضرب تحت الحزام للتخلص من وصاية الجيش حامي الدولة العلمانية بنص الدستور، ومحاولات تعديل الدستور للفكاك من هذه الوصاية دون جدوى، مع كراهية سائدة بين العلمانيين والدينيين بل وإثارة الدينيين ضد العلمانيين.

د. عاصم الدسوقي

الأحزاب السياسية في تركيا

اسم الحزب	رمزه المختصر	اتجاهه السياسي	سنة التأسيس	سنة الحل	طريقة الحل
جماعة الاتحاد والترقي	ITC	صيغة أولية من الكمالية	١٩٠٦	١٩٢٠	محكمة عسكرية
حزب الشعب الجمهوري	CHP	كمالي	١٩٢٣	١٩٨١	الانقلاب العسكري ١٩٨٠، أعيد نشاطه ١٩٩٢
الحزب الشعبي	HP	كمالي	١٩٨٣	١٩٨٥	اندمج مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي
الحزب الديمقراطي الاجتماعي	SODEP	ديمقراطي اجتماعي	١٩٨٣	١٩٨٥	اندمج مع الحزب الشعبي
الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي	SHP	ديمقراطي اجتماعي	١٩٨٥	-	
حزب اليسار الديمقراطي	DSP	ديمقراطي اجتماعي	١٩٨٥	-	
الحزب الشيوعي التركي	TKP	يساري/ اشتراكي	١٩٢٠	١٩٢١	غير قانوني منذ ١٩٢١، أعيد تأسيسه عام ١٩٨٧
حزب العمل التركي	TIP	يساري/ اشتراكي	١٩٦١	١٩٧١	انقلاب ١٩٧١
حزب الحرية والتضامن	DPÖ	محافظ	١٩٩٣	-	انشقاق ٢٠٠٩
لحزب الديمقراطي	DP	محافظ	١٩٤٦	١٩٦٠	انقلاب ١٩٦٠ أعيد تأسيسه ٢٠٠٢ و٢٠٠٧
حزب العدالة	AP	محافظ	١٩٦١	١٩٨١	انقلاب ١٩٨١ أعاد نشاطه ١٩٩٢
حزب الطريق القويم	DYP	محافظ	١٩٨٣	٢٠٠٧	حل اختياري وإعادة تأسيس ٢٠٠٧
حزب الوطن الأم	ANAP	إسلامي/ رؤية قومية	١٩٨٣	٢٠٠٩	حل اختياري واندماج مع الحزب الديمقراطي
حزب النظام الوطني	MNP	إسلامي/ رؤية قومية	١٩٧٠	١٩٧١	انقلاب ١٩٧١ المحكمة الدستورية

حزب السلامة الوطني	MSP	إسلامي/ رؤية قومية	١٩٧٢	١٩٨١	انقلاب ١٩٨٠
حزب الرفاه	RP	إسلامي/ رؤية قومية	١٩٨٣	١٩٩٨	المحكمة الدستورية
حزب الفضيلة	FP	إسلامي/ رؤية قومية	١٩٩٧	٢٠٠١	المحكمة الدستورية
حزب السعادة	SP	ما بعد إسلامي	٢٠٠١	–	
حزب العدالة والتنمية	AKP	قومي	٢٠٠١	–	
الحزب لقومي الفلاحي اجمهوري	CKMP	قومي	١٩٥٨	١٩٦٩	حل اختياري يصبح حزب العمل الوطني
حزب الحركة القومية	MHP	قومي	١٩٦٩	١٩٨١	انقلاب ١٩٨٠ أعيد نشاطه ١٩٩٣
حزب الديمقراطية القومي	MDP	قومي	١٩٨٣	١٩٨٦	مؤيد للانقلاب حل اختياري
حزب العمل القومي	MÇP	قومي/ إسلامي	١٩٨٣	١٩٩٣	حل احتياري
حزب الوحدة العظمى	BBP	موال للأكراد	١٩٩٣	–	
حزب .لعمل الشعبي	HEP	موال للأكراد	١٩٩٠	١٩٩٣	المحكمة الدستورية
حزب الديمقراطية	DEP	موال للأكراد	١٩٩٣	١٩٩٤	المحكمة الدستورية
حزب الديمقراطية الشعبية	HADEP	موال للأكراد	١٩٩٤	٢٠٠٣	المحكمة الدستورية
حزب الشعب الديمقراطي	DEHAP	موال للأكراد	١٩٩٧	٢٠٠٥	المحكمة الدستورية
حزب المجتمع الديمقراطي	DTP	موال للأكراد	٢٠٠٥	٢٠٠٩	المحكمة الدستورية
حزب السلام والديمقراطية	BDP		٢٠٠٩	–	المحكمة الدستورية

ملحوظة: الأحزاب المكتوبة رموزها بحروف ثقيلة هي النشطة حالياً.

اللحظات الأساسية فى تاريخ تركيا

تركيا قبل ١٩٨٠

١٨٣٩ إعلان التنظيمات، عصر إعادة التنظيم، أى الإصلاحات العسكرية والسياسية.

١٨٧٥: عجز الإمبراطورية العثمانية عن سداد ديونها.

١٨٧٦ الفترة الأولى من الحكم الدستورى، سرعان ما أجهضت على يد السلطان عبد الحميد.

١٨٧٨. تنازل العثمانيين عن قبرص للإمبراطورية البريطانية.

١٩٠٨ الثورة الدستورية، ضباط تركيا الفتاة يعيدون العمل بدستور ١٨٧٦.

١٩١٢ – ١٩١٣ و١٩١٤: حروب البلقان ونهاية وجود الإمبراطورية العثمانية فى بلدان البلقان ("تركيا فى أوربا")، وفرار ٤٠٠ ألف مسلم إلى العاصمة.

١٩١٤ بداية الحرب العالمية الأولى.

١٩١٥ حملة جاليبولى، هزيمة القوات البريطانية والكومنولث أمام الجيش العثمانى.

١٩١٥ – ١٩١٦: مذبحة الأرمن التى نفذها أقسام من الجيش والبيروقراطية العثمانية، بتوجيه من جماعة الاتحاد والترقى.

١٥ مايو ١٩١٩. احتلال القوات اليونانية لأزمير. الحدث يشعل المشاعر القومية وسط المسلمين والأتراك، وبدء "حرب الاستقلال". القوات اليونانية تتوغل فى عمق منطقة الأناضول.

٢٣ أبريل ١٩٢٠: المجلس الوطنى الكبير، برلمان الحركة القومية يعقد اجتماعه التأسيسى فى أنقرة، العاصمة المستقبلية.

١ نوفمبر ١٩٢٢. إلغاء السلطنة يفسح الطريق أمام الجمهورية التركية الناشئة.

٩ سبتمبر ١٩٢٢. القوات التركية تبدأ الزحف نحو أزمير وتنهى الاحتلال اليونانى. حريق أزمير الهائل يدمر الأحياء اليونانية والأرمنية ووسط المدينة.

٢٤ يوليو ١٩٢٣: معاهدة لوزان تصدق رسميًا على شروط السيادة التركية والتبادل السكانى بين اليونان وتركيا.

٢٩ أكتوبر ١٩٢٣: تأسيس الجمهورية التركية، تنصيب مصطفى كمال أول رئيس لها.

٤ مارس ١٩٢٤: المجلس الوطنى الكبير يقرر إلغاء الخلافة، ومن ثم إنهاء واحدة من أهم مؤسسات الإسلام السنى.

فبراير ١٩٢٥: تمرد بقيادة الشيخ سعيد بيران فى بنغول وديار بكر، كأول انتفاضة كردية ضد الحكومة الجمهورية.

١٩٢٤ – الثلاثينيات: فترة الإصلاحات البيروقراطية والتغييرات القانونية (يُطلَق عليها أيضًا الإصلاحات أو الثورات الكمالية).

١٨ يوليو ١٩٣٢: إدارة الشئون الدينية (ديانة) تقرر أن يصبح الأذان فى المساجد باللغة التركية.

١٩٣٣: تركيا تصبح رسميًا دولة حزب واحد هو حزب الشعب الجمهورى، ومصطفى كمال يصبح "القائد الأبدى".

أكتوبر ١٩٣٣: مصطفى كمال يلقى "خطابه" (نطوق) الذى سرد فيه تاريخ حرب الاستقلال.

٢٥ ديسمبر ١٩٣٥: "قانون تونسيلى" يعد الإطار القانونى للقضاء على نفوذ قادة القبائل العلوية فى ولاية ديرسيم.

مارس ١٩٣٧ – ديسمبر ١٩٣٨: الإبادة العرقية للعلويين فى ولاية ديرسيم الشرقية (سميت تونسيلى فيما بعد). صبيحة عوكتشين، ابنة مصطفى كمال بالتبنى، والطيارة بسلاح الجو التركى، قصفت البلدان والقرى وقت اقتحام الجنود لها. تعرض عشرات الألوف من الرجال والنساء والأطفال للتعذيب والقتل.

١٥ نوفمبر ١٩٣٧: إعدام سيد رضا زعيم قبائل ديرسيم- بالرغم من كبر سنه- مع ابنه، وعلى مدار هذه السنة تم إعدام كل زعماء ديرسيم.

١٠ نوفمبر ١٩٣٨: وفاة مصطفى كمال، ويخلفه عصمت إينونو كثانى رئيساً للجمهورية التركية.

سبتمبر ١٩٣٩ اندلاع الحرب العالمية الثانية. تركيا تحافظ على حيادها حتى نهاية الحرب.

نوفمبر ١٩٤٢ فرض ضريبة الثروة على كل المواطنين غير المسلمين. ترحيل الكثير من الأرمن واليونانيين واليهود العاجزين عن دفع الضريبة الباهظة، إلى شرق الأناضول.

فبراير ١٩٤٥: تركيا تنضم لقوات الحلفاء في لفتة رمزية وتعلن الحرب على ألمانيا.

٢١ يوليو ١٩٤٥: أول انتخابات متعددة الأحزاب، ادعاءات بالتزوير والتلاعب الكبير. احتفاظ حزب الشعب الجمهوري بالسلطة.

١٢ مارس ١٩٤٧: الولايات المتحدة تعلن مبدأ ترومان وتدعم تركيا واليونان كدولتين على خط المواجهة مع روسيا.

٩ أغسطس ١٩٤٩: تركيا تصبح عضوا في المجلس الأوربي.

١٤ مايو ١٩٥٠: انتخاب الحزب الديمقراطي بقيادة عدنان مندريس ينهي ثلاثة عقود من حكم الكماليين.

١٦ يونيو ١٩٥٠: حكومة الحزب الديمقراطي تعيد الأذان باللغة العربية.

١٨ فبراير ١٩٥٢: تركيا تدخل حلف الناتو (شمال الأطلنطي) وتصبح رسمياً جزءاً من الغرب.

٦ / ٧ سبتمبر ١٩٥٥: أعمال شغب ضد غير المسلمين تؤدي إلى تخريب أجزاء كبيرة من اسطنبول وبدء موجة هجرة لليونانيين من سكان اسطنبول.

٣١ يوليو ١٩٥٩: تركيا تطلب الانضمام للجماعة الاقتصادية الأوربية. بدء العمل باتفاقية المشاركة قبل العضوية الكاملة.

٢٧ مايو ١٩٦٠: الانقلاب العسكري الأول منذ العمل بالانتخابات الديمقراطية عام ١٩٤٦، وصياغة دستور جديد يقوي سيطرة الجيش على الحياة السياسية.

١٩ أغسطس ١٩٦٠ قبرص تصبح جمهورية مستقلة، بعد قرن تقريباً من الحكم الاستعماري البريطاني. كانت تركيا واليونان من بين الدول الضامنة لقيام الجمهورية الجديدة.

١٦ سبتمبر ١٩٦١: إعدام رئيس الوزراء السابق عدنان مندريس بأمر الجنرالات الانقلابيين، بعد محاكمة صورية وحملة تشهير فى إعلام الدولة وصحفها.

٣١ أكتوبر ١٩٦١: توقيع معاهدة الهجرة بين ألمانيا وتركيا، فيما يشكل بداية لموجة هجرة كبيرة من تركيا إلى بلدان أوربا الغربية.

١٢ سبتمبر ١٩٦٣: توقيع اتفاقية أنقرة بين تركيا والجماعة الاقتصادية الأوربية، والتى وضعت إطاراً زمنيًا لاندماج تركيا التدريجى فى الجماعة وتحقيق التوحيد الجمركى. وقد تضمنت الاتفاقية هدف الوصول إلى العضوية الكاملة.

١٩٦٣: الصراعات بين القبارصة الأتراك (منظمة إيوكا) والقبارصة اليونانيين تؤدى إلى إعلان مناطق تركية آمنة وكانتونات عرقية. تقسيم العاصمة نيقوسيا (أو ليفكوسيا) إلى قسم تركى فى الشمال وقسم يونانى فى الجنوب.

٢٠ فبراير ١٩٦٥: استعادة الديمقراطية وانتخاب حزب العدالة بقيادة رئيس الوزراء سليمان دميريل. كذلك دخل البرلمان حزب العمل التركى.

١٦ فبراير ١٩٦٩: الأحد الدامى، قتل ثلاثة من زعماء الطلاب بميدان بايزيد فى اسطنبول.

١٢ مارس ١٩٧١: الجنرالات يجبرون رئيس الوزراء دميريل على تشكيل وزارة جديدة.

٣٠ مارس ١٩٧٢: مذبحة الزعماء الطلابيين لجيش التحرير الشعبى فى كيزلدير.

٦ مايو ١٩٧٢: إعدام دينيز غيزميز واثنين من رفاقه فى حركة الشباب الاشتراكى.

١٤ أكتوبر ١٩٧٣: الانتخابات تأتى بحكومات ائتلافية غير مستقرة، فى وقت يتسع العنف السياسى ليصبح من الأمور الاعتيادية.

٢٩ أكتوبر ١٩٧٣: افتتاح أول جسر على مضيق البوسفور فى اسطنبول يربط بين آسيا وأوربا.

٢٠ يوليو ١٩٧٤: القوات التركية تغزو قبرص لحماية القبارصة الأتراك. غزو ثانٍ ينتج عنه احتلال القوات التركية لثلث أراضى الجزيرة.

١ مايو ١٩٧٧: أول مايو الدموى، مقتل ٣٤ متظاهراً فى ميدان تقسيم باسطنبول على أيدى عملاء سريين للأمن بأوامر من الدولة.

١٩ ديسمبر ١٩٧٨ مذبحة مَرعَش ضد العلويين. تأكيد رسمي لمصرع أكثر من مائة شخص، بينما يؤكد شهود عيان أن الرقم يصل لخمسمائة قتيل.

٢٧ ديسمبر ١٩٧٩: مذكرة من هيئة الأركان تنذر الحكومة بضرورة إعادة إرساء الأمن والنظام.

تركيا منذ ١٩٨٠

٢٤ يناير ١٩٨٠: قرارات مهمة تتعلق بمستقبل تركيا الاقتصادي، أطلق عليها أيضاً "قرارات ٢٤ يناير".

٩ يوليو ١٩٨٠. إنزال عسكري على مدينة فاتسا شرق البحر الأسود في استعراض للقوة ضد عمدتها الاشتراكي وتجربته المحلية للديمقراطية الاشتراكية.

٦ سبتمبر ١٩٨٠: احتجاجات ضخمة في مدينة قونيه المحافظة ضد إعلان القدس عاصمة لإسرائيل. استخدمها الجنرالات ذريعة للتدخل الوشيك.

١٢ سبتمبر ١٩٨٠: انقلاب بقيادة الجنرال كنعان إيفرين، الذي يتولى منصب الرئيس ويوقع مذكرة بتعذيب مئات الألوف من المواطنين.

٩ نوفمبر ١٩٨٢: الجنرالات يفرضون دستوراً جديداً يقلص حقوق الإنسان بشكل حاد، وتم إقرار الدستور الجديد في استفتاء عام أجري تحت رقابة صارمة والقانون العسكري.

١٩٨٠ - ١٩٨٣. فترة الحكم العسكري. تعذيب مئات الألوف وسجنهم وإعدام الكثيرين خارج القانون. مارست القوات المسلحة والشرطة مستويات عالية من الإرهاب في الأقاليم الكردية.

٦ نوفمبر ١٩٨٣ إجراء أول انتخابات منذ الانقلاب، تؤدي إلى انتصار حزب الوطن الأم الذي قبله الجنرالات على مضض. تورجوت أوزال يصبح رئيساً للوزراء.

١٥ نوفمبر ١٩٨٣: زعماء القبارصة الأتراك يعلنون "الجمهورية التركية لشمال قبرص" بدعم من أنقرة.

١٩٨٤: حزب العمال الكردستاني PKK يبدأ حرب العصابات ضد الجمهورية التركية بهدف إنشاء دولة مستقلة في كردستان. الدولة ترد بحملات عسكرية كبيرة.

١٧ يوليو ١٩٨٦: تأسيس جمعية حقوق الإنسان التركية.

٢٨ يناير ١٩٨٧: المجلس الوطني الكبير يصدق على حقوق الأفراد بما يتفق ومعايير المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان.

١٤ أبريل ١٩٨٧ تركيا تتقدم بطلب عضوية الجماعة الأوربية.

١٧ مايو ١٩٨٧: مسيرة نسائية في كاديكوى باسطنبول. أول تظاهرة عامة كبيرة في غرب تركيا بعد الانقلاب.

٣ يوليو ١٩٨٨: رئيس الوزراء تورجوت أوزال يفتتح ثاني جسر على مضيق البوسفور (أطلق عليه اسم السلطان محمد الفاتح).

أكتوبر ١٩٨٨: افتتاح أول مركز تسوق تجارى كبير باسم جاليريا فى ضاحية أتاكوى باسطنبول.

مايو ١٩٨٩: السماح للأتراك البلغاريين بمغادرة بلغاريا بعد حملة من الاستيعاب القسرى استمرت لخمس سنوات. اندفاع حوالى ٣٠٠ ألف بلغارى إلى الحدود التركية. حكومة جيفكوف تسمى هذا النزوح "الشرود الكبير" على سبيل التخفيف منه.

٢٦ مايو ١٩٨٩: أول قناة تليفزيونية خاصة (ستار ١) تبدأ البث من ألمانيا بالرغم من حظر القنوات الخاصة فى تركيا. تبع هذا العديد من القنوات الخاصة فى السنوات التالية.

٩ نوفمبر ١٩٨٩: سقوط حائط برلين كعلامة على نهاية الحكم الشيوعى فى أوربا. انتخاب تورجوت أوزال كأول رئيس مدنى للجمهورية التركية. بدء فترة من السياسة الخارجية النشطة.

٢٠ ديسمبر ١٩٨٩: المفوضية الأوربية تؤجل اتخاذ قرارها بشأن طلب تركيا الانضمام لها، على أساس الوضع السياسى فيها، ولكنها تجدد هدف العضوية الكاملة.

٢ أغسطس ١٩٩٠: الرئيس تورجوت أوزال يؤيد الجهود الحربية الأمريكية فى حرب الخليج الأولى، بهدف زيادة الدور التركى فى الشرق الأوسط.

٥ يوليو ١٩٩١: مقتل الناشط والزعيم السياسى الكردى فيدات أيدن فى ديار بكر على أيدى قوات مكافحة الإرهاب. مقتل العشرات فى جنازته بعدما فتحت قوات مكافحة الإرهاب النار على المشيعين.

٢٥ يونيو ١٩٩٢: إنشاء مجلس التعاون الاقتصادى للدول المطلة على البحر الأسود، واختيار اسطنبول مقرًا له.

١٩ أغسطس ١٩٩٢: وحدة من حزب العمال الكردستانى تشن هجوماً على بلدة شرناك الكردية، والجيش يرد بهجوم دمر البلدة.

٢٤ يناير ١٩٩٣: اغتيال أوغور مومكو صحفى التحقيقات الذى كان يبحث فى ادعاءات تتعلق بالدولة فى العمق (انظر التمهيد).

١٧ فبراير ١٩٩٣: الجنرال أشرف بيتلس قائد الشرطة، المعروف بجهوده لحل المشكلة الكردية، يلقى مصرعه فى حادث غامض لتحطم طائرة.

١٧ أبريل ١٩٩٣: موت مفاجئ للرئيس تورجوت أوزال إثر أزمة قلبية، مما يطلق الإشاعات عن احتمال تسميمه. سليمان ديميرل يخلفه.

٢٥ يونيو ١٩٩٣: تانسو شيلر تصبح أول امرأة تتولى رئاسة الوزراء فى تركيا.

٢ يوليو ١٩٩٣: مصرع ٣٥ معظمهم من النشطاء والمثقفين العلويين واليساريين فى مذبحة سيفاس، الكائنة شرق الأناضول، فى هجمات قام بها إسلاميون.

٢٧ مارس ١٩٩٤: حزب الرفاه الإسلامى يفوز فى الانتخابات المحلية بمدن كبرى مثل اسطنبول وأنقرة ويحصل على ٢٠٪ من أصوات الناخبين، بعد فشل الحزبين الديمقراطيين الاجتماعيين فى العمل معًا.

٣ نوفمبر ١٩٩٤: تانسو شيلر تزور إسرائيل فى أول زيارة من نوعها لرئيس وزراء تركى. بدء الشراكة العسكرية والأمنية الاستراتيجية بين البلدين.

١٩٩٥: الأقاليم الكردية تقع تحت الحكم الفعلى لضباط مكافحة الإرهاب والعمليات السرية. اعتقال وتعذيب وقتل آلاف النشطاء.

١٢ مارس ١٩٩٥: "أحداث غازى". الشرطة تهاجم الشباب العلويين وتقتلهم فى حى غازى باسطنبول.

٢٦ ديسمبر ١٩٩٥: اعتقال ١٦ شابًا وتعذيبهم فى بلدة مانيسا بمنطقة بحر إيجه.

ديسمبر ١٩٩٥ – يناير ١٩٩٦: النزاع على جزيرة إميا/ كارداك فى بحر إيجه ينذر باشتعال حرب بين تركيا واليونان.

١ يناير ١٩٩٦: تركيا تدخل الاتحاد الجمركى للجماعة الأوروبية.

يونيو ١٩٩٦: بدء محاكمات مانيسا وافتضاح تعذيب ضباط الشرطة النظاميين لطلاب الجامعة الأبرياء.

٥ نوفمبر ١٩٩٦: حادثة سوسورلوك تكشف عن وجود روابط بين الشرطة والمافيا وشبكات الجريمة.

٣٠ يناير ١٩٩٧: اعتبار الجيش "ليلة القدس" في ضاحية سينكان بأنقرة بمثابة عمل تحريضي.

١ فبراير ١٩٩٧: مبادرة المواطنين تحت شعار "دقيقة ظلام من أجل النور الدائم" تتخذ طابع الاحتجاج الجماهيري باشتراك عدة ملايين في مختلف أنحاء البلد، وكنوع من رد الفعل على حادثة سوسورلوك.

٢٨ فبراير ١٩٩٧: تدخل غير دموي للجيش ضد حكومة نجم الدين أربكان الإسلامية، ما أطلق عليه "انقلاب مابعد حداثي".

٣٠ يونيو ١٩٩٧ استقالة رئيس الوزراء أربكان تحت ضغوط الجيش والمعارضة.

١٢ – ١٣ ديسمبر ١٩٩٧: المجلس الأوربي في لوكسمبورج يرفض تصنيف تركيا كدولة مرشحة للانضمام.

١٦ يناير ١٩٩٨: المحكمة الدستورية تقضي بحظر حزب الرفاه بقيادة أربكان. يحتل مكانه حزب الفضيلة الذي كان قد تأسس قبل عام.

١٥ فبراير ١٩٩٩: إلقاء القبض في كينيا على عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني.

١٧ أغسطس ١٩٩٩: مصرع ١٧ ألف مواطن على الأقل في زلزال مرمرة شرق اسطنبول. تدمير أجزاء كبيرة من المنطقة الصناعية بتركيا.

١٠ ديسمبر ١٩٩٩ إعلان اجتماع المجلس الأوربي في هلسنكي تركيا كدولة مرشحة للانضمام للاتحاد الأوربي على قدم المساواة مع الدول الأخرى المرشحة.

١٦ مايو ٢٠٠٠: انتخاب البرلمان التركي لرئيس المحكمة الدستورية أحمد نجدت سيزار رئيساً لتركيا.

نوفمبر ٢٠٠٠: أولى نذر الأزمة المالية، وخفض قيمة الليرة التركية بنسبة الثلث.

فبراير ٢٠٠١. الصدام بين الرئيس سيزار ورئيس الوزراء أجاويد يتسبب في أزمة اقتصادية حادة، مما أدى إلى انهيار القطاع المصرفي وفقدان مليون وظيفة.

٣ مارس ٢٠٠١: رئيس الوزراء أجاويد يعين أحد النواب السابقين لرئيس البنك الدولي وزيراً للاقتصاد.

٢٢ يونيو ٢٠٠١: المحكمة الدستورية تحظر حزب الفضيلة، فيعقبه حزب السعادة. الأعضاء الإصلاحيون يشكلون حزب العدالة والتنمية.

١١ سبتمبر ٢٠٠١: اعتداءات ٩/١١ على مركز التجارة العالمي في نيويورك.

١ يناير ٢٠٠٢: بدء العمل بالقانون المدني الجديد، والمساواة الكاملة بين الرجال والنساء.

٣ أغسطس ٢٠٠٢: المجلس الوطني الكبير يلغي عقوبة الإعدام في أوقات السلم.

٣ نوفمبر ٢٠٠٢: حزب العدالة والتنمية يحقق فوزاً انتخابياً كبيراً.

١١ نوفمبر ٢٠٠٢. الأمم المتحدة تعلن عن خطة جديدة للحل الشامل للأزمة القبرصية (أطلق عليها أيضاً خطة عنان).

١٢ ديسمبر ٢٠٠٢: اجتماع المجلس الأوربي في كوبنهاجن يضع جدولاً زمنياً لبدء مفاوضات انضمام تركيا.

٢٧ فبراير ٢٠٠٣: انتفاضة فبراير، مسيرة ضمت حوالى ٨٠ ألفاً من القبارصة الأتراك في نيقوسيا تأييداً لخطة عنان، أي لجمهورية قبرصية موحدة تضم ولايتين، وضد رءوف دنكتاش زعيم القبارصة الأتراك.

١ مارس ٢٠٠٣: البرلمان يرفض استخدام القوات الأمريكية للأراضي والمجال الجوي التركي في غزو العراق.

٩مارس ٢٠٠٣. انتخب رجب طيب أردوغان في انتخابات تكميلية في مقاطعة سيرت، بعد ذلك بخمسة أيام يصبح رئيساً للوزراء.

٢٣ أبريل ٢٠٠٣. بعد احتجاجات واسعة في شمال قبرص، يفتح زعيم القبارصة الأتراك رءوف دنكتاش أول معبر حدودي بين الجمهورية القبرصية والشمال التركي.

١٥ و٢٠ نوفمبر ٢٠٠٣: هجمات في اسطنبول لجماعة ذات صلة بالقاعدة ضد

مصالح بريطانية وبنوك ومعبد يهودى، ينتج عنها مصرع ٥٧ شخصاً بينهم القنصل البريطانى روجر شورت.

٢٤ أبريل ٢٠٠٤، الاستفتاء على توحيد قبرص. القبارصة الأتراك يصوتون بالموافقة، والقبارصة اليونانيون يرفضون.

١ مايو ٢٠٠٤: انضمام قبرص للاتحاد الأوربى إلى جانب ثمانى دول أوربية ومالطة.

ديسمبر ٢٠٠٤، المجلس الأوربى يوافق على بدء مفاوضات الانضمام مع تركيا فى ٢٠٠٥.

١ يناير ٢٠٠٥: بدء التعامل بالليرة التركية الجديدة بعد شطب ستة أصفار بسبب التضخم.

٢ أكتوبر ٢٠٠٥، بدء مفاوضات العضوية بين تركيا والاتحاد الأوربى.

٩ نوفمبر ٢٠٠٥: واقعة شمدينلى، اعتقال ضباط شرطة بتهمة ارتكاب هجمات إرهابية.

١٠ نوفمبر ٢٠٠٥ قضية ليلى شاهين ضد الحكومة التركية. المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان تقضى بحق أوربا فى منع الإناث مرتديات الحجاب من التعليم الجامعى.

٥ فبراير ٢٠٠٦ طالب عمره ١٦ عاماً يقتل الأب الكاثوليكى الإيطالى سانتورو طرابزون.

١٧ مايو ٢٠٠٦ ألباسلان أصلان العضو فى جماعة قومية- إسلامية متطرفة يقتل القاضى الشهير مصطفى يوسيل أوزبلغان، بسبب أحكامه ضد الحجاب.

٣ يوليو ٢٠٠٦، البرلمان التركى يقر قانون مكافحة الإرهاب الذى أدى إلى اعتقال المئات من الأطفال الأكراد "قاذفى الحجارة".

١١ ديسمبر ٢٠٠٦: وزير خارجية الاتحاد الأوربى يجمد التفاوض بشأن خمسة بنود لانضمام تركيا، بسبب رفضها فتح موانيها ومطاراتها أمام السفن والطائرات القبرصية.

٢٠ يناير ٢٠٠٧: اغتيال الصحفى والمفكر التركى- الأرمنى هرانت دنك على يد أوجون سماست أمام مكاتب صحيفة أجوس الأرمنية.

٢٣ يناير ٢٠٠٧: مائة ألف يشتركون فى جنازة هرانت دنك، والتى تحولت إلى إعلان العصيان المدنى ضد المؤامرات وأعمال القتل التى تقوم بها أيد سرية داخل الدولة.

أبريل ٢٠٠٧: مسيرات للجمهوريين ضد الترشيحات الرئاسية لأردوغان وغول.

١٨ أبريل ٢٠٠٧: تعذيب واغتيال ثلاثة من رجال الإرساليات جنوب شرقى مدينة مالاطيه.

٢٤ أبريل ٢٠٠٧ مذكرة إلكترونية، موقع رئيس الأركان العامة يعلن أن انتخاب رئيس غير علمانى يمكن أن يكون سببًا لبدء تدخل الجيش.

٢٢ يوليو ٢٠٠٧ حزب العدالة والتنمية يفوز بالانتخابات البرلمانية المبكرة.

٢٨ أغسطس ٢٠٠٧: البرلمان التركى ينتخب عبد الله غول رئيساً.

٣٠ يوليو ٢٠٠٨: المحكمة الدستورية تقرر بأغلبية قليلة عدم إغلاق حزب العدالة والتنمية، الحزب الحاكم.

أكتوبر ٢٠٠٨ آثار الأزمة المالية العالمية تصل تركيا. الاقتصاد يتراجع على مدى الاثنى عشر شهراً التالية بنسبة ١٢٪.

٢٠ أكتوبر ٢٠٠٨ بدء المحاكمة الأولى لتنظيم أرجنيكون للجنرالات المتقاعدين وعمداء الجامعة.

مايو ٢٠٠٩ حكومة حزب العدالة والتنمية تبدأ حملة "الانفتاح على الأكراد" التى لا يزال محتواها غامضًا للغاية. أحزاب المعارضة (حزب الشعب الجمهورى وحزب العمل القومى) تتهم حزب العدالة والتنمية بشق البلاد.

٩ يوليو ٢٠٠٩ تغييرات قانونية تسمح بمحاكمة الضباط الموجودين بالخدمة أمام محاكم مدنية فى حالات الجريمة المنظمة والتدخلات العسكرية فى السياسة.

١٠ أكتوبر ٢٠٠٩: تركيا وأرمينيا توقعان بروتوكولات لتحسين العلاقات، لكن البرلمان في كلا البلدين يرفض التصديق عليها.

يناير ٢٠١٠: تحقيقات ودعوى قضائية ضد مؤامرات "المطرقة الثقيلة"، "الفتاة الشقراء"، "ضوء القمر" للإطاحة بالحكومة المنتخبة لحزب العدالة والتنمية. استجواب الضباط المتقاعدين والذين فى الخدمة أمام محكمة مدنية.

أبريل ٢٠١٠: بدء النقاش فى المجلس الوطنى الكبير حول الإصلاح الدستورى فى تركيا.

٣١ مايو ٢٠١٠: إغارة جيش الدفاع الإسرائيلى على السفينة مافى مرمرة، المحملة بالمساعدات الغذائية والفنية لقطاع غزة. الكوماندوز الإسرائيليون يقتلون تسعة نشطاء من "مؤسسة المساعدة الإنسانية". تمزق حاد فى العلاقات السياسية بين تركيا وإسرائيل.

يونيو ٢٠١٠: تسارع النمو الاقتصادى فى تركيا بمعدل ١٢٪.

١٢ سبتمبر ٢٠١٠: بعد انقسام حاد فى الحملات السياسية، الموافقة على مقترح الحكومة بشأن الإصلاح الدستورى بنسبة ٥٨٪ فى استفتاء عام. التغييرات تفتح الطريق أمام محاكمة الجنرالات ومن قاموا بممارسة التعذيب بعد انقلاب ١٩٨٠، فتح التحقيق فى المئات من القضايا فى هذا الشأن.

١٥ سبتمبر ٢٠١٠: المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تدين تركيا فى قتل هرانت دينك وبالفشل فى إجراء محاكمة عادلة. الحكومة لا تستأنف القرار.

١٥ سبتمبر ٢٠١٠: تجمع رسولى أرمينى يعقد فى كنيسة خاتش (الصليب المقدس) بإحدى الجزر التركية. أول قداس من نوعه منذ ١٩١٥، اشترك الآلاف فى المناسبة، ولكن قاطعتها بعض المنظمات الأرمنية فى الشتات والتى رأت فيها استعراضاً فى العلاقات العامة من جانب الحكومة التركية.

أكتوبر ٢٠١٠: بدء محادثات بين الأحزاب بشأن وضع دستور جديد.

ملاحظة شارحة

بينما كنت أسطر هذا الكتاب كانت تركيا تمر بلغط غير مسبوق بسبب الإفشاء عن أعمال "الدولة الحارسة"، أو شبكة الفاعلين في "عمق الدولة"، بمن فيهم الجيش والقضاء، والتي اضطلعت بدور فاعل في إدارة البلاد لزمن طويل خلال القرن العشرين. فقد جاءت بعض المعلومات قاصمة للظهر وتقشعر لها الأبدان، مثل دور الشرطة و لجيش في التخريب واغتيال الشخصيات العامة والانخراط في أعمال التعذيب والقتل. وبعد سنوات من الإخفاق في إدراك المنعطفات والتحولات غير المسبوقة في تاريخ تركيا، والأمثلة الكثيرة للانفجارات الحادة للعنف واسع النطاق واندلاع الكراهية بين جماعات عاشت معًا بسلام لقرون، انبثقت صورة جديدة وأصفى للتاريخ الحديث في تركيا.

بيد أن بعض الادعاءات التي كشفت عنها تسريبات من التحقيقات والقضايا تُبين أنها مبنية على دلائل محدودة. فالمحققون المشتركون في التحقيقات في المؤامرات ومخططات الجيش عملوا في الغالب باستخدام ذات المنهجيات المنحازة التي سبق أن استخدمها نظراؤهم في القضاء العالي- وهم من الفاعلين الرئيسيين في الدولة الحارسة - لتبييض أعمال الدولة التعسفية على مدى عقود. كما لم تكن حكومة العدالة والتنمية قادرة على مقاومة إغراء السلطة فهي لم تعمل قط كحكم نزيه ينتظر الهزيمة النهائية "للدولة الحارسة"، إنما استخدمت تلك التحقيقات لتصفية حساباتها مع الخصوم السياسيين. ومن ثم تسببت كل تلك التدخلات في تعقيد العملية المعقدة أصلاً لفهم المستنقع الذي أصبحت عليه تركيا في تاريخها الحديث. ومن ثم فإن المادة الإمبيريقية (الميدانية) التي اعتمد عليها الكتاب الحالي هي مادة ذات طابع مؤقت، ومدققة قدر الإمكان في زمن سِمَته الانقطاعات الكبرى والكشوف المتوالية عن نظام تسلطي موازٍ مبني على "عقل الدولة" وليس على عملية سياسية شرعية.

تتعلق الملاحظة الثانية بالمصطلحات المستخدمة. فكما هو الحال في بعض البلدان المجاورة (كمثال المعارضة اليونانية القوية لمجرد اسم جمهورية مقدونيا) هناك الكثير من الكلمات التي تثير الحساسية في تركيا. حتى أن المصطلحات التاريخية البريئة

يمكن أن تُحمَّل معانى سياسية عالية، بل قد تؤدى أحياناً إلى استجوابات وإدانات قضائية. فاستخدام كلمات مثل "كردستان" و"أرمينيا" عند الإشارة إلى إقليم جنوب شرقى تركيا قد تسبب فى مضايقات خطيرة للأكاديميين فى الماضى القريب، على سبيل المثال تعرض عالم الاجتماع التركى إسماعيل بشكتشى للحبس لسنوات مجموعها ١٧ سنة باتهامات ملفقة، بسبب عمله الرائد عن الهوية الكردية. هناك أيضاً عالمة الاجتماع والنسوية بينار سيليك التى تعرضت بشكل متكرر لمحاكمات وفترات اعتقال طويلة ومعاملة سيئة بسبب دراساتها المهمة عن الذكورية التركية والمتحولين جنسيًا والأكراد. وفى بعض الحالات صودرت كتب لاحتواء عناوينها على تعبيرات إقليمية مثل "صقلية". غير أن تلك المصطلحات، مثل كل شىء آخر فى العالم الاجتماعى، تمثل اتفاقات اتخذت معانى مختلفة عبر الزمن. فالسلاطين العثمانيون، وتمشيًا مع النظرة العالمية للإمبراطوريات الكونية التقليدية، كانوا سعداء بامتلاك حدود غير محددة، وترتيبات إدارية مختلفة محليًا، وأسماء للأماكن بلغات متعددة. إذ فى منتصف القرن التاسع عشر كانت هناك ولاية كردستان العثمانية، وظل الاسم الرسمى لولاية ريز شرقى البحر الأسود حتى ١٩٢١ هو لازلستان (أى بلاد اللاظ، وهى جماعة ذات صلة بالجورجيين). غير أن استخدام المسميين السابقين كان ممنوعًا فى منتصف ثلاثينيات القرن العشرين من جانب ما أصبح الجمهورية التركية، كما فُرض حظر على استيراد الخرائط التى تحتوى مثل تلك المصطلحات. بل إن كلمة "تركيا" نفسها لم تكن تستخدم داخل الإمبراطورية العثمانية قبل القرن العشرين، وكان يُنظَر إلى الأتراك – على الأقل من جانب سكان العاصمة الإمبراطورية اسطنبول (أو قسطنطينية) – كفلاحى الأناضول الأجلاف المحرومين من مباهج الحضارة العثمانية.

إنك عندما تستخدم مصطلح "الترك" فإن معناها يتوقف على السياق. فيمكن أن تشمل كل المقيمين فى تركيا بغض النظر عن جماعاتهم العرقية- الدينية واللغوية. هذه هى الروح التى حاول البعض غرسها- وإن لم ينجح- فى تعريف المواطنة فى الجمهورية التركية. وإننى أستخدم لفظة "تركى"- خاصة عند الكتابة عن العلاقات الثنائية مع الدول الأخرى- كتعبير عن حكومة الجمهورية التركية. وحينما طرحت هذا المصطلح بالمخالفة مع مصطلح "الأكراد" فأعنى به الجماعات الناطقة بالتركية والتى تعرف نفسها كأتراك.

أما لفظة "كردستان" فقد عادت بقوة فى الثمانينيات مع إنشاء حزب العمال الكردستانى الذى طمح منذ البداية إلى إقامة دولة مستقلة بذات الاسم. وتستخدم كلمة "كردستان" فى هذا الكتاب للإشارة إلى الإقليم الجغرافى جنوب شرقى تركيا الذى تقطنه أغلبية كردية، والذى كان يشار إليه فى الماضى ثم مرة ثانية منذ الثمانينيات بذلك الاسم. ويتطابق هذا الإقليم مع إقليم تاريخي آخر هو أرمينيا. وتكمن حقيقة هذا التداخل بين الإقليمين التاريخيين وراء الطبيعة المتنازع عليها لكليهما، فضلاً عن عقم الادعاءات الإثنوجرافية على الأرض.

هناك مصطلح تاريخى ثالث كان مبعث خلاف بين الكثيرين، ويمكن أن يفضى إلى اتهامات بـ"الإساءة للقومية التركية" حسب المادة رقم ٣٠١ التى أعيدت صياغتها فى قانون العقوبات التركى، ألا وهو مصطلح "إبادة الأرمن" والذى أستخدمه أيضًا فى الكتاب. وهناك جوانب عدة لمصطلح "الإبادة"، وخاصة الجوانب القانونية والسياسية والأخلاقية. فالمجادلات حول ما إذا كان القضاء على الأرمن العثمانيين، على أيدى جمعية الاتحاد والترقى ورجال الدولة، يشكل إبادة، قد اصطبغت بالاعتبارات السياسية وليس التاريخية. إذ إن استخدام المرء للمصطلح أو عدم استخدامه يؤشر إلى "الجانب" الذى يقف فيه. بيد أن هذه المجادلات تطمس غالبًا الحقائق. فعلى أية حال هناك ما يصل إلى مليون (وربما أكثر) رجل وامرأة وطفل، معظمهم من غير المقاتلين، أُجبروا على الخروج من موطن أجدادهم، وقُتِل معظمهم فى ظروف تُدمى القلب، بينما تحول الكثيرون منهم إلى الإسلام، إن كرهًا أو طوعًا. هناك الكثير من المصطلحات التى يمكن استخدامها لوصف تلك الأحداث مثل: جرائم ضد الإنسانية، "الكارثة الكبرى"، التفريغ، التدمير، وأيضًا الإبادة. وأنا أستخدمها هنا جميعًا بشكل مترادف، دون إعطاء أولوية لمصطلح على آخر أو تحمل مسئولية قانونية. غير أننى تعمدت ألا أستخدم مصطلحات مثل "إعادة التسكين" أو "إعادة التوطين" أو "الإجلاء" بسبب عدم دقتها، وبسبب استخدامها من جانب أولئك الذين ينكرون المحنة الكبرى التى وقعت لأرمن آسيا الصغرى عام ١٩١٥.

تمهيد

يتناول هذا الكتاب تركيا وتاريخها الحديث المضطرب. يتعرض الكتاب للمؤسسات السياسية والأيديولوجيات، للأحزاب والقادة السياسيين، لمنظمات المجتمع المدنى والأفراد الذين حاولوا التفاوض مع بلد يتسم بتعقيد مذهل. يسعى الكتاب إلى تبيان وتفسير دور الدولة فى التاريخ السياسى للبلاد والتأثير الحاسم لـ"حماة الجمهورية" غير المنتخبين (قيادة الجيش والقضاء الأعلى والبيروقراطية) والذى ظل يشكل السياسة التركية منذ الخمسينيات على الأقل. وقد أشيرَ إلى هؤلاء اللاعبين وسياستهم "من وراء المسرح" أيضًا بمسمى "الدولة العميقة" ("Deep State" دولة داخل الدولة") فهم الذين يحددون القسمات الرئيسية للسياسة التركية. ينطبق القول نفسه على الغياب الفظ للإنسانية والعدالة فى الكثير من الأحكام القضائية، والمستويات المرتفعة للعنف السياسى ،التى تخللت الكثير من أجزاء القرن العشرين بما فيها الفترة التى يمحصها الكتاب الحالى. وكما يتضح من عنوان الكتاب أيضًا فإنه يتمعن فى نوبات الإصلاح السياسى والتغيير المجتمعى، ويحاول فهم الدور الغامض للاتحاد الأوربى فى العمليات التى شكّلت تركيا فى العقود الثلاثة الأخيرة.

كما يتناول الكتاب الانقطاعات والتدخلات الكثيرة فى التاريخ الحديث للبلاد، والتى شكّلت فعليًا السيَر الحياتية لكل مواطن تركى. تلك الأحداث التى راقبها معى أعضاء أسرتى وخبروا شخصيًا الكثير منها. ولنأخذ والدَىّ كمثال. فقد نشطا سياسيًا حينما كانا طالبين فى الخمسينيات، حيث كان أبى يميل إلى الحزب الشيوعى التركى. وبعد وقوع انقلاب ١٩٦٠ سرعان ما أدركا أن ما بحوزتهما من مطبوعات شيوعية مجرَّمة نُشر البعض منها فى بلغاريا الشيوعية، يمكن أن تجعل حياتهما فى خطر. ولما كانا يعيشان فى شقة حديثة فى حى آقْ سراى بوسط اسطنبول فقد قاما بحرق الكتب فى حوض الاستحمام فى الحمام الصغير وسيئ التهوية أو لنتحدث عن جدتى سميحة هانم . فبعد تدخل الجيش عام ١٩٧١ كانت عمتى مطاردة بوصفها ناشطة اشتراكية. وكان الكثير من كتبها (مثل "رأس المال" لماركس، "المبادئ الأساسية للفلسفة" لبوليتزر، ونسخ ممنوعة من الكتابات النثرية للشاعر الشيوعى ناظم حكمت.. والتى كانت من الذخائر المعتادة لأى اشتراكى تركى وقتذاك) مخزونًا فى بيت متقادم فى الضاحية

الآسيوية من اسطنبول، حيث اعتادت العائلة أن تجتمع معاً في شهور الصيف. ويوماً ما في صيف ١٩٧١ طلب قائد عسكري تفتيش المبنى مع وحدته. كانت سميحة هانم على وعي تام بأن الكتب يمكن أن تتسبب في محنة كبيرة للأسرة إذا اكتُشفت. ولما كانت هي نفسها ابنة لجنرال، وذات موهبة في الأداء المسرحي، فقد قامت ربما بأهم أدوار حياتها فكثيراً ما كانت تستحضر روح أبيها وتستعيد وضعيتها "كابنة لجندي"، إذ دعت القائد إلى القيام بما هو ضروري لخدمة البلد، حتى لو تضمن هذا العصف بالبيت كله. فوجئ الضابط بهذا الانضباط العسكري فطلب بشكل مهذب السماح له بتفتيش شكلي ثم المغادرة. مع ذلك أخذت جدتي الكتب إلى البدروم حيث أخفتها. أما عمتي فقد ألقي القبض عليها وسجنت وعذبت مثل الكثيرين غيرها من الشباب الناشط سياسياً في تلك الأيام.

نشأت على مطالعة الخطابات التي ترسلها عمتي من سجنها. كانت تزخرفها برسومات ملونة لمناظر فسيحة وسماوات مفتوحة وبحار زرقاء وطائرات ورقية وطيور.

ولكننى لم أكتشف مناخ السجن بنفسى إلا عندما كنت فى المدرسة العليا وفى السنوات التى أعقبت الانقلاب العسكرى عام ١٩٨٠. وبالنسبة لطالب تركى فى منتصف الثمانينيات كان المسموح به هو فقط ذلك غير الممنوع بشكل سافر، ولم يكن هذا بكثير. لم يكن هناك أكراد أو أرمن أو يونانيون أو علويون فى عالم ما بعد الانقلاب المقبض، أو هكذا ظننت. كانت مدرستى مؤسسة نخبوية، وهى المدرسة الألمانية فى اسطنبول، وكنا جميعًا تقريبًا مسلمين سنيين، وعلمانيين فى مظهرنا، وعلى استعداد للدفاع عن أى انتقاد يوجهه الأجانب للبلد. ومن المفارقات أنه كان لى عدد لا بأس به من أصدقاء المدرسة ذوى الخلفيات اليهودية والأرمنية، لكننى لم أكن أفكر فى هذا كثيراً. لم يكن هناك أى تشجيع للتفكير الحر، وكما هو ممكن فقط فى النظم المتسلطة اعتقدت أن تركيا مكانًا متسامحًا حيث يعيش الجميع معًا فى سلام، حتى بالرغم من معرفتى بوجود أناس يتم تعذيبهم وأن كونك غير مسلم يماثل تقريبًا كونك "إرهابيًا". كان أسبوعنا المدرسى يبدأ وينتهى بتحية العلم وأداء النشيد القومى، كما كنا نتلقى أسبوعيًا محاضرات فى "الأمن القومى، كنا نحفظ فيه عن ظهر قلب الرتب المختلفة فى الجيش، ومن هم أعداء تركيا الكثيرون فى الخارج والداخل. كان المحاضر جنرالاً متقاعداً، ومن الغريب أننى كنت أعتبره أحد أكثر مدرسينا إنسانيةً.

كان لا بد لكل المسرحيات المدرسية، وكل الكتب التى نطالعها فى فصول الأدب، من الحصول على موافقة اللجان التربوية التى كان عملها هو ضمان عدم تسرب أية فكرة هدامة أو تحريض على التمرد إلى الفصول. لم يكن هناك أى مجال للمشاركة الاجتماعية خارج دائرة الأسرة، حيث المطاعم والملاهى الليلية محجوزة للأثرياء جداً أو المثقفين البارزين أو المنخرطين فى عالم الجريمة. وللأسف يمكن القول إننى قد كبرت فى زمن كئيب لتركيا. ولكن بعد هذا، وكما سترى فى هذا الكتاب فإن تاريخ تركيا الحديث قد سادته مثل تلك الأوقات، وكذا الغضب الذى ولّدته فى نفوس الشعب. غير أن الأهم هو أن هذه البقع السوداء قد تبدلت لتأتى أوقات ينتعش فيها الأمل فى الاستقرار السياسى والتنمية الاقتصادية السريعة مع تفتح سريع للقرائح الفنية والفكرية، وقفزات كبيرة للحقوق الفردية والجماعية. وقد بنيت هذه "الفترات المضيئة" على عمليات طويلة الأجل للتغير المجتمعى (الذى لم يكن متوقعًا إذا كنا قد قصرنا

النظر على الطبيعة المضطربة للمجال السياسى) والتى عملت على نشأة طبقة متوسطة عريضة، وارتفاع مستويات الدخول والتعليم فى البلد ككل خلال العقود الثلاثة منذ ١٩٨٠.

من ثم يدور هذا الكتاب حول التحول من بلد كان فى الثمانينيات منكفئًا على الداخل وتمزقه الصراعات إلى اقتصاد قوى ومجتمع القرن الحادى والعشرين المتمايز وإن لا تزال النزاعات قائمة فيه. إن تركيا اليوم بلد واعد بوعود كبيرة: الاقتصاد الآخذ فى التوسع، ووزنها الإقليمى والدولى المتزايد كفاعل سياسى، وعولمة اسطنبول التى أصبحت مركزًا ثقافيًا واقتصاديًا رئيسيًا فى البلقان والقوقاز والشرق الأوسط وما وراءه. إلا أن الصراع لا يزال يحدد الممارسة فى تركيا المعاصرة. الصراعات على التاريخ والهوية، والتمييز الممارس ضد الفقراء والمرأة، وحول الانضمام لأوربا ومكانة البلاد فى العالم. إن جذور تلك الصراعات، وأثرها على الشعب التركى، يمثل جوهر القصة التى حاولت تقصيها فى هذا الكتاب.

كريم أوكتيم

أوكسفورد – ديسمبر ٢٠١٠

مقدمة المؤلف

تخيَّل بلدًا يُعرف بالاستعارات التي يوصف بها، أكثر من أن يُعرف بسياسته المعقدة ومجتمعه وتاريخه.. بلداً لم يتوقف وصفه بـ"الجسر بين الشرق والغرب"، الممر الذي يربط أوروبا بآسيا، الذي يجمع بين التقليد والحداثة، وينعش الأماني بالتعايش بين الإسلام والديموقراطية. هذا البلد بالطبع هو تركيا، الدولة الحديثة على اليابسة في آسيا الصغرى والتي تتمدد إلى بحر إيجه كما تشمل جزءًا صغيراً من أوروبا في غرب تراقية (إقليم جغرافي وتاريخي جنوب شرق البلقان وتتقاسمه تركيا واليونان وبلغاريا). بلد يشكل المسلمون معظم سكانه. وله حدود مع أشرس الدكتاتوريات في الشرق الأوسط، وله حدود أيضًا مع الاتحاد الأوربي. وأيضًا بلد ينمو اقتصاده بمعدلات تعد من الأعلى عالميًا.

وهذك القليل من الأماكن فى العالم الحاضرة غالبًا فى المجادلات التاريخية العالمية حول "صدام الحضارات" أو "مستقبل أوربا"، وقليلة أيضًا تلك البلدان التى تُقرأ قراءة خاطئة أو تتعرض لسوء الفهم بمثل هذا التواتر. فالاستعارات مثل "الجسور" و"المعرات" ليست فى الغالب أكثر من تعبيرات ملطفة للتعمية على الصراعات بين الثنائيات التى تحتفى بها تلك الاستعارات: الصراعات بين الشرق والغرب، بين أوربا وآسيا، بين الإسلام والعلمانية. مرة ثانية نقول إن هذه الثنائيات التبسيطية غير مناسبة إذا أردنا فهم بلد معقد تعقيداً كبيراً ولكنه ديناميكى بصورة لافتة مثل تركيا اليوم، وفهم العمليات التاريخية التى أنتجتها. يقترح الكتاب الحالى إطاراً يسعى لبلورة فهم منطقى للتعقيدات والصراعات صعبة الفهم فى ماضى تركيا الحديث وحياتها السياسية اليوم.

وعلى العكس من سلسلة التاريخ العالمى للحاضرGlobal History of the Present يبدأ الكتاب الذى بين يديك من عام ١٩٨٠ وليس ١٩٨٩، وبه فصل تقديمى يتناول

نشأة البلد كدولة- أمة حديثة منذ القرن التاسع عشر. ومن ثم هناك نقطتان لبدء القصة الاستراتيجية فى هذا الكتاب سنة ١٩٨٠ التى تشكل الانقطاع الصادم الرئيسى، بينما تشكل ١٩٨٩ بداية سياق جديد لانخراط تركيا مع العالم. والكثير من التغيرات المهمة التى توصف بها غالبًا ثورات ١٩٨٩ فى أوربا الشرقية (النهاية المفاجئة للنظم المتسلطة والاشتراكية، والنصر الواضح للديموقراطية الليبرالية والمشروع الحر) وباختصار خرافة فوكوياما المتعجلة عن "نهاية التاريخ"، كانت متوقعة فى تركيا فترة الثمانينيات.

جاء تدخل الجيش يوم ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ خطوة فظة وغير مسئولة، حيث أدت إلى قيام القوات المسلحة والشرطة بحبس أكثر من نصف مليون مواطن وتعذيبهم، حظر النقابات والقضاء شبه الكامل على الحياة فى الروابط والجمعيات. غير أن هذا العمل التدميرى الكبير خلق أيضًا المقدمات للتحول السريع من اقتصاد إدماجي منغلق مبنى على إحلال الواردات إلى اقتصاد معولم بثبت ومتوجه نحو التصدير، لا بد فيه

للرأسماليين الواثقين من التحدى الفعلى لمحاولات الإسكات من جانب الدولة. من ثم كان انقلاب سبتمبر، مع البرنامج الليبرالى الجديد لإعادة الهيكلة المعلن فى ٢٤ يناير ١٩٨٠ بمثابة ساعة الصفر لتاريخ تركيا الحديث. إذ تم إطلاق قوى لبرلة (تحرير) السوق باتجاه عمليات تحول يمكن مقارنتها بما حدث فى أوربا الشرقية. وعلى الرغم من الطبيعة الدموية لانقلاب سبتمبر، فقد فتح الأبواب أمام جيل من الطبقات الاجتماعية الجديدة، مع رفع مستويات الدخول، وثقافة سياسية أكثر ليبرالية ، مع نشأة سياسة جديدة، اجتماعية ومبنية على الهوية.

كانت اللحظة الرئيسية الثانية عام ١٩٨٩، حيث شهدت تركيا نقطة تحول تاريخية تزامنت مع التحولات الكبرى فى أوربا الشرقية يوم سقوط حائط برلين، فقد انتخب المجلس الوطنى الكبير (البرلمان التركى) تورجوت أوزال رئيسًا للجمهورية. وبمجرد استلام المنصب من كنعان إيفرين قائد انقلاب ١٩٨٠ أصبح أوز ل رمزًا لعودة الحكومة المدنية فى وقت اتسم بتردد الجيش فى العودة الكاملة إلى الثكنات. كما عبّر عن نشأة طبقة رجال الأعمال الجدد عالية الصوت والمتجهة بالكامل نحو تعظيم الأرباح، ووضع الأسس لازدهار روح جديدة قائمة على السوق. فقد غذت التوسع الاقتصادى وإضفاء الطابع السلعى على الحياة اليومية خارج المراكز الصناعية المستقرة فى غرب تركيا. وعلى الجبهة الداخلية حل الصراع بين العلمانيين والإسلاميين محل الصراع بين الاشتراكيين والمحافظين، بينما تفاقمت الحرب بين القوى الأمنية والعصابات التركية.

خلقت سنة ١٩٨٩ كمًا هائلاً من الفرص الجديدة فى الجيرة المباشرة لتركيا، وقد استفاد منها أوزال بمهارة: فانهيار الاتحاد السوفييتى فتح الطريق إلى الجمهوريات "التركية" فى وسط آسيا، كما أدت نهاية الشيوعية فى البلقان إلى إفساح الطريق إلى جيران تركيا المباشرين، كذلك نتج عن التدخل الأمريكى فى العراق تمهيد الطريق كى تلعب تركيا دورًا إقليميًا أكثر تميزًا. وفى هذا السياق نفسه تقدم أوزال بطلب العضوية الكاملة فى الجماعة الأوربية (اسم الاتحاد الأوربى وقتذاك) ولكن طلبه هذا أُحبِط فعليًا. من ثم يمكن إرجاع معظم المسائل المحلية والدولية التى حددت السياسة التركية فى العقود الثلاثة الأخيرة إلى الفترة القصيرة التى قضاها أوزال رئيسا للوزراء

والجمهورية، كما يمكن تقييم معظم الإنجازات والإخفاقات فى مسار تركيا السياسى والاقتصادى على خلفية تلك الفترة.

هناك جانب آخر فى تحولات ١٩٨٩ فى أوربا الشرقية يتمثل فى العملية الشاقة فى الإقرار بالصدمات العديدة التى أصابت تلك المجتمعات على أيدى الدكتاتوريات المتغطرسة، والتواريخ التى تم تزييفها على أيدى النظم القومية والشيوعية. فقد ألقيت بذور الاعتراف بالماضى التسلطى فى التربة التركية فى تلك الأيام لكنها لم تبدأ تُزهر إلا فى العام ٢٠٠٥ عندما بدأ المثقفون والنشطاء المعارضون فى إعلان رفضهم الأيديولوجية العرقية لآباء تركيا المؤسسين، ومن ثم تحدوا الروايات الرسمية للتاريخ. فمن تناول "التبادل السكانى" القسرى مع اليونان فى عشرينيات القرن الماضى، إلى عملية الإبادة العثمانية للأرمن، إلى سياسات الإنكار والاستيعاب للأكراد والعلويين، أخذ الجدل حول ماذا تمثل تركيا ومن هم الأتراك – يتجاوز الحدود الضيقة لما دُرِج على تعريفه عرقيًا– دينيًا بشكل صارم ولكيان سياسى متجانس ظاهريًا.

هناك أيضًا لحظة تاريخية ثالثة تطابقت فيها الانقطاعات التاريخية العالمية مع التحولات الداخلية بفوارق زمنية محدودة. فقد عملت هجمات ١١ سبتمبر فى نيويورك على إعادة تشكيل كبير لسياق تفاعل تركيا مع العالم. حرب جورج بوش العالمية على الإرهاب؛ الهجوم على العراق الملاصق لتركيا، وما نتج عن هذا من استقطاب مفهوم بين "الإسلام" و"الغرب، كما أسهم تزايد المشهد السياسى المبنى على الأمن فى معظم حكومات الاتحاد الأوربى.. إلى تنامى الشعور بالجوهرية الأوربية وأصولية الاتحاد الأوربى. وسرعان ما ووجهت الحمية الإصلاحية والشعور الموالى لأوربا الذى ازدهر بتركيا أوائل ٢٠٠٥ بتصاعد المشاعر المعادية للمسلمين والأتراك فى أوربا. إذ إن الجماهير الأوربية المتحفظة على المزيد من توسيع الاتحاد، والخائفة من تزيد الهجرة، وغير المتعاطفة مع الاختلافات الثقافية، والتى يراجع اقتناعها بفضائل الديمقراطية وحقوق الإنسان.. قد تحولت صوب اليمين، بينما تحولت آفاق انضمام تركيا للاتحاد الأوربى إلى تذكرة بـ"فتح إسلامى" وشيك لأوربا. من ثم كان الأثر الملتبس للعملية غير المنضبطة لعلاقات تركيا مع الاتحاد الأوربى عام ٢٠٠٥ وهو الذى ربما ساعد فيما رآه كثيرون تحول تركيا باتجاه الشرق. وفى الحقيقة لم يكن هذا أكثر من تصحيح للمسار

جاء استجابة للصراعات الداخلية المتزايدة فى الاتحاد الأوربى، ولعدم القدرة للقيام بانخراط ذى مغزى فى عملية تحول القوة الاقتصادية والسياسية العالمية إلى مراكز خارج العالم الأوربى- الأطلنطى.

إذا نظرنا إلى ١٩٨٠ و١٩٨٩ و١١ سبتمبر ٢٠٠١ باعتبارها للحظات التاريخية الرئيسية التى تفاعلت فيها الحوادث التاريخية العالمية مع العمليات المحلية، وإلى سنة ٢٠١٠ باعتبارها نقطة النهاية المؤقتة لتاريخ الحاضر، سنواجه بظاهرتين متناقضتين ظاهرياً. التغير والتطور السريع فى الاقتصاد والمجتمع مقارنة بالجمود والصراع العنيف فى السياسة. فمن العولمة والأوربة إلى التنمية الاقتصادية السريعة والهجرة وتزايد الطابع الحضرى وحتى النزعة الفردية.. تغيرت تركيا تغيراً جذرياً وبسرعة خارقة. لقد عايشت الشعوب التى تعيش داخل حدود الجمهورية التركية، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، انتقال بلدها من اقتصاد زراعي منكفئ على الداخل وتسيطر عليه نظرة للعالم تتسم بالضيق والعصاب.. ليصبح قوة إقليمية كبيرة وليبلغ عام ٢٠١٠ المرتبة السادسة عشرة بين أكبر اقتصادات العالم. فى الفترة نفسها تحولت تركيا من مقصد سياحي للسياح الفقراء إلى المرتبة الثامنة عالمياً وسط أكبر أسواق السياحة.

غير أن قصة النجاح الاقتصادى والدولى النسبى قد حجبها الضعف المؤسسى، وتوتر الأزمات السياسية، الصراع الدينى، الشقاق العرقى- القومى، العنف والمناورات السياسية. فمن فيلم "قطار منتصف الليل"، الذى أوضح – وإن بشكل غير متعاطف – ظروف وتجارب التعذيب في السجون التركية، إلى تقارير المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، تم تقديم تركيا كبلد للحكم الاستبدادى والبوليسى الوحشى، وقد كان هذا بالفعل. وتضمنت الصور التى صاحبت التغطية الإخبارية لتركيا منذ الثمانينيات الكثير من الوجوه الغاضبة: أعضاء الأقلية الدينية الأكبر- العلويين- وهم يتذكرون الكثيرين من المنتمين لجماعتهم وقُتلوا فى مذابح واسعة النطاق، أنصار اليمين المتطرف المحتجين ضد إعادة التقييم النقدية لماضى تركيا، العلمانيين الرافضين لحكم حزب العدالة والتنمية، الجنود الذين يهاجمون مواقع حزب العمال الكردستانى، والأكراد الذين يتظاهرون ضد قمع الدولة. كما تغلغل العنف في الحياة اليومية للمواطنين العاديين القلقين وعبر عن نفسه في صورة العنف داخل الأسرة، تزايد

الأنشطة الإجرامية وجرائم الكراهية ضد المنتمين للأقليات الجنسية والعرقية. وتفاقم هذا العنف أكثر من جراء الهوة السحيقة بين الرجل والمرأة والتى بسببها جاءت تركيا فى المرتبة ١٢١ من بين ١٢٨ دولة فيما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية والمنجزات التعليمية والتمكين السياسى للنساء.

ربما كان الكثير من هذا العنف تابعًا لتزايد انعدام الأمن بسبب التغير السريع الذى يمر به المجتمع. ولكن هناك أسباباً أخرى أكثر مباشرة. فهناك عشرات الألوف من الرجال والنساء الذين أطلق سراحهم وأصبح عليهم تصريف أمورهم بأنفسهم فى مجتمع أصبح غريباً بالنسبة لهم بعد قضاء عقد أو عقدين وراء القضبان. كذلك فإن جنوداً كثيرين قد عادوا من حرب كردستان بندوب عميقة فى نفوسهم وبدأوا يشعرون بالصدمة فى بيئاتهم الاجتماعية. هناك العشرات من عمال الجنس الذين كانوا يقتلون فى اسطنبول وحدها كل عام ولسنوات طويلة حتى الآن، فيما يكشف عن مستوى جديد من الفظاعات فى الحياة اليومية. ولم يقتصر الغضب على الأراضى التركية، ففى التسعينيات بشكل خاص، أثناء حملة الجيش التركى ضد حرب العصابات التى يشنها حزب العمال الكردستانى، قام مؤيدو الحزب بإغلاق الطرق السريعة فى ألمانيا، وهاجموا السفارات التركية فى مختلف أنحاء أوربا. وعندما تم أسر الزعيم عبد الله أوجلان فى السفارة اليونانية فى تركيا عام ١٩٩٩ هاجم القوميون الأكراد البعثات اليونانية فى أماكن عدة من بينها موسكو وبرلين.

غير أن سلافوى زيزيك يذكّرنا فى تأملاته عن العنف المنشورة عام ٢٠٠٨ بأن العنف لم يكن محدوداً فحسب بالعنف الذاتى الذى ينفذه فاعل قابل للتحديد بشكل واضح، أى الفاعل المرئى للمراقب الخارجى. إنما هو يتشكل بـ"العنف الرمزى" فى اللغة والأيديولوجيا، و"العنف المنهجى" للنظم الاقتصادية والسياسية. وسأحاول فى هذا الكتاب أن أوضح لماذا أصبحت تركيا فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين "أمة غاضبة" واستكشاف- قدر الإمكان- المجالات الرمزية والمنهجية التى تخلّق فيها هذا الغضب. وهو ما يتطلب بالضرورة – إلى جانب النظر فى سياسة العنف اليوم- العودة إلى التاريخ فيما هو أبعد من ١٩٨٠ و١٩٨٩. على المستوى السياسى يمكن إرجاع الكثير من الغضب إلى ركائز أيديولوجيا التحديث القومى المسيطرة فى تركيا

ممثلة فى الصورة الأولة "للاتحادية"، وبعد تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، أى الكمالية (نسبةً إلى مؤسس الدولة مصطفى كمال). إن الكمالية التى قامت على سياسات التحديث الملغومة التى لا تعرف الهوادة، وأشكال الدولة التسلطية فى أوربا العشرينيات والثلاثينيات، وأيديولوجية التركية العرقية- القومية، وشكل مقيد للإسلام الرسمى، قد تركت أثراً ثابتاً على المؤسسات والعقليات فى تركيا. وهناك ثلاثة ميادين رئيسية مهدت من خلالها الأيديولوجية المؤسسة للجمهورية الأرض أمام الصراعات التى تعيشها تركيا اليوم: تعريف المواطنة، العلاقة بين الدين والمجتمع (العلمانية)، وأخيراً عدم اكتمال فصل السلطات بين الحكومة المنتخبة والفاعلين غير المنتخَبين مثل الجيش والبيروقراطية والقضاء.

قدمت الكمالية الكثير من الرطانة الكلامية عن الأفكار المدنية للهوية التركية، غير أنها فى الممارسة العملية- مما يشبه كثيراً ما حدث فى بلدان البلقان المجاورة واليونان- خلقت جماعات من "الآخرين" الذين حُرموا من حقوق المواطنة الكاملة. فكان الأكراد والعلويون والأقليات غير الإسلامية أكثر من تعرضوا للتهميش بطرق مختلفة. وقد كان من الممكن استيعاب الأكراد والعلويين فى الحياة السياسية إذا أنكروا أصولهم العرقية والدينية، أما غير المسلمين فكان يُنظر إليهم دائماً كخطر أمنى محتمل ومن ثم لا يستحقون المواطنة المكتملة. بيد أن السابق ذكرهم جميعاً عانوا من الإقصاء الاجتماعى وقمع الدولة. ورغم أنهم يشكلون أقليات إلا أن مجموع الأكراد والعلويين قد يزيد عن ثلث سكان تركيا اليوم، وهو ما يمثل حجماً كبيراً فى بلد يبلغ عدد سكانه أكثر من ٧٠ مليون نسمة. كذلك فإن المسلمين الذين رفضوا النسخة الكمالية الرسمية من الإسلام وتبنوا قراءات مختلفة لدينهم، تم دفعهم إلى هوامش النظام السياسى، بل أحياناً إلى هوامش المجتمع نفسه. أما الشيوعيون والاشتراكيون، فبرغم ازدياد بروزهم فى الحياة السياسية والثقافية للبلاد فقد تعرضوا للملاحقات منذ الخمسينيات إلى الثمانينيات وحتى نهاية الحرب الباردة وحِيل بينهم وبين الحصول على حقوقهم. وفى ظل تلك العقلية الاستبعادية لم يحصل على المواطنة الكاملة سوى المسلمين السنة الأتراك من أتباع المذهب الحنفى، والذين أسهموا فى بلورة السياسات العلمانية للنظام الكمالى، بينما تعرض أعضاء كل الجماعات الأخرى للإقصاء فى مختلف مستويات

الحياة العامة. وقد لخص عالم السياسة والمثقف التركي البارز باسكين أوران هذه الفكرة النمطية المتبناة للمواطن التركي في كلمة واحدة LAHSÜMÜT اشتقها من الحروف الأولى للكلمات التركية: علماني، حنفي، سني، مسلم، تركي. وهو تعبير يماثل الواسب WASP الأمريكي المكون من الحروف الأولى للكلمات الإنجليزية: أبيض، أنجلو- سكسوني، بيوريتاني.

وقد اعتبرت العلمانية (Laikik وهي الاشتقاق التركي من كلمة laicité الفرنسية) من المبادئ المؤسسة للجمهورية والتي تعرف بأنها الفصل بين المجالين العام والديني، مثلما هو الوضع في فرنسا. غير أن العلمانية في تركيا أصبحت تعني قيام الدولة بفرض قراءة معينة للإسلام، هي القراءة الكمالية، ودعمها من المال العام. أدى هذا إلى تناقضات غير قابلة للحل، فمثلاً الأئمة الموظفون لدى الدولة في إدارة الشئون الدينية يؤيدون لبس الحجاب في خُطَبهم بينما الجامعات الحكومية تحظر دخول الطالبات المحجبات إلى الحرم الجامعي مثلما حدث بعد التدخل الذي قام به الجيش عام ١٩٩٧. كذلك أنتجت الشركات المملوكة للدولة وروجت لاستهلاك العرق والنبيذ، بينما الأئمة يحذرون جمهورهم من الاستسلام لإغراء الكحول. هكذا نحن أمام واقع مصاب بالانفصام، يمكن أن تجده فقط في النظم الشمولية.

أما النظام السياسي الذي نشأ في هذا المسار المتناقض للتحديث، خاصة بعد التحول إلى السياسة التنافسية أواخر الأربعينيات، فقد كان مصدراً آخر للتوتر المستمر حيث بنية مزدوجة لـ"دولة حارسة" مكونة من ائتلاف كامل القوة يضم القضاء والبيروقراطية والجيش في جانب، والحكومات المنتخبة- حتى لو كانت غير آمنة- في جانب آخر. كانت الدولة الحرسة بمثابة إعادة استنساخ لدولة الحزب الواحد الكمالية، ونتيجة لعدم اكتمال التحول الديمقراطي في البلاد. لقد أدخل حزب الشعب الجمهوري الانتخابات بالفعل عام ١٩٤٦، لكنه لم يتخل قط عن دوره بوصفه حزب الدولة وإصلاحات مصطفى كمال. وبقي جزءاً من التحالف الجامع بين القيادة العليا للجيش والقضاء الأعلى والبيروقراطية، والذين استمروا في النظر لأنفسهم باعتبارهم الملاك المستحقين للدولة، تلك التي رأوا أنفسهم ملزمين بالدفاع عنها ضد كل من اعتقدوا أنه يمثل تحديات داخلية أو خارجية لهيمنة التحالف المذكور.

أعمال الدولة الحارسة

دعونا نناقش بشكل أكثر تفصيلاً أعمال هذا التحالف الذى سنصادفه فى مختلف فصول الكتاب بأسماء وتحت أقنعة مختلفة. الدولة الحارسة هى بنية للسلطة توجد ضمن هيراركية الدولة ويتم تدعيمها بالصلات الشخصية على أعلى المستويات، وهى تمتد إلى كل مناحى الحياة ويمكن بسهولة أن تتشجع للقيام بعمل ما يتطلبه الحفاظ على الدولة. تستخدم الدولة الحارسة كل الأساليب والإجراءات الضرورية للحفاظ على عهد الحزب الواحد الذى انبثقت منه. كما تتحدد رؤيتها للعالم وفق رؤية الحركات القومية السرية فى القرن التاسع عشر التى مهدت الطريق لحركة الأيديولوجية والسياسية الرئيسية فى تركيا القرن العشرين، أى حركة التحديث القومى التركى، وبالضرورة التغطية على اللحظات المظلمة فى نشأة الجمهورية، مثل إبادة الأرمن وتصفية العلويين فى ديرسيم فى الثلاثينيات. ويتلخص الأسلوب الرئيسى لحكم الدولة الحارسة فى أفكار "فرق تسد" - وهى من تقاليد الحكم الإمبراطورى العثمانى- والتلاعب والخداع. ولعل الملمح المميز للدولة الحارسة هو تلك الأهمية المعطاة لحماية الدولة حتى بالتعارض مع العمليات السياسية المشروعة. فيتم الحكم عن طريق خلق العداء والصراع بين الجماعات المختلفة، واستغلال الاختلافات الدينية أو اللغوية- كما هو الحال مع العلويين والأكراد- ودفع الجماعات السياسية نحو التطرف. من ثم يُتوقع لكل تلك الصراعات أن تتفاقم إلى أبعد من توقعات الحراس فى بعض الأحيان- بما يخلق المبررات للتدخل الصريح من جانب الجيش. كان هذا هو الحال فى انقلابات ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠ و١٩٩٧، وكذلك فى الصيغة المعدلة منها التى مثلتها "المذكرة الإلكترونية" التى أصدرها رئيس الأركان العامة عام ٢٠٠٧. وفى جميع هذه التدخلات، كما فى الفترات المدنية بينها، يعمل الحراس من أجل هدف الإبقاء على السلطة. فمن التلاعب بالمجال العام إلى خداع الأفراد، ومن التحريض على العنف الجماعى إلى التوسع فى التعذيب على أيدى العملاء وقوى الأمن.. كانت كل الأساليب الممكنة مسموحاً بها طالما كان مبررها هو "إنقاذ الدولة" الذى يعد كناية عن إدامة السلطة.

ولقد أُعطى تحالف الحراس هذا تسميات مختلفة تراوحت بين "قلب الدولة"، "دولة الأمن"، "حراس الجمهورية" وانتهاء بـ"الدولة البريتورية". ويملك أولئك الحراس هيئات

سرية وعلنية تنفذ الأعمال القذرة للتآمر السياسي مثل: التنظيم الخاص ("تشكيلات مخصوصة") لجمعية الاتحاد والترقي، المكتب الحربي الخاص، حراس القرية، وشرطة مكافحة الإرهاب JITEM .. وقد ارتكبت جميعًا الكثير من الجرائم وقتلت الآلاف باسم الدفاع عن الدولة ضد الأعضاء المتصوَّرين. وقد استطاع "الحراس" في معظم الفترة الزمنية التي يغطيها هذا الكتاب الاحتفاظ بجماعات اجتماعية رئيسية (أقسام من المثقفين والطبقات الوسطى والبرجوازية الصناعية في اسطنبول) في كتلة جمهورية مهيمنة لكنها تعرضت رغم ذلك لتحديات متكررة أثناء فترات الحكم المدني القوية.

من ناحية أخرى فقد وجدت منذ الانتقال إلى الديموقراطية أواخر الأربعينيات حكومات بعد انتخابات تنافسية ونزيهة بشكل تقريبي دائمًا. وقد تعايشت هذه الحكومات تعايشًا صعبًا مع الدولة الحارسة. وفي لحظات تاريخية رئيسية لم تكتف تلك الحكومات بتمثيل قطاع كبير من الإرادة الشعبية، وإنما عملت أيضًا على إدماج الجماعات الاجتماعية الناشئة ومطالبها في النظام السياسي. كانت هذه حالة انتخاب الحزب الديمقراطي وحكومة مندريس عام ١٩٥٠، والفترة الفاصلة القصيرة لحكم حزب الشعب الجمهوري بقيادة أجاويد في السبعينيات، وانتخاب تورجوت أوزال رئيسًا للوزراء عام ١٩٨٣، والنصر الانتخابي لحزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢.

كانت هذه الحكومات قوية في أحسن الأحوال بما يكفي لتحدي الحراس والاحتفاظ بالجيش والقضاء والبيروقراطية في مواقعها دون تدخل في الحكم. بل إنها قد نجحت في بعض الأحيان في زرع الكوادر الموالية لها في تلك المؤسسات. وقد غلب على هذه الفترات تزامنها مع الفترات الرئيسية للنمو الاقتصادي، واتباع سياسة إقليمية ودولية نشطة مثلما كانت حالة مندريس وأوزال، وكذا حالة رئيس الوزراء أردوغان.. غير أن هذه الحكومات كانت تخسر فعليًا تأييدها الانتخابي. وربما كان هذا نتيجة لحدوث تحول متزايد نحو النزعة السلطوية في نمط الحكم، والتي كانت أقرب إلى التشابه مع الدولة الحارسة، أو الأزمات الاقتصادية، أو العودة التدريجية لتدخل الحراس، أو لكل تلك العوامل الثلاثة معًا. وعندما تفشل الأحزاب السياسية في نيل تأييد أقسام مهمة من الناخبين، وتقصُر في تمثيل الإرادة الشعبية، تنشأ حكومات ائتلافية ضعيفة تسلم بسهولة لمطالب الدولة الحارسة وتعمل على إعادة بناء وضعيتها المهيمنة. وقد كان هذا

هو حال الحكومات الائتلافية فى الستينيات والسبعينيات والتسعينيات

إن التمييز بين الدولة الحارسة والحكومة الفعلية لم يكن قط بمثل ذلك الوضوح الذى افترضه بعض النقاد المحدثين. فأولاً هناك صلات واسعة بين المجالين، بل إنه فى بعض الفترات التى تتسم بالاستقرار النسبى قد تتراجع الدولة الحارسة إلى الوراء ويلتزم الجيش والقضاء بالتزاماتهما الدستورية. أما فى أوقات الأزمات، وخاصة أثناء التدخلات العسكرية، فإن ثنائية النظام تغدو أكثر وضوحاً، وإن لفترة زمنية قصيرة فحسب تلك هى اللحظات التى يستهدف فيها الجيش جماعات وأفراداً معينين، فيتم تعذيبهم ومحاكمتهم وإدانتهم بواسطة الشرطة والمحاكم، بينما تتم حماية القائمين بالتعذيب والانقلابيين من أى ملاحقة، فيسير المجرمون فى الطرقات أحراراً بينما المحاكم تستدعى الأبرياء ولا تأتى أبداً بالعدالة للضحايا. ثانياً، قد تقلد الحكومات المنتخبة الدولة الحارسة فعلياً سواء فى المنهج أم الخطاب، ومن ثم تُطمَس الفروق بينهما، مثلما كان الحال فى فترة حكم تانسو شيلر والتى انتهجت فى أواخر التسعينيات سياسة بالغة العنف ضد الأكراد. أخيراً من الممكن أن ينتهى الحال بالأفراد والجماعات بأن يُستخدَموا من جانب الحراس أو وسطائهم حتى دون أن يدركوا طبيعة الدور الذى يقومون به فى خدمة مشروع أكبر. ومن الأمثلة على ممارسات الحكم للدولة الحارسة فى هذا الصدد استغلال الطلاب اليساريين ضد اليمين فى الأربعينيات والستينيات، استخدام اليمين المتطرف وتملق الحراس للإسلاميين ضد الحركات الاشتراكية فى الستينيات والسبعينيات، وكذلك استخدام العلويين والعلمانيين والديمقراطيين الاجتماعيين ضد حزب العدالة والتنمية فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين.

إن الدعوة إلى محاسبة الدولة الحارسة عن معظم حلقات العنف والتخريب فى تاريخ تركيا المعاصر لا يعنى إعفاء القادة السياسيين المنتخبين من المسئولية، الذين غالباً ما وجدوا السبل للتأقلم مع البنية الثنائية للسلطة. لذلك يكون من الضرورى لأسباب تحليلية تركيز بؤرة الرؤية على الدولة الحارسة، إذ إن فهم قدراتها التحايلية هو الذى يمكن أن يفسر لنا التحولات والانقلابات فى التاريخ التركى والتى أجبرت

الجيران والأصدقاء بشكل ثابت على أن يصبحوا أعداء، وهو ما كان يفاجئهم استناداً إلى الماضى القريب. إنه العنصر اللامنطقى فى السياسة التركية والذى يمثل جذور سياستها الغاضبة والمزقة، ولكنه مع ذلك لم يوقف تقدم المجتمع التركى اقتصادياً وثقافياً.

تحولات عالم الحياة اليومية

أورهان باموك، من بنات اسطنبول، ولنقل إنها ناشطة يسارية، هربت من البلاد بعد الانقلاب العسكرى عام ١٩٨٠- مثلما فعل عشرات الألوف غيرها- ومن المحتمل ألا تستطيع التعرف على مدينتها السابقة إن هى عادت إليها اليوم. فقد ذهبت الكآبة الرمادية الغبراء للبرجوازية المعنية فقط بمصالحها الذاتية، والتى وصفتها أورهان بدقة فى المقالة المؤرخة لسيرتها الذاتية بعنوان "اسطنبول: ذكريات مدينة" (٢٠٠٥). كما ذهب أيضاً الشعور بالعزلة عن العالم وعن الماضى الإمبراطورى العثمانى. فقد عمل بناة الأمة فى السنوات الأولى للجمهورية على خلق أمة جديدة فى مدينة جديدة. ولكن أنقرة، على الرغم من أهمية تراثها الأرمينى واليهودى الهالك، بدت غير مشوبة بالتنوع الكوزموبوليتانى فى اسطنبول، وقد وجهت الجمهورية مواردها المحدودة لبناء العاصمة الجديدة. وتعرضت اسطنبول للإهمال، وحتى مع بداية التصنيع الكبير فى الستينيات، وكان عليها أن تنزل إلى مرتبة المدينة الثانية. لكن كل هذا قد تغير الآن، وعادت اسطنبول إلى وضعيتها كمركز كوزموبوليتانى، ومنهمكة فى إعادة صلاتها مع العالم، ومع ماضيها أيضاً إذ أصبحت الإمبراطورية العثمانية مرجعاً إيجابياً، والنقوش من الطراز العثمانى الجديد تزين الفنادق والمطاعم والحانات فى البلدة القديمة. وحتى بالنسبة للأزياء اليومية أصبح طابع الإمبراطورية واضحاً بشكل متزايد فالإناث الشابات المتدينات يظهرن بالقفاطين والحجاب تقليداً للأميرات العثمانيات، أو حتى بأنماط الزى التى صورها الرسامون الأوربيون المستشرقون فى القرن التاسع عشر ويعتقد أنها كانت عثمانية. ازدادت أعداد من يرتدين أغطية الرأس فى الشارع، كما ازدادت أعداد النساء فى المجالات التى كان يغلب عليها الطابع الرجالى. ويقع فى وقت واحد: نزع العلمانية عن المجال العام، وعلمنة المجتمع.

تستقبل اسطنبول أكثر من سبعة ملايين سائح كل عام. وهناك اعتراف بكونها

عاصمة ثقافية وكموقع يلتقى فيه الفنانون من الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان وبقية العالم. وقد احتفلت المدينة بفخر بنفسها "كعاصمة للثقافة الأوربية" عام ٢٠١٠ فيما بعد إشارة على صلاتها متعددة الأوجه مع جيرانها الغربيين. فمن الأثر البيزنطي الأهم بالمدينة: أيا صوفيا (كنيسة الحكمة المقدسة) إلى "غابة بلجراد" والقرية البولندية (بولينزكوى) والبوسنة الجديده (ينى بوسنه).. تمثل أسماء المواقع الجغرافية هويتها الأوربية العميقة، بينما يكشف طريق بغداد فى ضاحية كاديكوى سابقًا صلاتها الأبعد مع البلدان العربية. أما الطرق السريعة، خطوط المترو الجديدة، لعبّارات السريعة، التجمعات السكنية الاجتماعية، مجمعات الفيلات الفاخرة، مجمعات الأعمال ومراكز التسوق الحديثة، المطارات الجديدة، وحتى برج ترامب.. فهي جميعًا تشهد بالتحديث والعولمة السريعة للاقتصاد التركي وصعود المدينة فى التراتبية العالمية. غير أنه من الجوانب الأكثر قتامة لهذا التسليع السريع للفضاء الحضرى فى عصر "العولمة العليا" والحكومات المحلية التى تهرول وراء الريع: عمليات التطوير الحضرى ومن ضمنها الطرد العنيف غالبًا للجماعات الاجتماعية غير المرغوب فيها مثل الغجر وعمال الجنس المخنثين والمهاجرين الأفارقة وسكان العشوائيات من المناطق الداخلية بالمدينة، ومن ثم الصراعات بين القاطنين الجدد والقدامى.

لم يقتصر هذا الاندفاع التنموى الكبير على المناطق الغربية التى كان تقليديًا أكثر مناطق تركيا تقدمًا. فالبلد كله كان يتطور على نفس الخط، وإن لم يكن بشكل متساوٍ دائمًا. إذ تحولت المدن متوسطة الحجم إلى مراكز للإنتاج الصناعي وتولّدت لديها ثروات لم تكن متوقعة. وبات يُطلق اسم "نمور الأناضول" على مدن مثل: دينزلى، مانيسا، قيصرية، قونية، غازى عنتب، قهرمانماراش..الخ، والتى تحولت فى غضون جيلين من الأعمال الحرفية واليدوية إلى الإنتاج الصناعى العالمى. وفى زمن أحدث شهدت مدن كردية مثل فان وديار بكر صعوداً كطبقة متوسطة كردية والتى يبدو أنها تتفق جزئيًا فحسب مع مطالب الحد الأقصى التى ترفعها الحركة القومية الكردية، ومن الممكن القول بأن تركيا تتمتع باقتصاد أكثر ديناميكية من جيرانها فى ظل حقائق وجود أكثر من مائة جامعة (حكومية وخاصة) وبلوغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى حوالى ١٣ ألف دولار سنويًا. ويبدو أن تركيا على وشك الانتقال من فئة

البلدان ذات الدخل المنخفض إلى اقتصاد متطور. ومما يساعد فى تفاقم الغضب ذلك التناقض غير المنطقى بين التحديث السريع من ناحية وبين عدم قدرة النظام السياسى على التغلب على الأسس العرقية- القومية وغير الليبرالية لتركيا. ونحاول فى هذا الكتاب استكشاف التوترات والصراعات الناجمة عن هذا التناقض، والشروط التى تنشأ فيها.

لا جدال فى أن الأحداث التاريخية العالمية عام ١٩٨٩ ثم الصدع الذى أحدثته هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، إلى جانب اللحظة التركية الخاصة عام ١٩٨٠، قد غيرت البلد تغييراً عميقًا. أصبحت تركيا مكانًا مختلفًا ولم يتبق سوى القليل من الجو الخانق لانقلاب سبتمبر. وبفضل هذا التحول دخلت تركيا عصر إعادة لهيكلة الليبرالية الجديدة والعولمة. وكذلك بفضل ١٩٨٩ استعادت تركيا التحامها مع جيرانها التاريخيين والتى انقطعت عنهم طوال معظم فترة الحرب الباردة. أما مع ١١ سبتمبر فقد قُذف بتركيا إلى خطوط المواجهة فى "صدام الحضارات" و"الحرب بين الإسلام والغرب" ومن ثم وُجِّهت إلى حجرة الانتظار التابعة للاتحاد الأوربى بتأخير زمنى لبضع سنوات. أما الاتحاد الأوربى نفسه الذى أصابه الارتباك من جراء الهزات الارتدادية للأزمة الاقتصادية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مع تزايد النزعات الشعبوية والمعادية للأجانب، فقد فقد الكثير من جاذبيته كحصن للديموقراطية والرفاهية. وفى عام ٢٠١٠ ظلت تركيا نفس البلد المتعثر فى الصراع العرقى والتوترات السياسية وأنماط الحكم التسلطية واستمرار تلاعب حراس الدولة "من وراء الكواليس". غير أن البلد أصبح أغنى بما لا يقاس، وأكثر ديموقراطية وإنسانية وتحضراً من ١٩٨٠. وربما يجد من قاموا بانقلاب ١٩٨٠ أنفسهم قريباً مضطرين للدفاع عن أنفسهم أمام المحكمة. ويفقد الحراس قوتهم الطاغية. وتبدو الدولة الكمالية آخذة فى الزوال ولكن لا يزال مبكراً الحكم على ما إذا كان الغضب سيهدأ أم سيلتهب من جديد. وتصعد تركيا كلاعب جديد مهم فى الجوار الأوروآسيوى الذى يمتد من الاتحاد الأوربى إلى الشرق الأوسط، ومن البحر الأسود والقوقاز إلى آسيا الوسطى، ولكن السؤال الأساسى مازال يبحث عن إجابة. هل يمكن لحزب يستلهم الدين وله جذوره فى الإسلام السياسى أن يضطلع بعملية التحديث وإضفاء الطابع الأوربى على المجتمع، وأن يتسامح مع علمانيته العميقة وأن يقبل

بالاختيارات الحياتية غير الدينية والمناهضة للدين؟ وباختصار هل يمكن التوفيق بين الإسلام السياسى والديموقراطية الليبرالية أم أن هذا التعايش محكوم عليه بأن يكون مثل زواج المصلحة الفاتر؟ هل ستواصل تركيا توطيدها للديموقراطية، غير المنظم ولكن التقدمي، الذى بدأ أواخر الأربعينيات، أم أن الديموقراطية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية ستكون بمثابة سيناريو الطريق المسدود للسياسة فى تركيا؟ ربما لا تقدم الفصول التالية أجوبة محددة، لكنها ستزود القارئ بنطاق واسع من الصلات التاريخية التى سوف تساعد فى توضيح الرواية الملتبسة لتاريخ تركيا الأحدث.

الفصل الأول

تركيا وبناء الأمة قبل ١٩٨٠:
نهايات الدولة العثمانية وقيام الجمهورية التركية

تركيا بلد له فائض من التاريخ، ومن ثم فإن تناول التاريخ المعاصر حتى للعقود الثلاثة الأخيرة سيحتاج إلى أخذ خطوة إلى الخلف للتعرف على المواريث الرئيسية التى شكلت حاضرها. وكما سأحاول بيانه فى هذا الفصل وما يليه، فإن الكثير من الغضب والعنف اللذين شابا التاريخ التركى من الثمانينيات ينبع من مسار خاص فى التحديث قامت به الدولة من أعلى إلى أسفل، وعاملاً فى الغالب ضد شعبها نفسه، ومن خلال ثقافة سياسية هيمن عليها "الحراس" أو "الدولة العميقة" التى تعمل من خلال التلاعب والخداع. ومن ثم كى نفهم الفترة ١٩٨٠–٢٠١٠ هناك أهمية القيام بتقييم مختصر لثلاث لحظات تاريخية أساسية أعدت الشروط المؤثرة فى البنية التحتية المؤسسية والسياسية والأيديولوجية لتركيا الحديثة. تتمثل اللحظة الأولى فى التجربة العثمانية فى الحقبة الأخيرة من عمر الدولة لإدخال إصلاحات عسكرية وقانونية وإدارية، وذلك فى سياق خسارة أقاليم لصالح القوى الأوروبية وحلقات الحرب والتطهير العرقى.

وفي هذه الفترة التي امتدت من أواخر القرن الثامن عشر إلى أوائل القرن العشرين نشأت مؤسسات الدولة الحديثة إلى جانب الكوادر التي حكمتها. أما اللحظة الثانية فتتمثل في الدولة الكمالية ذات الحزب الواحد، مع نشأة الجمهورية التركية من جهود التغريب المختلف عليها في القرن التاسع عشر. وكانت هذه الجهود محل خلاف وصراع لكون أوربا عدوًا يريد القضاء على الإمبراطورية، في نفس الوقت الذي تقدم مثالاً حضاريًا يتم استيحاؤه، أو على الأقل كي يتم قبول تركيا كند وليس كـ"رجل أوربا المريض". واستلزم الأمر مرور وقت طويل من ١٩٢٣ حتى الأربعينيات للتحول نحو سياسة التعددية الحزبية، وتلك أيضًا هي الفترة التي سادتها فكرة الدولة- الأمة المتجانسة عرقيًا ودينيًا، ووُضعت موضع الممارسة من خلال دولة الحزب الواحد الأيديولوجية والتسلطية القوية. أما الفترة الثالثة التي قادت إلى الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠ ومن ثم السوابق المباشرة لتاريخ تركيا الحاضر، وقد كانت فترة "الدولة الحارسة عمليًا" واتصفت بالانتقال الديموقراطي الناقص، التلاعب السياسي، السياسة

الحزبية الضعيفة، وصراعات السلطة بين الحكومات المنتخبة والفاعلين غير المنتخبين مثل الجيش والبيروقراطية والقضاء، إلى جانب نمو الاستقطاب السياسي والعنف واسع النطاق.

إن الكثير من الموضوعات الرئيسية التي تهيمن على الصراعات في الحياة اليومية لتركيا المعاصرة قد بلورت على مدى الفترات المتعاقبة. الأسئلة الخاصة بمن التركي؟ ويرتبط بهذا من الأكراد والعلويون وغير المسلمين؟ وما وضعيتهم الاجتماعية والسياسية؟ أي مسألة المواطنة: الحروب والحوادث العنيفة التي أدت إلى تحلُّل الإمبراطورية وتوطيد الجمهورية؛ الطبيعة الإطلاقية للقومية وبناء الأمة؛ وكذلك مكانة تركيا في النظام الدولي في القرن العشرين وعلاقتها بأوربا والولايات المتحدة والجوار المباشر. وفوق كل شيء هناك السؤال الذي ينسج كل ما سبق في شبكة معقدة واحدة: هل كانت الحكومات المنتخبة من الخمسينيات إلى السبعينيات في السلطة حقًّا؟ أم كانت تستجيب فحسب للمؤامرات التي يحيكها حراس الدولة غير المنتخبين، أي الجيش

والقضاء والبيروقراطية؟ كيف كان من الممكن للحراس أن يتخطوا أدوارهم الدستورية ويحصلون فوراً على تصديق القضاء وحماية البيروقراطية؟ هل كان طلاب الخمسينيات التقدميون يعون وجود "المكتب الحربي الخاص" الذي كان يدفعهم نحو الخروج إلى الشارع؟ هل كان الاشتراكيون والفاشيون والإسلاميون يحاربون معاركهم الخاصة عندما كانوا يهاجمون بعضهم البعض خلال الستينيات والسبعينيات، أم أنهم أصبحوا دُمَىً في لعبة معيبة تستهدف الاحتفاظ بالسيطرة على مجتمع في طريقه للانفلات المتزايد؟

الإصلاح والتحلل الإمبراطوري

حكم السلاطين العثمانيون من العاصمة القسطنطينية وعلى مدى خمسة قرون تقريباً قبل انهيار الإمبراطورية في العقد الثالث من القرن العشرين. آسيا الصغرى، البلقان، وجزءاً كبيراً من العالم العربي. وحينما بلغت قوة الإمبراطورية ذروتها عسكرياً وسياسياً واقتصادياً في القرن السادس عشر، استطاعت التمدد من النمسا والمجر إلى رومانيا والقرم في أوروبا، والجزائر في جنوب البحر المتوسط، لتشمل كل الأراضي بينها. غير أنه مع قدوم القرن الثامن عشر فقدت هذه القوة تفوقها. فلم تعد تكنولوجيتها العسكرية القديمة قادرة على الصمود في وجه الجيوش الأوروبية الأكثر تقدماً، وفشلت قاعدتها لزراعية في المنافسة مع التوسع الرأسمالي الأوروبي النشيط في بداياته. ومع السلطان سليم الثالث، وبالتزامن مع الثورة الفرنسية، دخل عصر الإصلاح ومفرد ت الحداثة إلى الأراضي العثمانية. ومنذ هذا فصاعدا وحتى القرن العشرين، هيمن على التاريخ العثماني والتركي ثلاث عمليات متداخلة تآكل السيادة، عمليات الإصلاح الإداري والمركزية، والبحث عن أيديولوجية جديدة يمكن أن تضفي الشرعية على الحكم العثماني والتركي فيما بعد. إذ إن الهزائم العسكرية وما نجم عنها من خسارة للأرض والسيادة أمام القوى الأوروبية، تطلب إدخال تغييرات واسعة النطاق، والتي جاءت في شكل الإصلاح العسكري والإداري من أعلى لأسفل بهدف "إنقاذ الدولة". بيد أنها فشلت في مواجهة القومية المتصاعدة والصراعات العرقية سواء وسط الرعايا المسيحيين من يونانيين وأرمن أم وسط الأغلبية السكانية من المسلمين الأتراك.

ويرجع إلى تلك الفترة الكثير من مخاوف الخطاب السياسي الحديث: القلق بشأن السيادة على الأرض والخوف من أن تتعرض البلاد ذات يوم للتقسيم بين القوى الأجنبية، الشك في المقيمين من غير المسلمين كطابور خامس محتمل للدول الأوربية، العلاقة المختلف عليها مع الحداثة والتحديث تحت قيادة الدولة وبأسلوب علوى مع نغمة عسكرية قوية، التفاعل غير السلس بين الإسلام والدولة، وأخيراً آليات مراكز القوة السرية التي تنشط بالنيابة عن الدولة. كل ذلك كان في صلب تكوين "الحمض النووي" للسياسة التركية، حتى أن المتابع العادي للسياسة التركية سوف يدرك بسرعة أنها تمثل موضوعات أساسية في الجدل السياسي الراهن.

فقدان السيادة : تأثر العالم العثماني أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بالهزائم العسكرية وخسارة أجزاء من أرض الدولة. فالإمبراطورية الإسلامية ذات الثقافات المتعددة كانت متخلفة عن القفزة السياسية والاقتصادية الكبرى التي تحققت في بعض الدول الأوربية، وبدت عاجزة أمام النزعة التوسعية العدوانية للقوى الاستعمارية الصاعدة. هكذا كانت الإمبراطورية تعاني من خسارة السيادة على عدة مستويات: فقد انتزعت الإمبراطوريتان الفرنسية والبريطانية شروطاً تجارية مواتية داخل الأراضي العثمانية، وهو لو يؤدِ فحسب لانهيار الأبنية الاقتصادية المحلية مع تدفق السلع الصناعية الرخيصة على بلد كان اقتصاده زراعياً متخلفاً، وإنما أدى أيضاً إلى إقامة علاقة تبعية اقتصادية غير متكافئة. ونتج عن هذا نشوء الدائرة الجهنمية للاقتراض والعجز عن السداد: فمن أجل تمويل الإصلاح الإداري والبنية التحتية الحديثة من طرق وسكك حديدية وموانئ، ومن أجل تدبير الأموال اللازمة للحملات العسكرية المتواصلة، اندفعت الحكومات العثمانية نحو اقتراض مبالغ خيالية من المقرضين الأوربيين. وما بدأ كطريق مباشر لدفع تجهيزات الجيش في حرب القرْم مع روسيا (١٨٥٣-١٨٥٦) انتهى بتأخر الإمبراطورية في سداد ديونها لعقدين (١٨٧٥). ونتيجة لهذا أصبحت الإمبراطورية محكومة فعلياً بواسطة هيئة للمقرضين الأوربيين.

غير أن فقدان السيادة لم يكن قاصراً على تنامي نفوذ المصالح الأوربية في الحكومة والاقتصاد العثمانيين. فبالتوازي مع هذا شهدت الأقاليم ذات الغالبية

السكانية المسيحية صعوداً لنخب ثقافية قومية سرعان ما عبأت الفلاحين فى القتال من أجل إقامة دول قومية مستقلة. وقد اضطر رجال الدولة العثمانية على مدى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إلى تنظيم الانسحاب التدريجى من البلقان، أو "تركيا فى أوروبا" حسبما كانوا يسمونها، وهى الأقاليم التى ظلت تحت السيطرة العثمانية لقرون، والتى تحولت فعليًا إلى الدول القومية اليونان، صربيا، رومانيا، بلغاريا، مقدونيا، ألبانيا. ومع قيام كل دولة أو إمارة جديدة كانت هناك موجة جديدة من اللاجئين المسلمين- غير المرحب بهم فى الدول الناشئة ذات الأغلبية المسيحية- يتم دفعها إلى العاصمة العثمانية. ولعل الحالة الأسوأ لفقدان الأراضى وحركة اللاجئين تلك التى جاءت مع حرب البلقان الأولى ١٩١٢-١٩١٣، حينما قام تحالف بلدان البلقان المستقلة حديثًا بمهاجمة ما تبقى من الجيب العثمانى المتبقى وهو إقليم روميلى الذى يمتد من ألبانيا ومقدونيا وشمال اليونان الحالية إلى شرق بلغاريا. وقد نتج عن هذه الحرب ومعاهدة لندن الموقعة فى ٣٠ مايو ١٩١٣ إنهاء الحكم التركى فى كل ما تبقى من "تركيا فى أوروبا" فيما عدا بضعة كيلومترات مربعة غرب الحدود البلدية لاسطنبول. وفرّ ما لا يقل عن ٤٠٠ ألف مسلم- من مختلف الأصول العرقية واللغوية- من بيوتهم والتحقوا بالجيش العثمانى المنسحب فى طريقه إلى ما تبقى من المناطق التى لا تزال تحت حكم السلطان، حيث أقاموا أول الأمر فى مساجد اسطنبول وثكناتها.

وكان لا بد لكل موجة من اللاجئين المسلمين إلى العاصمة أن تعنى التمزق الفعلى الذى ينتظر مستقبل البلدان الجامعة لسكان مسلمين ومسيحيين على مدى قرون بغض النظر عن التعايش غير المتكافئ داخل الإمبراطورية. فقد افترض المفكرون المسلمون وقتذاك أن الرعايا المسيحيين سوف يقفون فى نهاية المطاف إلى جانب الدول الأوروبية المسيحية، ومن ثم فهم يشكلون تهديداً للطموحات السياسية للمسلمين فى الإمبراطورية. كذلك أسهم الخروج العثمانى من البلقان وموجات اللاجئين المسلمين فى تمهيد الأرض لحلقات جديدة من الإبادة الجماعية والتطهير العرقى فى الأيام الأخيرة للإمبراطورية. القضاء على الأرمن عام ١٩١٥، والتبادل السكانى بين اليونان وتركيا المنصوص عليه فى معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، وهو ما كان بمثابة نتيجة مضخّمة للتدمير الذى لحق بالجاليات المسلمة فى البلقان

فزع القابضون على الدولة العثمانية من تداعى سلطتهم حتى فى العالم العربى ذى الأغلبية المسلمة، حيث أصبحت السيادة العثمانية اسمية فى أحسن الأحوال. فقد قامت فرنسا عام ١٧٩٨ بغزو مصر، ثم دانت السلطة فيها فعليًا لمحمد على باشا الألبانى (من قولة) عام ١٨٠٥ وسلالته من بعده. وفى منتصف القرن التاسع عشر كانت مصر مستقلة إلى حد كبير، وإن وقعت بعد ذلك تحت السيطرة البريطانية الفعلية. وعلى نحو مماثل أصبحت ولايتا تونس والجزائر فى شمال إفريقيا تحت الحماية الفرنسية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، بينما لم يتبق من المناطق العربية تحت سيطرة "الباب العالى" سوى المشرق العربى وبلاد الرافدين.

وإذا كانت سيادة السلطان العثمانى قد أخذت فى الانحسار على مدى القرن التاسع عشر، فإنها قد تقوضت ثم انتهت فعليًا مع بدايات القرن العشرين. فقد أدى قرار السلطان وحكومته بدخول الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا إلى الهزيمة الساحقة للدولة العثمانية ومن ثم الانهيار الكامل للإمبراطورية. فوسط أهوال الحرب وإبادة الأرمن وخطط التقسيم الفرنسية– البريطانية للسيطرة على معظم المناطق المتبقية من الإمبراطورية.. تحولت الإمبراطورية العثمانية إلى مجرد هيكل فارغ خاضع للسيطرة الأوربية. وفى صيف ١٩٢٠ لم تكن هناك سيادة عثمانية متبقية يمكن الحديث عنها، وإنما تنفيذ خطة أوربية لاقتسام ما تبقى من الإمبراطورية. اقترحت معاهدة سيفر للسلام إقامة دولة عثمانية صغيرة وسط الأناضول، وتدويل اسطنبول والمضايق، وضم أزمير وأجزاء من غرب الأناضول إلى اليونان. وتضمنت الخطة أيضًا إقامة دولة أرمنية مستقبلية وربما دولة كردية أيضًا فى الشرق، وفتحت سواحل البحر المتوسط والأقاليم العربية أمام السيطرة الاستعمارية الإيطالية والفرنسية والبريطانية. ومع أن معاهدة سيفر لم تطبق فإنها أصبحت رمزًا قويًا على التصفية الوشيكة لإمبراطورية المسلمين والأتراك. وقد لعبت المعاهدة دورًا جديدًا فى الخطاب السياسى التركى فى التسعينيات باستخدامها كحجة ضد منح حقوق الأكراد والأقليات الأخرى. ومن الممكن أن نرجع إلى هذه الخبرة التاريخية: تأكيد الخطاب السياسى التركى على أن أوربا– فى المقام الأول والأخير– كيان مسيحى، وكذلك الشك العميق الموجه ليس تجاه المسيحيين وحدهم حتى لو كانوا مواطنين فى تركيا، وإنما تجاه العرب أيضًا..

الإصلاح من أجل إنقاذ الدولة: أصبح الإصلاح ضرورة في ظل استمرار فقدان السيادة وتصاعد النزعة التدخلية الأوربية. وقد أدرك المثقفون العثمانيون تحول الأقدار مبكرًا في القرن الثامن عشر. فمع توالي الهزائم العسكرية، والإدخال المبتسر لمقومات الجيش الحديث من جانب السلطان سليم الثالث أواخر القرن الثامن عشر، أدرك رجال الدولة العثمانية الضرورة الملحة للإصلاح من أجل بقاء الدولة. ولا عجب في أن الإصلاح قد بدأ في المجال العسكري: فخسارة أقاليم الدولة كانت تعتبر قبل كل شيء فشلاً للتخطيط والانضباط والتجهيزات الحربية. واهتمت الدولة على مدى القرن التاسع عشر بإنشاء المدارس الحربية الحديثة لإعداد الجيش والنخبة الإدارية القادرة على بناء وإدارة دولة حديثة قوية والتصدي لمخاطر السيطرة الأوربية. غير أن المفارقة كانت اضطلاع المعلمين الأوربيين بالدور الأكبر في إدارة تلك المدارس، ومن ثم لم ترتق دائمًا للرسالة التي أرادها السلاطين. فقد اطلعت الكوادر العسكرية والإدارية الشابة التي تخرجت في هذه المدارس على الكتابات السياسية الفرنسية والإنجليزية، وسرعان ما أصبحوا متلقين متحمسين للأفكار الثورية مثل الحكم الدستوري والمساواة بين جميع الرعايا. أي أن المدارس الجديدة التي أنشئت لتكون معاقل ضد الاختراق الأوربي قد أصبحت مرتعًا لنشأة جماعات سرية ذات أفكار راديكالية. نشأت حركة "العثمانيين الشباب"- و"تركيا الفتاة" فيما بعد- أول الأمر كجمعيات سرية طورت رؤى خاصة بها لمستقبل الدولة العثمانية. وإلى جانب جهود الإصلاح ذات الدوافع الداخلية، كان هناك مسار آخر للإصلاح جزء من دوافعه خارجية. فقد اضطلعت البلدان الأوربية تدريجيًا بحماية مصالح الرعايا المسيحيين في الإمبراطورية والضغط على الحكومات العثمانية لضمان أمنهم وتمتعهم بالمساواة القانونية. وكانت هناك مخاطر على الجماعات الأرمنية بالمحافظات الشرقية ذات الغالبية الكردية، وسرعان ما أصبحت روسيا شريكًا نشيطًا في سياسة هذه المنطقة. وأيدت فرنسا المارونيين في لبنان وسوريا واستخدمتهم ذريعة للتدخل في شئون جبل لبنان. وهكذا فإن التدابير التي تمت بهدف ظاهري هو حماية المسيحيين من استبداد الحكام العثمانيين المحليين أدت إلى الاستعمار التدريجي لأجزاء من أراضي الإمبراطورية وقوضت الجهود الإصلاحية للباب العالي.

وعلى الرغم من ذلك فإن فكرة المساواة بين المسلمين وغير المسلمين تناقضت مع الأيديولوجية المؤسِّسة لما يعتبر فى النهاية إمبراطورية إسلامية، وحيث يتمتع غير المسلمين "بالحماية" فحسب، فإن مراسيم الإصلاح المتتالية فى القرن التاسع عشر بدءًا من "مرسوم جولهان" وتدشين عهد "التنظيمات" عام ١٨٣٩ قد أقرت فكرة المساواة القانونية الكاملة لجميع رعايا السلطان بغض النظر عن دينهم. سعت الحكومات العثمانية من وراء المراسيم إلى تمهيد الطريق أمام إقامة إدارة أكثر كفاءة ومركزية تستطيع فرض سيطرتها على الحكام المحليين الأقوياء، ومن ثم صد التدخل الأوربى. وبينما كانت الحكومات "الرشيدة" بداية لإدارة محلية أكثر كفاءة، وساعدت على نشأة نخب تجارية حضرية جديدة، فقد كان للمركزية والتحديث آثار جانبية غير مقصودة.

فقد استفادت طبقة متوسطة مسيحية ويهودية متنامية فى المدن من الحضور الاقتصادى الأوربى المتزايد وبدت كما لو كنت قد تجاوزت فى الثروة والترقى العائلات التجارية والمديرين المسلمين ذوى الوضعية المستقرة. وفى الأطراف أيضًا اضطربت موازين القوى الدقيقة بين جماعات المسلمين وغير المسلمين. فالزعماء الإقطاعيون الأكراد الذين تمتعوا بالاستقلال إلى حد بعيد على طول التاريخ الإمبراطورى أصبحوا مجبرين الآن على قبول سيادة الدولة المركزية العثمانية والتخلى عن حقوقهم الإدارية. وجاءت الانتفاضة الكردية الأولى عام ١٨٣٠ كرد فعل على السيطرة الحكومية المتزايدة فى إقطاعية بدرخان بك فى بوتان، ثم تبعتها سلسلة من حركات التمرد التى تواصلت حتى تسعينيات القرن الماضى. كما تسببت بنية السلطة غير المستقرة بكردستان فى وضع ضعيف للأرمن ، مع زيادة التنافس على الموارد الشحيحة. خلق هذا الصراع الكردى- الأرمنى الشروط المحلية لتورط الكردى فى إبادة الأرمن، والذى تقوَّى بتأسيس القوات الكردية غير النظامية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر على يد السلطان عبد الحميد الثانى.

وسواء كان المبعث وراء الإصلاح والتحديث هو تزايد المخوف المحلية على مستقبل الإمبراطورية من المصالح الأوربية، أم لا، فإنهما قد ظلا حتى نهاية القرن التاسع عشر شأنًا عثمانيًا مفهومًا، وضعت أجندته السياسية حركة "العثمانيين الشباب" السرية.

وهى المفردات التى عمل الفكر السياسى الأوربى بدأب على إدخالها إلى الإمبراطورية، بما فيها فكرة الحكم الدستورى، البرلمان، والحد من سلطات السلطان. وسرعان ما وُئدت ثورة دستورية قصيرة عام ١٨٧٦ وتبع ذلك استعادة الحكم المطلق للسلطان عبد الحميد الثانى، غير أن أجندة العثمانيين الشباب" للتحديث ستظل تشكل الجدل السياسى فى الإمبراطورية وخارجها. وقد لاحظ عالم السياسة البارز شريف ماردين أن "هناك بالكاد مجالاً واحداً للتحديث فى تركيا اليوم، من تبسيط اللغة المكتوبة إلى فكرة الحريات المدنية الأساسية التى لم تجد جذورها فى العمل الريادى للعثمانيين الشباب": (Mardin 2000 [١٩٦٢] .3F).

نجح عبد الحميد فى تشتيت أنصار الحكم الدستورى والعثمانيين الشباب، لكنه فشل فى الحيلولة دون نشأة جماعة جديدة من أنصار التحديث أطلق عليها فيما بعد "تركيا الفتاة" التى واصلت مسيرة التحديث الأوربى، وقد برز الضباط فى كلتا الجماعتين، مما يؤكد الدور المركزى للجيش فى الانخراط العثمانى والتركى فى الحداثة. فشلت جهود الإصلاح المستمرة فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فى تحقيق هدفها النهائى، ألا وهو بناء دولة قوية تقف بوجه التدخل الأوربى، وضمان الأمن والرفاهية لجميع رعاياها، والتمكن من البقاء كالإمبراطورية الوحيدة للمسلمين فى عالم الإمبراطوريات الاستعمارية والدول المسيحية الناشئة. لم يتوقف الفشل عند مهمة الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية، وإنما أسهمت هذه الجهود نفسها فى انهيار الإمبراطورية بسبب ما تطلبته من إنفاق كبير واللجوء للاستدانة، وتقويض موازين القوى الدقيقة التى كانت تحافظ على العلاقات السلمية بين الرعايا المسلمين وغير المسلمين. ورغم هذا الفشل فى الحفاظ على الدولة العثمانية، إلا أن جهود الإصلاح قد وضعت أسس الجمهورية التركية الحديثة.

إن مرور قرن ونصف من الإصلاحات العثمانية والتفاعل مع القوى الغربية قد وضع الكثير من أحجار الزاوية فى البنية السياسية التركية الراهنة علاقة متناقضة مع أوربا باعتبارها العدو الأساسى الرامى إلى تدمير البلاد، وباعتبارها فى الوقت نفسه المكان الذى يجب تقليده ونيل القبول منه. كما خلقت الخوف من أن يؤدى أى تعامل ليبرالى فى قضايا الأقليات إلى تحقيق تجزئة فعلية وتفكيك لإقليم الدولة، وكان

من نتائج جهود الإصلاح أيضًا تزايد الدور الخاص الذى يلعبه الجيش فى الحياة السياسية للبلاد، وكذلك تعمق التصور القائل بأن تركيا لا يمكنها البقاء بدون أن تستوفى معايير العصر، وأن التغيير ضرورى لبقائها، حتى لو أعطيت الأفضلية لأن تقوم الدولة بإدارة هذه العملية.

التجربة الأيديولوجية والحضيض القومى: أما المجال الثالث الذى أثرت من خلاله ممارسات الإمبراطورية العثمانية أواخر أيامها فى تشكيل الجمهورية التركية فهو مجال الأيديولوجية والثقافة السياسية. فمعظم الأيديولوجيات التى هيمنت على السياسة المعاصرة فى تركيا وعلى الكثير من الثقافة السياسية لنخب الدولة، ترجع أصولها إلى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ولقرون أسبق من هذا لم يكن الطابع الإسلامى للدولة محل نزاع، حيث ظهر السلطان فى دور الخليفة، وكذلك حامى الرعايا غير المسلمين فى الإمبراطورية. وقد افتقد الأخيرون الحقوق المتساوية مع المسلمين، ولكن كان بإمكانهم التعويل على حماية السلطات لهم، إلى جانب درجة من الاستقلال الذاتى فى المسائل القانونية والإدارية. وأطلق على هذا النظام فى أغلب الأحوال اسم النظام المِلِّى. وباتت هذه الصفقة غير المتسقة عاجزة عن القيام بوظيفتها مع نشأة الحركات الداعية للاستقلال وسط الجماعات المسيحية، فى البلقان أولاً ثم فى الأناضول نفسها، أى فيما أصبح تركيا الحديثة. وقد كان على الإمبراطورية العثمانية فى القرن التاسع عشر التعامل مع عمليتين متناقضتين: أولاهما تأسيس الدول القومية ذات الأغلبية السكانية المسيحية فى البلقان والتى أدت إلى خسارة الإمبراطورية لأعداد كبيرة من السكان المسيحيين، وتمثلت العملية الثانية فى تدفق مئات الآلاف من اللاجئين المسلمين على قلب الأراضى العثمانية، ما أدى إلى زيادة نسبة المسلمين فيما تبقى من أراض. ومع تحول التركيب السكانى إلى غالبية ساحقة من المسلمين تعرضت الإمبراطورية نفسها للمزيد من ضغوط الدول الأوربية والرعايا غير المسلمين داخل الإمبراطورية وكذلك من الإصلاحيين المسلمين، للتخلى عن الطابع الإسلامى الإمبراطورى والتحول إلى أمة "حديثة" لكل جماعاتها.

وفى ظل البحث عن عقد إمبراطورى جديد، نشأت واختفت سريعًا أيديولوجيات سياسية كثيرة، غير أن التحول الإجمالى كان باتجاه أفكار ذات طابع إطلاقى متزايد

عن الهوية والمواطنة. حاولت الإمبراطورية العثمانية تقديم فكرة علمانية إدماجية للمواطنة العثمانية مبنية على "اتحاد العناصر(العرقية)"، ووصلت ذروتها إبان الفترة الدستورية القصيرة عام ١٨٧٦، ثم عرفت بعثًا متأخرًا لم يدم طويلاً أثناء ثورة ١٩٠٨ حينما احتفى الأرمن واليونانيون والأتراك مرة ثانية بفكرة دولة عثمانية مشتركة ولكنها كانت المرة الأخيرة. بيد أنه مع الفقدان المتواصل للأقاليم في البلقان، ازداد تصلب الأيديولوجيين ورجال الدولة وبدا أن فكرة التعايش مع غير المسلمين قد أصبحت مرفوضة بشكل متزايد، لتفسح الطريق أمام دولة إسلامية تركية مستقبلية. بل إن الحركات الليبرالية، مثل حزب الأمير صباح الدين المؤيد للمشروع الفردي واللامركزية، وحزب الأحرار العثماني ذي الفكر الليبرالي اقتصاديًا وسياسيًا والموالي لبريطانيا، سرعان ما توارت وحلت محلها القومية التقدمية لتركيا الفتاة. وقد أصبحت القومية، خاصة بعد حروب البلقان ١٩١٢-١٩١٤ هي الأيديولوجية السائدة سواء وسط النخب السياسية العثمانية المسلمة أم وسط أهم جماعتين غير مسلمتين في الإمبراطورية. الأرثوذكس اليونانيين، والملل الأرمنية. وأصبح المبدأ المسيطر يومئذ هو الدول القومية المتجانسة، أي تطابق الحدود الإقليمية مع الحدود العرقية- الدينية. إلا أن مشاريع الدول القومية التركية واليونانية والأرمنية كانت تتنافس على الأراضي نفسها.

وكانت القومية التركية- الإسلامية لتركيا الفتاة، والنظرة الداروينية لزعماء جمعية الاتحاد والترقي هي التي أرست معالم القومية التركية عند مطلع القرن العشرين. وهي أيضًا التي دفعت الإمبراطورية إلى حروب البلقان التي لم تخرج منها سليمة. على مستوى الحكومة نجحت جمعية الاتحاد والترقي في إيصال ثلاثة من رجالها إلى مناصب وزارية رئيسية: إنفير وزير الحربية، طلعت وزير الداخلية، وكمال وزير الأسطول. وقد أملوا من خلال تواجدهم بالسلطة في تطبيق سياساتهم التحديثية: تتريك الاقتصاد، خلق برجوازية وطنية مسلمة، إضفاء الطابع العلماني على الأسس القانونية للإمبراطورية، والتعامل مع مسألة الوضع غير المتساوي للنساء. بيد أنه في ظل أهوال الحرب العالمية الأولى توارت تلك البرامج حيث طغى هدف خلق الإقليم الخاص بأتراك الإمبراطورية المسلمين. فأطلقت جمعية الاتحاد والترقي سلسلة من

عمليات الإبادة الهادفة للتطهير العرقي لجميع المحافظات الشرقية ومعظم المحافظات الغربية من سكانها الأرمن. وجرت الإعدادات لهذا التطهير في منظمة سرية تابعة لوزارة الحرب التي كان على رأسها إنفير باشا، وكانت المنظمة بمثابة امتداد لجمعية الاتحاد والترقي. وكان على تلك المنظمة أن تلعب دورًا أيضًا في النضال القومي على مدى عقد لاحق. وكانت هذه المنظمة الخاصة القدوة لكثير من التنظيمات السرية التي لعبت فيما بعد أدوارًا في سياسة تركيا الحديثة. وهناك الكثير من الخلافات حول أحداث ١٩١٥ ولكن من شبه المؤكد أن ما يتراوح عددهم بين ٦٠٠ ألف ومليون رجل وامرأة وطفل أرمني– غالبيتهم من غير المقاتلين– قد تعرضوا للقتل جوعًا ومرضًا وإهمالاً أثناء حملات القتل والمذابح والإعدام الجماعي. وقد نظمت جمعية الاتحاد والترقي عمليات القتل حينما كانت تقبض على زمام الدولة، واستخدمت في بعض الأحوال الجيش ووكالات الدولة، إلى جانب التشكيلات الإقليمية للجمعية والقوات الكردية غير النظامية.

كانت هذه المحطات الأكثر خزيًا في انهيار الإمبراطورية العثمانية، فيما يمثل الأسس الداروينية– العنصرية للتحديث الإصلاحي لتركيا الفتاة والتي شكلت القلب القائم للقومية التركية، ومكنتها من تبوء الموقع المهيمن الذي تمتعت به حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وفي الحقيقة أن قول فيليب جوريفتش المأثور بأن الإبادة العرقية "هي ممارسة لبناء الجماعات" (Gourevitch 1998) تقترب للأسف من الدور الذي لعبه عام ١٩١٥ في تكوين الهوية التركية الحديثة. فالكثير من أيديولوجية الدولة في الفترة الأولى للجمهورية، والفترة التالية للانقلاب العسكري عام ١٩٨٠، ينبثق من الإرث السياسي لجمعية الاتحاد والترقي وجذوره في سياسة التلاعب "من خلف الكواليس"- وهي عقلية سياسية تتشكل من الاختيار المتطرف بين البقاء أو الفناء، الاستقلال أو العبودية، وتقديس الدولة كشرط مسبق لبقاء الأتراك المسلمين، وإنكار الهويتين الكردية والأرمنية، وشعور إطلاقي بالمواطنة يعتبر المسلمين السنة الأتراك هم أصحاب الحق الوحيدين في امتلاك الدولة. وبالرغم من هلاك الإمبراطورية فقد شكلت تلك المشاعر والمواقف الجمهورية التركية الناشئة، وكذلك المجادلات السياسية المعاصرة.

دولة الحزب الواحد الكمالية (العشرينيات - ١٩٤٦)

بدأت العقود الثلاثة التى مرت بين الانهيار الإمبراطورى وانتهاء الجمهورية الأولى عام ١٩٤٦، بسلسلة مفاجئة من الانتصارات العسكرية فى المنطقة التى حددتها الحكومات الأوربية لاستعمارها. وشهدت هذه الفترة نشأة الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ تحت قيادة مصطفى كمال (أتاتورك: أبو الأتراك) التى سرعان ما تحولت إلى دولة حزب واحد تسلطية ولكنها ذات أجندة تحديثية مثيرة، ولا يمكن مقارنتها إلا بحملات فرض السوفيتية على آسيا الوسطى فى عهد ستالين، أو الثورة الثقافية التى قادها أنور خوجة فى ألبانيا. استهدفت الجمهورية تشديد قبضتها على المناطق الموروثة من الإمبراطورية المهزومة، وضمان التجانس العرقى- الدينى داخل حدودها من خلال خلق ما أسماه أرجون أبادوراى "السلالات القومية" (Appadurai 2006). وقد قامت الجمهورية على الكوادر العثمانية الذين استمروا فى تنفيذ سياساتها التحديثية. وعلى الرغم من تأريخ الكماليين الذى صور الجمهورية على أنها كانت قطعًا كبيرًا مع الماضى وبداية جديدة بالكامل، فقد كان هناك استمرار أكثر من الانقطاع. إذ انتقلت آلة الدولة العاملة من الإمبراطورية إلى الجمهورية، ببنيتها الإدارية والأيديولوجيات السائدة وقتذاك- القومية والعلمانية- والجيش والكثير من الثقافة السياسية. وقد جاء انهيار الجمهورية جزئيًا عام ١٩٤٦ بتحول غير كامل نحو السياسات الديموقراطية. وتبلورت خلال هذه الفترة الصراعات الناجمة عن أيديولوجية الجمهورية وأفكارها الخاصة عن المواطنة والانتماء، إلى جانب إنشاء البنية المؤسسية لتركيا الحديثة.

لكى نفهم الخلفية التى نشأت فيها الجمهورية سوف أعرض بشكل مكثف لجهود الحلفاء لتقسيم الإمبراطورية العثمانية وتخصيص مناطق شاسعة فى آسيا الوسطى للدول الأوربية، ثم سأقوم ببحث الأسس الأيديولوجية والمؤسسية للجمهورية وسياساتها فى مجال المواطنة والتى حددت من هو التركى ومن الذى يجب استبعاده.

المخططات الإمبريالية والمقاومة القومية: مع مجىء ربيع ١٩٢٠ كانت القوات الفرنسية والبريطانية قد احتلت العاصمة، وأسرت القوات المنتصرة السلطان وحيد الدين الذى كان مستعداً لتوقيع شروط الاستسلام. ولكن قبل تطبيق خطة التقسيم الواردة فى معاهدة سيفر، قامت القوات الوطنية تحت قيادة الضابط مصطفى كمال

وغيره من قيادات الجيش العثماني بتشكيل حكومة أمر واقع وعزل السلطان. وبناءً على العصابات الدفاعية التي تكونت في سائر مناطق الأناضول ضد الاحتلال اليوناني لسميرنا في مايو ١٩١٩ أصبحت الحكومة القومية بالتدريج الهيئة السيادية للجان والمؤتمرات الإقليمية التي سرعان ما اتحدت في برلمان وطني. وفي أبريل ١٩٢٠ انعقد المجلس الوطني الكبير للمرة الأولى في أنقرة. وتشكل جيش هذه الحكومة من وحدات تحدى قادتها أوامر السلطان والتحقوا بالحرب ضد الجيش اليوناني في منطقة بحر إيجة، والجيشين الفرنسي والبريطاني في الجنوب الشرقي، والجيش الروسي في الشرق. كان هذا بمثابة تحول كبير في الأحداث: فأصبحنا إزاء بلد خربته عقود من الحرب والتطهير العرقي، وسلطانه أسير تحت ملاحظة الحلفاء، ومحاولة تنفيذ خطط لتقسيمه.. فإذا به يعود إلى السياسة العالمية بصورة مختلفة ومن خلال النجاحات العسكرية لحركة قومية بدأت سرية.

وقع معظم القتال في غرب ووسط الأناضول مع الجيش اليوناني الذي تمكن عام ١٩١٩ من التوغل في إقليم الأناضول، ولكن كي يضطر لانسحاب مذل بعد هذا بثلاث سنوات وقد جلبت هذه الحلقة الأخيرة من الحرب العالمية الأولى الكثير من الخراب والدمار على اليونانيين والأتراك على السواء. ومرة أخرى تحرك مئات الألوف على الطرق، حيث فر اليونان الأرثوذكس مع القوات اليونانية وعاد الأتراك إلى قراهم المدمرة وإذا كانت حرب الاستقلال التركية قد بدأت مع الاحتلال اليوناني لسميرنا/ أزمير في مايو ١٩١٩ فإن نهايتها الظافرة- الدموية- كانت مع دخول القوات القومية ميناء إيجه في ٩ سبتمبر ١٩٢٢، فقد هلك عشرات الألوف من اليونانيين والأرمن في الحريق العظيم الذي التهم معظم وسط سميرنا ونُقل عن مصطفى كامل الذي كان يشاهد الحريق قوله: "دع النار تحرق، فسوف نعيد بناءها، سنبنيها أكثر بهاءً" (Çalislar 2006).

وفي الحقيقة أن إعادة بناء بقايا إمبراطورية دُمرت على مدى أكثر من عقدين من الحرب والعنف كانت المهمة الرئيسية للجمهورية في أول عهدها. بيد أن إعادة البناء تضمنت إعادة تشكيل أيضًا، حيث شهدت العملية التطبيق الكامل لبرنامج التحديث لجمعية الاتحاد والترقي التي انحدر منها معظم قادة الجمهورية. وقد أسهم الحكم

التسلطي التحديثي لتلك الفترة، ومرتكزاته الأيديولوجية، والتجربة الصادمة لما أسماها عالم السياسة البريطاني باسكين أوران "ثورة إدارية من أعلى".. أسهمت بدرجة كبيرة في بلورة لبنى السياسية والقسمات الأيديولوجية لتركيا الحديثة. وخلال العقود الثلاثة الأولى للجمهورية، والتي كانت دكتاتورية في كل شيء فيما عدا الاسم تحت قيادة "الزعيم الخالد" مصطفى كمال، بنت الدولة الجديدة أيديولوجيتها وثقافتها الخاصة- التي أسميت فيما بعد "الكمالية"- وحددت من هو "المواطن المثالي": حسب التعريف الشرعي كانت الدولة علمانية ومدنية، بينما في الممارسة العملية- ومثلما كان هو الحال في اليونان المجاورة- كانت الجماعة العرقية- الدينية المسيطرة هي التي تملك وحدها حقوق المواطنة الكاملة. فلم يعتبر تركيًا سوى المسلمين السنة الناطقين بالتركية، بينما واجهت الجماعات الأخرى مستويات مختلفة من الإقصاء. فالجماعات غير التركية مثل الأكراد أو اللاز (شعب قديم يعيش على الساحل الشرقي للبحر الأسود) كان من الممكن- نظريًا على الأقل- "تتريكهم" أي استيعابهم باعتبارهم مسلمين. أما غير المسلمين فقد استبعدوا تمامًا من دائرة حقوق المواطنة الكاملة، حيث حكم عليهم بعدم الأهلية للاندماج في الحياة السياسية التركية.

ولم تكن السياسة الخارجية في قلب اهتمامات الجمهورية الكمالية، وحيث نفضت أيديها تقريبًا من كل الادعاءات الخاصة بالممتلكات الإمبراطورية في البلقان والعالم العربي، وباتت كل الولايات العربية تحت حكم الانتداب الفرنسي أو البريطاني، ومن ثم لم تكن هناك حكومات يمكن الانخراط معها، كما لم تكن هناك سياسة إقليمية يمكن اتباعها تجاه الشرق. ولعل المبادرة الوحيدة في مجال السياسة الخارجية التي انخرطت فيها تركيا بنشاط كانت اتفاقية وفاق البلقان التي وقعت عام ١٩٣٤ وتضمنت التعهد بالتخلي المتبادل عن الادعاءات الخاصة بالأراضي، وتحاشي وقوع صراعات بين الموقعين. وبغض النظر عن هذا، فقد اتبع مصطفى كمال، وعصمت إينونو فيما بعد، سياسة انعزالية معتدلة والعمل من أجل تحقيق توازن إقليمي ودولي براجماتي. فأثناء الحرب العالمية الثانية امتنعت تركيا عن إعلان الحرب على ألمانيا إلا بعد أن أصبحت هزيمتها مؤكدة. فقد كان الهدف الغالب لـ"بناة الأمة" هو التركيز على حماية أراضي الدولة تحت سلطتهم لتصبح "تركيا" الحديثة، ودمج الجماعات المختلفة

ليصبحوا "أتراكًا". وقد استفادوا من النصر العسكري الاستثنائي الذي حققوه والإطاحة بالسيطرة الأوربية، حيث كان هذا هو المصدر الأول لشرعيتهم الشعبية. ومن هنا كانت الأهمية الكبيرة للجيش في الوجدان القومي، والتي ترجع إلى أيام النضال القومي، إن لم يكن عصر الإمبراطورية. ومن ثم كانت "أسطورة الأمة العسكرية" (Altinay 2005) جزءًا من أسس الجمهورية، واحتفظ بها من خلال نظام التجنيد الإجباري المستمر حتى الوقت الحالي.

الأيديولوجيا والثورة : خطاب الجمهورية أعلن القادة المنتصرون في حرب التحرير الوطنية الجمهورية التركية وعاصمتها أنقرة في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣، وأسس مصطفى كمال ومعاونوه حزب الشعب الجمهوري CHP وأقاموا دولة اتخذت تدريجيًا كل معالم نظام الحزب الواحد الإدماجي. وفي مارس ١٩٢٤ ألغى المجلس الوطني الكبير الخلافة، وهي المؤسسة الرمزية للمسلمين السنة في العالم، الأمر الذي شكل صدمة كبيرة للشعوب الإسلامية الواقعة تحت السيطرة الأجنبية. وبهذا القرار قطعت الحكومة القومية كل صلة رسمية متبقية بالإمبراطورية العثمانية، بل إنها أطاحت أيضًا بأهم رابطة عاطفية مع مواطنيها المسلمين غير الأتراك، وبخاصة الأكراد. وما تلا هذا يمكن وصفه بأنه ثورة. وجاءت معظم الإصلاحات التي أصدر مصطفى كمال مراسيم بها، وصدق عليها المجلس الوطني الكبير (التي يسيطر عليها حزب الشعب الجمهوري) تطبيقًا راديكاليًا للسياسات الإصلاحية للعثمانيين الشباب وجمعية الاتحاد والترقي.

على مستوى الإصلاح التشريعي صيغت القوانين بلغة حديثة بهدف "الارتقاء إلى مستوى الحضارة المعاصرة". وقد عنيت بعض القوانين الجديدة بمسائل ذات طابع رمزي إلى حد بعيد، مثل قانون غطاء الرأس لسنة ١٩٢٥ الذي حظر ارتداء الطربوش، وكان الطربوش قد أدخل في القرن التاسع عشر مع إصلاحات محمود الثاني باعتباره– للمفارقة– رمزًا للبيروقراطية والعسكرية الحديثتين. غير أن الأكثر تأثيرًا كانت تلك القوانين الكثيرة التي بدأ تطبيقها في منتصف العشرينيات واستهدفت إعادة تشكيل عالم الحياة اليومية للمواطنين بما يتماشى مع مجتمع علماني حديث. ففي مارس ١٩٢٤ تم إغلاق جميع المدارس الدينية ليحل محلها نظام تعليم رسمي علماني وموحد، ولكنه مع ذلك لم يصل إلا إلى شريحة صغيرة في المجتمع. وبعد هذا بعام تم

إغلاق كل المعازل الدينية والإخوانيت الصوفية وتكايا الدراويش، وجميعها كانت أحجار زاوية في التقاليد الإسلامية العثمانية ومن ذخائر الثقافة الدينية العثمانية. وقد نجم عن الإجراءين السابقين إزاحة آلاف من العلماء والقضاة الشرعيين الذين فقدوا مورد رزقهم، كما تسببا في ترك أعداد كبيرة من أتباعهم بدون إرشاد ديني. وذهبت معظم الإخوانيات إلى النشاط تحت الأرض وناضلت من أجل الاستمرار في ممارساتها الدينية سراً حتى عادت إلى الظهور العلني مرة أخرى في المناخ الأكثر ليبرالية لأواخر الأربعينيات. وإلى جانب إغلاق المدارس والتكايا الدينية، أغلقت كل مراكز التعليم الكردية هي الأخرى، ظاهرياً على الأقل.

وتكفل قانون العطلة الأسبوعية وإدخال التوقيت الدولي والتقويم الميلادي بإلغاء عطلة الجمعة الإسلامية وإحلال الأحد يوم الراحة المسيحي محلها. وحل التقويم الجريجوري محل التقويم الهجري، والتوقيت الأوربي محل التوقيت التركي المبني على الصلوات والذي أصبح الآن جزءاً من الماضي. وفي العام ١٩٢٨ تم حظر استخدام الخط بالحروف العربية- والذي كان أوضح تعبير عن الإرث الثقافي الإسلامي- أثناء جولات مصطفى كمال في أنحاء الأناضول التي حظيت بدعاية كبيرة، وقدم للجماهير خلالها الأبجدية "التركية" الجديدة، أي الأبجدية اللاتينية. ونظراً للانخفاض الكبير في مستويات التعليم خارج المدن لم يتضرر مباشرة من هذا الإجراء سوى القلة، غير أن الكثير من الناس في تركيا يذكرون كيف كان الجدات والأجداد يستخدمون الخط العربي العثماني على سبيل الاختزال حين كتابة ملاحظاتهم. كما عبروا على الصحف التي بدت لهم في السنوات الأولى للجمهورية مطبوعة بلغة تبدو أجنبية لم يفهموها. وبالنسبة للأجيال التي تعلمت بالأبجدية الجديدة ولم يُتح لهم تعلم "الخط القديم" (كما كانوا يسمونه) أصبح من العسير عليهم فهم المصادر الأولية للماضي العثماني، بما في ذلك الكثير من الكتابات في نقوش المساجد والكتب والصحف والمجلات المنشورة قبل ١٩٢٨. هكذا جرت تنشئة أبناء الجمهورية كي يكونوا جاهلين بماضيهم العثماني.

وكان في مقدمة الإصلاحات القانونية تعديل قانوني الالتزام والتجاري، وتبني قانون العقوبات الإيطالي (في الواقع قانون موسوليني) والقانون المدني السويسري، حيث ترجمهما إلى التركية محمود عزت بوزكورت وزير العدل النابه. وبدلاً من البناء على

التقاليد القانونية العثمانية العلمانية بالفعل واستكمال جهود التقنين المبذولة، والتى كانت ستسمح بتحول متأنٍ لقانون الأرض، نجح بوزكورت فى إقناع مصطفى كمال بأن القطع الجذرى مع التقاليد هو وحده الذى سيسمح بإعادة تشكيل المجتمع فى صورة الجمهورية الجديدة. وفى الحقيقة أن القانون المدنى قد أدخل تحسينات كبيرة على الوضعية القانونية للنساء فى مجتمع يستقى الأحكام الأسرية من المجال الدينى، وتم إلغاء تعدد الزوجات والشروط الدينية للطلاق وغيرها من أحكام الشريعة الإسلامية. ومع هذا فإن الكثير من هذه الممارسات استمر فى الدوائر المحافظة وفى الريف. وبالنسبة للتغييرات القانونية وقتذاك فإن القانون المدنى لم يعكس قواعد وأعراف المجتمع وإنما وُضِع ليكون أداة لخلق مجتمع جديد أكثر من الرغبة فى وضع أساس معيارى للعدالة. يستند الكثير من الفلظة التى تعاملت بها النخب الجمهورية مع الناس العاديين حتى اليوم، إلى هذه الرؤية المعيارية والحضارية الخاصة للعالم التى لم تعتد بكل شىء كان يعتبر إسلاميًا وتركيًا حتى ذلك الوقت.

وخلال السنوات القليلة التالية تمتعت النساء تدريجيًا بحقوق الانتخاب والترشح، أولاً فى انتخابات العمدية ثم الانتخابات الريفية وأخيرًا فى الانتخابات العامة سنة ١٩٣٤، وبينما أعطى حزب الشعب الجمهورى حقوقًا متساوية تقريبًا للنساء، فإنه مع ذلك حظر الجمعيات التى كانت تمثل الحركة النسائية العثمانية. بيد أن الكثير من المراقبين المعاصرين لتلك الإصلاحات رأوا أن ثورة ثقافية كانت تتفتح أمامهم لتحمل دولة ثيوقراطية وشعبًا متخلفًا صوب الحداثة. غير أن هذا الاعتقاد كان زائفًا لأن الإمبراطورية العثمانية لم تكن دولة ثيوقراطية فى قرونها الأخيرة، كما لم يكن المجتمع كتلة هلامية من الفلاحين. أما العلماء الناقدون اليوم فينظرون إلى الإصلاحات القانونية الكمالية باعتبارها أحجار بناء فى مشروع تحديثى تسلطى، و"هندسة اجتماعية" لتشكيل الجماهير على أيدى النخب المتعلمة، وبالطرق الماكرة التى استجاب بها المجتمع مثل التكيف والتفاوض وحتى التخريب. وقليلة هى الإصلاحات التى تمكنت أول الأمر من التغلغل فى المجتمع، وإذا كان هناك من أثر شُعِر به فقد كان أكثر فى المحافظات الغربية والمراكز الحضرية، أما بالنسبة للشرق، حيث كانت المقاومة أعمق لمشروع العلمنة والتتريك فقد ظلت مناطقه مغلقة وتعج بالصراعات حتى الستينيات.

غير أنه بالنظر من العاصمة الجديدة أنقرة، نجد أن التغييرات القانونية الواسعة، إلى جانب تغييرات رمزية أخرى (مثل إدخال أسماء الأسر وإلغاء الألقاب وصيغ المخاطبة التمييزية التي شكلت مركب العلاقات الاجتماعية في الجمهورية) قد وضعت أسس التوجه الاجتماعي والثقافي للجمهورية نحو الحداثة العلمانية. وتم تعليم جيل جديد من الأتراك ذوي العقلية العلمانية والذين تعلموا في المدارس والمعاهد القروية، كما جرى نشر الأيديولوجية الجمهورية في "بيوت الشعب". وفي الحقيقة أن حزب الشعب الجمهوري قد اعتنق مبدأ "العلمانية" laiklik في برنامجه منذ العام ١٩٣١. غير أنه على العكس من فرنسا حيث تعني العلمانية الفصل بين الدين والدولة تشير اللفظة التركية إلى قيادة الدولة لتوليد ونشر ممارسة دينية تلائم احتياجات الجمهورية الجديدة. ففي العام ١٩٢٤ وبعد إلغاء منصب شيخ الإسلام (mesihat أي المشيخة) أنشأ البرلمان إدارة الشئون الدينية التي خُوِّلت تنظيم الحياة الدينية للمسلمين وإنتاج صيغة تركية للإسلام السني المهيمن. أما العلويون، أتباع جماعة المسلمين الابتداعية ذات العلاقة البعيدة بالإسلام الشيعي، فقد تم إخضاعهم أيضًا لهذه القراءة الخاصة بالإسلام السني. وفي العام ١٩٣٢ أصدرت هذه الإدارة أمرًا برفع الأذان في المساجد باللغة التركية بدلاً من اللغة العربية. وهو الإجراء الذي جعل تركيا البلد الوحيد في العالم، وفي أي مرحلة من التاريخ، الذي يرفع فيه الأذان بلغة غير اللغة العربية. ونشرت ترجمة أو "تفسير" للقرآن باللغة التركية عام ١٩٣٨. وحتى أواخر الأربعينيات حرصت دولة الجمهورية على تجنيب مؤسسات الإمبراطورية العثمانية والنأي بنفسها عن أي مظاهر مرئية للتدين العلني. ومع ذلك فإن الفصل الفعلي للدين عن الدولة لم يحدث قط. ففي الحقيقة بقي التداخل بين الدولة والإسلام بطريقة لم تختلف كثيرًا عن بنية الإمبراطورية العثمانية، باستثناء تغليب القانون المدني العلماني على قانون الأحوال الشخصية الإسلامي وقمع الإخوانيات الدينية. وما فعلته الـ laiklik بالفعل هو سد الطريق أمام عمليات العلمنة التي كانت جارية في الإمبراطورية على مدى عقود كثيرة.

وقد كان من الأهمية الخاصة لتوطيد الجمهورية أيديولوجيًا- على الأقل في نظر مصطفى كمال- إعادة كتابة التاريخ وخلق لغة جديدة. أنشئت الجمعية التاريخية

التركية عام ١٩٣١ والجمعية اللغوية التركية بعد ذلك بعام، بناء على أمر شخصى من مصطفى كمال لخدمة الهدف المحدد بدقة. فكُتِب التاريخ التركى الجديد بواسطة مجموعة صغيرة جداً تحلَّقت حول المؤرخة الشابة عفت عنان، ابنة مصطفى كمال بالتبنى التى درست فى جامعة جنيف على يد الأنثروبولوجى- المؤرخ يوجين بيتارد الذى تبنى الرؤية القائلة بأن التاريخ هو صراع الأجناس العليا والأجناس الدنيا. ودخل الكثير من آراء بيتارد العنصرية فى "أطروحة التاريخ التركى" التى سرعان ما أصبحت المقرر الرسمى فى منظومة التعليم الجمهورى. وحسب هذه الأطروحة فإن الجنس التركى قد نزح من آسيا الوسطى بسبب تغيرات مناخية وفقدان الأراضى الزراعية، ومن ثم هاجروا إلى مختلف أنحاء العالم فى عملية لتأسيس كل الحضارات الكبرى فى التاريخ. وبادعاء هزيمة المزاعم القائلة بانتماء الأتراك لجنس أدنى، أكد كاتبو هذا التاريخ الندية العنصرية مع أوروبا. وقد عملت الأطروحة أيضًا على تربيع الدائرة بين الفرضية القائلة بأن وطن الأتراك الأصلى كان فى آسيا الوسطى وبين ادعاءات الجمهورية بشأن أراضى تركيا الحديثة: حولت عنان الحيثيين (شعب قديم فى الألفية الثانية قبل الميلاد) إلى إحدى القبائل التركية التى هاجرت إلى الأناضول، ومن ثم تأسست الملكية التركية لأراضى آسيا الصغرى فى تاريخ سابق على مزاعم اليونان والأرمن.

وضعت الجمعية اللغوية التركية نظرية مماثلة فحواها أن كل اللغات قد نشأت من اللغة التركية فى آسيا الوسطى. استخدمت نظرية "اللغة- الشمس" صورة أشعة الشمس التى تنير العالم، وهى النظرية التى وجدت طريقها أيضًا إلى الكتب المدرسية فى الجمهورية. مع ذلك ربما كان الأهم بكثير من هذه النسخة التركية من تاريخى الجنس واللغة اللذين كانا الموضة السائدة فى أوروبا وقتذاك، الجهود التى بذلتها الجمعية لإنشاء لغة تركية جديدة، لا تكتب فحسب بالحروف اللاتينية، وإنما يجب تطهيرها أيضًا من المكونات العربية والفارسية. وقد أولى مصطفى كمال اهتمامًا خاصًا لهذه التجربة. ففى كل أسبوع كانت الصحف تنشر قوائم بكلمات عربية وفارسية، وتشجع القراء كى يرسلوا إليها اقتراحاتهم بكلمات تركية مقابلة. وقد مر "إصلاح اللغة التركية بدورة حياته الخاصة: إذ إن بيروقراطيى الجمعية اللغوية التركية

لم يعترضوا بنشاط فقط على استخدام الكلمات "القديمة" التى اعتبروها من بقايا الإمبراطورية العثمانية، وإنما ابتدعوا بحماس كلمات جديدة مبنية على لغات تركية أخرى، أو مترجمة من لغات غربية، أو ببساطة ابتُكِرت تماماً. وهو التغيير الذى أطلق عليه عميد الدراسات التركية فى أكسفورد، الراحل جيفرى لويس، "النجاح الكارثى" (Lewis 1999) لأن اللغة التركية التى نشأت عن عملية التطهير تلك قد تعرضت لإفقار شديد، وافتقدت عمق التركية العثمانية وثراءها. وقد تغيرت المفردات تغيراً كبيراً حتى أن طالب الجامعة المتفوق فى أيامنا هذه لا يستطيع أن يفهم على نحو كامل مقالة صحفية تركية كُتِبت فى العشرينيات من القرن الماضى.

وقد تفاقمت الجهود الجمهورية لخلق لغة وتاريخ جديدين مع الحمية التى أصابت الأطراف المحلية والإدارات البلدية لإزالة الأسماء غير التركية للقرى والشوارع واستئصال كل ما يُذَكِّر بالجماعات غير التركية وغير المسلمة فى أسماء المواقع الجغرافية. فمثلاً أعيد تسمية بلدة كيركليس (كلمة يونانية تم تتريكها وتعنى "أربعين كنيسة") التراقيونية لتصبح كيركلاريلى (بمعنى: أرض الحصون). بل جرى التفكير فى تغيير اسم أنقرة نفسها، ولكن الجهود التى بذلت لتسميتها غازيوفا (حصن غازى، باعتبار أن الغازى كان من الألقاب الأخرى لمصطفى كمال) لم تكلل بالنجاح. وقد أسهمت كل عمليات التنقية وتغيير الأسماء فى إحداث شعور عميق بالإحلال التاريخى والقطع الثقافى. ولعل الجملة الافتتاحية فى رواية هارتلى "الوسيط" يمكن أن تكون أكثر ملاءمة لوصف "روح العصر" أوائل عهد الجمهورية "الماضى بلد غريب، لقد كانوا يتصرفون بشكل مختلف وقتذاك" (Hartley 1985) .

إن الشعور بالإحلال لم ينعكس فى مكان مثلما انعكس فى المَعْلَم التاريخى للثورة الكمالية: العاصمة الجديدة أنقرة. فى أول الأمر كانت أنقرة بلدة إقليمية عند تقاطع الطرق وسط الأناضول، وكان بها وجود أرمنى ويهودى واضح إلى جانب المسلمين، غير أنها عانت كثيراً من عمليات التهجير والقتل عام ١٩١٥. وقد اختيرت كمقر للحكومة القومية أثناء حرب الاستقلال بسبب سهولة الوصول إليها، وجرى تطوير المدينة لتكون بمثابة نافذة عرض للجمهورية، وهو التطوير الذى اتسم بالعشوائية نوعاً ما أول الأمر، ثم على أساس خطة للتطوير الحضرى للمعمارى الألمانى هيرمان يانسن،

وكان المعماريون الألمان والسويسريون واليهود الألمان قد بدأوا فى التوافد على تركيا منذ أواخر العشرينيات، ثم تعزز أكثر خلال الثلاثينيات بأولئك الفارين من الملاحقات فى ألمانيا تحت حكم هتلر. واشترك الكثيرون منهم فى إنشاء مؤسسات الدولة والكليات الجامعية، فصمم هؤلاء المعماريون الكثير من الأبنية الخاصة بمؤسسات الجمهورية، بدءًا من مبنى البرلمان وانتهاءً بمقر قيادة أركان الجيش، ومن مبانى الوزارات إلى كلية اللغات والتاريخ والجغرافيا، وذلك على طراز الحداثة الراديكالية بالقارة الأوربية.

ونشرت الجريدة الرسمية "تركوى كماليسته" بانتظام صوراً لتقدم لبناء فى منطقة تدعى "أنقرة كونستورويت" (حرفيًا: أنقرة المبنية) وصُوِّرت أنقرة كنموذج للعاصمة الحديثة فى السهوب، حيث تنافس معالمها الجديدة بكل فخر الدرر المعمارية فى ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، وبمجيء منتصف الثلاثينيات أصبح من الممكن رؤية أنقرة من الجو كمدينة حديثة ولكن متوسطة الحجم بطرقها الواسعة المستقيمة، ومعالمها التذكارية الوطنية والمعمار التقدمى لمساكنها، إلى جانب الحدائق العامة والمسارح التى يذهب الرجال والنساء إليها للتنزه وارتياد المشارب. غير أن قلب أنقرة على حافة التلال المحيطة بالقلعة بقيت كما هى ولم يمسها التطوير الجديد فى الوادى أسفلها. وقد كان التحديث الجزئى لأنقرة بمثابة كناية عن المشهد فى تركيا ككل. فسعت الإصلاحات الإدارية والقانونية فى العشرينيات إلى إضفاء الطابع الرسمى على تركيا الجديدة، وهو ما عكس المشروعات السياسية لدولة عرقية- قومية متجانسة وقواعد وطقوس دكتاتورات أوربا. لم تقم هذه الإصلاحات بتثوير المجتمع كثيراً، بقدر ما خلقت طبقة من الحداثة والأعراف والمعمار الأوربى، والتى عملت على طمس ما تحتها من فقر وتخلف والكثير من التوترات العرقية والدينية التى فشلت فى حلها. وتسببت الفجوة الكبيرة بين الخطاب الحضارى الجمهورى والواقع على الأرض فى إشعال السخط على الطريقة التى تتعامل بها نخب الجمهورية مع المواطنين العاديين.

المواطنة، العرقية، الدين: "الآخرون" فى الجمهورية: كان التناقض الأكثر وضوحًا فى الجمهورية التركية هو فشل قادتها فى استيعاب التنوع العرقى واللغوى والدينى، الذى استمر رغم الحروب والتبادل السكانى وإبادة الأرمن. إذ إنهم بدلاً من هذا عملوا على فرض الفكرة الضيقة عن "التركية" بالقوة، وقاموا بطرد جماعات رُئى أنها غير

قابلة للاستيعاب. وأصبحت سيادة الأتراك هي صيحة العصر. ففي الذكرى العاشرة للجمهورية (أكتوبر ١٩٣٣) أكد مصطفى كمال على تأكيد نسخته الخاصة من حرب الاستقلال التركية في خطبة ماراثونية على مدى خمسة أيام في المجلس الوطني الكبير. وأصبحت الخطبة (التي أسميت "نُطُوق") الأساس في التاريخ "للكمالية" بعد موته. فقد وجه خطبته إلى "الأمة التركية العظيمة"، وأنهاها بكلمات ستصبح فيما بعد رمزًا للجمهورية التركية، ونقشت في عقول المواطنين وعلى الجبال وجوانب التلال في أنحاء البلاد: "سعيد من يدعو نفسه تركيًا".

بُنيت المواطنة أوائل عهد الجمهورية- كما في الكثير من بلدان أوربا- على خليط من الخصائص العرقية والدينية والمدنية. كانت الهوية العرقية- القومية الوحيدة المقبولة في العلن هي "التركية" (المسلم السنى العلماني)، أما المواطنون غير الأتراك فبإمكانهم نظريًا الاستفادة من حقوق المواطنة بالتنصل من جذورهم المتوارثة. وانصاعت معظم الجماعات الأخرى لهذا في العلن ووجدوا طرقًا للحفاظ على تقاليدهم في مواطنهم المحلية ومن خلال الزواج داخل الجماعة. ويمكن أن نصنف في هذه الفئة: جماعات المسلمين غير الأتراك في إقليم البحر الأسود (اللاظ، الأرمن المهمشين، اليونانيين البونتيك، الجورجيين) وكذلك اللاجئون المسلمون من البلقان (السلاف من مقدونيا وبلغاريا والبوسنة، الألبان، الفلاه) والقوقاز (الشراكسة، الأبخاز، الجورجيين). وقد مر الكثير من هذه الجماعات بشكل ما من الاستيعاب الثقافي واللغوي، حيث حرص أعضاؤها على إخفاء أصولهم العرقية خارج العائلة والمجتمع المحلي. أما العلويون الذين تتراوح نسبتهم بين ١٥٪ و٣٠٪ من سكان تركيا، فقد كان لهم وضعية ملتبسة في العقلية الكمالية: حيث نُظِر إليهم كأتباع لمذهب ديني خارج تمتد جذوره إلى الإسلام الشيعي وحتى تقاليد ما قبل الإسلام، وفي الوقت نفسه أيد كثير من العلويين الجمهورية التركية نظرًا لطابعها العلماني الظاهر. وبالرغم من أن هذا التأييد كان موضع ترحيب أنقرة فإن الدول لم تثق قط- في واقع الأمر- في العلويين الريفيين في غالبيتهم، واستخدمت معهم مجموعة سياسات تتراوح بين الإهمال وبين استيعابهم القسري في الإسلام السني من أجل التحكم فيهم. ولما كان معظم العلويين يتحدثون

التركية فإن هذا قد حدّ من حريتهم فى ممارسة شعائرهم الدينية، ولكنهم مع ذلك استطاعوا الاستفادة من تركيتهم كطريق لبناء القوة فى الدولة الجمهورية.

غير أن التتريك لم يكن خياراً مجدياً بالنسبة لغير المسلمين مثلما كان كذلك أيضاً بالنسبة لأكبر الجماعات السكانية غير التركية داخل الجمهورية: الأكراد (السنة منهم والعلويون). كان المسيحيون قد أصبحوا أقلية صغيرة تقل عن ١٠٪ من السكان. وتقلص اليونانيون الأرثوذكس والأرمن إلى جيوب صغيرة فى اسطنبول وأزمير، وجماعة من أتباع الكنيسة الأرثوذكسية السيريانية فى الجنوب الشرقى، بينما وجدت جماعات مهمة- إن لوحظت- وعشرات من الأفراد من الأرمن والسيريانيين المتحولين الذين عاشوا سراً فى المناطق الشرقية. وظل اليهود مبعثرين فى أنحاء البلد، وكانوا يُحظون بشكل خاص فى مدن وقرى الجزء التركى من تراقيا. ونُظِّمت الحملات للضغط عليهم من أجل التحدث بالتركية فقط، خاصة فى الثلاثينيات وسط الدعاية الألمانية المتصاعدة ضد السامية جرت هجمات منظمة فى الأماكن التى تقطنها أعداد يهودية كبيرة. ومع منتصف الثلاثينيات خرجت معظم الجماعات اليهودية فى تراقيا من بيوتها. وفى خضم الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٢ فُرضت "ضريبة الثروة" التى استهدفت كل الجماعات غير المسلمة وألحقت دماراً فعلياً بقاعدتهم الاقتصادية وحولت رأسمالهم إلى برجوازية المسلمين التى ازدهرت حديثاً. لقد كان العهد الجمهورى هو عهد التهميش والابتزاز للجماعات غير المسلمة.

وفى كردستان تكون أغلبية السكان وقتذاك من قبائل عرفت بالكورمانج أو ظاظا. وبالنسبة للأكراد الذين حاربوا من أجل السلطان وحكومة أنقرة أثناء حرب الاستقلال، أنهى إلغاء السلطنة والخلافة الرابطة بين السادة الأتراك ورعاياهم الأكراد. ومع إلغاء المدارس الدينية أصبحت المدارس الإسلامية- الكردية غير قانونية، وبات من المخالفات التى تستحق العقاب الإشارة إلى الهوية واللغة الكردية، ناهيك عن الإشارة إلى إقليم كردستان العثمانى. وفى فبراير ١٩٢٥ وقعت أول انتفاضة فى الشرق عندما قام الشيخ سعيد بيران بتجهيز جيش قوامه ١٥ ألف مقاتل واستولى على جزء كبير من ديار بكر والمحافظات المتاخمة لها. إلا أن أكبر الجماعات الكردية (الكورمانج) لم تنضم إلى هذه الانتفاضة الأولى. واستطاع الجيش احتواءها فى مارس من ذات العام

بالاستعانة بقصف جوى مكثف. وشُنق الشيخ سعيد وأتباعه، وتم ترحيل الكثير من القبائل التى اشتركت فى التمرد إلى غرب الأناضول. وكتبت الصحف التركية أن جماعة من المتعصبين الدينيين البدائيين قد سُحقت بسبب محاولتهم تدمير الجمهورية. ومع ذلك سرعان ما أصبح الشيخ سعيد بيران رمزاً للمقاومة الكردية ضد مضطهديهم الأتراك.

استمرت الانتفاضة وبدأ فى التبلور نمط جديد فى العلاقة بين الطرفين أواخر العشرينيات وطوال الثلاثينيات: التمرد، الاستيلاء على البلدات، يتبع هذا تدخل عسكرى ثقيل وإعدام القادة وترحيل القبائل المتمردة. كان مستوى العنف وحجم الخسائر يتصاعدان مع كل جولة جديدة فى القتال. كما كان رد فعل حكومة أنقرة برئاسة عصمت إينونو يزداد تطرفاً. وجاء قانون التوطين الإجبارى عام ١٩٣٤ ليشكل الإطار القانونى لسياسة أكثر شمولاً لفرض الهدوء، حيث قضى بأن يتم تفريغ المناطق الكردية المثيرة للقلاقل من سكانها (وإعادة تسكينها بالأتراك) وتوزيع السكان المرحلين فى مناطق غرب تركيا، الأمر الذى سيشجعهم على الاندماج فى الأغلبية التركية. ولم يتم تطبيق هذا القانون بشكل منهجى، ولكن عدداً متزايداً من الأكراد تم ترحيلهم إلى المناطق غير الكردية بسبب تواصل الانتفاضة.

الإبادة فى ديرسيم : كان التمرد فى ديرسيم هو نقطة النهاية فى هذا النمط من التمردات وعمليات القمع المتكررة. ففى منتصف الثلاثينيات، كانت ولاية دير سيم الجبلية هى آخر المناطق التى لا تزال تتحدى السلطة الكاملة للحكومة. ويتصف الإقليم بكونه يضم مجتمعاً قبلياً مستقلاً قوى الشكيمة لا يزيد قومه عن ٧٠ ألف نسمة من القبليين العلويين الذين تتحدث غالبيتهم اللغة الزازاكية، إلا أنه كان أيضاً مجتمعاً فقيراً وموبوءاً بالصراعات الداخلية المهلكة، ولم يخضع قط لسيطرة الحكومة المركزية فى عهد الإمبراطورية العثمانية. وقد حاولت الحكومة فى العقد الأول من عمر الجمهورية فرض قبضتها عن طريق التعاون مع بعض الزعماء القبليين ودفعهم للصراع مع الآخرين. غير أنه بمجىء العام ١٩٣٥ قررت الدولة الجمهورية أن استخدام ديرسيم كنموذج لاستراتيجيتها فى "تحضير" "الآخرين" فى الجمهورية عن طريق الإبادة والإدماج الإجبارى. وخطط قانون تونسيلى (ديرسيم) الصادر عام ١٩٣٥

لإعادة توطين معظم القبائل بترحيلهم من أراضيهم إلى مناطق ذات أغلبية تركية. فتم وضع الولاية تحت الإدارة العسكرية، الأمر الذى أنهى فعليًا أعمال قطع الطرق والاقتتال بين القبائل وطبقًا لوثائق رسمية رفعت عنها السرية مؤخرًا، وعلى العكس من الرواية الجمهورية للأحداث، فإن الوضع الأمنى فى الولاية ظل مرضيًا حتى ١٩٣٧، ولم يكن هناك أى تهديد وشيك بوقوع انتفاضة. إلا أن الهجوم على ديرسيم يفترض أن الأمر كان مخططًا بغض النظر عن الوضع الأمنى، وذلك بنية القضاء على أية معارضة للجمهورية.

وعندما قامت قبيلة سيد (أو سى) رضا بحادثة صغيرة فى مارس ١٩٣٧ شن القائد والحاكم عبد الله البدوغان حملة بهدف أبعد من العقاب. فعلى طول الصيف هاجم الجيش القبائل جميعًا بما فيها المؤيدة للحكومة ونفذوا عمليات إعدام بدون تمييز بين المقاتلين والمدنيين. فلقى الآلاف، إن لم يكن عشرات الآلاف، من المقيمين بديرسيم مصرعهم فى هذه الحملة التى شهدت حرق النساء والأطفال إلى جانب استخدام الهجمات الجوية. ويشير الشهود الناجين من المذبحة إلى أن اغتصاب الجنود للنساء كان ممارسة شائعة، مما دفع الكثير من النساء للانتحار هربًا منهم. وفى نوفمبر ١٩٣٧ تم إعدام سيد رضا- بالرغم من بلوغه الثمانين تقريبًا- مع ولده. ويقال إنه قد قال قبيل إعدامه: "نحن أبناء كربلاء، هذا عار، هذا ظلم، هذا قتل عمد".

وكان من الرموز الأبرز لهذه الحرب الجمهورية على الظاظا العلويين فى ديرسيم صبيحة جوكتشين ابنة مصطفى كمال بالتبنى وأول طيارة حربية فى التاريخ، ويحتمل أن تكون هى نفسها من الأيتام الناجين من إبدة الأرمن. وقد أصبحت القدوة "للمرأة التركية الحديثة"، وهو ما يسلط الضوء على الأسس الإبادية للهوية التركية الحديثة. والرمز الثانى هو عبد الله البدوغان، القائد العام فى ديرسيم والذى أوكل تدمير الولاية وشعبها. وقد تم تكريم البدوغان على قيامه بالمهمة حينما أطلقت قيادة الجيش اسمه على المعسكرات المجاورة لمطار إيلازيغ الذى كانت الطائرات المغيرة تنطلق منه. ومازال الاسم باقيًا حتى اليوم. وفى أوائل القرن الحادى والعشرين أطلق اسم صبيحة جوكتشين على ثانى مطارات اسطنبول، وهو ما يبين الاستمرار غير المكترث فى ذاكرة الدولة، وحيث يتم عقاب التمرد ليس بالعنف وحده وإنما بالأسماء أيضًا.

انتهت الحملة فى أغسطس ١٩٣٨ بعدما أعدم جميع زعماء التمرد، وجرى ترحيل الباقين إلى غرب الأناضول. أما الاسم التاريخى ديرسيم فقد أُزيل من على الخرائط وأحلت محله الكلمة التركية تونسيلى (أرض النحاس). وأوعزت الحكومة للرأى العام بأن مجرد انتفاضة أخرى للقبائل الإقطاعية قد تم إخمادها باسم "تحضير البلاد". أما فى العالم الخارجى فإن القليلين هم من سمعوا بأمر المذابح من الأصل، وهو ما لا يدعو للدهشة لأن الحرب العالمية الثانية كانت على وشك الاندلاع فى أوربا. واليوم تُصنف مذبحة ديرسيم على أنها "إبادة عرقية"، بينما يتحدث البعض عن إبادة شاملة بمعنى الكاملة طالت قرابة نصف سكان الولاية. وهكذا تكون الحكومة قد أرسلت إشارة واضحة من خلال حملة ديرسيم فحواها المقاومة ستؤدى بكم إلى التصفية. وفهم الزعماء القبليون والقوميون الأكراد الرسالة فأخفوا مطالباتهم فيما يتعلق بالهوية والأرض. وعمَّ الهدوء كردستان حتى الثمانينيات. غير أن كلمات سيد رضا الأخيرة ستكون بمثابة اللعنة لعقود تلت.

التصدعات: تناقضات الجمهورية: تمكنت "الثورات" التى قام بها النظام الكمالى من بناء خطاب الحداثة القومية الذى لا يزال مهيمنًا على المجادلات فى تركيا حتى اليوم، وإن كان بدرجة متناقضة. غير أن الإصلاحات لم تخلق أول الأمر سوى طبقة رقيقة من الحداثة انحصرت غالبًا فى الطبقات المتوسطة الحضرية بغرب تركيا وتم التعبير عنها فى القيم التسلطية لدكتاتوريات ذلك العصر. فبالرغم من القوانين المدنية والمساواة القانونية بقى قانون الأسرة تحت هيمنة قواعد الشريعة الإسلامية، كذلك تحت الطبقة الحديثة الظاهرية ظلت البنيات الإقطاعية والنزعة المحافظة الدينية تحكم الحياة الريفية. لقد تمت تصفية الهياكل والمؤسسات الدينية، وأغلق الكثير من المدارس والمعاهد الدينية، ما جعل الكثير من نسيج المجتمع العثمانى قبل الجمهورية يذهب إلى العمل السرى. وتم فرض السلم على الأكراد بالرغم من الثمن الفادح للعنف الذى لا يعرف الهوادة ضد المدنيين والتطهير العرقى لمن يتحدون الجمهورية. ومما عقد تقييم السنوات الأولى للجمهورية وأثرها على تركيا الحديثة ذلك التباين المذهل بين الخطاب الحداثى للجمهورية وبين الممارسات على الأرض. مثل خطاب الدولة على مدى عقود ثلاثة متضمنًا أفكار العلمانية والحكم الجمهورى والتنمية الصناعية، بينما توجهت

أنشطة الدولة الأولى نحو الاحتفاظ بمجتمع لا يزال متنوعًا وامتلاك زمامه. استمرت الدولة في تهميش غير المسلمين قانونيًا واقتصاديًا بانتزاع أملاكهم والإدماج الإجباري في مجتمعات المسلمين. غير أن العلويين في ديرسيم قد واجهوا ما يقترب من التصفية في حملة تدمير تذكِّر بالإبادة في ١٩١٥.

أنتجت دولة الحزب الواحد مجتمعًا راكدًا، حيث سيطرت على كل القطاعات من اقتصاد وثقافة وسياسة، من الجيش والبيروقراطية إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية. عمل الكل من أجل هدف واحد هو "إنجاز الحضارة المعاصرة"، ولكنهم انخرطوا في الحقيقة في ممارسة السيطرة التامة على المجتمع في إطار دكتاتوري لخلق مجتمع يتفق والمواصفات الأوروبية. وبالتأكيد من المهم تذكُّر أن دكتاتورية الحزب الواحد في تركيا بتسلطها واندفاعها الأخرق كانت تتوطد في وقت كان فيه الحال هكذا في أوربا حرفيًا. فالمحتلون النازيون والقادة الفاشيون كانوا يطبقون من السياسات العنصرية ما تعتبر تركيا بالنسبة لها مكانًا طيبًا نوعًا ما. ينطبق هذا بالتأكيد على مصطفى كمال، وبدرجة أقل على خلفه عصمت إينونو الذي تولى رئاسة الجمهورية وزعامة حزب الشعب الجمهوري عام ١٩٣٨.

تعرض إينونو لضغوط كبيرة من كل من الحلفاء والمحور كي يلتحق بالحرب، ولكنه صارع بنجاح لإبعاد بلده عن الحرب. وظل على موقفه هذا حتى فبراير ١٩٤٥ حينما انضمت تركيا إلى الحلفاء في لفتة رمزية، ومن ثم استطاعت أن تكون من بين الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة وتصبح حليفة للغرب. واختار إينونو الالتصاق بالولايات المتحدة وأوربا الغربية خوفًا من مطالبات ستالين فيما يتعلق بالسيطرة على المضايق، ومن تصاعد عدوانية السياسة الخارجية السوفيتية. وكان من تبعات الضغوط الداخلية والأمريكية اضطرار إينونو للسماح بتسجيل أحزاب المعارضة والانتخابات العامة. وقد انصاع لهذا المطلب، بعد تردد أول الأمر، فأجريت انتخابات ١٩٤٦ المزورة. وفي العام التالي اعتمد الرئيس الأمريكي هاري ترومان سياسة الاحتواء النشط ضد الاتحاد السوفيتي، التي كان من نتائجها تقديم معونة عسكرية وتنموية سخية لتركيا واليونان، باعتبار بلدَيْ الخاصرة الجنوبية هذين مهددين (على الأقل في أعين الإدارة الأمريكية) بالسقوط تحت الحكم الشيوعي، وهو ما أطلق عليه أيضًا "مبدأ ترومان". وأدخلت تركيا

عام ١٩٤٨ ضمن خطة مارشال لإعادة بناء أوربا فيما بعد الحرب، وانضمت للمجلس الأوربي عام ١٩٤٩، وأجريت أول انتخابات حرة ونزيهة عام ١٩٥٠ وبعد ثلاثة عقود تقريبًا من الحكم بدكتاتورية الحزب الواحد المتكفئة على نفسها، سلم إينونو السلطة للحزب الديموقراطي وزعيمه عدنان مندريس وفي العالم ١٩٥٢ سُمح لتركيا بالانضمام لحلف شمال الأطلنطي (ناتو)، وهو ما أكمل الاندماج المؤسسي في الهياكل الأمنية الغربية.

أرسى بناة الأمة الكماليون في العقود التأسيسية الثلاثة للجمهورية أسس تركيا الحديثة، على الرغم من أن الخطاب الحضاري والواقع على الأرض كانا مختلفين من جانبين. فالكمالية كمزيج من القومية والدولة وسياسات التحديث المتسلطة، أصبحت مذهب الدولة الذي تنشره دولة الحزب الواحد الذي جمع بيديه كل السلطات وظل البلد فقيرًا تعرقله رأسمالية الدولة، والنقص الذي اعترى البرجوازية (بعد القضاء على الطبقات المتوسطة من غير المسلمين)، وتخلف القطاع الزراعي. نشأت في تلك السنوات تناقضات رئيسية بين النخب التحديثية العلمانية والمحافظين الدينية في المدن الأصغر حجمًا، بين الدولة التي يسيطر عليها الأتراك وبين كردستان التي يهيمن عليها الأكراد، بين الجماهير الفقيرة والنخب الليبرالية، وأخيرًا بين الكتلة المهيمنة على الدولة (القضاء، الجيش، البيروقراطية، الحزب) وبين الطبقات الاجتماعية الجديدة المحرومة من التمثيل السياسي. وإذا كانت الرؤية التحضيرية ومشروع الحداثة الكمالية قد فُرضا غالبًا على الشعب باستخدام القوة الغاشمة خلال العشرينيات والثلاثينيات، فإن الحرب العالمية الثانية قد سهلت بدرجة رفع مستوى التحكم السلطوي في عهد خليفة مصطفى كمال: عصمت إينونو. إلا أنه بعد انتهاء الحرب فقد خطاب النزعة التركية و"الحضارة المعاصرة" جاذبيته، كما أن كلاً من الطلب الداخلي بإحداث التغيير والشروط الجيوسياسية الجديدة للحرب الباردة جعلا من المستحيل استمرار دولة الحزب الواحد.

الديموقراطية الناقصة للدولة الحارسة (١٩٤٦- ١٩٨٠)

إذا كانت العقود الثلاثة الأولى لتوطيد الجمهورية قد شهدت صعود دولة الحزب الواحد التحديثية المتسلطة ذات النبرة الأيديولوجية العالية، فقد شهدت العقود التالية

تحولاً غير مكتمل لنظام الحكم هذا نحو نظام التعددية الحزبية يتسم بالضعف. إذ تم إنهاء حكم الحزب الواحد وأجريت انتخابات حرة ونزيهة عام ١٩٥٠ سمحت بإحداث تغييرات فى السلطتين التشريعية والتنفيذية. غير أن فروع الحكم الأخرى، أى القضاء والجيش والبيروقراطية، شكلت تحدياً للتحول الديموقراطى واستمرت فى إعادة إنتاج أيديولوجية دولة الحزب الواحد، وتحت القيادة الفعلية لحزب الشعب الجمهورى. وفى هذه الفترة نشأت الديموقراطية التركية الناقصة والتى تمزقها الصراعات، إلى جانب دولة موازية تسلطية قوية فى قلبها، والتى باستطاعتها التدخل بانتظام من أجل الاحتفاظ بعدم خروج الحكومات المنتخبة عن النهج المطلوب، والتخلص منها عند الحاجة، والتلاعب بالمجتمع بما يسمح بالاحتفاظ بالسلطة. وكان حزب الشعب الجمهورى شريكا فى اختيار "حراس" الجمهورية عى مدى الخمسينيات والستينيات. ولكن أثناء التحول الديموقراطى المؤقت للحزب فى السبعينيات تحت قيادة بولنت أجاويد بدأ أيضاً إشراك الأحزاب اليمينية. وقد بقيت طوال تلك الفترة "الدولة الحارسة للجمهورية" الموازية، والتى أصبح يشار إليها فى القرن الجديد باسم "الدولة العميقة"، وتقوت بالتدخلات المتكررة للجيش، حيث تطابقت الدولة "العميق" مع الدولة المرئية، ولم تضعف إلا بشكل مؤقت حينما تكونت حكومات منتخبة تراكم لديها من القوة ما يكفى لتحدى حراس الجمهورية.

اتسمت السياسة فى هذه الفترة بالضبابية واستحالة فهمها فى وقتها، إذ لا يمكن فهم كثير من الأحداث إلا متأخراً وبأخذ تآمر حراس الدولة فى الحسبان، وينطبق هذا على كل من المذابح المدبرة ضد غير المسلمين عام ١٩٥٥، والاستقطاب السياسى الشديد والعنف الجماهيرى فى السبعينيات. وقد نشأت هذه الدولة الحارسة ونشاطها السياسى من وراء الكواليس مع الانتخابات الأولى عام ١٩٥٠ واستمرت منذ هذا الوقت. وظلت تركيا حليفًا وفيًا لحلف الأطلنطى، وتسامحت الولايات المتحدة بشكل خاص، بل أيدت فى الغالب تدخلات الحراس التى صانت الدور الجيوستراتيجى لتركيا باعتبارها الخاصرة الجنوبية للناتو. وهناك ثلاثة موضوعات مهمة سيطرت على تلك العقود، وتعتبر حاسمة فى فهم السياسة التركية فى الوقت الحاضر: نشأة ديموقراطية محافظة، تلاعب الحراس بالسياسة من خلال التدخلات العسكرية والعنف الجماهيرى

المصطنع، وأخيراً تحديات كل من اليسار الاشتراكى الراديكالى واليمين المتطرف لكل من الديموقراطية المحافظة والدولة الحارسة.

نشأة الديموقراطية المحافظة: الكوادر والسياسات: فاز بانتخابات ١٩٥٠ الحزب الديموقراطى وزعيمه عدنان مندريس، وهو برلمانى سابق عن حزب الشعب الجمهورى ومن كبار ملاك الأراضى فى بلدة أيدن بإقليم إيجه. أقام الحزب الديموقراطى تحالفًا للطبقات الاجتماعية سوف يشكل العمود الفقرى لتوالى الأحزاب الديموقراطية المحافظة على حكم تركيا: من حزب العدالة الذى جاء إلى السلطة عام ١٩٦٥ إلى حزب الطريق المستقيم ، ومن حزب الوطن الأم لقائده تورجوت أوزال إلى حزب العدالة والتنمية لرجب طيب أردوغان. وقد تكون الحلف من طرفين مستبعدين برجوازية متنامية رغبت فى المزيد من الاستقلال عن الدولة– التى خلقت الصناعيين المسلمين أول الأمر، والمحافظين ومعظمهم من الريفيين فى الأناضول الذين أرادوا الاحتفاظ بدرجة من الاستقلال عن تدخل الدولة وتحقيق أوضاع مادية أفضل. ومن نتائج هذا أن كانت سياسات الحزب الديموقراطى– سواء فى مجال التخطيط الاقتصادى أم الإصلاح السياسى– خليطًا انتهازيًا من السياسات القائمة على المصالح الاقتصادية للصناعيين وكبار الملاك من ناحية، والسياسات الشعبوية والأبوية المستهدفة لفقراء الريف من الناحية الأخرى. وقد قامت هذه السياسات على خطاب يشجع الإنجاز والثروة الفرديين والتنمية والمساواة، إلى جانب الورع الدينى والمحافظة الاجتماعية.

فكان من أوائل أعمال حكومة الحزب الديموقراطى على سبيل المثال إبطال رفع الأذان باللغة التركية. وقد كانت إعادة الأذان باللغة العربية– خمس مرات يوميًا فى سائر أنحاء تركيا– موضع ارتياح القسم الأعظم من المسلمين، حيث أعاد للبلاد ما كان من التزام بهويتها الإسلامية. وقد ولدت هذه الخطوة استياء سريعا داخل الجيش وحزب الشعب الجمهورى اللذين رأيا فيها ثورة مضادة تتخلق ضد الجمهورية الكمالية. ولكن تأييد الشعب كان من الوضوح بما لا يشجع الجنرالات على القيام بأى تصرف إزاء هذا حتى اليوم. كان المواطنون العاديون يجتهدون لفهم كلمة ديموقراطية غير المألوفة وترجموها إلى معنى خاص بهم للكلمة التركية "دمير كير آت" Demir Kir at أى "الحصان الرمادى الحديدى" الذى سيعدو– فى الحكى الشعبى– على مدى تاريخ

تركيا المعاصر، وإن كان سيخرج عن المضمار من وقت لآخر بفعل التدخلات العسكرية. من ثم سيطر على السياسة التركية الفاعلون المحافظون والوسطيون، بينما كان على كل من اليسار الاشتراكى والجمهوريين التطلع إلى الجيش للقيام بثورة من أعلى. غير أنه مع انقلاب ١٩٧١ أدرك اليسار أن الدولة الحارسة لا تشعر بأى التزام أخلاقى تجاه المتعاونين معها لمرة واحدة.

أما على الجبهة الاقتصادية فقد حلت سياسات اقتصادية مترددة محل سياسات التنمية السريعة وبناء المؤسسات. وأنشئ فى هذه الفترة أربع جامعات (جامعة الشرق الأوسط التقنية بأنقرة، جامعة البحر الأسود التقنيه بطرابزون، جامعة أتاتورك فى أرضروم، جامعة إيجه فى أزمير) تكفلت بإدخال توجه أمريكى قوى على التقاليد الأكاديمية التى اتسمت غالبًا بالتقاليد الأوربية. فى الوقت نفسه دفعت خطة مارشال عملية تصنيع الزراعة وزادت من ناتج المحاصيل النقدية للأسواق الآخذة فى الاتساع فى أوربا الغربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وعلى العكس من فكرة التخطيط القومى التى ترجمها مندريس وخلفه ديميريل فى صورة الخطط الخمسية على النمط السوفييتى فى العهود الأولى للجمهورية، نبذت حكومة الفترة التى نتحدث عنها التخطيط للاقتصاد الكلى وفشلت فى وضع استراتيجيات متماسكة للتنمية. لقد بعثت المعونة الأمريكية والاقتراض من الخارج الاقتصاد التركى، الذى اكتسب الكثير من الخصائص الرئيسية التى بقيت لوقت طويل الأزمات المالية «الدورية، انخفاض قيمة الليرة، الدين الخارجى، والاعتماد على الوكالات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين. وسرعان ما تغير المشهد الاقتصادى الليبرالى بإدخال سياسة إحلال الواردات والإجراءات الحمائية، وذلك لإرضاء ممثلى طبقات الأعمال. وعلى الرغم من رطانة السوق الحرة التى لاكها الحزب الديموقراطى وحزب العدالة من بعده، ظل الاقتصاد التركى اقتصادًا مختلطًا توجد به حصة كبيرة لـ"مشروعات القطاع العام".

وفى الوقت الذى عمل تصنيع القطاع الزراعى على تحسين الوضع الاقتصادى لصغار الملاك وكبارهم (باستثناء العمالة الزراعية فى الحيازات شبه الإقطاعية فى المناطق الكردية) فقد تسبب أيضًا فى خلق قوة عمل وفيرة. وبدأت حركة هجرة قوية إلى المدن الكبرى، ومع منتصف الخمسينيات بدأت المساكن العشوائية تظهر فى أطراف

اسطنبول وأنقرة، وأطلق عليها "جيسيكوندو" gecekondu أي "المساكن التي تبنى في ليلة". وبعد أن تركت حكومة مندريس للسوق شبه الرسمية توفير المساكن بأسعار معقولة قامت بعدد من المشروعات الحضرية في اسطنبول التي تعرضت لإهمال طويل في ظل الحكومات الجمهورية السابقة، وأدى تركيز مندريس على خلق مربعات سكنية كبيرة وطرق واسعة- خاصة في البلدة العتيقة- إلى جلب نوع فظ من الحداثة إلى اسطنبول. إذ اخترق طريقا "الأمة" و"الوطن" شبه الجزيرة التاريخية بالكثير من مظاهر الحداثة المتوهجة، مع قليل من الاهتمام بالأبنية الحضرية المتهالكة. كما كان إنشاء الطرق أولوية مطلقة عند مديرية الطرق السريعة التي تأسست عام ١٩٥٠ تحت إشراف مستشارين أمريكيين استوحوا قانون الطرق الفيدرالية في عهد أيزنهاور للتطبيق في تركيا. أدت الطرق الجديدة إلى خفض تكاليف النقل وقوَّت الصلات مع تلك الأجزاء من البلاد التي ظلت لوقت طويل معزولة اقتصاديًا وثقافيًا. تم هذا على حساب السكك الحديدية التي اعتُبِرت من بقايا الدولنة، حيث نشأت بنية تحتية ومنظومة للنقل الخاص المعتمدة على البترول. وفي السبعينيات أصبح سد كيبان في محافظة الإزيغ مع أول جسر على البوسفور في اسطنبول، إلى جانب التحديث المتواصل لشبكة الطرق وكهربة القرى، جزءًا من المشروع التنموي لحزب العدالة بقيادة سليمان ديميريل، من أجل "تركيا العظمى".

غير أنه على الرغم من تلك المشروعات على طريق بناء "تركيا العظمى" كانت السياسة الخارجية لتركيا في تلك السنوات "صغيرة" نوعًا ما، ويمليها عليه إلى حد كبير موقعها كدولة مجابهة، والتحالف مع الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى المسألة القبرصية، وتحديدًا تفاقم العنف بين القبارصة اليونانيين والأتراك بعد انهيار القواعد المؤسسة للجمهورية عام ١٩٦٠، برز تطوران بشكل خاص. أولهما كان الاشتراك غير الفاعل بدرجة كبيرة لتركيا في منظمة المعاهدة المركزية (السنتو CENTO ويسمى أيضًا حلف بغداد) بقيادة الولايات المتحدة، والتي تكونت من إيران والعراق وباكستان والمملكة المتحدة، لتطويق الاتحاد السوفيتي بحزام موالٍ لأمريكا، وهو النسخة السابقة من نظرية الحزام الأخضر الأمريكية في السبعينيات والثمانينيات. وفي نهاية المطاف كان الحزام الأخير هو الأهم. فبعد ثلاث سنوات فقط من الإطاحة الوحشية بمندريس،

وتحديداً في سبتمبر ١٩٦٣ وقعت تركيا والجماعة الاقتصادية الأوربية اتفاقية الشراكة المعروفة باسم معاهدة أنقرة. أكدت المعاهدة على وضع تركيا كعضو شريك، وحددت إطاراً زمنياً لانضمام تركيا التدريجي للسوق المشتركة بالاتحاد الأوربي، وبعد فترة تمهيدية وانتقالية تقوم تركيا خلالها بتكييف إطارها القانوني، سيسمح لها بدخول الاتحاد الجمركي عام ١٩٩٥ ومن ثم تصبح عملياً عضواً كامل العضوية.

في الوقت نفسه تقريباً بدأت في تركيا أهم التغيرات المجتمعية في هذه المرحلة، مثل الكثير من البلدان الأوربية. حيث اتبعت تركيا ما فعلته دول جنوب أوربا الفقيرة- مثل إيطاليا وإسبانيا واليونان- ووقعت سلسلة من اتفاقيات العمالة الثنائية كانت أولاها مع ألمانيا عام ١٩٦١ ثم بعد هذا مع معظم بلدان أوربا الغربية التي كانت بحاجة إلى قوة العمل الرخيصة للاشتراك في الفورة الاقتصادية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. تبع ذلك هجرة قسم كبير من فائض قوة العمل التركية باتجاه الغرب، ونشأت جاليات الأتراك بالخارج لتبلغ ثلاثة ملايين في ألمانيا، ونصف مليون في فرنسا، وبريطانيا، ثم في الولايات المتحدة لاحقاً. غير أن هولندا والنمسا وبلجيكا يمكن أن تصبح سريعاً موطناً لجاليات تركية بمئات الألوف. وخلقت جاليات الخارج هذه قنوات إضافية للانخراط مع "أوربا" فيما أبعد من الخطاب النخبوي الجمهوري عن "الحضارة المعاصرة"، كما خلقت نواة لمفكرين ونشطاء دينيين لم يكن باستطاعتهم العمل بحرية في تركيا. وأصبحت ألمانيا عملياً بمثابة نقطة انطلاق للحركة الإسلامية التركية.

الحراس ضد الديموقراطيين : صوَّت الناخبون بثبات على مدى الخمسينيات والستينيات لصالح الديموقراطيين المحافظين، ثم حزب العدالة الذي خلفهم. وجاءت المعارضة الشعبية في هذه السنوات من جانب اليساريين والجماعات الاشتراكية في الغالب. وقد تم استغلال هذه المعارضة، وتوجيهها جزئياً، بواسطة الدولة الحارسة التي رأت خطراً حقيقياً على سلطتها إذا استمر حكم الديموقراطيين. من هنا كانت النظرة إلى انقلاب ١٩٦٠ على أنه "انقلاب يساري". غير أنه عندما انتُخِب الاشتراكيون في البرلمان عام ١٩٦٥، وبعد انقلاب ١٩٧١، أصبح اليسار هو الهدف الأول للحراس بينما أصبح حزب العدالة تحت قيادة سليمان ديميريل الحامي الأفضل لصالحها. وهكذا فإن الفترة من الخمسينيات إلى السبعينيات شهدت تلاعب الدولة الحارسة

(تحالف سرى تقريبًا بين الجيش والقضاء والبيروقراطية) بالسياسة على مستويات متعددة، كما استخدمت العنف الجماهيرى لإزاحة الحكومات. ولن يتسنى تقييم تدخلات الجيش أعوام ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠، والأحداث التى أدت لها تقييمًا مكتملاً ما لم تأخذ فى الاعتبار الدولة الحارسة وتصرفاتها.

على سبيل المثال كان من المؤامرات التى خلقت الشروط المطلوبة لتدخل الجيش عام ١٩٦٠ فظائع ٧/٦ سبتمبر ١٩٥٥ والتى يفترض أنها كانت رد فعل تلقائيًا على حرق البيت الذى ولد فيه مصطفى كمال فى تسالونيكى، والذى أشعل الغضب العام على حالة الأقلية التركية فى قبرص. ففى ٦ سبتمبر بدأ أعضاء منظمة تسمى "قبرص تركية" فى نهب وتدمير محال وممتلكات غير المسلمين. وفى وقت واحد تقريبًا بدأت الهجمات فى مناطق متباعدة مثل اسطنبول وأزمير واسكندرون (ويوجد بالأخيرة عدد كبير من السكان العرب الأصليين) واتبعت الأسلوب نفسه تقريبًا. فتم نهب الممتلكات وتخريب الكنائس والمقابر والاعتداء على الكهنة والأناس العاديين. واستُهدف فى اسطنبول وحدها أكثر من خمسة آلاف منشأة أعمال، وهوجم تقريبًا جميع الكنائس الأرثوذكسية الثلاث والسبعين بالمدينة ونهبت أيقوناتها. وقتل اثنا عشر يونانيًا أو أكثر، واغتصب ما لا يقل عن أربعمائة امرأة، وأصيب المئات بإصابات خطيرة. وفى الحقيقة أن تلك الأحداث قد تم التخطيط لها بدقة فى "مجلس بحوث التعبئة" (سفر برلك تيتكيك كورولو) والمعروف بشكل أوسع بصفته اللاحقة: "المكتب الحربى الخاص" (أوزيل حرب ديريسى). وكان هذا المكتب من بين التنظيمات السرية التى أنشأتها الدول الأعضاء فى حلف الناتو لشن الحرب النفسية ضد الشيوعية والإعداد للدفاع فى حالة التعرض لهجوم شيوعى، ولكنه فى الوقت نفسه تمسك بقوة بتقاليد التنظيمات السرية فى أواخر عهد الدولة العثمانية.

وقد أكد الضابط صبرى يرميبش أوغلو العميل السرى للمكتب ومدير مجلس الأمن القومى فيما بعد أن "٦-٧ سبتمبر كان من عمل المكتب الحربى الخاص الذى كان منظمة مدهشة، وحققت أهدافها" (Gülapoglu 1991). ولم يكن الهجوم على بيت مصطفى كمال فى تسالونيكى وحده من تنظيم المخابرات التركية، بل إنه طُبع مسبقًا مئات الآلاف من النسخ من صحيفة "اسطنبول اكسبريس" التى حرضت قطاعات كبيرة

من الجمهور. وقد استهدفت هذه الفظائع تحقيق هدفين على الأقل. فحتى على الرغم من أن هناك مسئولية محدودة ويمكن التحقق منها للحكومة عن تلك الأحداث، إلا أنها أفادت كإحدى التهم الأساسية التى وُجهت لإدانة مندريس وحزب العدالة بعد انقلاب ١٩٦١. وكانت الأحداث بالنسبة لكثير من غير المسلمين فى اسطنبول نقطة تحول أدركوا بعدها أن لا طائل من وراء آمالهم فى المواطنة المتساوية فى الجمهورية التركية. واتسمت سنة ١٩٥٥ بالهجرة المكثفة لليونانيين فى المدينة إلى اليونان، كما مثلت هذه السنة نهاية الطابع الكوزموبوليتانى لاسطنبول.

كان انقلاب ٢٧ مايو ١٩٦٠ هو التدخل التالى للدولة الحارسة. ففى صباح هذا اليوم قطع راديو أنقرة برامجه المعتادة لإذاعة بيان خاص. أعلن الضابط ألبارسلان توركيش أن القوات المسلحة التركية قد استولت على السلطة فى البلاد وتعطيل المجلس الوطنى وتعليق الدستور. قام بالانقلاب مجموعة من شباب الضباط يطلقون على أنفسهم لجنة الوحدة القومية دون تواطؤ رئيس هيئة الأركان العامة، رغم احتمال ارتباطهم بالمكتب الحربى الخاص. وكان هذا هو الانقلاب الوحيد فى تاريخ تركيا الحافل بالانقلابات الذى تم خارج التسلسل القيادى، ومن ثم سرعان ما أمسك رئيس هيئة الأركان بزمامه وشكل لجنة من فقهاء القانون لوضع مسودة دستور جديد. ومن المفارقة أن دستور ١٩٦١ جاء أكثر دساتير تركيا ليبرالية حتى اليوم. حيث وسَّع الحريات الفردية بدرجة كبيرة وأدخل حرية التجمع والتعبير إلى جانب استقلال الجامعات والإعلام العام.

وإذا كان الدستور قد جاء ليبراليًا فيما يتعلق بالحريات الفردية، فقد أعطى فى الوقت نفسه دورًا أكثر بروزًا للجيش. خلق مصالح خاصة للضباط الشبان فى التنمية الاقتصادية للبلاد (ومن أجل إثنائهم عن التفكير فى مؤامرات مستقبلية)، وإنشاء صندوق تقاعد القوات المسلحة OYAK الذى سيصبح لاعبًا رئيسيًا فيما بعد. كذلك أنشئ مجلس الأمن القومى، وقُنِّن الدور الدستورى للجيش بوصفه الحارس للنظام السياسى. وأدخلت المحكمة الدستورية المنشأة حديثًا نظامًا للضوابط والمراقبة، غير أنه استُخدِم غالبًا ضد الحكومات المنتخبة. ومن المفارقة أن دستور ١٩٢٤ قد أُلغى فقد تم اعتقال الرئيس جلال بايار ومجمل حكومة الحزب الديموقراطى بمَنْ فيهم رئيس الوزراء

مندريس وأعضاء البرلمان بتهمة "خرق النظام الدستورى". وفى أكتوبر بدأت المحاكمات ذات الطابع البدائى فى "غرفة العدل العليا" بسجن جزيرة ياسيادا فى اسطنبول والتى تشبه المحاكمات الشكلية فى روسيا السوفييتية أو الصين. فأهدرت حقوق المدعى عليهم وأعدت الأفلام والبرامج الإذاعية التى شوهتهم فى أعين الرأى العام. واتهم مندريس بأنه لعب دوراً فى اعتداءات اسطنبول، على الرغم من عدم اشتمال المحاضر على أى حقائق فى هذا الصدد. وبعد عام صدرت أحكام بالسجن المؤبد على أربعمائة من حوالى ستمائة متهم، وبإعدام خمسة عشر متهماً.

وافقت لجنة الوحدة القومية على ثلاثة فقط من أحكام الإعدام، وتدخل كل من الرئيس ورئيس حزب الشعب الجمهورى لإيقاف الإعدامات دون جدوى. وفى يوم ١٦ سبتمبر ١٩٦١ تم شنق عدنان مندريس أول رئيس وزراء منتخب ديموقراطياً، ومعه وزيرا المالية والخارجية. وتم ترحيل الديموقراطيين الصادر بحقهم أحكام إلى سجن قيصرية حيث قبعوا فيه حتى السبعينيات. وهكذا كان انقلاب ١٩٦٠ أول مظهر مرئى لدولة الحرسة، بالتدخل الصريح للجيش فى السياسة وتشكيل المحاكمات الخاصة للخصوم، بينما سعد القضاء بالمشاركة فى العملية، وفعلت بيروقراطية الدولة كل ما بوسعها لدعم النظام الجديد. وقد عملت كل هذه السلطات على منح الحصانة للانقلابيين.

الفوضى السياسية واستيلاء الجيش على السلطة: على الرغم من تفضيل الجيش لحزب الشعب الجمهورى ولجوئه للألاعيب المتلاحقة لخلق مناخ "التغيير الثورى" فقد ثبت ضعف فكرة العودة إلى الحكم المطلق للكمالية. فقد جاءت انتخابات ١٩٦٥ بمن يخلف الحزب الديموقراطى الذى أصبح محظوراً، أى حزب العدالة وزعيمه سليمان ديميريل. كما شهدت الانتخابات نفسها بروز حركتين سياسيتين جديدتين حزب العمال والحزب القومى الفلاحى الجمهورى. فكان حزب العمال هو أول حزب اشتراكى قانونى فى تاريخ البلاد وقام على تحالف بين الاشتراكيين الديموقراطيين وماركسيين ولينينيين ومثقفين مؤمنين بـ"الثورة الديموقراطية الوطنية". أما الحزب الآخر فقد ضم الكولونيل الانقلابى المتعاطف مع النازية ألبارسلان توركيش حيث أصبح الحزب منبراً لليمين القومى المتطرف الناشئ ومجموعته البرلمانية. وسيلعب الحزبان دوراً بارزاً فى إدخال الطابع الراديكالى إلى المجال السياسى فى السنوات التالية.

ازداد اهتمام الطلاب الجامعيين بالنشاط السياسي في أواخر الخمسينيات. وفي أعقاب انقلاب ١٩٦٠ تطورت ما بدأت كحركة قومية أثارتها أحداث قبرص واستغلها "المكتب الحربي الخاص".. تطورت في اتجاه اليسار وفكرة الثورة المعادية للإمبريالية. وكان القلب النابض للحركة الطلابية السياسية في كلية علم السياسة بأنقرة (المدرسة الإدارية الإمبراطورية) وقد شهدت الكلية استقطاباً حاداً بين نوادي الفكر الاشتراكي ونادي الفكر الحر. شهدت الفترة نفسها تقريباً نشوء أول جمعية سياسية كردية هي جمعية "قلوب الشرق للثقافة الثورية". وتأثراً بروح ١٩٦٨ في أوربا، والحركات الاحتجاجية في الولايات المتحدة على حرب فيتنام، شعر الكثيرون من أنصار اليسار بأن ثورة عالمية وشيكة الحدوث، وأن السؤال أصبح فقط عن متى تحدث، وأن العالم سيصبح اشتراكياً. وأصبح من الملامح المميزة لذلك الوقت مثلما في سائر أنحاء أوربا احتجاجات الشوارع، الإضرابات الجامعية، التظاهرات المعادية للولايات المتحدة وشعار "أيها اليانكي عد إلى بلدك" رداً على توبيخ الرئيس الأمريكي جونسون لتركيا بسبب موقفها من قبرص.

وخلقت هذه الإضرابات القائد الأكثر رمزية ومأساوية لليسار التركي. طالب القانون دينيس جيزمش الذي قاد إضراب ١٩٦٨ بجامعة اسطنبول وباشر المفاوضات مع حكومة ديميريل لتحقيق بعض المطالب. غير أن ما بدأت حركة سلمية سرعان ما ازدادت راديكالية وأصبحت عنيفة عندما بدأت الجماعات اليمينية المتطرفة و"جمعيات مناهضة الشيوعية" ذات المنحى الإسلامي في مهاجمتهم بعنف متزايد. كانت الدولة الحارسة تستخدم اليمين المتطرف هذه المرة لمهاجمة اليسار الذي غادر موقع الجمهوريين ومضى في طريقه الراديكالي الخاص به. وعندما قام السفير الأمريكي إريك كومر بزيارة جامعة الشرق الأوسط التقنية قوبل بتظاهرات حاشدة ضد الولايات المتحدة تحت قيادة جيزمش ومنظمته "جيش التحرير الشعبي التركي" التي كانت أول منظمة تركية تنذر نفسها للنضال المسلح.

تصاعد العنف بين الجماعات اليمينية والإسلامية المتطرفة المرعية من الدولة وبين الطلاب الماركسيين. كان الطلاب والعمال كذلك مملوئين بالحماس من أجل الثورة، حتى وإن كانت لديهم فكرة قليلة عما يمكن أن يفعلوا بالسلطة إن دانت لهم. وقادت كل

مواجهة إلى رد فعل أعنف وضحايا أكثر. فأثناء تظاهرات مناهضة لأمريكا بميدان تقسيم فى اسطنبول، أعلنت الجماعات اليمينية "الجهاد" ضد اليسار وضربوا المتظاهرين بالعصى بينما وقف البوليس يراقب. ووسط الهتافات "الدم بدم.. الانتقام!" قُتل اثنان من المحتجين وأصيب حوالى مائة منهم. وقد دخل يوم ١٦ فبراير ١٩٦٩ المعجم السياسى التركى باسم "الأحد الدامى". وعلى الرغم من أن الانتخابات التى جرت فى أكتوبر قد جاءت بحزب العدالة إلى الحكم ثانيةً فإن حلبة السياسة قد انتقلت من المجلس الوطنى (البرلمان) إلى الشارع، ففى يونيو ١٩٧٠ خرج للتظاهر بحى كاديكوى فى اسطنبول أكثر من ٧٠ ألفًا من أعضاء النقابات العمالية الثورية احتجاجًا على قانون تقييد الحريات النقابية. وقُتل فى المظاهرة أربعة من العمال وأحد رجال الشرطة، واضطر ديميريل إلى إعلان الأحكام العرفية فى بعض المحافظات. ومع توالى انفجارات القنابل التى لم يعلن أحد مسئوليته عنها، ونهب اشتراكيين راديكاليين للبنوك، واندلاع الصدامات بين الجماعات الطلابية المتنافسة، كان رئيس الأركان وكبار القادة يعقدون اجتماعات منتظمة للاتفاق على تفصيلات الانقلاب الوشيك، وكذلك لمتابعة تحركات الضباط الشبان ذوى النزعة اليسارية الذين كانوا يأملون فى ثورة على نمط ما قام به الضبط الأحرار فى مصر.

تدخل الجيش فى مارس ١٩٧١: حينما قامت جبهة التحرير الشعبية (التى كانت تعمل من داخل جامعة الشرق الأوسط التقنية) باختطاف أربعة جنود أمريكيين فى مارس ١٩٧١ بدا أن الوقت قد حان كى يضرب الضباط ضربتهم. فقامت قوات من الجيش بشن هجوم عنيف على مساكن الطلاب وقتلت ثلاثة منهم واعتقلت أكثر من مائتى طالب فى استاد الجامعة. فقام دينيس جيزمش بإطلاق سراح الجنود الأمريكيين لمنع اتساع حمام الدم، ولكن الوقت كان قد فات لأن التدخل العسكرى كان قد بدأ فعلاً. ففى ١٢ مارس ١٩٧١ أعلنت نشرات الظهيرة فى الإذاعات التركية مذكرة للقوات المسلحة تتهم البرلمان والحكومة بأخذ البلاد نحو "الفوضى والاقتتال والاضطراب الاجتماعى والاقتصادى".

أطيح بديميريل من منصبه وتشكلت حكومة جديدة للتصدى لمشكلة تصاعد العنف فى الشارع. رحب المثقفون اليساريون والجماعات الماركسية بهذا التدخل فى أول

الأمر، حيث ظنوا أن من نفذه هم الكولونيلات اليساريون المتعاطفون مع "الثورة الديموقراطية الوطنية". ثم أدركوا بعد ذلك أنهم مخطئون. قام الجنرالات أولاً بتطهير مجلس قيادة الانقلاب من الضباط اليساريين، ثم اعتقلوا دينيس جيزمش، وأخيراً شكلوا حكومة تكنوقراط من الحزبين الرئيسيين. ولما استمرت الاحتجاجات والتفجيرات وسرقات البنوك طوال شهر أبريل، قامت الحكومة الجديدة المعينة برئاسة نهاد إريم بإعلان الأحكام العرفية فى ١١ محافظة. وتم حظر الجمعيات الاشتراكية والقومية وإغلاق الصحف اليسارية، بعد القيام بحظر التجول والاعتقالات التعسفية الفظة فى ساعات الصباح الأولى. ولخص إريم موقف الحكام الجدد حينما أعلن أن دستور ١٩٦١ "يمثل رفاهية بالغة بالنسبة لنا". وسرعان ما قامت حكومته بتغيير أكثر من ٤٠ مادة فيه بهدف الحد من حقوق الإنسان والحريات الفردية واستقلال الجامعات

وبعدما شددت أنقرة من قبضتها على الحياة السياسية تطور موقف المنظمات الشبابية الماركسية نحو استخدام العنف. وكان الكثيرون منهم قد انخرط فى معسكرات التدريب الفلسطينية بلبنان والضفة الغربية، وحيث اشتركوا مع منظمة الجيش الثورى الألمانى RAF فى العداء لأمريكا وإسرائيل. لذا لم يكن مفاجأة أن تقوم مجموعة ذات صلة بجيش التحرير الشعبى التركى فى ١٧ مايو ١٩٧١ باختطاف السفير الإسرائيلى فى أنقرة إفرايم إلروم لإجبار الحكومة على إطلاق سراح دينيس جيزمش. ولكن الحكومة لم تكن هذه المرة فى وارد التفاوض. فبعد ملاحقات واعتقال ما لا يقل عن خمسمائة مثقف يسارى عُثِر على جثة إلروم فى اسطنبول. وكان ماهر تشايان وحسين سيفاهير وأولاش برداكشى هم من ارتكبوا أول عملية اغتيال سياسى تقوم بها حركة الشباب الماركسى. ومع ذلك فإن شعار "ماهر/ حسين/ أولاش.. نضال حتى التحرير" ظل يتردد فى مظاهرات الاشتراكيين حتى أوائل القرن الحادى العشرين، ومازال يسمع حتى اليوم.

ثأرت القوات المسلحة لما حدث. فقدم إلى المحاكم العسكرية أكثر من ألف شخص معظمهم من اليسار- بمن فيهم اشتراكيو حزب العمال- وجبهة التحرير الشعبية وبعض المنظمات اليمينية. وألقى فى السجون بعشرة آلاف ناشط سياسى. فقد أدانت

المحاكم معظمهم "بتقويض النظام الدستورى باستخدام وسائل عنيفة"، وحكمت بالإعدام على كثيرين. وحاول عصمت إينونو وحزب الشعب الجمهورى تعبئة البرلمان لإيقاف أحكام الإعدام، لكنه قوبل بمقاومة صلبة من ديميريل والأحزاب اليمينية التى صوتت لصالح تنفيذ الأحكام. وبينما كان حزب الشعب الجمهورى يجهز لرفع الأمر إلى المحكمة الدستورية لإيقاف القرارات، تمكن ماهر تشايان ورفاقه من الهرب من السجن واختطفوا ثلاثة فنيين عسكريين من الجنسيتين البريطانية والكندية للضغط على الحكومة كي تفرج عن دينيس جيزمش. وفي أواخر مارس ١٩٧٢ تم تطويق قادة التنظيمات الشبابية الماركسية- اللينينية مع رهائنهم فى قرية كسيلدير. وحسب شهود عيان فقد قام لجنود الأتراك- بمساعدة من قوات الناتو- بقصف المخبأ بالمدافع الآلية لأكثر من ١٢ ساعة وقتلوا الجميع سوى فرد واحد. ففيما يشبه المعجزة تمكن إرطغرل كوركتشو قائد "الشباب الثورى" من النجاة من المذبحة. بعد هذا بأسبوع وقع الرئيس على قرار إعدام دينيس جيزمش ورفاقه. وشنقوا بالفعل في شهر مايو. وكان دينيس قبل هذا بثلاث سنوات فقط قد تفاوض من أجل حل سلمى لإضراب الطلبة فى جامعة اسطنبول. ولكنه قُتل عندما كان عمره ٢٤ ربيعًا باعتباره عدوًا خطيراً للدولة. هذا الصعود السريع تلخصه واحدة ممن شاركوا فى الحركة الاشتراكية وقتذاك، وتعرضت للاعتقال والتعذيب، بقولها: "كان الأمر مثل مباراة. فالصغار تصوروا أنهم على وشك قيادة البلاد إلى ثورة شعبية، بينما زعم ديميريل والجيش أن الصغار سوف يدمرون النظام الدستورى فى تركيا. وقد عرف الطرفان فى أعماق النفس أن لا هذا ولا ذاك سوف يحدث. ولكن من قُتل هم الصغار" (فاطمة سيمان، مقابلة مع الكاتب، ١٤ يونيو ٢٠٠٩).

لقد اعتقد كل طرف أنه يحارب معركته الخاصة، ولكنهما سيفهمان فيما بعد أنهما قد خُدعا.

الانزلاق نحو الفوضى : استولت الدولة الحارسة على المجال السياسى بعد تدخلها عام ١٩٧١. وإذا كان البرلمان قد بقى بعد الانقلاب فإن السلطة أصبحت تمارس من مكان آخر. وقد شهد العقد التالى للانقلاب تشكيل وحل ١١ وزارة ولكن دون النجاح فى التصدى للعنف والإضرابات والأوضاع الاقتصادية المتدهورة. وأطول هذه الوزارت

عمرًا استمرت لثلاث سنوات، أما أقصرها عمرًا فقد انهارت بعد شهر. وتناوب على هذه الحكومات أربعة رجال والحركات السياسية التى يمثلونها، تعاونوا أحيانًا فى إطار تحالفات واسعة، ولكنهم فى أغلب الأحوال تقاتلوا بشراسة. وقد تضمنوا: سليمان ديميريل وحزب العدالة الممثل ليمين الوسط، والحزب الشعبى الجمهورى الذى توجه نحو يسار الوسط تحت قيادة زعيمه الجدى الشاب الواعد بولنت أجاويد، وحزب الحركة القومية اليمينى المتطرف بقيادة ألبارسلان توركيش. أما نجم الدين أربكان فقد دخل الحياة السياسية بحزب النظام الوطنى عام ١٩٧٠، وبعد حله بحكم من المحكمة الدستورية بسبب سلوكه غير العلمانى أنشأ حزب السلامة الوطنى الذى خلق العمود الفقرى للحركة السياسية الإسلامية فى التقليد القومى.

جاءت نتيجة أول انتخابات ديموقراطية بعد الانقلاب لصالح تحالف متنافر من "يسار الوسط" بزعامة أجاويد والإسلامى أربكان، ولا يوجد بين الرجلين سوى القليل من المشتركات فيما عدا العداء للولايات المتحدة والموقف القومى المتجذر- مع ذلك – فى أيديولوجيتين متعارضتين تمامًا. ومع ذلك فقد مهد هذان الرجلان الطريق أمام التدخل العسكرى واحتلال قبرص فيما بعد. إذ إن انهيار الترتيبات الدستورية فى الجمهورية القبرصية والتى منحت حقوقًا متساوية للأغلبية الإلبية اليونانية والأقلية التركية، قد أدى إلى خلق وضع محفوف بالمخاطر المتزايدة للقبارصة الأتراك. فبمساندة من المجلس العسكرى الحاكم فى اليونان الذى تولى السلطة عام ١٩٦٧ قامت المنظمة القومية للنضال القبرصى – يوكا EOKA-B شبه العسكرية وقائدها جورج جريفاس بمهاجمة الجيوب التى كان القبارصة الأتراك يحاولون من خلالها الدفاع عن أنفسهم. وقد أثارت هذه المذابح حنق الرأى العام فى تركيا من جديد، وفى ٢٠ يوليو ١٩٧٤ توصل الجيش وحكومة أجاويد إلى أن الوقت قد حان للتدخل. فقامت القوات الجوية والأسطول التركيان بغزو الجزيرة من الشمال وتقدمت أمام مقاومة قليلة. وبعد هذا بيومين وقعت تركيا أول اتفاقية لوقف إطلاق النار. وحينما وصلت المحادثات بشأن حل الموقف على أرض الجزيرة إلى طريق مسدود فى أغسطس، أعطى وزير الخارجية توران جونش (الحزب الاشتراكى الشعبى) إشارة بدء الغزو الثانى فى ٨ أغسطس ١٩٧٤. وذلك فى برقية مشفرة كتب فيها "يجب على عائشة أن تبدأ إجازتها" (وعائشة هى ابنته). وبعد

هذا بثلاثين عامًا طالب القبارصة الأتراك بأن "تعود عائشة من إجازتها" أي ترك قبرص وشأنها. انتهى الغزو بعد ثلاثة أسابيع بوقوع ثلث أرض الجزيرة تقريبًا تحت السيطرة التركية، وقد أسفر الغزو عن أكثر من خمسة آلاف قتيل معظمهم من القبارصة اليونانيين.

صاحب توالي الانتخابات والحكومات اطّراد الاستقطاب بين القوى السياسية اليمين منا ناحية ويضم الوسط والإسلاميين والقوميين المتطرفين، واليسار المُعاد تشكيله من ناحية أخرى ويضم أجنحة عديدة تبدأ من "يسار الوسط" والحركات الاشتراكية وتنتهي بالثوريين الماركسيين اللينينيين. وسيطرت هذه الجماعة أو تلك على أجزاء متفرقة من البلاد، كما انفصلت المدن الكبرى عن بعضها لتتحول إلى "مناطق محررة" حكمتها فعليًا جماعات ماركسية أو قومية مختلفة، بل إن نقابات الشرطة نفسها انقسمت على أساس "ثوري" أو "قومي". وازداد الموقف تفاقمًا بتوالي ثلاث حكومات "للجبهة القومية" تخللتها فترات قصيرة لتولي حكومات ديموقراطية اجتماعية برئاسة أجاويد. أما حكومات "الجبهة" التي انتهجت سياسة شرسة في العداء للشيوعية فقد تولى رئاستها سليمان ديميريل ومعه نائباه توركيش وأربكان. وعلى الرغم من احتقان الكراهية على كلا الجانبين فقد ظل العنف في حدود السيطرة، حيث كانت سرقات البنوك وتبادل إطلاق النار تلحق دمارًا ماديًا ولكن مع خسائر بشرية قليلة نسبيًا.

غير أن الموقف خرج عن السيطرة أثناء حكومة أجاويد الثالثة التي أعقبت آخر حكومة للجبهة القومية. كانت الجماعة العلوية موضع استهداف، ففي ١٩ ديسمبر ١٩٧٨ أعلن حشد جماهيري ضم الإسلاميين وأعضاء حزب الحركة القومية في مدينة ماراش الثورة على "الكفار". ورفضت السلطات المركزية طلبات المحافظ بإرسال قوات من الجيش لحفظ النظام، بينما تجاهلت الشرطة ووحدات الجيش المحلية ما يحدث أمامها. ولم يمضِ أسبوع حتى كان أكثر من مائة علوي قد قُتلوا ودُمرت بيوتهم ونُهبت ممتلكاتهم. وفر من المدينة معظم من تبقى من العلويين لم تستطع حكومة أجاويد السيطرة على الأحداث. وبالرغم مما أشيع وقتها عن تورط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، فقد تأكدت الآن حقيقة أن جماعات داخل الجيش هي التي خططت لتلك الأحداث بينما قام بتنفيذها القوميون المتطرفون من أنصار ألبارسلان توركيش

فى اليوم التالى لذابح ماراش أصدر رئيس الأركان العامة الجنرال كنعان إفرين رسالة أعلن فيها غضب القوات المسلحة من تدهور النظام العام، وبمجرد إعلان الرسالة بلغ العنف أقصى درجاته. ففى غضون أقل من عام بلغ المتوسط اليومى لعدد الضحايا فى الاشتباكات بين الأجنحة المتصارعة بالعشرات. وتم اغتيال خمس عشرة شخصية عامة من مجالات السياسة والجامعة والإعلام، على أيدى قتلة مأجورين لصالح الدولة الحارسة. ولم يتم التوصل إلى حقيقة معظم القتلة. وكان من بين الضحايا مسئولون كبار كعمداء فى الجامعات وصحفيين ورؤساء وزراء سابقين ونقابيين وحتى سياسيين من اليمين المتطرف. وأصبح ديميريل رئيسًا للوزراء مرة أخرى، ولكن هذه المرة على رأس حكومة أقلية مدعومة من اليمين المتطرف، لكنه فشل هو الآخر فى استعادة السيطرة. وربما من أجل تخفيف السخط العام على مذبحة أخرى ضد العلويين بدأت بالكاد فى تشورم، شن الجيش حملة على مدينة فاتسا على البحر الأسود فى يوليو ١٩٨٠، وقد أصبحت المدينة فى عهد عمدتها الماركسى رمزًا لنضال منظمة الدرب الثورى المنحدرة من جيش التحرير الشعبى. حيث حكمت المدينة "لجان شعبية" و"مجالس مقاومة" بدلاً من الإدارة البلدية المعتادة. وقام الجنرال إفرين رئيس هيئة الأركان العامة بزيارة شخصية للمدينة فى ٩ يوليو بدلاً من الاضطرار لإحالة العمدة إلى القضاء أو ترتيب هجوم من اليمين المتطرف ضده. وبعد هذا بيومين تم اعتقال العمدة وثلاثمائة مواطن والتحقيق معهم. وأفرج عن معظمهم فيما بعد دون توجيه اتهام، على الأقل حتى عاد الجنرالات مرة ثانية فى سبتمبر ليستولوا على البلد بأكمله وليس فاستا وحدها.

إن الفترات الأساسية الثلاث فى تاريخ تركيا الحديث- والتى تناولها هذا الفصل- قد صورت لنا الخطوط العريضة للخلفية المؤسسية والأيديولوجية والسياسية للبلاد والتى عادت للبروز بعد الانقلاب العسكرى عام ١٩٨٠. ففى الفترة بين سقوط الإمبراطورية وإعادة إنشاء الجمهورية شكلت حداثة تركيا الفتاة والنظرة الداروينية للتاريخ جوهر النزعة القومية التركية، حيث أصبحت الأخيرة الأيديولوجية الرسمية المهيمنة حتى أوائل القرن الحادى والعشرين. وكان إرث جمعية الاتحاد والترقى حاسمًا فى هذا الصدد. فعقليتها السياسية (التى تشكلت من الخيار الوجودى بين

"البقاء أو الفناء" و"الاستقلال أو العبودية") لا تزال حاضرة فى استرجاع السياسة التركية، وإن بشكل آخذ فى التناقص. وترجع إلى هذه الفترة تقديس جمعية الاتحاد والترقى للدولة كشرط مسبق لبقاء شعبها، وإنكار العنف الذى مورس ضد الأرمن واليونانيين، والتعريف الإقصائى للمواطنة الذى يرى فى المسلمين السنة التُّرك أصحاب الحق الوحيدين فى الدولة.

وخلال الستين عامًا بين انهيار الإمبراطورية العثمانية وبين عودة ظهور تركيا كطرف فاعل فى الاقتصاد العالمى بعد انقلاب ١٩٨٠ مرت شبه جزيرة الأناضول بهزات لم يشهد مثلها أى بلد آخر فى الإقليم- فيما عدا الاتحاد السوفييتى- من حيث كثافتها وحجمها. فعندما كان قدرها الخضوع لحكم انتدابى من القوى العظمى اندفع القوميون ومعهم الأكراد فى طريق المقاومة تحت قيادة مصطفى كمال، وتكونت جمهورية تركيا من معظم الأراضى التى خطط لتكون تحت القبضة الاستعمارية. وتولت نخبة جمهورية- تزدرى جماهير الفلاحين المسلمين وكذلك الأقليات غير المسلمة- حكم البلاد بقبضة من حديد على مدى الثلاثينيات والأربعينيات، وفى الوقت نفسه فرضت إصلاحات بقوة القانون والمراسيم على السكان المترددين وذوى الصوت الخافت. وإذا كان الكثير من الإصلاحات التحديثية قد جاء شكليًا ورمزيًا، فإنها مع ذلك قد شكلت مسار المراحل التالية من الصراع السياسى بين النخب التحديثية العلمانية والمحافظين المتدينين فى المدن الأصغر حجمًا، وكذلك بين دولة يهيمن عليها الترك وكردستان التى يسيطر عليها الأكراد، وأيضًا بين الجماهير الفقيرة والنخب الجمهورية، وأخيرًا بين التكتل المهيمن على الدولة (القضاء، الجيش، البيروقراطية، الحزب) والطبقات الاجتماعية الجديدة غير الممثلة فى السلطة.

فيما يتعلق بالرموز استحدثت الجمهورية الأولى أيقونات جديدة شديدة الرمزية، وخاصة العاصمة الجديدة أنقرة بمعمارها الحديث. ولكن دولة الجمهورية جسدت تناقضها فى أنقرة نفسها وبطرق كثيرة. ففى الوادى تمددت مدينة جديدة بطرق سريعة جديدة من ثلاث حارات، ومنتزهات وبيوت نموذجية، وتعتنى بها دولة بيروقراطية شديدة العسكرة، ويسكنها رجال ونساء يقلدون الأناقة الأوروبية كجزء من واجباتهم كمواطنين. وفى الأعلى كانت قلعة أنقرة تحوطها مساكن خشبية وأزقة ضيقة

تفضى إلى ميادين غير منسقة، ومساجد عتيقة، وخانات يمارس فيها الحرفيون أنشطتهم. استمرت الحياة هنا على ما هى عليه منذ قرون، حتى بعد القضاء على الأرمن واليونانيين، وبدأ اليهود فى الهجرة أواخر الأربعينيات. وبدا كما لو كانت أنقرة القديمة- التى يسميها سكانها أنجرة- كانت بمثابة التحدى أمام المدينة الجديدة التى تتطور فى الوادى أسفلها. فقد رأت النخب الجمهورية فى متاهات أزقتها رمزًا للتخلف الريفى الذى يمقتونه، كما مثلت رمزًا للازدراء الذى نظروا به للشعب العادى ككل.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، أدركت النخب نفسها مدى الحاجة إلى التغيير، حيث شعروا بالتطويق من جانب روسيا السوفييتية الستالينية، فضلاً عن تنامى السخط الشعبى على النظام. فتخلوا عن سلطاتهم الدكتاتورية وفتحوا الطريق أمام إجراء انتخابات تنافسية مفتوحة. غير أن الدولة الحارسة الموازية (ممثلة فى البيروقراطية والجيش والقضاء وبعض السياسيين) استمرت فى تحريك الخيوط من وراء المسرح، سواء من خلال حملات من العنف الجماهيرى المنظم، أو فى شكل انقلابات عسكرية وضغوط غير مباشرة على الحكومات المنتخبة. هذا النظام غير المستقر الذى تتكون عناصره من التآمر من وراء الكواليس والذى يذكر بأساليب التلاعب والتحكم التى اتبعتها جمعية الاتحاد والترقى، إلى جانب السياسة الانتخابية الممزوجة بالقبضة الثقيلة للدولة، مع الكراهية للشيوعية والاشتراكية.. قد تكفل بخلق دورات من استقرار الدولة والعنف الجماهيرى. أما حركات المعارضة الماركسية فقد بدأت نشاطها فى عالم السياسة الطلابية الرحيب، ولكن لم يمر وقت طويل حتى ازدادت راديكاليتها وتحولت إلى الكفاح المسلح. وبالنسبة للمنظمات الإسلامية والقومية فقد تقربت إلى الدولة بوصفها من حماة الدولة. وتباطأت التنمية الصناعية فى ظل العنف المتصاعد وعدم الاستقرار، ولكن البلد كان يتغير تغيرًا كبيرًا من خلال الهجرة الكبيرة من الريف إلى المدينة، فضلاً عن الهجرة إلى أوربا الغربية. وفى الفترة السابقة على التغيرات الكبرى عام ١٩٨٠ كانت تركيا بلدًا ممزقًا تفاقمت فيه صراعات كثيرة من جراء التدخلات غير المكترثة من جانب الدولة الحارسة.

الفصل الثاني

محمد أوزال

الانقطاع، الوعد، الفرص الضائعة

(١٩٨٠-١٩٩١)

مثلت سنة ١٩٨٩ القطع الأكبر في تاريخ أوربا الشرقية، بل هناك من يرى فيها واحدة من أعظم اللحظات المحدِّدة لتاريخ العالم. فقد قادت إلى انهيار أيديولوجية، وشكل للحكم، ونظام اقتصادي. كما أنهت نظامًا عالميًا قام على القطبية الثنائية. وكانت تركيا جزءًا من هذه اللحظة التاريخية، حتى ولو بالصدفة وحدها. ففي ٩ نوفمبر ١٩٨٩ أعلن جونتر شابوسكي تقليل قيود السفر على الزائرين القادمين من جمهورية ألمانيا الديموقراطية إلى ألمانيا الغربية، وهو ما شكل في الواقع بداية عملية ستقود إلى انهيار جمهورية ألمانيا الديموقراطية ونهاية الشيوعية في أوربا. وفي اليوم نفسه (أي ٩ نوفمبر) سلم الجنرال كنعان إيفرين- قائد انقلاب سبتمبر- السلطة إلى الرئيس المنتخب ديموقراطيًا تورجوت أوزال، كأول مدني على الإطلاق يتولى هذا المنصب منذ تأسيس الجمهورية.

وبالنسبة للشعب التركى مثلت سنة ١٩٨٩ النهاية الرمزية لقرابة عقد من القمع العسكرى لوحشى.إلا أن الكثير من التغييرات التى سيتم ربطها بتحولات ١٩٨٩ فى أوربا الشرقية، وكذلك الكثير من الانقطاعات التى ستدمر الكثير من النسيج الاجتماعى والسياسى، كانت قد بدأت بالفعل مع الانقلاب العسكرى فى سبتمبر ١٩٨٩. فقد بدأت سنة ١٩٨٩ فى تركيا بما حدث بسنة ١٩٨٠، حتى وإن اتخذت طابعًا أكثر عنفًا وقسوة.

فى صيف ١٩٨٠، كانت تركيا فى حالة حرب مع نفسها. اغتيالات سياسية، عنف مجتمعى، قتل عشوائى، وأنشطة مسلحة.. أصابت الحياة اليومية بالركود التام. وعلى السطح كان الجيش يتدخل بدعوى إنقاذ الأمة. وفى الحقيقة انتزع الجنرال إيفرين وشركاؤه السلطة بعدما أدركوا أن ممارسة السياسة من وراء الكواليس طوال العقود الثلاثة المنصرمة لم يحقق النتائج المطلوبة، أى أن تتحرك البلاد والمجتمع فى الحدود

الضيقة التى وضعتها النخب العسكرية وحراس الدولة. ولن تتسنى إعادة هيكلة البنية السياسية والاقتصادية والثقافية للبلاد إلا من خلال الاضطلاع المباشر بشئون الحكم.

شهدت السنوات من الانقلاب العسكرى عام ١٩٨٠ إلى خسارة حزب الوطن الأم بزعامة أوزال للسلطة عام ١٩٩١ ثم وفاته عام ١٩٩٣، شهدت نوبات من التغيير الأساسى تتحدى محاولة التصنيف المستقيم. فقد كانت عناوينه الأساسية متناقضة: القمع السياسى، إعادة صياغة أيديولوجية باتجاه الإسلام، الليبرالية الاقتصادية، الإرهاب ضد الأكراد، والوجود المتواصل للدولة الحارسة. بدأ الأمر بانقلاب عسكرى دموى استهدف كبح جماح المجتمع الذى كان يمر بمحنة، واستمر الانقلابيون فى الحكم لثلاث سنوات حيث عملوا على تطبيق برامج التكيف الليبرالية الجديدة وإرساء السلم الاجتماعى بالقوة. ولكن الأحوال تغيرت على عكس رغبة الدكتاتوريين بالنصر الانتخابى لحزب الوطن الأم بزعامة تورجوت أوزال عام ١٩٨٣، فجاء إلى السلطة

ائتلاف يضم قوى اجتماعية مختلفة تبنى الديموقراطية المحافظة للحزب الديموقراطي وحزب العدالة. استدعى تطبيق برنامج الليبرالية الاقتصادية قمع النقابات والقضاء على الحقوق العمالية. غير أن الروح الجديدة للأعمال الحرة، وكذا نشأة طبقات اجتماعية جديدة قد هدمت الأيديولوجية الفاشية للدكتاتوريين. فالمدن متوسطة الحجم في الأناضول كانت تتحول ببطء لتصبح مراكز صناعية، ومن ثم انفتاح اقتصاد تركيا الذي كان محميًا على السوق العالمية، الأمر الذي خلق المزيد من الفقر مع المزيد من الثروة أيضًا. وحاول تورجوت أوزال إعادة تركيا إلى السياسة العالمية وسعى إلى إعادة الصلات مع الجماعة الأوربية والجيران المباشرين في البلقان والاتحاد السوفيتي السابق. ولكن على الرغم من العولمة واللبرلة خيّم شبح قاتم على هذه الصورة الخاصة لإضفاء الطابع الحضاري على السلطة والعودة إلى الديموقراطية فقد ارتكب الجيش والشرطة والمتعاونون معهما أفظع الانتهاكات لحقوق الإنسان متمتعين بحصانة تامة، بينما تكفلت البيروقراطية والقضاء بحماية المنتهكين وملاحقة الضحايا. وقد عملت الدولة الحارسة حتى انتخابات ١٩٨٢ بشكل سافر في معظم أنحاء تركيا، سواء بالرداء العسكري أم بدونه. ففي المحافظات الكردية لم يزعجوا أنفسهم بالعودة إلى ما وراء الكواليس ومارسوا الإرهاب ضد ملايين الرجال والنساء والأطفال لفترة طويلة بعد العودة إلى الديموقراطية في غرب البلاد.

تمثلت الديناميكية الرئيسية لهذا العصر في الصراع بين فاعلين اثنين. حكومة تورجوت أوزال المنتخبة وحزب الوطن الأم الذي يترأسه من ناحية، و"الدولة الحارسة" من الناحية الأخرى- أي الجيش والقضاء والبيروقراطية وممثليهم في الحقل السياسي. وقد تشكل هذا الصراع وفق ثلاثة عوامل: أولاً الحكم الرسمي للجيش في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ وقبضه على السلطة حتى سقوط الجنرال إيفرين كرئيس عام ١٩٨٩، وهو ما ضمن اقتصار صلاحيات الحكومة. معنى هذا أن الحكومات المنتخبة كانت مرتبطة بفضاء سياسي محدود وقيدت نفسها بسياسات اقتصادية معينة. وأملى الجنرالات السياسة الخارجية فيما يتعلق بالمسألة القبرصية، إلى جانب القرارات

المحلية الرئيسية مثل تسرب الإسلام إلى أيديولوجية الدولة وشروط الحرب ضد الأكراد. ثانيًا، لم يكن هناك صدام دائم بين الفاعلين: فقد احتضن أوزال- بخلفيته الأيديولوجية فى الإسلام السياسى- التحول الإسلامى للجنرالات. وفيما يتعلق بالحرب الكردية وقبرص كان على اتفاق تام مع السياسات المتشددة للدولة الحارسة، أو على الأقل استسلم لها. أخيراً، بعدما وطّد أوزال سلطته خلال الثمانينيات واقترب من تحدى الجنرالات، بدأ يظهر ميلاً للحكم المتسلط والسياسات غير الليبرالية إلى جانب الفساد السياسى والمحسوبية.

من ثم سيكون من قبيل الاختزال وصف الصراع بين الدولة الحارسة والقائد المنتخب بأنها مجابهة كاملة وقاطعة بين الممثلين الأطهار للشعب والجنرالات الأفظاظ ضيقى الأفق، حتى وإن كان التوصيف الأخير ينطوى بالطبع على قدر كبير من الحقيقة فيما يتعلق بانقلاب ١٩٨٠. وهكذا فقد كان عهد أوزال هو الأوضح من حيث تجلى ديناميات الصراع بين الحراس والقادة المنتخبين، وهو ما وجدناه فى سنوات حكم الحزب الديموقراطى وزعيمه عدنان مندريس، وما سنراه بصورة أقوى مع حكومة حزب العدالة والتنمية فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين. إذ يبقى النمط واحداً وبما يعكس الطبيعة المتناقضة للتطورات، فكلما حدث تحول فى السياسات مع مجىء سلطة مدنية نسبيًا واجهت هذه السلطة سياسة ما وراء الستار سواء بشكل فورى، أم عندما تفشل الحكومات المنتخبة فى جمع التأييد الانتخابى، كما كان الحال فى التسعينيات. لكن دعونا نتأمل أولاً فى واحدة من أكبر القطاعات فى التاريخ التركى المعاصر، ونقصد بها الانقلاب العسكرى فى ١٢ سبتمبر ١٩٨٠.

الصمت والتعذيب

كان الوقت بين الثالثة والخامسة صباحًا، أى قبل رفع حظر التجول بقليل. دقت الشرطة العسكرية على الباب الخارجى. سمع الجيران الضجة، لكنهم ظلوا يراقبون من وراء النوافذ والأبواب. عندما فتحت المرأة الباب اندفع الجنود ببنادقهم مرفوعة على مستوى الوجه. حينما أبلغتهم أن زوجها لن يقاوم الاعتقال، أعطاه الضابط المسئول

بضع دقائق كي يستعد بينما قام الجنود بتفتيش الشقة. سد جنديان الباب لمنع أي فرد من مغادرة الشقة. كانت الزوجة تعلم أنه لا حيلة لهم في الأمر، ولكن ابنها أخذ في البكاء، فصوب الضابط سلاحه بالفعل في وجهه وأمره بالسكوت. وعندما أصبح الرجل مستعداً للذهاب معهم قيدوا يديه وراء ظهره ومضوا به بعيداً. وعلى مدى الأيام التالية ظلت الأم وابنها يتنقلان بين أقسام الشرطة ومكتب الحاكم العسكري والسجون. وأصداء صرخات الرجال والنساء المعذبين تصم آذانهما. حينما وجدت زوجها أخيراً شعرت بالراحة لكن راعها مظهره المريع.

هذه المرأة هي أم أحد أصدقائي الطيبين. كانت هذه القصص المأساوية تتكرر كثيراً بنسخ مختلفة في مختلف أنحاء البلاد في أوائل الثمانينيات. ما حدث لم يسبق له مثيل، حتى في أشد فترات العنف السياسي في تركيا. فخلال سنوات حكمه الثلاث اعتقل الجيش حوالي ٦٥٠ ألف رجل وامرأة من كل مناحي الحياة حيث بلغت أقل مدة قضاها أحدهم تسعين يوماً، ولكن الغالبية قبعت في السجون لسنوات دون توجيه أية تهمة لهم. ولما سعى النظام لإعطاء تصرفاته هذه ذرة من المصداقية استخدم المحاكم حيث وجد في القضاء جلادين راغبين في أداء هذه الخدمة. ففتح المدعون ٢١٠ ألف دعوى قضائية متهالكة باتهامات زائفة بالانتماء لمنظمات شيوعية. كما حوكم أيضاً بعض الإسلاميين وأنصار اليمين المتطرف الذين احتسبوا أنفسهم ضمن المدافعين عن الدولة. وحكم القضاة بالإعدام على خمسمائة من ضمن ستة آلاف طلب المدعون إعدامهم، وتم بالفعل إعدام ٤٩ رجلاً وامرأة.

وحدث بعد استيلاء الجيش على السلطة بأيام قلائل أن توقفت الاغتيالات والاشتباكات بالأسلحة النارية فجأة. ومن المفهوم أن يشعر المواطنون العاديون بالراحة لتوقف العنف، وأن بإمكانهم الآن مباشرة حياتهم اليومية دون خوف من الطلقات الطائشة للاغتيالات والاشتباكات بين الجماعات المتصارعة. وفي ظل غياب التقارير الإعلامية المستقلة كان القليلون على وعي بجسامة انتهاكات حقوق الإنسان، خاصةً إذا لم يكن لهم أقارب أو أصدقاء تعرضوا للملاحقة الأمنية. كما رحبت الولايات المتحدة

بالانقلاب، وهو ما كتب عنه ريتشارد بيرل وزير الدفاع فى إدارة ريجان بقوله. "جاء استيلاء القوات المسلحة التركية على السلطة فى سبتمبر ١٩٨٠ كرد فعل لانهيار النظام والأمن وصعود الإرهاب وتفشى العنف العشوائى فى تركيا .." (Perle 1999).

وفى الحقيقة أن تورط الولايات المتحدة لم يقتصر على هذا الترحيب الحار بالانقلاب فقد تم التخطيط للانقلاب بتواطؤ، وربما بدعم مباشر من وكالة المخبرات المركزية الأمريكية. ومن نتائج حقيقة انتهاء الاغتيالات تمامًا بين يوم وليلة أن تزايدت الشكوك مبكرًا فى أن تكون الدولة الحارسة هى المحرض الأول على تلك الاعتداءات. وقد أكد هذه الشكوك فيما بعد القادة السياسيون في تلك الفترة، ومن بينهم ديميريل المحافظ وأجاويد الديموقراطى الاجتماعى. وفى الحقيقة أنه من المرجح جدًا أن يكون وراء هذا العنف جماعات سرية وقوات نظامية خاصة سرية (قوات مقاتلة فى الدول الأعضاء بحلف الناتو مخصصة للدفاع عن الأرض من الداخل إذا تعرض البلد لغزو سوفيتى) وتحصل على مساعدات من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وكان من نتائج الانقلاب أن أصبحت الشوارع أكثر أمنًا بالفعل، وبخاصة البنوك، لأن أى فرد يضبط فى الشارع أثناء حظر التجول كان يقتل على الفور. ومع ذلك فإن العنف لم يختف، إذ انتقل إلى السجون وأصبح من يباشره هم القادة والجنود والشرطة وحراس السجون وقد قاموا بتعذيب المعتقلين كلهم تقريبًا، ومات من أثر الضرب أكثر من مائتى معتقل، ولحقت إصابات بدنية ونفسية دائمة بعشرات الألوف. وكانت سجون ديار بكر وماماك فى أنقرة ومتريس فى اسطنبول من بين العديد من السجون التى مورس فيها التعذيب وأنشئت فى شتى أنحاء البلد.

الصفحة البيضاء.. مآذن ونصب تذكارية: استغلت قيادة الجيش أسابيعها الأولى فى الحكم فى تدمير المجتمع المدنى الذى كان يعانى من الاستقطاب والتعقيد المتزايد، وخلق دكتاتورية إدماجية تحت السيطرة التامة للدولة الحارسة. فتم حظر كل الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات، حتى أبعدها عن الشك، وتم سجن كل السياسيين النشطاء فى الجزر المنعزلة ببحر مرمرة، ووضعت الصحف تحت رقابة صارمة ومنعت

من نشر أى مواد نقدية للمجلس العسكرى الحاكم. وكانت المرحلة الثانية من خطة إعادة التربية بمعنى الكلمة هذه هى خلق الإطار القانونى الملائم، وأيديولوجية جدية للدولة تنشط المقومات القومية للشعب وتقوده بعيداً عن التهديد الشيوعى المتصور.

ومضت عملية إعادة هياكل الحكم التسلطى بعيداً بتبديل دستور ١٩٦١، والذى بدا لهم ليبراليًا جداً حتى فى صورته المبتورة بعد انقلاب ١٩٧١، وطرح الدستور الجديد للتصويت فى نوفمبر ١٩٨٢ من أجل إضفاء مسحة الموافقة الشعبية عليه، وقد بنى هذا الدستور الجديد على مبدأ "حماية الدولة من الشعب" (Oran 2006) حيث قيّد بشكل حاد حريات التنظيم والتعبير، وأدخل أيديولوجية بزت فى تسلطها الحمى الثورية فى العشرينيات، ومنعت بوضوح حقوق أساسية مثل حق استخدام اللغة الأم. وعمل الدستور على استبعاد الأحزاب الكردية والإسلامية من الحكم من خلال فرض شرط الحصول على ١٠٪ من الأصوات للتمثيل البرلمانى. وأهم من هذا كله أعفت المادة الانتقالية سيئة السمعة رقم ١٥ قادة الانقلاب العسكرى من أية مسئولية قانونية عن أخطائهم. كما فرضت مادة انتقالية أخرى حظراً على كل السياسيين فى الفترة السابقة على ١٩٨٠، ونظراً لمناخ الخوف السائد فى تلك الأيام، واستخدام المظاريف الشفافة التى تبين لون علامة التصويت، ووجود الشرطة أمام كل صندوق اقتراع لم يكن من الغريب أن نسبة قليلة من الناخبين- أقل من ١٠٪- هم الذين واتتهم الجرأة للتصويت بلا. وهكذا تم التصديق على دستور ١٩٨٢ فى استفتاء عسكرى صارم.

دخل السجون أكثر من نصف مليون مواطن، وفر عشرات الألوف من السياسيين إلى أوربا الغربية، الأمر الذى أسهم فى تسييس الشتات التركى، وشكل الأساس لكثير من الانتقادات المبدئية لتركيا وخاصة من جانب أحزاب الديموقراطيين الاجتماعيين والخضر الأوربية طوال الثمانينيات والتسعينيات. وفقد أكثر من عشرة آلاف لاجئ مواطنتهم فعليًا ولم يتمكنوا من استعادتها ثانية إلا فى أواخر التسعينيات. أضحى الجنرالات قريبين من إنجاز "الصفحة البيضاء" Tabula rasa التى سعوا إليها فى أسلوبهم الجديد: فضاء سياسى خاضع لسلطة بوليسية صارمة، تقييد حاد للحريات

الفردية، عدم التسامح مطلقًا مع من يمكن أن يعترضوا على الترتيبات الاقتصادية الليبرالية الجديدة. مع ذلك بقى هناك أساتذة جامعيون ذوو منحى يسارى، إلى جانب بعض الإداريين المحليين، والذين استمروا فى نقد المجلس العسكرى الحاكم ولكن حمتهم صفتهم الوظيفية. وردت حكومة العسكر على هذا الجيب الأخير للمقاومة بإصدار ما عرف بالمرسوم رقم ١٤٠٢ بفصل حوالى خمسة آلاف موظف يشك فيهم كمعارضين لانقلاب سبتمبر. وهكذا ساد صمت القبور فى الجامعات والمكاتب العامة.

فى الوقت نفسه اتخذ الجنرالات خطوات لتعديل الاستقطاب الأيديولوجى باعتماد أيديولوجى للدولة تتفق مع نظرية "الحزام الإسلامى الأخضر". فقد استهدفت سياسة الرئيس الأمريكى جيمى كرتر (وقع الانقلاب أثناء ولايته) ومجلس الأمن القومى الأمريكى وقتذاك تحت رئاسة زبجنيو بريجنسكى.. استهدفت إضعاف النفوذ السوفييتى فى العالم الإسلامى بدعم اليقظة الإسلامية ضد الاتحاد السوفييتى. وتبلورت سياسة "الحزام الأخضر" فى دعم طالبان وحربها ضد الاتحاد السوفييتى وتشجيع الحركات الإسلامية فى آسيا الوسطى. وفى تركيا تطابقت هذه السياسة مع عزم الجنرالات إعادة تشكيل الكمالية وُسلمتها، ذلك أنها كانت قد أخذت منذ الخمسينيات تفقد جاذبيتها كأيديولوجية حاكمة للجمهورية. وسرعان ما سيطرت السياسة الموالية للإسلام على المقررات الدراسية، والخطابات العامة للجنرال إيفرين، والأيديولوجية الرسمية للجمهورية التركية. ومن المهم أيضًا أنها ستشكل الجيل الجديد من الطلاب فى المدارس العامة ومهدت للتحول نحو دور أكثر بروزًا للإسلام فى الفضاء العام. وقد أطلق على هذه الأيديولوجية "التوليفة التركية - الإسلامية"، وقد كانت عبارة عن جمع انتقائى- وإن غير متماسك- بين أيديولوجيات تسلطية تتراوح بين القومية العرقية- الجنسية التركية، والاستعلاء الإسلامى، والعثمانية، وانتهاءً بالتسلطية الكمالية. وقد انتشرت الأيديولوجية الجديدة لفترة فى الدوائر المحافظة. وتجاوز نفوذها التعليم الدينى الإلزامى فى المدارس بإنشاء المئات من مدارس "الإمام الخطيب" لتقديم مناهج دينية متعمقة.

وتم خلال سنوات الحكم العسكرى الثلاث بناء آلاف المساجد تطبيقًا لفكرة تركيا الإسلامية المحافظة اجتماعيًا وذات الاقتصاد الليبرالى الجديد، وفى الوقت نفسه زيدت ميزانية إدارة الشئون الدينية بأكثر من النصف، مما جعلها من بين أكبر المصالح التركية وفاعلاً مهمًا فى الحياة العامة. وكما كان الحال مع صندوق تقاعد القوات المسلحة فى الستينيات، كانت الإدارة الدينية وفروعها الكثيرة بمثابة المحفز للعدد المتنامى من هيئة رجال الدين كى يدعموا الوضع القائم. وبعدما تأكد الجنرالات من حصول الدين على وضع أكثر بروزًا فى الجامعات أنشأوا ٢٣ كلية للفقه الإسلامى، ومن ثم وضعوا الأساس للتحول الأيديولوجى والمؤسسى والسياسى نحو الدين والقومية– العرقية. ومع ذلك، فإلى جوار إعادة التوجه الصريحة هذه نحو الدين، أحيا الجنرالات عبادة الشخصية المرتبطة بمصطفى كمال بعدما كانت آخذة فى الشحوب فى السنوات السابقة على الانقلاب. فبلغ تبجيل أتاتورك حد السفه فى صورة الآلاف من النصب التذكارية والتماثيل والصور لمؤسس الجمهورية، ما خلق أحد أكثر التناقضات وضوحًا فى تركيا اليوم كيف يمكن للمرء أن يكون مسلمًا ورعًا– كما طلب الجنرالات– وأن يبدى الاحترام لتماثيل مصطفى كمال؟ كيف يمكن للمرء بناء آلاف المساجد، وآلاف الأصنام أيضًا التى تحرمها التقاليد الإسلامية تحريمًا بينًا؟ غير أن الانقلابيين اتبعوا منطقًا عسكريًا، وليس منطق الحس العام. فعلى سبيل المثال جعلت رئاسة الأركان من الأكراد "أتراك الجبل". وفى عام ١٩٨٣ أعلنت حظر استخدام "اللغات المستخدمة فى بلدان ليس لتركيا علاقات دبلوماسية معها". تلك كانت لاستراتيجية التى اتبعت لإنكار اللغة الكردية دون الإشارة إليها. وهو ما يكشف عن نوع الفكر الذى بث الكثير جدًا من العلل فى الحياة السياسية التركية.

كانت العلل هى القاعدة أثناء حكم نظام سبتمبر: أضفى الجنرالات البربرية على المجتمع قدر استطاعتهم. ومن أجل تحقيق رؤيتهم "المجتمع الصحى" استهدفوا لأفراد والجماعات الذين اعتبروهم منحرفين أخلاقيًا. فعصفت هجماتهم بمعنى الكلمة بالنوادى الليلية وقاعات الموسيقى فى سائر أنحاء البلاد، وأمر القادة بطرد الممثلين

والمغنين المتحولين جنسيًا وسجنهم، حيث أخضعوا للتعذيب وحلق الرؤوس بالإكراه والانتهاك الجنسي على أيدي الجنود وقادتهم، كما تم ترحيلهم إلى المدن الصغيرة. ويتذكر أحدهم: "كان من الممكن أن يقبض علينا الجنود أثناء عروضنا ويضعونا عنوة في القطار إلى إسكيشهر. وبالطبع كنا نريد الهرب من القطار، ومنذ مغادرة القطار لاسطنبول كنا نتحين اللحظة المناسبة للقفز. تخيل منظر رءوسنا الحليقة، مضروبين ومليئين بالكدمات. كنا لا نزال نرتدي ملابس العرض وليس معنا أي نقود. عدنا إلى اسطنبول باستيقاف السيارات. ومن الممكن أن يمسكوا بنا ثانية" (مقابلة مع بوس كيلتشكايا بتاريخ ٢ أبريل ٢٠٠٩).

قرر الرئيس إيفرين شخصيًا حرمان المغنين المتشبهين بالجنس الآخر مثل زكي مورين والممثل المتحول جنسيًا بولنت إيروسي من الظهور على المسرح أو الإذاعة والتلفزة الحكومية. وقد قام المخرج السينمائي سري سوريًا أوندر بفضح هذا الانتهاك المتعلق بالنوع والسياسات الثقافية لنظام سبتمبر في فيلمه المؤثر "الدولي" عام ٢٠٠٧. وفي مشهد رئيسي بالفيلم تقام حفلة في الخفاء ولكن صاخبة في مؤخرة إحدى الشاحنات بمدينة أديامان. كان المنظمون يجتمعون كل ليلة في الشاحنة للتحايل على حظر التجول. كان الرجال يشربون ويرقصون ويغنون مع راقصة يصاحبها فريق موسيقي من الغجر المحليين. وفجأة هاجمت المكان قوة من الجيش واعتقلت كل الرجال الحاضرين. وتقديرًا من القائد المحلي لمسئولية الارتقاء بأديامان إلى معايير العصر الحديث فأجبر أعضاء الفرقة على تكوين أوركسترا عسكرية. ومن أجل الأمسيات أنشأ القائد كازينو عسكريًا حيث تقوم فيه فنانة من ملاهي الدرجة الثالثة بأداء أغاني قومية للتسرية عن الضباط.

ليست هناك أية مبالغة في هذا المشهد الهزلي الذي قدمه أوندر في فيلمه. فعلى مدى سنوات الحكم العسكري كان تليفزيون الدولة يعرض بانتظام فيلمًا قصيرًا للمغني ميوشريف أكاي في زي أحمر وكاب يذكر بزي مضيفي الفنادق في الثلاثينيات، مع إضافة الهلال والنجمة وكنسخة مشئومة للطيارة المقاتلة صبيحة جوكتشين. أدى أكاي

ذو الشعر الأشقر المجعد أغنية "تركيا هي فردوسي" بينما يسير من خلفه الدبابات والجنود في زي القتال، مع تبادل عرض صور سياحية للآثار التركية. وجاءت كلمات الأغنية ترديداً صادماً لأيديولوجية نظام ١٢ سبتمبر. غنى أكي الجزء الأول من الأغنية بصوت عميق جياش وبتعبير عن روح المحارب، ثم ينتقل إلى النمط الملائكي المبتسم.

"الخيانة تغلغلت فى جنسى البطولى

فى كل القلوب هناك معاناة وكراهية

أعدائي ليسوا شجعاناً، بل جبناء

لا توجد أمة صديقة للترك

(...)

فلنحتف بمبادئ أبينا [مصطفى كمال]

لنلتف حول الأهداف التى بينها لنا

تركيا.. تركيا.. فردوسى

أمتي التي لا نظير لها".

اعتمد الجنرالات هذه الأغنية واستخدموها بشكل منتظم على طول سنوات الحكم العسكرى كموسيقى خلفية لأعمال التعذيب فى سجون النظام. وفى العام ٢٠٠٧ اشترى المنتج الموسيقى جيم يلمز (أحد من تعرضوا للتعذيب) حقوق هذه الأغنية بهدف منع أدائها مرة أخرى فى أى مجال عام.

جذور الحرب الكردية: كان نظام سبتمبر شرساً بشكل خاص فى المحافظات الكردية، وهو ما كان جحيم سجن ديار بكر رمزاً له. بلغت الاعتقالات الجماعية لليساريين والقوميين الأكراد الآلاف خلال الشهور الأولى من الانقلاب، وظلت مواقف القوى الأمنية على حالها هذا طول الوقت. وكما كان الحال فى السجون الأخرى فقد كانت إدارة سجن ديار بكر مكونة من موظفين مدنيين كان من بينهم أفراد متعاطفون مع اليسار أو ببساطة مهذبون عاملوا السجناء باحترام بشكل عام، أو على الأقل بدون احتقار. غير أن هذا كله قد تغير عندما أرسلت أنقرة الضابط عزت أوكتاى يلديران

ليبدل نظام السجن بما يتفق والعهد الجديد. وكانت الناشطة السياسية نيبهات أكوتش من المترددات بانتظام على السجن لزيارة زوجها المحتجز. وتتذكر النقلة المفاجئة التى شملت كل شىء فى البلد "ذات يوم، تغير كل شىء. عندما وصلت إلى السجن أخبرونى بتعيين إدارة جديدة للسجن. شاهدت كلاباً فى كل مكان. صدرت لنا أوامر بأن نقف طابوراً وجعلونا ننتظر لساعات، وتعرض للضرب القرويون الذين لم يفهموا اللغة التركية وتحركوا خارج الطابور. وكان يلديران رئيس السجن الذى ارتدى معطفاً أسود يحوم حول الطوابير ومعه كلبه. وكانت التعليمات تتردد عبر مكبرات الصوت كل دقيقة "وقت الزيارة محدد بدقيقتين. ممنوع التحدث بأية لغة أخرى غير التركية" (مقابلة مع نيبهات أكوتش بتاريخ ١٣ يوليو ٢٠٠٩).

كان هناك سبب وجيه وراء تصوير الناجين من السجن وشهود العيان ليلديران كضابط نازى. فخلال فترة إدارته للسجن أوائل الثمانينيات تحول السجن إلى سلخانة ارتكب فيها الضباط والحراس جرائم شنيعة بحق السجناء. فقد أجبر النزلاء على اتباع القواعد العسكرية وتلاوة الهتاف العسكرى قبل كل وجبة "الحمد لله، الشكر لأمتنا، الاحترام للجيش". كما أجبروا على إعلان أنفسهم كأتراك وترديد النشيد القومى التركى بصوت عالٍ، وغالباً ما كان يُطلب منهم هذا وهم يعذَّبون وتُنتهك حقوقهم. أما العائلات المنتظرة خارج أسوار السجن فكانت ملزمة بالتحدث بالتركية وحدها ولا يسمح لهم بالاقتراب من أبواب السجن إذا لم يلتزموا بذلك. ولم تعرف سادية يلديران حدوداً. فقد مات أربعون سجيناً على الأقل تحت التعذيب، وعلى يديه فى أغلب الحالات. واختلف هذا النظام عن غيره فى السجون التركية الأخرى، حيث استهدف بشكل مباشر سحق الهوية الكردية للسجناء. وتم هذا بأساليب وحشية لا يمكن تفسيرها بدوافع العقاب أو الانتقام فحسب. فقد كانت محاولة متعمدة لتحويل الأكراد إلى كارهين للدولة وممارسين للعنف. هكذا مهَّد التعذيب فى سجن ديار بكر، وغيره من السجون فى الأقاليم الأخرى، الأرض لتزايد راديكالية الحركة القومية الكردية وخلق جمع متنامٍ دائمًا من النشطاء الذين لا يرون من خيار سوى الالتحاق

بالنضال المسلح ضد الدولة التركية. وبالنسبة ليلديران فقد رقّته القوات المسلحة وعاش حتى لقى مصرعه مع زوجته فى أواخر الثمانينيات على أيدى أحد أنصار حزب العمال الكردستانى.

وجاء الحكم المبكر والأولى على تلك السنوات كأفضل ما يكون فى فيلم "يول" (أى: الطريق) للمخرج الكردى يلمظ جونى، الذى أخرج الفيلم عام ١٩٨٢ من زنزانته بمعاونة أحد المساعدين. يحكى الفيلم قصة عدد من السجناء غير السياسيين، جميعهم من الأكراد، والذين أفرج عنهم إفراجًا مشروطًا ليقضوا بضعة أيام فى مدنهم وقراهم. فى أول الأمر كانوا مبتهجين للحصول على راحة من السجن. غير أنهم فى الطريق إلى المحافظات الكردية اصطدموا بحظر التجول، وأزعجهم ذلك الحضور العسكرى الكثيف، وصدمتهم رؤية مداهمات الجيش للقرى. وأدركوا واحداً بعد الآخر أنه لا يوجد أى فرق تقريبًا بين السجن وخارجه. ويعلق على هذا أحد شخصيات الفيلم بقوله "البلد بأكمله تحول إلى سجن فى الهواء الطلق ويديره الجيش".

كم كانت رؤية جونى الفنية ثاقبة بالنسبة للأراضى الكردية. إذ اقتنع النشطاء السياسيون وكذلك الفلاحون العاديون الذين تعرضوا للتعذيب الوحشى على أيدى الجيش، بالانضمام لحزب العمال الكردستانى. ولما كان الحزب يملك قائدًا كاريزميًا هو عبد الله أوجلان الذى نشأ فى الحركات الشبابية الماركسية- اللينينية فى السبعينيات، وبرنامجًا واضحًا للاستقلال الكردى، ومنظمة مسلحة ترد على العنف بالعنف، فقد أصبح الحزب المكان الطبيعى لآلاف الشبان والشابات الذين قاسوا إرهاب النظام العسكرى. وفى عام ١٩٨٤ باشر الحزب حربه فى الأراضى الكردية مع حملة عسكرية لم تتوقف عن اتباع استراتيجيات إرهابية. وردت الدولة على ذلك باللجوء إلى تصعيد الإرهاب والتدمير فإلى جانب القوات النظامية للجيش والشرطة، بدأ استخدام وحدات شبه سرية متخصصة فى مكافحة الإرهاب، وهى التى قامت باغتيال مثقفين ونشطاء سياسيين أكراد. وقد كان "المركز الدَّركى للاستخبارات ومكافحة الإرهاب"JITEM امتداداً للجيش، بينما كانت الفرقة الخاصة "أوزيل تيم" نظيرتها فى الشرطة. باشر

الجهازان محاربة حزب العمال الكردستانى باستخدام الوسائل القانونية وغير القانونية على السواء. وسرعان ما تم أيضاً إدخال جماعة إسلامية عنيفة فى قتال التمرد التركى هى "حزب الله" الكردى، وهو ليس له صلة بالحزب ذى الاسم نفسه فى لبنان، وقد تزايدت قوته بفضل الدعم المالى واللوجستى من الدولة الحارسة. فقام مقاتلو حزب الله باغتيال نشطاء حزب العمال إلى جانب المثقفين الأكراد، فضلاً عن التعدى على النساء المخالفات للزى الإسلامى حسب رؤية الحزب.

وعد الوطن الأم: الثروة والاستقرار

وضع الجنرالات خطة كاملة تقريبًا لعودة الحكم المدنى بعد ثلاث سنوات من الحكم العسكرى المباشر: إجراء انتخابات بين ثلاثة أحزاب، منها حزبان أنشأهما المجلس العسكرى، أحدهما برئاسة جنرال سابق أطلق عليه "حزب الديموقراطية القومى"، وآخر برئاسة بيروقراطى باسم "الحزب الشعبى". وكان فى ذهن الجنرال- الذى أصبح رئيساً- إيفرين والمتآمرين معه، أن يمثل هذان الحزبان اليسار واليمين، مع توقع فوز حزب الديموقراطية القومى بوصفه حزب الجيش. وصدق إيفرين بنفسه فى تليفزيون الدولة على ترشيح الجيش لتورجوت سونالاب ليلة الانتخاب. أما الحزب الثالث الذى سمح له مجلس الأمن القومى بالمنافسة، ولو فقط من أجل المظهر الديموقراطى للمنافسة فكان "حزب الوطن الأم"، والذى بدا أقل من أن يفسد حسابات الجنرالات ولكن انتخابات ديسمبر ١٩٨٣ جاءت بمفاجأة مفزعة لهم حيث فاز الرجل الوحيد الذى لم يروا أنه مناسب لتولى المنصب، وهو التكنوقراطى ووزير الاقتصاد المؤقت فى سنوات الانقلاب تورجوت أوزال، والذى حصل على ٤٥٪ من أصوات الناخبين رغم أنه كان الخيار الوحيد الذى لم يشجعه الجيش. ولدهشة الجنرالات فاز حزب الوطن الأم فى كل الانتخابات على المستويين الوطنى والمحلى على مدى السنوات الست التالية. وبالرغم من أن الجماعة الأوربية ظلت متحفظة إزاء الانقلاب وغير مقتنعة بديموقراطية الانتخابات، فإن فصلاً جديداً قد افتتح فى التحول غير المكتمل لتركيا نحو الديموقراطية.

وهناك تشابه كبير بين حزب الوطن الأم وبين حزب العدالة بعد انقلاب ١٩٦٠، حيث أصبح بوتقة انصهار لأنصار التقاليد السياسية اليمينية فى تركيا (المحافظين، القوميين، الإسلاميين) الذى جمعتهم شخصية أوزال الكاريزمية وأيديولوجيته الانتقائية الخاصة جداً. خليط من الورع الدينى والليبرالية الاقتصادية، شعور بالروح الريادية للأعمال والمشروع الفردى، فهم أكثر إدماجًا للهوية التركية يسمح بخلق مساحة يتنفس فيها الأكراد وغيرهم من الجماعات غير التركية. وكانت رؤيته للدولة بمثابة الصدى لمبادئ ديموقراطية طُرحت سابقًا: "إن الدولة القوية لا تعنى الدولة الأبوية. والهدف ليس ثراء الدولة وإنما ثراء الأمة. فإذا أصبح الشعب غنيًا ستصبح الدولة غنية. ولا ينبغى للدولة أن تتنافس مع الشعب فى المجال الاقتصادى أو السياسى، بل عليها أن تدعمه. والشعب ليس خادمًا للدولة، وإنما يجب على الدولة أن تصبح خادم الشعب" (Sever and Dizdar 1993).

ولد أوزال لأم كردية وأب تركى، وتعلم فى جامعة اسطنبول التقنية وفى الولايات المتحدة. وقد حقق نجاحًا مهنيًا ملحوظًا فى إدارة تخطيط الدولة وفى البنك الدولى. وفى السبعينات أضحى رجل أعمال ناجح يعمل مع الشركات الأمريكية وكذلك الشركات التركية الكبرى مثل سبانجى. كما كان على صلة جيدة بالإخوانيات الإسلامية مثل النقشبندية كما سبق له الترشح- وإن لم ينجح- باسم حزب السلامة القومى الإسلامى عام ١٩٧٧، وكان من نتائج هذه الخلفية فى مجال الأعمال وبيروقراطية الدولة، إلى جانب صلاته بالإخوانيات الدينية وتوجهه الأمريكى، أن منحته وضعية فريدة جعلته قادرًا على قيادة تركيا بعيداً عن الدكتاتورية العسكرية وخلال التحولات العالمية الكبرى عام ١٩٨٩، وبصفته مهندس "قرارات ٢٤ يناير"- التى وصفها رئيس الوزراء السابق أجاويد مقدمًا بأنها غير قابلة للتطبيق فى ظل شروط الديموقراطية- فقد استفاد أوزال من تعليق الأنشطة النقابية والتدمير الذى لحق باليسار بعد انقلاب ١٩٨٠ والقيود الواردة فى دستور ١٩٨٢، ولم يجد أى معارضة يتحتم عليه محاربته، فى الشأن الاقتصادى على الأقل- حيث أطلق الرئيس إيفرين يديه.

لبرلة الاقتصاد، الربح السهل: على الرغم من استمرار فرض الجنرالات للسيطرة الأمنية على المجال السياسي، ومن التأييد الشعبي العريض الذى كان أوزال يتمتع به، فإن مهمة نقل تركيا إلى عصر الرأسمالية العالمية كانت أقرب إلى المهمة الهرقلية. فسياسة التصنيع بهدف إحلال الواردات التى طبقت فى الستينيات والسبعينيات قد خلقت قطاعًا صناعيًا خاصًا غير كفء استفاد من حمايته من المنافسة الدولية. أنتجت هذه الصناعات سلعًا للاستهلاك الداخلى غالية نسبيًا ومنخفضة الجودة. وبقى هذا القطاع معتمدًا على الموردين الأجانب فى الحصول على الآلات، والأهم أنه ظل معتمدًا على الدولة فى إطار علاقات الرعاية والزبونية. وأدركت هذه البرجوازية التابعة أنه ليس بإمكانها المضى نحو مزيد من التطور فى ظل النظام الصارم لإحلال الواردات، وفى سياق الاضطراب الاجتماعى المتواصل. من ثم رحب قطاع الأعمال فى اسطنبول ترحيبًا حذرًا بالانقلاب الوزارى الذى يقوده أوزال. غير أن الكثير من الصناعات الرئيسية- مثل السكر والورق والفحم- كانت لا تزال مملوكة للدولة أو تحت رقابتها الصارمة. كما كان الاقتصاد كله تقريبًا يدار من أنقرة، والقليل من السلع هو الذى يتاجَر فيه بشروط السوق. ويتذكر الصحفى الاقتصادى الكبير عثمان أولغاى أن زملاءه كانوا مندهشين لمجرد فكرة تخصيص عمود للشئون الاقتصادية، وذلك عندما بدأ يكتب فى صحيفة الجمهورية أوائل الثمانينيات: "كانت أنقرة هى المتحكمة الأولى وقتذاك، وكانت الأنباء الاقتصادية المنتظمة الوحيدة التى تنشر بالصحف هى الأسعار اليومية للذهب. كان الاقتصاد امتدادًا للسياسة والدولة. لكن الدولة أخفقت فى تدبير المطلوب منها: كان على الموظفين أن يرتدوا المعاطف الثقيلة فى مكاتبهم لأن الدولة لم تكن تملك ما يكفى لدفع نفقات التدفئة. واقتنع القليل جدًا من الناس بقدرة أوزال على تحويل النظام الاقتصادى، وربما قل عددهم أكثر إذا تحدثنا عمن فهموا أهمية التغييرات التى كان يُدخلها. لقد كانت قرارات ٢٤ يناير بمثابة فجر جديد من الناحية الاقتصادية" (مقابلة معه بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٠٩).

تمكن أوزال مع تحقيق معدلات نمو تتجاوز ٥٪ من خفض معدل التضخم من ثلاثة

أرقام إلى رقم واحد. والأهم أنه فتح الطريق أمام نشوء طبقات اجتماعية جديدة. فمن خلال تقليص التدابير الحمائية وإنهاء احتكارات الدولة سهل نشوء طبقة جديدة من الرأسماليين الصناعيين فى مدن الأناضول. وتم استثمار "رأسمال كبير" فى بضعة مراكز للإنتاج الصناعى فى اسطنبول وحولها، وأزمير وأطنة، ومن ثم عرف بـ"رأسمال اسطنبول". كانت معظم المدن الأناضولية مراكز للتجارة، وتستضيف فى أحسن الأحوال مشروعات صناعية مملوكة للدولة كان من أدوارها خلق فرص العمل. لكن هذه الوضعية تغيرت تغيراً كبيراً فى الثمانينيات. فبفضل نمو قطاع النسيج، وكذلك شركات التشييد والهندسة التى تعمل فى أسواق الشرق الأوسط بشكل خاص، وبعد أحداث روسيا وأوربا الشرقية ١٩٨٩، حققت مدن كثيرة متوسطة الحجم فى غرب ووسط الأناضول قفزة في الإنتاج الصناعي. وأصبحت مدن مثل جازيانتيب ودينزل وقيصرية مراكز لهذه الثورة الصناعية الثالثة، بعد جهود التصنيع التى قام بها الجمهوريون فى الثلاثينيات، والليبرلة التى اضطلع بها مندريس فى الخمسينيات. وتكفلت الثورة الثالثة بخلق ما يعرف باسم "نمور الأناضول". وفى الفترة نفسها نشأت الشركات العائلية الكبيرة مثل سبانجى، كوتشن إجزاجيباشى، والتى دخلت المنافسة فى الأسواق الدولية وتحولت إلى لاعبين عالميين.

أسهم القطاعان (رأسماليو اسطنبول" والقادمون الجدد من الأناضوليين المحافظين) فى زيادة الصادرات سبعة أضعاف، فبعدما كانت أقل من ٣ مليارات دولار أمريكى أوائل الثمانينيات بلغت ٢٠ مليوناً فى أواخر الثمانينيات. وقد نشطت الشركات التركية فى الشرق الأوسط بشكل خاص، وذلك حتى انهيار النظم الشيوعية فى شرق أوربا. وإذا كانت الصادرات التركية للشرق الأوسط لم تزد فى أواخر السبعينات عن ١٥٪ من حجم الصادرات التركية حيث كانت الجماعة الأوربية أكبر سوق لتصدير السلع التركية، تقول أرقام ١٩٨٥ أن أكثر من ٤٠٪ من الصادرات التركية ذهبت إلى إيران والبلاد العربية فى الشرق. وبعد ١٩٨٩ تفوقت الجمهوريات التركية فى آسيا الوسطى على الشرق الأوسط فى هذا المجال لتصبح بمثابة منجم

الذهب لرجال الأعمال الأتراك، حتى وإن عملت النظم التسلطية العتيدة فى آسيا الوسطى على الحد من سرعة هذا التوسع. وقد ظل الكثير مما أنجزته تركيا مع آسيا الوسطى مسألة ذات علاقة أكثر بالسياسة الخارجية، أما معدل نمو الصادرات مع روسيا فقد كان إنجازٌ حقيقيًا. وهكذا فإن استراتيجية أوزال فى التصدير، والعائدات المباشرة منها لم تكن أقل من إعجازية، ولكن الواردات قفزت هى الأخرى فى الوقت نفسه من ٣ مليارات إلى ٢٢ مليار دولار أمريكى، ما أنذر بتزايد العجز فى الميزان التجارى، وبالتالى إضافة عراقيل مهمة أمام الاقتصاد فى السنوات التالية من عقد حكمه.

هناك تحول آخر لم يؤدِ فحسب لتغيير الاقتصاد التركى، وإنما "مشاعرها" أيضًا، وهو ما حدث فى قطاع السياحة: فبعدما كان نشاطًا هامشيًا أواخر السبعينيات، وتعثر بسبب أوضاع التناحر السياسى، وحيث بلغ إسهام هذا القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى حوالى ٢٠٠ مليون دولار أمريكى فقط. ولكن إيرادات السياحة فى العام ١٩٨٩ وصلت إلى ٣ مليارات دولار عام ١٩٨٩، وتضاعف عدد المنشآت السياحية لتبلغ أكثر من ألف منشأة، أما عدد الزائرين فقد تضاعف ثلاث مرات من ١,٥ مليون زائر إلى ٥ ملايين زائر سنويًا. وعلى الرغم من أن السيادة فى هذا القطاع كانت للشركات الكبيرة فقد استفادت المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (البنسيونات، المقاهى والبارات، شركات النقل..) من فورة السياحة على شواطئ بحر إيجه والبحر المتوسط– ولم يكن الأمر بنفس القدر فى اسطنبول التى كانت تعتبر مكانًا خطرًا– ومن ثم خلقت فرص عمل جديدة للشبان والشابات. وكان الكثير من الأكراد يعملون فى شركات التشييد وقطاع الفندقة فى المنتجعات، كما أن تزايد التفاعل مع الزائرين الأوربيين خلقت فضاءً لفرص التبادل السياسى والإنسانى التى لم تكن متاحة من قبل. وبوجه عام أسهم نمو قطاع السياحة إسهامًا كبيرًا فى اطراد العولمة الثقافية للمجتمع.

لا شك فى أن سنوات حكم أوزال قد أطلقت العقلية الجديدة للتنمية الرأسمالية التى

حررت القوى الخلاقة للسوق. غير أن الأغنياء الجدد غالبًا ما ينظرون إلى التراكم الرأسمالى من زاوية المكاسب السريعة والأرباح المرتفعة وكان الشعار المجسد لمرحلة هو الربح السريع، أى الحصول على المال السهل بأكبر قدر ممكن وبأسرع وقت ممكن. وأثرى البعض من الصادرات المزيفة لشركات ورقية، الاستثمارات الوهمية لاستنزاف الحوافز التى تقدمها الدولة، وحالات لا حصر لها من الاحتيال والاختلاس، ولكنها أدت فى الوقت نفسه إلى إفقار الكثيرين. وأدت إجراءات إعادة الهيكلة الاقتصادية إى إلحاق ضرر خاص بالعاملين بأجر، مع زيادة كبيرة فى أعداد الفقراء. وأصبح الفقر مظهرًا واضحًا فى الحضر، كما تفاقمت الهجرة إلى المدن الكبرى وجذبت عددًا متزايدًا من الأكراد إلى المدن فى غرب تركيا. ومع ذلك لم تدخل الجماهير فى حالة الفقر المدقع على الرغم من فشل أوزال فى كبح معدل التضخم. ويمكن أن نجد الاستثناء من هذا فى المحافظات الكردية، حيث تسببت الحرب بين حزب العمال الكردستانى والجيش التركى فى تدمير سبل المعيشة والاقتصاديات المحلية.

نبعت الضغوط التضخمية من العجز فى الميزان التجارى والأثر الجانبى لمشروعات البنية التحتية التى نفذتها حكومة حزب الوطن الأم فى الثمانينيات والتى تقارن غالبًا بمشروعات التنمية المميزة التى نفذها حزبا الديموقراطيين والعدالة. وكان من أهم هذه المشاريع إنشاء جسر البوسفور الثانى الذى اكتمل بناؤه عام ١٩٨٨ والذى أطلق عليه اسم السلطان محمد الفاتح فى إشارة إلى الميول العثمانية للأيديولوجية التركية– الإسلامية السائدة وقتذاك. كما اتخذت الحكومة الخطوات الأولى نحو بناء شبكة كاملة من الطرق السريعة، اقتداءً بالموجة الأولى الطموحة للطرق الوطنية التى أنشئت فى الخمسينيات. وأخيرًا تم تجديد شبكة الهاتف بأكملها، بينما تم توصيل كل القرى بشبكات الهاتف والكهرباء. وفى محاكاة لنموذج التنمية الذى اتبعه سابقوه (ويركز على شبكات الطرق والاتصال) وخاصة عدنان مندريس (الطرق الواسعة فى اسطنبول) قام أوزال ومعه عمدة اسطنبول بدر الدين دالان (حزب الوطن الأم) بإعادة تشكيل اسطنبول من خلال إنشاء الطريق الدائرى السريع الثانى المحيط بالمدينة وجادة

"تارلباشي" الشهيرة التي تم شقها باختراق النسيج الحضري لمناطق بيوغلو التي كان يقطنها اليونانيون والأرمن سابقًا. وظل هذا الطريق يصدم الزائرين لسنوات كجرح مفتوح، حيث سويت مجمعات سكنية بأكملها بالأرض وأصبحت الأراضي المخلاة تشبه التدمير في مناطق الحرب. وأجبر الكثير من السكان، الفقراء غالبًا، على ترك منازلهم بوسط المدينة حيث كانوا يصلون بسهولة إلى الخدمات العامة وشبكات التجارة والخدمات غير الرسمية. وأعيد تسكينهم في الأطراف لينضموا إلى الأعداد المتزايدة من اللاجئين الأكراد الفارين من الحكم العسكري القاسي في جنوب شرقي البلاد. وأخذت أطراف اسطنبول في الاتساع بشكل ملموس، وفي أول الأمر اتخذ هذا صورة المباني المتزايدة في ارتفاعها حتى ناطحات السحاب، والمجمعات الإدارية.

إنسان أوزال الجديد و"نموذج دالاس": قامت سياسات السوق الحرة لحزب الوطن الأم بتثوير شروط الاشتراك في إنتاج واستهلاك كل السلع والخدمات، بما فيها الثقافة الشعبية، ونمط الحياة والنظرة للعالم. وحسبما يقول صحفي التحقيقات إيجه تيملكوران الذي عاش أواخر الثمانينيات كفتى في العقد الثاني من عمره، فإن حزب الوطن الأم بقيادة أوزال قد خلق "إنسانًا اقتصاديًا"، وهو المشروع الذي أضحى ممكنًا بعدما قام الجنرالات بتحطيم اليسار وكل البدائل المقدمة عن رأسمالية الليبرالية الجديدة "كان مشروع أوزال هو خلق إنسان جديد من أجل نموذج اجتماعي واقتصادي جديد. ألا وهو "نموذج دالاس" [نسبة إلى المسلسل التليفزيوني الأمريكي الشهير] المتوجه نحو الاستهلاك والمرتكز على كل من النموذج الأمريكي والإسلام. كان شعار المرحلة "لتعمل بجد، لتكسب الكثير من المال، لتراقب التليفزيون، لتشرب الكثير من الشاي، لتحقق المكسب السريع" (مقابلة معه في ١٥ يونيو ٢٠٠٩).

وفي الحقيقة أن تحرير السوق وإضفاء الطابع السلعي على كل شيء، والذي ارتبط عادةً بتحول اقتصادات شرق أوروبا، قد شهدته تركيا أيضًا في هذه السنوات. فبتوصية من أوزال بُني في اسطنبول أول مركز تسوّق على النموذج الأمريكي، وتم افتتاحه عام ١٩٨٨، سمي المركز أتاكوي جاليريا، وقد أقيم على مدخل الطريق الرئيسي الذي يربط

وسط المدينة بالمطار (الذى أسمى مطار أتاتورك بعد الانقلاب العسكرى)، ونظر إليه على أنه وعد بالثروة التى ستصل سريعًا لكل الأتراك، وكان مزارًا مثلما كان مركزًا للتسوق. وبينما دخلت إلى الأسواق سلع الرفاهية المستوردة- مما شكل ضغطًا على احتياطيات العملة الصعبة- وتزايدت المظاهر الصارخة للثروة لدى الطبقات المتوسطة فى شكل سيارات الدفع الرباعى باهظة الثمن والفيلات الفاخرة، انتعشت الثقافة الشعبية وكذلك الجدل السياسى نتيجة لنشأة قنوات التلفزة التجارية.

كان من المؤشرات على العقلية التى سادت ذلك الوقت نشأة سوق التلفزة التجارية التى تجاوزت القيود القانونية فمع استمرار كنعان إيفرين رئيسًا واحتفاظه بسلطات الفيتو حتى ١٩٨٩ كان من غير المتصور صدور تعديل دستورى بتحرير الخدمات الإذاعية والتليفزيونية أنشأ عملاق الإعلام الراحل جيم أوزان ومعه- وهذا هو الأهم- أحمد بن أوزال أول محطة تليفزيون تجارية باسم "ستار" فى العام ١٩٨٩، وبدأت المحطة فى البث من ألمانيا عام ١٩٩٠، وبالرغم من أن المحطة الرسمية "تى آر تى" كانت قد شرعت بالفعل فى التمهيد للتغيير فى استهلاك الثقافة الشعبية فى منتصف الثمانينيات من خلال مسلسلات أمريكية مثل دالاس وديندستى، فإنها ظلت ملتزمة بالخطوط الحمر التى وضعها الجنرالات، فكانت لا تسمح بعرض الرقص الشرقى والبرامج التى تتضمن الأرابيسك، موسيقى المهمشين فى الحضر، والمغنين ذوى التوجه الجنسى الخاص مثل بولنت إرسوى وزكى مورين. ولكن بفضل قناة ستار وجد كل شيء كان محظورًا طريقه إلى غرف المعيشة التركية وهكذا فإن جيل التسعينيات الجديد قد نشأ على المسلسلات الأمريكية الخفيفة مثل ميامى فايس، والجرىء والجميلات، وعروض الموسيقى والإثارة التى تبث فى ساعات الليل المتأخرة. هكذا اختفت ذائقة الجنرالات من على الشاشات. ولكن الأمر انتظر حتى عام ١٩٩٣ عندما افتتحت قناة تجارية جديدة باسم "شو" كى يرفع البرلمان أخيرًا احتكار الدولة للإذاعة والتليفزيون. وبعد صدور القانون الجديد بدأت ثلاث قنوات أخرى فى البث.

إزالة الحدود، بدايات المجتمع المدنى: على الرغم من السياسات الليبرالية التى

انتهجها أوزال، تكفل مجلس الأمن القومي والجنرال كنعان إيفرين على مدى الثمانينيات بضمان وضع السياسة في حدود الرؤية العسكرية. فقد ظل القائمون على التعذيب في السجون يواظبون على عملهم اليومي، واستمرت عسكرة المناهج الدراسية، وانتداب الضباط المتقاعدين والعاملين لتدريس "الأمن القومي" في المدارس العليا، وبقي عشرات الألوف من السجناء السياسيين في الزنازين، وحُكم على المزيد من الاشتراكيين والأكراد بالحبس لسنوات طويلة. وكان القضاء هو أداة تنفيذ إرادة الجنرالات. ومع ذلك فقد نشأ مجتمع مدني وحركات سياسية جديدة. لقد واجه اليسار الثوري قبل ١٩٨٠ محاكمات لا تتوقف ودعاية عسكرية قوية، ما جعل بعض الاشتراكيين يستكشفون إمكانيات أخرى للعمل السياسي غير الكفاح المسلح والأيديولوجية الماركسية.

وكانت الحركة النسوية هي أول حركة اجتماعية ظهرت بعد الانقلاب العسكري، أما مبعثها المباشر فكان الغضب من تصريح أدلى به أحد القضاة رأى فيه أن من حق الزوج استخدام العقاب البدني ضد زوجاته. وفي يوم ١٧ مايو ١٩٨٧ خرج إلى الشوارع في حي كاديكوي باسطنبول حوالي ألفي امرأة مع مؤيديهن، ورددت التظاهرة شعارات منددة بالعنف الذي يمارس على النساء من الآباء والأزواج والإخوة وكذلك من حراس المجتمع الأبوي. قللت الشرطة والسلطات العسكرية من شأن التظاهرة، ولم تدرك الطبيعة الراديكالية التي تنطوي عليها هذه المعارضة. فأولئك النسويات لم يكسرن فقط الصمت التام المحيط بترتيبات ما بعد الانقلاب باستعادة الشارع باسم أفكار تنطوي على طاقات تغييرية، وإنما هاجمن أيضًا القيم الرئيسية لدكتاتورية ١٢ سبتمبر (العسكرة، الطاعة العمياء للسلطات، تقديس الدولة، واللغة الأبوية) التي استولت على المؤسسات وشكلت الفضاء العام، على الرغم من سياسات أوزال الأكثر تسامحًا. وأسس آخرون منظمات للمجتمع المدني مثل الجمعية التركية لحقوق الإنسان عام ١٩٨٦ والتي سوف تلعب دورًا مهمًا في فضح جرائم نظام الحكم العسكري والإدارات المدنية المتعاقبة على مدى الحرب الكردية. كما قدمت الدعم للأفراد

الذين يعانون من آثار التعذيب، وساعدت فى إعادة إدماجهم فى المجتمع. وواجه أعضاء المنظمة ضغوطًا قوية وسوء معاملة من جانب الأجهزة الأمنية ومؤسسات الدولة.

لم تقتصر ليبرالية أوزال، حتى وإن تأثرت بالقوى الدينية والقومية داخل حزبه، على تحرير السوق والتوجه العالمى، وإن كان هذان من بواعثها المحركة فى الغالب. وقد عمل كلما استطاع على إزالة الحدود التى فرضها قادة الجيش: ففى ١٩٨٧ صدّق البرلمان على حق الأفراد على رفع الشكاوى أمام المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، ما فتح الطريق أمام المواطنين الأتراك لإثارة قضايا انتهاكات حقوق الإنسان على المستوى الدولى. وللمرة الأولى أصبح من حقهم الحصول على تعويض من الدولة التى استخدم شرطتها وجيشها التعذيب والمعاملة السيئة أسلوبًا منهجيًا فى الاستجواب والضبط، أخذًا بالاعتبار ما درجت عليه المحاكم سابقًا من حماية من مارسوا التعذيب من شكاوى الضحايا. وفى العام نفسه سمح استفتاء عام- بأقلية ضئيلة- بإلغاء مواد فى الدستور حظرت العمل السياسى على القادة السياسيين قبل الانقلاب، الأمر الذى مهد الطريق أمامهم للعودة بقوة للحياة السياسية. وفى عام ١٩٩١ أى بعد عامين من انتخاب أوزال لرئاسة الجمهورية والتنحية التى طال انتظارها للجنرال إيفرين- العلامة الأكثر تذكيرًا بانقلاب ١٩٨٠- أصدرت حكومة حزب الوطن الأم برئاسة مسعود يلمظ أخيرًا قرارًا برفع الحظر عن اللغة الكردية.

إلا أنه فى الوقت نفسه احتدمت الحرب فى المحافظات الكردية، ولم يكن لدى حكومة أوزال أو حكومات حزب الوطن الأم برئاسة يلدريم أكبولوت ومسعود يلمظ القوة أو الإرادة لإيقاف تيار العنف. ففى عهد أوزال اتخذت الحكومة القرار الخطير بإنشاء "حراس القرى" وهى قوات غير عسكرية لمحاربة حزب العمال الكردستانى تحت قيادة الشرطة، وقد بلغ عددها بالفعل قرابة ١٠٠ ألف فرد. وقد كانت مثل "القوات الحميدية" (نسبة إلى السلطان عبد الحميد) وحدات قبلية سرعان ما أصبحت جزءًا من حكم الإرهاب فى الإقليم. وينطبق هذا أيضًا على "حالة الطوارئ فى المحافظات" والتى

أدت فعليًا إلى عزل المحافظات الكردية عن بقية البلد، وتأسيس نظام حكم على قوانين وسلوك للدولة مختلف تمامًا، وهكذا عندما اقترب العقد من نهايته كانت حتى الحريات المحدودة المنصوص عليها فى دستور ١٩٨٢ معلقة فى الإقليم الكردى.

العودة للانخراط فى العالم:

الولايات المتحدة، أوربا، و١٩٨٩

اتسمت السياسة الخارجية التركية فى الثمانينيات بالتعقيد والتناقض حيث شكلتها غالبًا أجندتان متصارعتان لفاعلين رئيسيين- قيادة الجيش الغربية عن السياسة الخارجية، وأوزال صاحب التفكير والمسلك الأكثر توجهًا نحو العالم. ففى السنوات الثلاث للحكم العسكرى صارت تركيا بلدًا منعزلاً فيما عدا الدعم الأمريكى للجيش. ومن المهم هنا الإشارة إلى المسارين المتمايزين للجارين اليونان وتركيا فقد وقعت اليونان اتفاقية المشاركة مع الجماعة الأوروبية عام ١٩٦١ أى قبل تركيا بعامين فقط. وظلت عملية الانضمام مجمدة أثناء حكم الجنرالات ولكن بعد عودة الديموقراطية إلى اليونان عام ١٩٧٤ سمح لها بدخول الجماعة الأوربية عام ١٩٨١، وفى هذا العام نفسه بدت تركيا بالنسبة للمراقبين الأوربيين كدولة منبوذة ذات حكومة عسكرية فى حرب مع شعبها، وقد كانت هكذا بالفعل. غير أنه بعدما تراجع الجيش وأمسك أوزال بالسلطة تمت استعادة مكانة تركيا بالخارج على الأقل بشكل جزئى. وتخلت السياسة الخارجية التركية عن انكفائها وظهرت كفاعل أكثر ثقة. لقد بدا لفترة قصيرة أن تركيا قد نجحت فى خلق دور جديد لها فى العالم بعد الحرب الباردة. ووقعت مجادلات كثيرة فى هذه السنوات حول تغيير المحور، دور تركيا بين الشرق والغرب، العثمانية الجديدة والجامعة التركية، وشملت أيضًا النزاعات الدبلوماسية حول إبادة الأرمن والمسألة القبرصية ويمكن أخذ مجادلات الثمانينيات كمخطط أولى للسياسة الخارجية التى اتبعها حزب العدالة والتنمية فى القرن الجديد.

العزلة الدولية والعودة المدنية: لم يكن للجنرالات من صديق سوى الجيش الأمريكى وحلف الناتو، بل إن البنتاجون نفسه لم يكن مؤيدًا على كل الجبهات قدمت الولايات

المتحدة المساعدات فى الإعداد للانقلاب وأيدت قادته. فقد كانت تركيا من الأهمية لأمريكا كحليف لا يمكن خسارته فى منطقة تشحب فيها الهيمنة لأمريكية منذ الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩، غير أنه فيما يتعلق بقبرص الواقعة تحت الاحتلال التركى منذ ١٩٧٤ كان الجنرالات فى موقف معزول تماماً. ونشأ كيان إدارى فى الجزء الشمالى من الجزيرة تحت سيطرة الجيش التركى. وعندما علقت الجماعة الأوربية مساعداتها المالية والعلاقات مع تركيا عام ١٩٨٢ بسبب استمرار العسكر فى السلطة والتحدى الذى يمثلونه فى قبرص، اضطر الجنرالات إلى البحث عن حلفاء جدد. فحاولت وزارة الخارجية استمالة الزعماء العرب وأظهرت حماساً فى الاشتراك فى أنشطة منظمة المؤتمر الإسلامى وأخفقت سياسة الجنرالات الخارجية فى كسب التأييد لاحتلال قبرص. وفى نوفمبر ١٩٨٣، أى قبل شهر من الانتخابات التى ستنقل السلطة إلى أيدٍ مدنية، أغرى الجنرالات رءوف دنكتاش زعيم القبارصة الأتراك بإعلان جمهورية شمال قبرص التركية. ولكن الإعلان أساء أكثر لتركيا فى المجتمع الدولى، وفى أوربا بشكل خاص لأن اليونان (العضو الكامل فى الجماعة الأوربية منذ يناير ١٩٨١) أصبحت لاعباً بارزاً فى التعبئة ضد الطموح التركى للانضمام للجماعة. وهكذا فإنه بإعلان جمهورية شمال قبرص يكون الجنرالات الأتراك قد خلقوا حجر عثرة أمام تركيا، الأمر الذى أساء لعلاقاتها مع اليونان والاتحاد الأوربى لعقود تلت.

كما تشكل حجر عثرة آخر بسبب الجهود التى بذلتها جماعات الشتات الأرمينى لتمرير قرار فى الكونجرس الأمريكى يقر بوقوع مذبحة الأرمن. واستهدف الجيش السرى لتحرير أرمينيا- وهو ماركسى وقومى معاً- وقتل بالفعل ٣٦ دبلوماسياً تركياً منذ العام ١٩٧٩ لإجبار الحكومة التركية على الاعتراف علناً بالمسئولية عن إبادة الأرمن. وكان هجوم أغسطس ١٩٨٢على مطار إسنبوغا واحتجاز رهائن فيه صادماً بشكل خاص لأنه تم فى ظل الأحكام العرفية وفى أكثر مطارات العاصمة تمتعاً بالحماية الأمنية. وانتهت العملية بمقتل ثمانية مسافرين وأحد المهاجمين. ومنذ هذه العملية أخذ المسئولون فى الخارجية التركية يساوون بين الحملات المنادية بالاعتراف بإبادة الأرمن

وبين عمليات اغتيال الدبلوماسيين. وكان الرئيس إيفرين هو أول أطلق نوعًا جديدًا من التهديدات والمحادثات الجانبية والضغوط من وراء الستار، والتى تتكرر كل عام تقريبًا فى وقت يدور حول ٢٤ أبريل تقريبًا وفحواها: ستحاول جماعات الضغط الأرمنية إقناع الكونجرس بإصدار قرار بشأن إبادة الأرمن، وسوف ترد تركيا على هذا بسحب سفيرها من واشنطون. وفى عام ١٩٨٧ ألغى الرئيس إيفرين زيارته للولايات المتحدة بعد صدور قرار من هذا النوع أبطله البيت الأبيض فعليًا. وعند نهاية حكم الجنرالات فى ديسمبر ١٩٨٣ كان هؤلاء قد عزلوا تركيا عن جيرانها فى الشرق والغرب. ولم يحافظ على تدخل الجنرالات سوى تحالف الجيش مع الولايات المتحدة والناتو.

بيد أن أوزال بمجرد أن أصبح فى السلطة اهتم شخصيًا بالسياسة الخارجية وسعى لاستعادة وضعية تركيا دوليًا خطوةً خطوة بعد الدمار الذى لحق بها. فأعاد الانفتاح على العالم العربى الذى فشل الحكم العسكرى فى الاحتفاظ به، وخاصة فيما يتعلق بالتجارة الثنائية وتصدير الخدمات فى صورة شركات التشييد التركية. وأخذت العلاقات مع أوربا بوجه عام والجماعة الأوربية بشكل خاص فى التحسن ولكن ببطء، فعلى العكس من الولايات المتحدة كانت الحكومات الأوربية- وخاصة الديموقراطيين الاجتماعيين وحزب الخضر الألمانى- أعلى صوتًا فى انتقاد الانقلاب العسكرى والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، وهو الانتقاد الذى استمر خلال عهد أوزال فى الثمانينيات. وأعاد الكثير من التنظيمات والمثقفين اليساريين تنظيم أنفسهم فى المنفى بألمانيا والبلدان المجاورة ودعموا المعارضة ضد النظام. ولكن الصحف الموضوعة تحت الرقابة وقتذاك وماكينة الإعلام التابع للجنرالات، عملت على أن تسىء أقسام واسعة من الرأى العام التركى فهم النقد الأوربى للحكم العسكرى على أنه نوع من الكراهية لتركيا وشعبها. كما أن الجماعة الأوربية لم تكن ببساطة على قمة أولويات الكثيرين وقتذاك: فأجزاء كبيرة من البلاد كانت تحت الأحكام العرفية ما تزال، والمحافظات الكردية أخضعت لإرهاب الدولة والعمليات الانتقامية لحزب العمال الكردستانى. كانت أوربا بعيدة ولم تصبح بعد جزءًا من الجدل السياسى اليومى، وهو ما استمر لعقد لاحق.

وبالنسبة لأوزال- كرئيس للوزراء- فقد كانت لديه رؤية لتركيا فى أوربا، مع إدراك للحقائق الاقتصادية والسياسية. كان على وعي بالحاجة إلى مرتكزات للاحتفاظ بمعدلات التنمية السريعة وإن كانت هشة. ومن ثم فإن الاتحاد الجمركي وآفاق عضوية الجماعة الأوربية يمكن أن توفر إطاراً مستقراً لانتقال البلاد نحو الديموقراطية والانطلاق الاقتصادي. كانت رؤيته لتركيا تقوم على الاعتزاز بكونها إسلامية وأوربية معًا، أى أن تكون فى سلام مع هويتها وهى تدخل فى ناد مسيحى إلى حد كبير، وهى رؤية تقدمية وربما سبقت عصرها، حيث ألهمت السياسة تجاه الاتحاد الأوربى التى انتهجها ورثته السياسيون، فى حزب العدالة والتنمية الذى سيكسب القلوب والعقول في العقد الأول من القرن ٢١، غير أن الطلب الذى تقدمت به حكومة أوزال للانضمام للجماعة الأوربية عام ١٩٨٧ كان سابقًا لأوانه. فلم تكن تركيا بسجلها المرعب فى مجال حقوق الإنسان، ولا كانت أوربا جاهزة لخطوة كهذه، ومن ثم فقد استغرقت المفوضية عامين قبل أن ترد على الطلب. غير أنها فى وقت الرد كانت منشغلة جداً بتحدى إدماج بلدان أوربا الشرقية. ورفضت المفوضية بدء مفاوضات انضمام تركيا بسبب أوضاع حقوق الإنسان فيها وجمود الأزمة القبرصية، ولكنها مع ذلك أبقت الأبواب مفتوحة أمام انضمام تركيا. وهكذا تأجلت عضوية تركيا فى الجماعة الأوربية وحتى الآن، الأمر الذى جعل الانضمام هدفًا رئيساً من أهداف السياسة الخارجية على مدى العقد التالى.

بشائر ١٩٨٩ : أدت التحولات فى أوربا الشرقية وتفكك الإمبراطورية السوفييتية إلى إتاحة فرص اقتصادية وسياسية جديدة أمام تركيا، وهو التطور الذى استوعبه أوزال فى الحال. فقد أعرب مبكراً عام ١٩٨٢ عن شكه فى قدرة التجربة السوفييتية على الاستدامة معتقداً "بأن اضطلاع الدولة بالتخطيط لن يكفى لتعويم البلاد. وكان مقتنعاً بأن الاتحاد السوفييتى سيعجز عن التكيف مع الاقتصاد العالمى المتغير، ومن ثم فإنه محكوم عليه بالهلاك. ورأى أن تركيا بحاجة إلى التحول فوراً حتى تستطيع أن تصبح لاعبًا أساسيًا فى تشكيل العالم بعدما يسقط الستار الحديدى" (مقابلة مع عثمان أولجاى، ٩ يوليو ٢٠٠٩).

بدأت مواجهة تركيا مع تآكل الشيوعية حتى قبل سقوط أولى هذه الحكومات. إذ إن

بشائر ١٩٨٩ قد وصلت عبر الحدود الغربية لتركيا فى أواخر مايو. فأتراك بلغاريا الذين أخضعوا لعملية إجبارية لفرض "السلافية" على أسمائهم وحظر الإعلان عن هويتهم اللغوية والدينية والثقافية منذ بدء حملة "الانبعاث الجديد"، بدأوا فى تنظيم احتجاجات جماهيرية فى شمال شرقى بلغاريا حيث يعيش قرابة ٨٠٠ ألف تركى. وقد رد تيودور جيفكوف السكرتير العام للحزب الشيوعى البلغارى، ومهندس الحملة المذكورة، على تزايد عدد المظاهرات وأعمال العصيان المدنى، باستخدام القمع الوحشى. وبعد مصرع سبعة أفراد، واحتمالات التصعيد الواضحة، قرر جيفكوف فتح الحدود مع تركيا. وعلى الفور اندفع أكثر من ٣٠٠ ألف من العرقية التركية عبر الحدود المفتوحة مع تركيا، حيث لقوا الترحيب بأذرع مفتوحة، فى البداية على الأقل. شكل اللاجئون قوافل طويلة على الطريق إلى اسطنبول والمعسكرات التى أقيمت لهم فى تراقيا.

تشكلت الموجة الأولى للاجئين من النشطاء السياسيين ومعارضى النظام الذين رحلتهم بلغاريا بالقوة، ثم تبعهم أكثر من ثلث السكان الأتراك فى بلغاريا. ولم يتوقف أثر مجيء هؤلاء على خلق جماعة مهاجرين كبيرة ذات تعبيرات ثقافية واجتماعية ودينية مختلفة لكل من القومية التركية والإسلام، بل إن هذا أنعش أيضًا جماعات الأتراك البلغاريين الذين يقيمون منذ مدة أطول فى تراقيا وبورصة واسطنبول حيث يتركز معظمهم. الأهم هنا أن الحلقة الأولى فى انقطاعات ١٩٨٩ جاءت لتذكر بصلة تركيا العميقة بالجماعات التركية والمسلمة فى البلقان التى كانت تعانى من استضعاف بالغ. وقد تدعم هذا الشعور بالمسئولية تجاه مسلمى البلقان أكثر بوقوع حرب البوسنة عام ١٩٩٢، عندما عارضت الحكومة التركية حظر السلاح الذى فرضته الولايات المتحدة على الجانبين المتصارعين- الذى استفاد منه الجيش الصربى- ودعمت الحكومة المجهود الحربى البوسنى، فعلى الرغم من العمل من خلال حلف الناتو دعمت الجيش البوسنى من وراء الستار.

استعادة جيران تركيا . اتبعت الحكومات الكمالية منذ العام ١٩٢٣ سياسة خارجية حذرة مبنية على أساس التوازنات الإقليمية والعالمية. فخلال العقود الأربعة الأولى من الحرب الباردة كانت تركيا منعزلة فعليًا عن جيرانها: إذ كانت بلدان البلقان والقوقاز وسوريا جزءًا من مجال النفوذ السوفييتى. وكانت اليونان صديقة ولم تكن حليفة ، ومر

العراق أولاً بسلسلة من الملوك الضعاف حتى وصل إلى إلى دكتاتورية صدام حسين الوحشية. ونتج عن تحولات ١٩٨٩ وتناقص النفوذ السوفييتي في آسيا الوسطى والقوقاز أن أصبح من الممكن لتركيا الوصول إلى مناطق نفوذها التاريخية. كان الوقت خصبًا أمام "القرن التركي" كما تصور أوزال، أى استعادة مكانة تركيا كلاعب أساسى فى الجغرافيا ما بعد العثمانية فى البلقان والشرق الأوسط. وبالرغم من أن زعماء المعارضة قد رفعوا ضده اتهامات بالـ"عثمانية" المختلطة برؤية موالية للأمريكان، فإن سياسته الخارجية- مثل سياسته العامة- قد بُنيت على خليط براجماتى من الأعمال والأيديولوجيا: زيادة العلاقات الاقتصادية والتعليمية والثقافية، فتح الأسواق أمام الشركات التركية، إلى جانب بلورة أدوار جديدة لتركيا كحامية للجاليات التركية فى العالم العربى وآسيا الوسطى، والمسلمين فى البلقان.

وعندما شعر أوزال بعدم قدرة السلك الدبلوماسى التركى على الانخراط فى سياسة هجومية- وليست دفاعية- فى الحرب الباردة، بادر هو شخصيًا بإنشاء وكالات حكومية لتكون قنوات لانخراط تركيا مع البلدان المجاورة وما بعدها: فأصبحت وكالة المساعدة التنموية التركية TIKA الأداة الرئيسية لتقديم المعونات التنموية لجمهوريات آسيا الوسطى، أما فضائية تى آر تى/ أوراسيا فقد حملت الصوت التركى إلى البيوت من أذربيجان إلى تركمانستان، كما كانت الخطوط الجوية التركية أولى الشركات "الغربية" التى افتتحت خطوطًا إلى مناطق مثل ألما آتا، أستانا، باكو.. وقد انبثقت صعوبة أداء وزارة الخارجية لهذه الأدوار من هوية الكثير من أعضاء السلك الدبلوماسى، وقد اعتبرت الخارجية بمثابة حصن الحداثة الكمالية، وحيث لم يكن السفراء والقناصل ميالين للشبكات الإسلامية والرؤية العثمانية والتين كانتا من المقومات المركزية فى سياسة أوزال الخارجية.

فى هذا الفراغ بدأت الجماعات الدينية المؤسسة فى تركيا مثل النورسو (أعضاء جماعة المعلم الكاريزمى سعيد النورسى) وأتباع رجل الدين الكاريزمى فتح الله جولين، فى إنشاء المدارس والأعمال التجارية والصحف فى معظم البلدان المجاورة وما وراءها. ونخص بالذكر مدارس جولين ذات المناهج العلمانية ومبادئها الأخلاقية "فى خدمة الصالح العام"، التى أصبحت الخيار التعليمى المفضل فى كثير من البلدان الاشتراكية

سابقًا. فقد لعبت دورًا مشابهًا لدور الإرساليات البروتستانتية التى جلبت التعليم الحديث إلى أبعد أقاليم الإمبراطورية فى القرن التاسع عشر، إذ مهدت مدارس جولين لتقدم النخب الاقتصادية والسياسية الناطقة بالتركية أو الموالية لتركيا فى مجمل الإقليم. وقد افتتح فى السنوات التى تلت انهيار الاتحاد السوفييتى أكثر من مائة مدرسة من هذا النوع فى الجمهوريات التركية مثل أذربيجان، كازخستان، قيرغيزستان، تركمانستان، أوزبكستان، بالإضافة إلى جمهوريات القوقاز فى روسيا الاتحادية. كما افتتحت مدارس جولين فى بلدان على ساحل البحر الأسود وفى البلقان، وبالتحديد: ألبانيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، مقدونيا. ومع عمل هذه المدارس كانت العلاقات التجارية مع تركيا تتطور، كما تزايد عدد الخريجين الراغبين فى الدراسة بالجامعات التركية. وجاءت نسبة كبيرة من الاستثمارات الأولى فى الإقليم من شركات كبرى فى اسطنبول ثم سرعان ما التحقت بها شركات أصغر وطموحة من الأناضول.

فى الوقت الذى خلقت المؤسسات الجديدة التى أدخلها أوزال والشبكات التعليمية الأساس للقوة الناعمة التركية والتى ستصبح أكثر بروزًا مع حكومات حزب العدالة والتنمية فى العقد الأول من القرن ٢١ ؟كان لتقاعد الجنرال إيفرين وحلول أوزال محله فى رئاسة الجمهورية أثره فى تهيئة الأوضاع لفترة وجيزة مورست فيها سياسة خارجية قوية استلهمت رؤية أوزال لتركيا كقوة إقليمية. وعلى الرغم من مأساة اللاجئين الأخيرة حرصت تركيا على تطبيع العلاقات مع بلغاريا عام ١٩٨٩ وسرعان ما تم التوصل إلى اتفاق بالفصل بين القوات على حدود تراقيا. وتحقق التقارب مع اليونان بعد التحاشى الصعب لوقوع حرب فى مارس ١٩٨٧ بسبب مركب الأبحاث التركى فى بحر إيجة، واستكمل هذا باتباع سياسة ذات قدرة تنافسية فى البلقان. فأسرعت تركيا فى الاعتراف بمقدونيا عام ١٩٩١ وكذلك بتطوير علاقة واعدة مع ألبانيا.

وكان من أهم مشروعات أوزال فى السياسة الخارجية، والتى وضع أسسها بهدف بناء قاعدة قوة لبلاده على سواحل البحر الأسود: إنشاء منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادى BSEC ومقرها اسطنبول عام ١٩٩٢، وهى منظمة ذات توجه اقتصادى لكل بلدان البحر الأسود والقوقاز، بما فيها روسيا إلى جانب ألبانيا، خلقت منتدىً غير سياسى للبلدان المتجاورة والتى لا تزال توجد بين العديد منها نزاعات كثيرة. فمثلاً

عندما علّقت تركيا علاقاتها الدبلوماسية مع أرمينيا بعد استيلاء القوات الأرمينية على بلدة شوشة الأذرية، كانت المنظمة هى المؤسسة الوحيدة الموجودة فى تركيا ويجتمع فيها الدبلوماسيون الأتراك والأرمينيون. بيد أنه قد تم الاحتفاظ بالقليل من روح التعاون والمشاركة الفاعلة هذه بعد وفاة أوزال المفاجئة فى أبريل ١٩٩٣.

وبالنظر إلى الأهمية السياسية العالمية المتزايدة للشرق الأوسط، لم يكن غريبًا أن يصبح أهم مجالات السياسة الخارجية التركية، حيث قام أوزال بتخلٍ جرىء– وإن كان محفوفًا بالمخاطر– عن سياسة التوازن التى اتبعتها الجمهورية الكمالية. أخذت العلاقات مع إسرائيل تتحسن ببطء منذ منتصف الثمانينيات عندما تحدث أوزال صراحة للمرة الأولى عن تطوير العلاقات معها، واقترح أن تلعب تركيا دور وسيط السلام بين إسرائيل والعالم العربى. ورأى أوزال فى إسرائيل شريكًا ضروريًا لتركيا إن أرادت الأخيرة أن تلعب دورًا فى الشرق الأوسط. كما كان مدركًا للفوائد الممكنة وراء التعاون مع اللوبى الموالى لإسرائيل فى الولايات المتحدة فى مواجهة اللوبى الأرمنى فى الكونجرس، وكذلك التعاون مع المخابرات الإسرائيلية فى الحملة ضد حزب العمال الكردستانى. ومع بدء أعمال مؤتمر السلام بمدريد عام ١٩٩١ أصبح من الممكن مباشرة هذه العلاقات فى العلن دون خوف من غضب الحكومات العربية

وإذا كانت العلاقات مع إسرائيل جزءًا من سياسة أوزال تجاه الشرق الأوسط، فقد كانت حرب الخليج الوشيكة ضد العراق وتوقع اضطلاع الولايات المتحدة بإقامة نظام إقليمى جديد فى الشرق الأوسط من أهم العوامل المشكّلة لتلك السياسة. وحتى تصبح تركيا قادرة على ممارسة نفوذ فى هذا النظام الجديد، وأن تصبح حليفًا رئيسيًا لأمريكا فى الإقليم، توجب عليه أن تقف فى الجانب الفائز. وبالفعل فى أغسطس ١٩٩٠ نجح أوزال فى حث البرلمان على الترخيص بإرسال القوات التركية إلى العراق والانضمام إلى المجهود العربى الأمريكى. كما وافق البرلمان على السماح للقواعد الأمريكية فوق التراب التركى بالاشتراك فى الغزو. فعل أوزال هذا على الرغم من عدم موافقة رئيس الأركان، وبالمخالفة للتردد التركى المعتاد إزاء التدخل فى الخلافات البينية العربية. وفى حادثة مشهودة فى تاريخ تركيا السياسى اضطر رئيس الأركان نجيب تورمتاى إلى تقديم استقالته بعد مواجهة علنية بينهما، حيث انتقد الجنرال علنًا قرار أوزال بالانضمام إلى

المجهود الحربى الأمريكى. كانت هذه هى المرة الأولى والوحيدة التى يجبر فيها رئيس أركان على الاستقالة بسبب تحديه للرئيس. فى نهاية الأمر لم يدخل الجيش التركى إلى العراق. ولكن عندما بدأ الجيش العراقى حملة انتقام ضد الأكراد لتأييدهم الحملة الأمريكية غير المكتملة بدأ مئات الألوف من المدنيين الكراد يفرون باتجاه الحدود التركية. أغلقت الحدود فى أبريل ١٩٩١، ومع ذلك سمح للاجئين بالدخول بناء على طلب أوزال لتجنب وقوع كارثة إنسانية على أعتاب تركيا. ومن ثم كان أوزال من مؤيدى فرض منطقة للحظر الجوى فوق شمال العراق، التى أقيمت لحماية الأكراد من بطش صدام، وهى المنطقة التى ستصبح فيما بعد إقليم كردستان ذا الحكم الذاتى، الذى سينظر إليه الدبلوماسيون الأتراك وحكوماتهم بعين الشك فى الألفية الجديدة.

غير أنه بغض النظر عن نجاح أوزال فى مواجهة رئيس الأركان، فإن اشتراكه فى الجهد الحربى ذى الاستخبارات السيئة والذى لم يكتمل ضد العراق كان فشلاً كبيراً، فالقوات الأمريكية غادرت بعد طرد القوات العراقية من الكويت، ولكن دون الإطاحة بصدام، ومن ثم تركت تركيا لتعايش جاراً غير مستقر. وأولاً وقبل كل شيء فقد انهارت الخطة الكبرى لإعادة هيكلة الشرق الأوسط بسبب الانسحاب السريع للجيش الأمريكى وبقاء صدام حسين دكتاتوراً على العراق. كما أن تدمير خطوط أنابيب النفط العراقية- التركية وحقول النفط العراقية قد حرم تركيا من عائدات كبيرة وحطم اقتصاد المحافظات الكردية على الحدود العراقية والتى كانت مفقرة أصلاً، بينما لم تقد الولايات المتحدة سوى القليل للشكر على الدعم التركى. يمكن القول إن أوزال قد خسر فى الحملة على العراق. غير أن المثال الخاص بانخراط تركيا فى حرب الخليج الأولى سيصبح تحذيراً صارخاً لبرلمانات المستقبل من السير الأعمى وراء السياسات الأمريكية. ومن النتائج الأخرى المهمة للحرب ومشكلات اللاجئين التى تسببت فيها: إدراك أن المصالح التركية تكمن فى استقرار جيرانها، وأنه مثلما كان الحال مع البلقان ليس بمقدور تركيا تجاهل حدودها الشرقية والشعوب التى تعيش وراءها.

لقد أصبح تورجوت أوزال رئيس وزراء بالصدفة: تحديداً بسبب خطأ حسابات الجنرالات، وبسبب إصرار الناخبين على رفض إملاء الحراس. وبمجرد أن أصبح

أوزال في السلطة، في سياق أصبح من المستحيل معه وجود نقد اشتراكي لليبرالية الجديدة، تمكن من مداعبة خيال المواطنين العاديين بتجاوبه مع آمالهم ومخاوفهم. وقد نجح بفضل الكاريزما التي يتمتع بها في الجمع بين تحالف المحافظين بعد الانقلاب وبين القوى الليبرالية اقتصادياً. إذ أدمجهما معاً في مشروع توفيقي من أجل استعادة هيبة تركيا وتحسين وضعها الاقتصادي والسياسي عالمياً. وقد أنجز بالفعل الكثير من هذه الأهداف خلال السنوات الست الأولى من حكمه، على الرغم من أن عملية إعادة الهيكلة الرأسمالية الفشنة للمجتمع التي اضطلع بها قد خلقت الكثير من الخاسرين، ودمرت قيم التضامن والالتزام المتبادل التي كانت تدعم لحمة المجتمع. كما أن التراخي الذي انتهجته حكومته عن ضبط الموازنة سرعان ما ولّد تعاظم الديون والتضخم.

لم يستطع أوزال احتواء الحرب الكردية وما ارتبط بها من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، كما لم يملك القوة الكافية لمحاسبة جلادي انقلاب سبتمبر. وعندما انتخب رئيساً حكم البلاد من خلال رئيس وزرائه التابع يلديران أكبولوت، ولكن تحتم عليه فيما بعد أن يتنازل عن الكثير من سلطاته عندما خسر حزب الوطن الأم انتخابات ١٩٩١. وقد ظل يحاول حتى وفاته عام ١٩٩٣ من أجل دفع تركيا نحو الانخراط النشيط مع التحولات الرئيسية في البلدان المجاورة لها، ومع تبعات انهيار الاتحاد السوفييتي، ومع الصراعات الناشبة في البلقان والشرق الأوسط وعملية إعادة هيكلة الشرق الأوسط. غير أن السياسة في تركيا وقعت في التسعينيات مرة أخرى تحت قبضة الدولة الحارسة. إذ إن الجيش وأنصاره لم يتأخروا في العودة إلى مقاعد السلطة، ومن ثم ضاعت فرصة الإسراع في تطبيق نموذجه التنموي (الذي يجمع بين: المحافظة السياسية، الليبرالية الاقتصادية، الاندماج في العالم) وبالمثل ضاعت فرصة بدء شراكة ذات مغزى أكبر مع الجماعة الأوربية. كان عقد من الجمود السياسي على وشك البدء، على الرغم من التغيرات الكبيرة في الأوضاع الاجتماعية- الاقتصادية، وبروز طبقات اجتماعية جديدة ستلعب أدواراً أكثر أهمية في قادم السنين.

الفصل الثالث

"العقد الضائع"
الحروب، الأزمات، الائتلافات الضعيفة
(١٩٩١-٢٠٠٢)

كانت سنوات محبطة غالبًا تلك التي مرت منذ هزيمة حزب أوزال "الوطن الأم" في انتخابات نوفمبر ١٩٩١، حتى النصر الانتخابي الذي حققه حزب العدالة والتنمية في نوفمبر ٢٠٠٢. إذ إن تحرير الاقتصاد التركي والانفتاح الحذر في المجال السياسي، وانخراط أوزال النشط في عالم ما بعد الشيوعية الذي نشأ بعد ١٩٨٩، وتراجع الجيش والدولة الحارسة.. كل عمليات التطبيع المعتدل هذه تم قطعها. وبدلاً منها اختارت الحكومات الائتلافية الضعيفة التواطؤ مع الجيش والمافيا ومئات القتلة المأجورين، بهدف واضح هو محاربة حزب العمال الكردستاني، وشن الحرب والإرهاب الفعليين ضد مواطنيها.

ولا يزال من غير المفهوم جزئيًا حتى الآن سبب تفاقم الأوضاع في المحافظات الكردية بهذه السرعة وبتلك المستويات من العنف والتدمير، بيد أنه من شبه المؤكد أن الحرب التي خاضها الجنرالات في كردستان قد استخدمت لإدامة حكم حراس الجمهورية. كان الاقتصاد في التسعينيات ضعيفًا مثلما كانت السياسة، ولكن بسبب التلاعب بالمجالين وُجِّه جزء كبير ولم يفصح عنه من الموازنة إلى الجيش والحرب على الأكراد، وذلك بلا قيود أو رقابة عامة. وفي مناخ الشرعية الناقصة هذا، كان مجرمو المافيا وزعماؤها من الأعضاء المحترمين في التحالف ضد الإرهاب، كما كان السياسيون قادرين على نزح الأموال من البنوك معتمدين على إعادة التوزيع الشعبوية والزبونية السياسية. وظلت ثقة الأسواق على مستوى متدنٍ للغاية معظم فترة التسعينيات، حيث وجدت فترات قصيرة من

النمو السريع بالتبادل مع الأزمات الاقتصادية التي دمرت سبل معيشة الشعب، بينما نادراً ما انخفض التضخم عن علامة الـ ٧٠٪.

لقد أزهقت أرواح عشرات الآلاف. في جبال كردستان، في المدن، من خلال الحرب والمذابح والاغتيالات والتعذيب والزلازل. لقد انقسم البلد فعليًا إلى قسمين بفعل هياكل للحكم مختلفة ومتداخلة: الجنوب الشرقي الكردي الذي كانت تحكمه بالفعل الدولة الحارسة، مع محافظيها المخصوصين، وإخصائيي مكافحة الإرهاب والمجرمين. بينما في الغرب كانت مؤسسات الدولة دستورية غالبًا وإن كانت عرضة للتلاعب وتدخل الحراس. وحينما لم تعد هذه الصدوع في شئون الدولة غير الأخلاقية لا تخطئها عين، وأضحى المجتمع المدني على وعي بآثارها وبالسلطات الواجب إيقافها عند حدها: أخرجت فضيحة سوسرلك للضوء الشبكات الإجرامية التي أقامتها الدولة الحارسة لقمع الانتفاضة الكردية. وقد تم

التمويه عليها في حينها بالتدخل العسكري "ما بعد الحداثي" أي غير الدموي للجيش عام ١٩٩٧. وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية فتر الغضب من عجز الدولة ومزاج التحدي في الشهور التالية للزلزال المدمر الذي ضرب إقليم مرمرة في أغسطس ١٩٩٩. ومع بداية الألفية الجديدة أصبح المزاج العام هو الشعور بالإرهاق والقلق الذي ازداد مع رئاسة بولنت أجاويد ذي المرض الدائم للوزارة والذي تحولت عودته للسياسة في هذا العقد إلى هزل مأساوي. غير أن السنوات الأخيرة في حكمه قد تضمنت بعض لحظات الراحة: إذ بدأ الاقتصاد يتعافى تحت إشراف وزير الاقتصاد النابه كمال درويش، كما انبعث الدفء في العلاقات الباردة مع البلدان المجاورة وأوربا بفضل جهود وزير الخارجية ذي الميل الأوربي إسماعيل جيم. وكان الاتحاد الجمركي مع الجماعة الأوربية عام ١٩٩٥ نتيجة الجدول الزمني الطويل للمشاركة المنصوص عليها في اتفاقية أنقرة عام ١٩٦٣، وقد مثل هذا تحولاً مهمًا في العلاقات بين تركيا والجماعة الأوربية. ومع نهاية العقد كان على الإصلاح السياسي أن يمهد الأرضية لعهد جديد في هذه العلاقات.

أنهت انتخابات نوفمبر ١٩٩١ الاستقرار النسبي الذي استمر ثماني سنوات مع حكم حزب الوطن الأم. وما حدث بعد ذلك يشبه الاستعادة العجيبة للائتلافات غير المستقرة والعنف السياسي في السبعينيات. شهد "العقد الضائع" ثماني حكومات ائتلافية، وحكومتي حزب واحد لم يدم عمر الواحدة منهما خمسة أشهر. اشتركت كل الأحزاب فعليًا في السلطة مع شريك آخر بغض النظر عن التناقضات في التوجه السياسي. كان سليمان ديميريل يقود حزب الطريق القويم، ولكن بعد انتخابه رئيسًا عام ١٩٩٣ انتقلت رئاسة الحزب إلى تانسو شيلر. وقد اشترك الحزب كشريك أساسي في كل الحكومات الائتلافية ذلك الوقت، ونفذ من خلالها سياسة في مكافحة الإرهاب تسببت في تدمير حكم القانون المهتز أصلاً في تركيا، ومهدت الطريق لإقامة هياكل حكومية موازية في

المحافظات الكردية. وكان من بين الأحزاب الشريكة الصغرى غير الفاعلة في تلك الائتلافات: الحزب الشعبي الديموقراطي الاجتماعي برئاسة إردال إينونو والذي يعد سلف حزب الشعب الجمهوري، ومنافسه حزب اليسار الديموقراطي برئاسة بولنت أجاويد. وفي النصف الثاني من العقد التحق بالائتلافات الحكومية حزب الرفاه الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان، وحزب الحركة القومية بزعامة ألبرسلان توركيش، بينما عاد لفترة قصيرة حزب الوطن الأم بقيادة مسعود يلمظ. وفي محاولة من تانسو شيلر في منتصف التسعينيات لتفادي الإجراءات التشريعية دخلت في ائتلاف غريب مع حزب الرفاه. وفي نقطة ما من هذا العقد شاركت في الحكومة كل الأحزاب الممثلة في البرلمان، وقد نال كل منها حصته من الفضائح السياسية والاقتصادية.

وفي الواقع أن كل الحكومات كانت محدودة الفاعلية، حيث أصبح البرلمان في أنقرة مسرحًا لاقتتال سياسي عقيم، ولتقاسم المالية العامة بين المحسوبيات المختلفة. أثرى معظم السياسيين أنفسهم بهذه أو تلك من الطرق غير القانونية، وإن عاجلاً أم آجلاً تم إدراجهم في "الحرب على الإرهاب"، تلك القضية التي كانت عنوان العقد بأكمله. أدار الجيش والشرطة الحرب ضد حزب العمل الكردستاني الانفصالي، ولكن هذه الحرب تحولت باطراد إلى حرب ضد الشعب الكردي ككل، وضد كل فرد يعتبر عدواً. واستهدفت التنظيمات السرية مثل المركز الدركي للاستخبارات ومكافحة الإرهاب، والفرقة الخاصة، إلى جانب القتلة المأجورين ومقاتلي حزب الله الذي ترعاه الدولة وحراس القرى.. استهدفت المثقفين والمعتدلين الذين يمكن أن يلعبوا دور الوسيط بين مطالب الحد الأقصى التي رفعها حزب العمال الكردستاني وخاصة مطلب الاستقلال، وبين إصرار الدولة التركية على وحدة التراب. من ثم فإن عمليات القتل خارج القانون، التدمير الكلي للقرى، حرق الغابات، وانتهاكات حقوق الإنسان قد بلغت مستويات لم تعرفها تركيا منذ الفظائع التي ارتكبت أوائل القرن العشرين.

لكن العنف لم يقتصر على الشرق، بل امتد إلى الغرب بسبب الجنود المصدومين العائدين من الجبهة والذين أخذوا في ممارسة العنف في محيطهم. كانوا يعانون من تذكر المشاهد التي رأوها في الجبال الكردية، ومن أعمال العنف التي صدرت لهم الأوامر بارتكابها. وامتلأت "الصفحة الثالثة" في الصحف التركية بأخبار الجنود السابقين الذين تملكتهم سورة القتل، وهي الصفحة المخصصة لأخبار الجرائم غير السياسية. أما عملاء الأمن ومقاتلو مكافحة الإرهاب الذين سحبوا من مناطق القتال فقد كانوا يسعدون باستخدام أساليب التعذيب المختلفة ضد الشباب البريء. وأصبحت وسائل الإعلام منبراً ومعرضاً للفظائع، وقد نما جيل جديد على أخبار العنف في الإذاعة والتليفزيون التي تبدأ بعناوين من قبيل: "قتل ثلاثين إرهابيًا في الريف حول القرية س" أو "استشهاد ٢١ جنديًا على أيدي الإرهابيين عند نقطة المراقبة ص". قد تتغير أسماء القرى وأعداد الضحايا لكن صور الجثث واللغة المعبرة بقيت كما هي. فكان من العدواني ذكر قتلى رجال العصابات بأسمائهم، أما أفراد الجيش التركي فيذكرون كشهداء في سبيل الله. ومضت إلى أبعد من هذا بعض المنافذ الإعلامية، مثل تليفزيون الدولة تي آر تي الذي وصم زعيم حزب العمال الكردستاني بـ"قاتل الأطفال" والحزب بـ "اللصوص وقطاع الطرق". وأدى هذا الاستعمال السائد للغة السلبية في الأخبار إلى انطباع واسع بالتحيز، فالضحايا كانوا يعلمون جيدًا هوية من ارتكب بحقهم هذا الجرم

بمجرد انتخاب أوزال رئيسًا عام ١٩٨٩، بدأت سلسلة من الاغتيالات. ففي وقت كان الجدل محتدمًا حول أسلمة المجتمع قتل ثلاثة من المثقفين المعروفين بآرائهم النقدية فيما يتعلق بالدين. في يناير قُتل أستاذ القانون معمر أكسوي بالرصاص أمام منزله، وفي سبتمبر قُتل الكتب الملحد والمناهض لرجال الدين طوران دورسون بالرصاص أيضًا، وفي أكتوبر الفقيه والكاتب بهري أوتشوك بواسطة طرد ملغوم. ولم يتم التوصل إلى القتلة في أي من الحوادث الثلاث،

ولكن بالاستفادة من معلومات عرفت فيما بعد، وفي ضوء ما كشفت عنه محاكمة إرجنيكون (انظر الفصل الخامس) أصبح من شبه المؤكد الآن أن القتل تم باستخدام قتلة مأجورين يعملون لحساب وحدات مكافحة الإرهاب في الجيش والشرطة. وقد شهد العقد اغتيال أكثر من اثني عشر مفكرًا وناشطًا سياسيًا وصحفيًا من الأتراك والأكراد. كما اغتيل بضعة ألوف من الأكراد الأقل شهرة (من سياسيين وقوميين أكراد أو ببساطة أناس لهم مكانة محلية) في الجنوب الشرقي على أيدي وحدات الإعدام السرية أو العلنية بشكل متزايد في قوات الشرطة الخاصة. وبالرغم من استمرار الإشارة إلى هذه الاغتيالات بالقضايا "غير المحلولة"، يعرف المواطنون العاديون في المناطق الكردية أن القتلة كانوا يعملون لحساب الدولة والجيش. بل إن هناك شكوكًا في وفاة أوزال نفسه المفاجئة حسب بعض المصادر، بمن فيه زوجته سمرا. وقد بدأ المدعي العام التحقيق في هذه الادعاءات في سبتمبر ٢٠١٠.

وقد حدثت تحولات كبيرة على المستوى المحلي حينما حل حزب الرفاه محل الحزب الشعبي الديموقراطي الاجتماعي في كثير من البلديات. ففي انتخابات مارس ١٩٩٤ وقعت مجالس المدن في اسطنبول وأنقرة إلى جانب المئات من مجالس المراكز والبلدات في قبضة حزب الرفاه. وقد جاء هذا التصويت في جزء منه كرد فعل على الزبونية السياسية التي انتهجها الديموقراطيون الاجتماعيون، وفي جزء آخر كنتيجة للمنافسة بين الحزبين الديموقراطيين الاجتماعيين. وقد لجأ العمد الإسلاميون في بداية ولايتهم بالاستفزاز: فقد انزعج كثيرون من مقترحاتهم بالفصل بين الرجال والنساء في وسائل النقل العام، وإلزام الموظفات في البلديات بارتداء الحجاب. وشكلت ضاحية سلطان بيلي الفقيرة في اسطنبول حالة خاصة في التعبئة الإسلامية حيث سعى نشطاء حزب الرفاه إلى بناء معقل قوي لهم هناك منذ الثمانينيات. وعندما وصل الحزب إلى السلطة ركزوا على الحكم الحضري الجيد وتوفير الخدمات الاجتماعية، وحرصوا إلى حد كبير على

عدم فرض الأيديولوجية الإسلامية. ومن خلال هذه البيئة الأكثر براجماتية للسياسة البلدية كان يتشكل جيل جديد من السياسيين الذين سيحكمون البلد فعليًا فيما بعد.

حالة الطوارئ في الشرق:

الحرب الكردية في التسعينيات

في وقت متأخر من ليلة ٥ يوليو ١٩٩١ ألقت الشرطة القبض على فيدات أيدن في منزله بديار بكر. وهو أحد نشطاء حقوق الإنسان الذي يتمتع باحترام واسع ورئيس حزب العمل الشعبي. وبعد ذلك بيومين عثر على جثته وعليها آثار التعذيب ملقاة على جانب الطريق في مادين أحد مراكز محافظة إلازيغ المجاورة. لم يكن فيدات أول ناشط سياسي كردي يسقط ضحية للمد المتصاعد "لعمليات القتل غير المحلولة" التي ارتكبتها وحدات مكافحة الإرهاب منذ أواخر الثمانينيات. غير أنه كان الضحية الأبرز، والأمر الأكثر أهمية أنه كان القائد الذي اختار الكفاح من أجل حقوق الأكراد عبر القنوات القانونية للسياسة الحزبية وأنشطة حقوق الإنسان. وكانت جنازته في ١٠ يوليو بمثابة نقطة تحول في تاريخ النضال الكردي، وهو ما سجله أحد التنفيذيين في مجلس مدينة ديار بكر بعد أربعة أيام بقوله: "كنت حاضراً في الجنازة. كان هناك مائة ألف فرد على الأقل. مشينا من المسجد باتجاه المقابر خارج أسوار المدينة. وعندما اقتربنا من بوابة ماردينكبي شاهدنا المئات من شرطة الفرقة الخاصة واقفين فوق أسوار المدينة ومركز الشرطة. لم نستطع تمييز وجوههم لأنهم كانوا يضعون أقنعة بيضاء عليها. وعلى أي حال لم يكن لدينا الوقت كي ننظر إليهم لأنهم بدأوا في إطلاق النار علينا. وتحول المكان إلى حمام دم. بإمكانك أن تسأل أي فرد هنا عن هذا، فالجميع شهد ما حدث.." (Seyhmus Bey 1996).

وفي تحقيقات إرجنيكون شهد عملاء عاملون وسابقون من بينهم وزير دولة سابق بأن حمام الدم هذا قد تم تنفيذه بأوامر من قائد فوج لمدينة وأعضاء خلية

تعمل لحساب الدولة، وهي رواية للأحداث أكدها بقوة شهود عيان. وبالرغم من أن السلطات اعترفت رسميًا بمقتل ثلاثة أشخاص فقط، فقد شهد مراقبون محليون بأنهم رأوا عشرات القتلى. وبعد انتهاء حمام الدم دُفن جثمان فيدات في مقبرة ماردينكابي بالفعل. وقد قمت بزيارة المقبرة بنفسي عام ١٩٩٦ وهي تقع على منحدر من أسوار المدينة إلى وادي نهر دجلة. وعندما سألت مرافقي عما إذا كان يعرف قبر أيدن، تردد في الإجابة ثم وافق أن يريني إياه بشرط ألا نتوقف أمامه. كان يخشى أن نعتقل أو حتى يطلق علينا النار، إذ إن المقبرة كانت تحت المراقبة من مركز الشرطة القريب.

سياسة الأرض المحروقة: في يوم ١٩ أغسطس ١٩٩٢ هاجم ٣٠٠ مقاتل من حزب العمال الكردستاني مدينة شرناك في أقصى جنوب شرقي البلاد، وقصفوا ثكنات الجيش ومراكز وقيادة الشرطة. ورد الجيش على الهجوم بتدمير المدينة بأكملها والتي يعيش فيها ٢٥ ألف مواطن معظمهم من الأكراد. ومنذ هذا الوقت وحتى الآن تتسبب الهجمات في هجمات مضادة، فأعمال القتل تثير الرغبة في الثأر، واتفاقيات وقف إطلاق النار تعلن وتخرق. وأصبح من المستحيل تحديد المسئول عن الفظائع المرتكبة: فرجال العصابات يهاجمون القرى التي قرر كبارها الوقوف إلى جانب الحكومة، وقتلوا المدرسين الذين رأوا فيهم مجرد ممثلين للدولة التركية. أما حراس القرى فقد كانت سمعتهم متناقضة، وهم قوات غير نظامية أنشأها تورجوت أوزال لمساندة الجيش النظامي، لكنها سرعان ما تحولت إلى عصابات شبه قبلية انغمست في تصفية الحسابات مع خصومها وطرد القرويين الذين يرفضون حمايتها. وباتت هذه القوات عاملاً أسهم في المزيد من تعقيد الصراع، وما زال تسريحها مشكلة منذ أكثر من عشرين عامًا. أما بالنسبة لوحدات مكافحة الإرهاب وأدواتها من القتلة المأجورين، فبالإضافة إلى ارتكاب الاغتيالات السياسية توسعت أيضًا في تهريب المخدرات، بل حتى أحيانًا بالتعاون مع مهربين يعملون لحساب حزب العمال الكردستاني. لقد تعرض

للتعذيب والقتل المئات من المثقفين والنشطاء والمتعاطفين الأكراد مع حزب العمال. ويُزعَم أن هذه الانتهاكات قد نفذها أعضاء في مباحث الشرطة ومركز مكافحة الإرهاب. وتم إغراق من قُتلوا في آبار مهجورة مملوكة لشركة أنابيب البترول المملوكة للدولة (بوتاس) في باتمان، وبقيت هناك حتى أُخرجت عام ٢٠١٠ في إطار تحقيقات قضائية في جرائم مركز مكافحة الإرهاب. لقد قاتل الجيش حزب العمال الكردستاني، ولكنه قام أيضًا بحرق القرى وتعذيب سكانها قبل إجبارهم على الفرار. كانت المدن يحكمها الخوف والقتلة الذين استخدموا السيارة الرينو ١٢ إس: "وُجِد هؤلاء الرجال، وكانت مهمتهم أن يقتلوا. إنها الفرقة الخاصة. كانوا يضعون الأقنعة على وجوههم. وبعد أن يغادروا لا تجد أحدًا يمكنك أن تشكو إليه" (مقابلة مع نبهات أكوتش بتاريخ ١٣ يوليو ٢٠٠٩).

كذلك قام حزب الله الكردي- المدعوم من وكالات مكافحة الإرهاب- بقتل عشرات المتعاطفين مع حزب العمال الكردي إلى جانب أفراد من الجمهور العادي اعتُبِروا "فاسقين". كان مقاتلو الحزب مرهوبين بسبب افتقارهم لصارخ للرحمة، ففي ديار بكر وباتمان حيث نشأت الجماعة لم يكتفِ مقاتلوها بتصفية أعدائهم بوحشية مفرطة وإنما أطلقوا الرصاص على مقابرهم ودمروها.

استمر قتل الشخصيات العامة باغتيال الكاتب الكردي الثمانيني موسى عنتر في سبتمبر ١٩٩٢، والنقابي الكردي زُبير أكوتش في يناير ١٩٩٣. وفي سبتمبر أيضًا أُطلق الرصاص في باتمان على محمد سنجار عضو البرلمان عن حزب العمل الشعبي المؤيد للأكراد بينما كان في بعثة لتقصي الحقائق بشأن "جرائم القتل غير المحلولة". وكان من الضحايا أيضًا صحفي التحقيقات أوغور مامكو الذي يُعتَقد أنه قد حصل على دليل عملي على وجود الشبكات السرية المسئولة عن موجة القتل المريبة. بل إن الجنرال أشرف بيتليس المعروف بموقفه النقدي من القتل العشوائي في المناطق الكردية قد لقي مصرعه هو الآخر في حادثة طيران لم يعرف سببها في حينه. وفي خريف ٢٠١٠ شهد ضباط جيش كبار متقاعدون بأن بيتليس ربما يكون قد صُفِّي بواسطة مركز مكافحة الإرهاب.

لقد انهارت في أعين الكثيرين من الأكراد الواعين سياسياً إمكانية الانخراط الشرعي في النظام السياسي التركي. وكما يقول عمدة حي سوريتشي في ديار بكر: "بعد اغتيال فيدات قررت أعداد متزايدة من الرجال والنساء الانضمام إلى حرب العصابات. وحتى من أرادوا الحل السياسي أجبروا على الصعود إلى الجبال. وكان اغتيال محمد سنجار علامة فارقة أخرى. من الممكن أن تُنتخب وتصبح عضواً في البرلمان، لكن من الممكن أن نقتلك. ثم جاءت علامة ثالثة باغتيال أبي (العم) موسى. يمكن أن تكون في الثامنة أو الثمانين.. سيان سنقتلك" (مقابلة مع محمد دميرباش، ١١ يوليو ٢٠٠٩).

خلال السنوات الست التالية استخدمت القوات المسلحة سياسة الأرض المحروقة بهدف إخلاء المناطق الكردية المعتبرة كمناطق خلفية لحزب العمال الكردستاني. وكان هناك هدف آخر، يذكّر بالسياسات المعادية للأكراد في الثلاثينيات، وهو تشتيت السكان الأكراد وسط الناطقين بالتركية من أجل الإسراع في استيعاب الأكراد. غير أن أسوأ الفظائع قد ارتُكبت أثناء الحكومة الائتلافية بين حزبي الطريق القويم والديموقراطيين الاجتماعيين في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ برئاسة تانسو شيلر وإردال إينونو (ابن عصمت إينونو) كنائب لها. عيَّنت شيلر محمد أجار رئيساً لقوة الشرطة الوطنية، والذي أسس بدوره فرع العمل الخاص، وتوصل إلى اتفاق مع الجيش بتنسيق العمليات بين مختلف وحدات مكافحة الإرهاب.

لقد تم تدمير أكثر من ثلاثة آلاف قرية وتم تفريغها من سكانها باستخدام القوة من جانب القوى الأمنية، أو بدرجة أقل على أيدي العصابات الكردية. والنتيجة أن ما يقرب من ثلاثة ملايين كردي قد نزحوا من ديارهم، وتم تدمير الاقتصاديات الريفية القائمة على الإنتاج الزراعي وتربية الماشية. ومع نهاية العقد بلغ من فقدوا أرواحهم في الصراع ٣٥ ألف إنسان على الأقل، معظمهم من المقاتلين الأكراد، والعديد من الآلاف من جنود القوات المسلحة (أغلبيتهم من

أصل كردي أيضًا)، وعدة آلاف من غير المقاتلين والذين فشلت الدولة في حمايتهم.

الحرب الكردية تدخل المدن: خرجت الحرب الكردية عن السيطرة بسرعة حتى أن قلة من المراقبين هم الذين استطاعوا ملاحقة ما يحدث. لقد كان هناك القليل من الكراهية بين الأتراك والأكراد، بل إن مستويات التصاهر بين الجانبين كانت مرتفعة نسبيًا، خاصة في المدن. كما أن أيديولوجية حزب العمال الكردستاني نفسها لم تقم على أساس الجنس أو العرقية، وإنما على الماركسية والتعبئة المناهضة للإقطاع. غير أن الصحف وغيرها من المنافذ الإعلامية أخذت تسقط بشكل متزايد في خدمة تآمر الدولة الحارسة ومن ثم أسهمت بدورها في زيادة مناخ القلاقل، حيث تم تصوير حزب العمال الكردستاني على أنه المسئول الأوحد عن كل المتاعب. وتغاضى الإعلام عن عمليات اقتلاع السكان وتزوحهم التي يمكن أن تغير البنية الديموجرافية لتركيا. فقد طُردت أعداد كبيرة من الأكراد من قراهم فتوجهوا إلى المدن الصغيرة في كردستان وإلى الغرب التركي وأوروبا. ونتج عن هذا مشهد حضري جديد بنشوء مدن كردية كبيرة في الشرق، مع جماعات كردية كبيرة الحجم- وإن غلب عليها الفقر- في مدن غرب تركيا.

وقد فر معظم النازحين الأكراد إلى المراكز الحضرية في الإقليم، فتضاعف عدد سكان ديار بكر من ٤٠٠ ألف نسمة في الثمنينيات إلى أكثر من مليون نسمة في منتصف التسعينيات. وهناك العديد من حالات مشابهة لمدن أخرى في الإقليم شهدت نموًا كبيرًا في تعدادها بسبب الحرب. ولما كانت المدن الكائنة جنوب شرقي تركيا تعاني أصلاً من فقر شديد في الأرصدة والقدرات البشرية والمعرفة التكنولوجية والبنية التحتية، فقد تسبب الضغط السكاني المتزايد في المزيد من تدهور مستويات المعيشة فيها. وأدى التنافس المحتدم على الموارد الشحيحة إلى تغيير قواعد الاشتراك فيما اعتبر دائمًا مجتمعات حضرية يمكن التحكم فيها وتقوم على مبادئ الثقة المتبادلة والالتزامات المتعارف عليها. لقد

تجاهلت حكومات ذلك الوقت الأوضاع في المدن الكردية حيث أنكرت أساسًا وجود نزوح سكاني. فقد فشل سياسيو أنقرة، الذين أصبحوا منشغلين بالحرب على الإرهاب، في دعم البلديات لمواجهة مشكلة اللاجئين. وهو ما دفع البلديات إلى اللجوء للحلول غير الرسمية مثل القبول ببناء الطوابق المرتفعة في قلب المدن ذات معمار القرون الوسطى. لم تكن ديار بكر في منتصف التسعينيات مكانًا طيبًا: فوجود وحدات مكافحة الإرهاب كان ملموسًا، ودوريات الشرطة المدرعة تجوب الشوارع، وحراس القرى في رداء الميلشيات غير النظامية يجولون في الطرقات، بينما يوجه رجال الشرطة والجيش فوهات المدفعية الثقيلة صوب المارة. وكانت الأنشطة التجارية تتوقف بعد المغرب فيخيم صمت رهيب على المدن المظلمة المكتظة بسكانها، بينما الدخان المنبعث من الإطارات المحترقة يحرق العيون والأنوف. أما في الأزقة الضيقة فتشكل جريمة الشارع والدعارة الإجبارية والأطفال والمتسولون المشهد الكئيب للحياة اليومية في المدينة.

فر الأكراد إلى الذين لهم صلات عائلية بغرب تركيا والمراكز الصناعية فيها، حيث حاولوا بدء حياة جديدة في الضواحي العشوائية. وبالنسبة للمهاجرين الأوائل من الريف إلى الحضر فقد استقروا في المدن بعدما باعوا بعض أراضيهم أو ماشيتهم، واستمروا في الاحتفاظ بعلاقات اقتصادية وإنسانية مع القرى التي نشأوا فيها. وبمجرد أن أقاموا بالمدينة بادروا ببناء بيوت صغيرة على الأراضي العامة وتحولوا بالفعل إلى أصحاب منازل، وقفزوا درجة على السلم الاجتماعي والتحقوا بالطبقات المتوسطة الآخذة في النمو. أما الأكراد النازحون في الثمانينيات فقد أنقذوا أنفسهم بالكاد من الدمار المادي، فلم يمتلكوا إلا ما تمكنوا من الإفلات به من موطنهم، كما لم يتبق لهم مجتمع قروي يمكنهم اللجوء إليه في أوقات الشدة. ولقد تغيرت سوق الإسكان في اسطنبول تغيرًا كبيرًا وانتقلت من إسكان الاعتماد على الذات والاندماج الفعلي في المعمار الحضري الرسمي إلى إنتاج رأسمالي بدائي للفضاء الحضري، فجماعات المافيا

كانت تبني بطرق شبه رسمية وتبيع العقارات بأسعار مبالغ فيها للمهاجرين القادمين. أما الأكراد الوافدون فلم يكن معهم سوى القليل من المال، كما لم تكن لديهم المهارات الكافية لتحقيق النجاح في الاقتصاديات الحضرية بغرب تركيا. وبعضهم فقط هو الذي كان يتلجلج بالتركية. وتسببت أعدادهم الكبير في أن أصبح للفقر في غرب تركيا وجه كردي. مع ذلك نجح الكثيرون منهم في إنشاء أعمالهم الخاصة وضمان التعليم لأبنائهم، ما وضع الأساس لصعود جيل شاب من الأكراد والكرديات المتعلمين جيداً والواثقين من أنفسهم، والذين سرعان ما سيدخلون التيار الرئيسي في المجتمع التركي.

وبفضل الصلات الأسرية أو السياسية وجد عشرات الألوف منهم طريقه إلى بلدان أوربا الغربية، مثل ألمانيا وفرنسا والسويد، وحصلوا على حق اللجوء السياسي. وسرعان ما أدرك أكراد الشتات أن تعبئة التأييد لحقوق الأكراد تتطلب تشكيل جماعات للضغط على الحكومات الأوربية والإدارة الأمريكية. وبسبب الحرية النسبية التي تمتع بها أكراد الشتات (في أوربا الغربية أولاً، ثم في غرب تركيا حتى نهاية التسعينيات) نشأت هوية كردية أكثر ثقة بالنفس، مع شبكة من المؤسسات أطلق عليه "كردستان الأوربية" أو "كردستان المفترضة" (Ayata 2008). فأنشئت محطات التلفزة والإذاعة الكردية، المراكز الثقافية، "المشروع الكردي لحقوق الإنسان"، المنظمات النسائية، وحتى "الهلال الأحمر الكردي". ويتعاطف الكثير من هذه المؤسسات، وإن لم يكن كلها، مع حزب العمال الكردستاني. ونظراً لأن الحرب قد دمرت قواعد الهوية الكردية ذات الطابع الإقطاعي، فإن التعبئة القومية وخبرة الاقتلاع والنفي قد خلقت شعوراً حديثاً بالكردية عابرة الحدود الوطنية.

كما بدأ تعاقب في الأحزاب الكردية القانونية عام ١٩٩٠ عندما تركت مجموعة من أعضاء البرلمان الأكراد الحزب الديموقراطي الاجتماعي، وأنشأوا حزب العمل الشعبي. وهو ما شكل أداة مهمة في التعبئة السياسية والتحديث. وعلى الرغم

من قيام المحكمة الدستورية بإغلاق الأحزاب الكردية واحداً بعد الآخر، وبالرغم من أن أول نائبة كردية (ليلى زانا) قد سُحِبت من منبر البرلمان وجردت من الحصانة عندما تجرأت وحيت المجلس باللغة الكردية.. فإن تلك الأحزاب قد وفرت أساسًا ما للنشاط السياسي القانوني للأكراد، واتضح هذا بشكل خاص حينما فاز حزب الديموقراطية الشعبية الموالي للأكراد في الانتخابات المحلية عام ١٩٩٩ بمناصب العمد في معظم المدن الكردية، حيث نشأ فضاء سياسي جديد خارج كل من الصراع المسلح والتهميش. ولكن الطريق كان طويلاً قبل بلوغ هذا الانفراج النسبي عند نهاية العقد.

سياسة خارجية بلا رؤية: كانت السياسة الخارجية محدودة في وقت كان الجيش التركي منخرطًا في القتال ضد مواطنيه في الشرق الكردي، وكانت الدولة الحارسة هي التي تدير المشهد السياسي، بينما تحول السياسيون المنتخبون على الأقل إلى كومبارس محدودي الأدوار، إن لم يكونوا مجرد دُمى في أيدي الحراس. وفي ظل غياب أية رؤية من النوع الذي صاغه أوزال لدور تركيا في النظام العالمي الجديد الناشئ، وفي ظل تعاقب وزراء محدودي الكفاءة على وزارة الخارجية، أصبحت اليد العليا للجهل والاضطراب. وفي تكرار لما كان عليه الحال في أوائل الثمانينيات لم يرَ الحراس أحدًا في العالم سوى الأعداء، سواء في الشرق أم في الغرب، ومن ثم بُنيت خيارات السياسة الخارجية على التصورات الخاصة بالتهديد والمواجهات الصفرية. ففي ديسمبر ١٩٩٥ كانت تركيا على حافة دخول الحرب مع اليونان بسبب النزاع على صخرة إميا/ كارداك قبالة الساحل التركي على البحر المتوسط. وتضررت العلاقات مع سوريا وإيران بسبب اتهامهما بدعم حزب العمال الكردستاني، فضلاً عن الخلاف مع سوريا بشأن استخدام مياه نهر الفرات. ومن المفروغ منه أن العلاقات مع الجماعة الأوروبية لم تكن في أحسن أحوالها.

مع ذلك لا يمكن القول بأن كل شيء على جبهة السياسة الخارجية كان قاتمًا.

فالعلاقات مع الجيران الذين توجد معهم "صراعات منخفضة الكثافة – مثل بلغاريا وجورجيا وأذربيجان– كانت جيدة بشكل عام مدعومة بنمو العلاقات الاقتصادية والتعاون العسكري والأمني. كما أصبحت روسيا شريكًا تجاريًا رئيسيًا لتركيا. وكذلك بدء سريان الاتحاد الجمركي مع الجماعة الأوربية وبالنسبة للتقارب التركي مع إسرائيل فقد جاء نتيجة لعدة عوامل أولها أن طرح الرئيس جورج بوش الأب لمشروع الشرق الأوسط بالتوازي مع عملية "عاصفة الصحراء"، قد أُجهض بسبب عدم اكتمال الحملة ضد صدام حسين، الأمر الذي ترك تركيا مع جار عراقي أصبح أكثر عدوانية عن ذي قبل، إلى جانب تناقص أصدقائها في العالم العربي. كما أن زيادة التوتر في العلاقات مع إيران وسوريا قد دفع تركيا باتجاه الحليف الوحيد المتبقي للولايات المتحدة في الإقليم. وأخيراً زالت وصمة التعاون مع إسرائيل بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام ثم توقيع "اتفاق أوسلو" بين رابين وعرفات عام ١٩٩٣. وكانت تانسو شيلر هي أول رئيس وزراء تركي يزور إسرائيل، وقد روج للزيارة وقتها كالتزام تركي عام بدعم عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، إلا أن الزيارة قد أرست أسس "الشراكة الاستراتيجية" التي ستستمر في العقد التالي

وعلى الرغم من أن التقارب التركي الإسرائيلي قد صاحبته زيادة كبيرة في التجارة الثنائية (تضاعفت أربع مرات في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥) مع بعض المبادرات الثقافية والتعليمية، فسرعان ما اختطفت الدوائر الأمنية والاستخبارية هذه العلاقات وشكّلتها على أساس تصور مشترك للتهديد الاستراتيجي يتمثل في الحكومات العربية والأقليات الجامحة. لم تكتفِ شيلر في زيارتها بالتأكد من تنفيذ صفقات السلاح التي ستزود الجيش التركي بأسلحة ملائمة لضرب المتمردين الأكراد، وإنما دشنت أيضًا مرحلة من التعاون بين استخبارات البلدين، والتي ستتمر فعليًا فيما بعد باعتقال عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني. ولم يتوقف التعاون عند التهديدات الأمنية المباشرة، إذ

تم التفاهم مع أقسام من اللوبي الموالي لإسرائيل في الولايات المتحدة لمنع تمرير قرارات في الكونجرس تعترف بوقوع مذابح الأرمن. وقد أثارت الشراكة شعوراً بالسخط، حيث يخضع كل من الفلسطينيين والأكراد لأشكال متماثلة من العنف والقمع في البلدين. وكان حزب الرفاه الإسلامي من أكثر المنتقدين حدة، فمثلما يمكن أن تفعل أية حركة إسلامية أخرى، استخدم الحزب اتفاق الشراكة الاستراتيجية لفضح العلاقة مع إسرائيل وتوجيه النقد للجيش والأحزاب الموالية لإسرائيل مثل حزب الطريق القويم الذي تتزعمه تانسو شيلر، وقام بتعبئة أنصاره في فاعليات تذكر بمعاناة المسلمين في القدس. غير أنه بمجرد دخول أربكان زعيم الحزب في ائتلاف مع شيلر عام ١٩٩٦ لم يخفض فحسب لهجته المعادية للصهيونية- مراعاة للحراس ومتناقضاً مع معتقداته السياسية- بل وقع أيضاً المزيد من الصفقات العسكرية مع إسرائيل.

أما الاستثناء الثاني، والأكثر إثارة، فقد كان بدء سريان الاتحاد الجمركي مع الجماعة الأوربية في ٢١ ديسمبر ١٩٩٥، وهو الوقت بالضبط الذي كانت فيه تركيا واليونان على وشك تعبئة أساطيلهما وقواهما الجوية استعداداً للحرب في بحر إيجة بسبب النزاع على صخرتين. ولعل كون الصراع الذي تم تجنبه بصعوبة بالغة لم يعطل الاتحاد الجمركي يعد شهادة على الطبيعة طويلة الأمد للقرارات داخل الجماعة الأوربية. كانت اتفاقية أنقرة للشراكة مع تركيا قد وضعت جدولاً بدأ عام ١٩٦٣ للانضمام التركي التدريجي للسوق الأوربية. وبالفعل في العام ١٩٧٣ تم إلغاء الرسوم الجمركية على السلع الصناعية ذات المنشأ التركي، ثم اكتملت المرحلة الانتقالية عام ١٩٩٥. وعند نهاية هذه الفترة، والتزاماً من تركيا بالإطار الزمني المتفق عليه قبل ثلاثة عقود، قامت تركيا بإلغاء الرسوم الجمركية على السلع الصناعية الآتية من الجماعة الأوربية، ودخلت الاتحاد الجمركي- لتكون الدولة غير العضو الوحيدة التي تفعل ذلك- ومن ثم كانت هذه خطوة مهمة نحو الاندماج الاقتصادي الكامل والعضوية الفعلية.

وبالنسبة للاقتصاد التركي كانت هذه خطوة كبيرة على طريق إعادة الهيكلة الليبرالية الجديدة وعولمة الصناعة التركية. هكذا كان الاتحاد الجمركي بمثابة شعاع للضوء في أوقات محبطة.

محاربة الإرهاب:

الدولة الحارسة في غرب تركيا

في العام ١٩٩٣ قررت حكومة شيلر قهر القوميين الأكراد باستخدام كل الوسائل المتاحة. ومنذ هذا الوقت أصبح البلد منقسمًا بالفعل إلى منطقتين متمايزتين لكل منهما تدابير قانونية وإدارية خاصة. ففي الغرب الذي يغلب عليه السكان الترك وفي محافظات وسط الأناضول، وفي المناطق الساحلية على البحرين الأسود والمتوسط.. وجدت إدارة مدنية، وعلى الرغم من استمرار انتشار التعذيب وسوء المعاملة لمن هم تحت قبضة الشرطة، فقد كان معظم السكان قادرين على مواصلة حياتهم اليومية العادية. أما المحافظات الكردية في الجنوب الشرقي فقد عرفت حالة طوارئ متواصلة. فالمحافظات كان يحكمها "حاكم إقليم حالة الطوارئ" المخول- نظريًا على الأقل- بالتنسيق بين وحدات مكافحة الإرهاب المختلفة. وكان رجال الدرك يفتشون الحافلات- الوسيلة الرئيسية للمواصلات العامة وقتذاك- قبل دخولها الإقليم، ثم يتم إيقافها ثانية كل ٥٠ كيلومترًا على الأقل، وكان على المسافرين إبراز بطاقات الهوية عند كل نقطة تفتيش. أما الرحلات الجوية القليلة للخطوط الجوية التركية فكان لابد أن تتوقف في مطار أنقرة حيث يتم إخضاع المسافرين لتحريات خاصة والتحقق من هوياتهم. وبالرغم من هذا فقد اندلع العنف في إقليمين آخرين بالبلاد. وإذا كانت الحرب الكردية قد أزهقت أرواحًا أكثر من غيرها، فقد استهدفت المذابح العلويين أيضًا في شرق تركيا وفي اسطنبول نفسها. وهكذا تدهورت أوضاع حقوق الإنسان في البلد بكمله، بما فيها أقاليم بحر إيجة السياحية التي بدا عليها السلم ظاهريًا.

مذابح العلويين– سيفاس وغازي : في يوم الثاني من يوليو ١٩٩٣ وصل إلى بلدة سيفاس شرق الأناضول شيوخ العلويين ومثقفوهم وفنانونهم والعديد من المواطنين من جميع أنحاء تركيا. كانت المناسبة هي مهرجان خطابي وغنائي في ذكرى الشاعر الأسطوري بير سلطان عبد الله من القرن الخامس عشر، والذي يعتقد أنه كان من أبناء سيفاس. ويعقد هذا المهرجان بانتظام منذ سنين طويلة، ولكن راعيه هذا العام كان وزير الثقافة من الحزب الديموقراطي الاجتماعي فكري صقلار. كما رحب الحاكم أحمد كرابيلجين بعزيز نيسين الكاتب الاشتراكي الملحد ومترجم "آيات شيطانية" لسلمان رشدي، وهو ما اعتبره الإسلاميون في حزب الرفاه استفزازاً. وقبل بدء المهرجان بأسبوعين امتلأت البلدة بكميات كبيرة من المنشورات التي اتهمت نيسين بأنه عدو الدين ووصفته بالكلب الذي لن يجرؤ على زيارة سيفاس. وحثت المنشورات المسلمين على الانضمام "للجهاد" ضد الكافرين وعزيز نيسين والحاكم الذي دعاه متحدياً الإرادة الشعبية. وبمجرد وصوله تجمعت حشود حول المساجد قام بتنظيمها أعضاء حزب الرفاه والمجلس البلدي.

اقتحم المحتجون الحفل الافتتاحي في المركز الثقافي، غير أن الشرطة تدخلت واستخدمت القوة لتفريق المهاجمين. وعندما غادر الضيوف المكان متجهين إلى فندق ماديماك بوسط المدينة أخذ حشد من عدة آلاف في الزحف باتجاه الفندق مرددين الهتافات ضد عزيز نيسين. وبوصول الحشد إلى الفندق قاموا أولاً بإحراق السيارات الموجودة بالمدخل وقذفوا الأحجار على النوافذ. ولساعات ظل مئات من الناس محاصرين في الفندق، بينما هرع المنظمون والحاكم إلى مهاتفة أنقرة طلبًا لمدد من قوات الجيش أو الشرطة. وبعد مرور خمس ساعات من الحصار، أدرك المهاجمون أنهم لا يواجهون أية مقاومة عمليًا من قوات الأمن فبدأوا في قذف نوافذ الفندق بالزجاجات الحارقة. ومع انتشار النيران فقد ٣٥ شخصاً أرواحهم حرقًا أو اختناقًا. وكان من بين القتلى مغنون شعبيون وشعراء

كبار. وتمكن عزيز نيسين وخمسون شخصاً آخرون من الفرار، غير أن رجلاً في فريق الإطفاء هاجمه ودفعه باتجاه الجمهور، لكن الشرطة تدخلت هذه المرة وأنقذته من الجمهور الغاضب.

وعلى الرغم من اتصال الحاكم شخصيًا برئيس الأركان الجنرال دوغان جوريس فإن الفرقة المرابطة في المدينة وقوامها ٦ آلاف جندي لم تتدخل لتفريق المحتجين. كما علم أن كلاً من تانسو شيلر رئيسة الوزراء، والرئيس سليمان ديميريل، ورئيس الأركان.. قد أُخطروا بالموقف المتفاقم، إلا أن الدعم لم يأتِ، وزعم شهود عيان فيما بعد أن الشرطة وفرق الإطفاء امتنعت عن القيام بشيء وبينما حاولت رئيسة الوزراء والرئيس التقليل من شأن المذبحة افتتحت قضية في محكمة أمن الدولة بأنقرة في العام نفسه. وكان المدعى عليهم مسئولين محليين في حزب الرفاه، ودافع عنهم وزير العدل السابق شوكت كازان. وتلقى المتهمون جميعًا عقوبات بالسجن مخففة للغاية بالنظر إلى جسامة الجرم المرتكب. وأعيدت المحاكمة بعد نقض المحكمة الدستورية للحكم، فحكم على ٣٣ متهمًا بالإعدام لكنها خُفضت آليًا بعد إلغاء عقوبة الإعدام عام ٢٠٠٢.

لقد ارتكبت مذبحة سيفاس في وضح النهار، حيث عمل مرتكبوها بحرية، وظل حزب الرفاه يدافع عنهم حتى بعد أدينوا بالجرم وأصبحت الأحكام نهائية. ويتوجه علويون كثيرون باتهام صريح للإسلاميين بقتل إخوتهم في المعتقد. وبعد هذا بوقت طويل بدأوا يتساءلون: لماذا سمح جهاز الدولة كله بارتكاب هذه المجزرة؟ وكانت الإجابة من النوع الذي تقشعر له الأبدان: يبدو أنها كانت مؤامرة أخرى للدولة الحارسة في إطار استراتيجيتها بتحويل الجيران إلى أعداء. وفي هذه المرة كان الهدف هو دفع العلويين دفعًا لمحاربة الإسلاميين الذين أصبحوا يعرّفون وقتذاك على أنهم العدو الأول الجديد للدولة.

بعد الانتخابات المحلية في مارس ١٩٩٤ أصبح حزب الرفاه الإسلامي يحكم بعض المدن التركية الكبرى، مثل اسطنبول وأنقرة بل وحتى ديار بكر. وبالرغم

من أن الحزب كان في المرتبة الثالثة بين الأحزاب التركية في معظم المدن. فإن التمزق بين الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية والمحافظة هو الذي سمح لمرشحي حزب الرفاه بالحصول على مناصب العمد، على الرغم من أصوات الحزب كانت تدور حول ٢٠٪ فقط. كما أدى التمزق نفسه إلى أن يصبح حزب الرفاه الحزب الأكبر في البلاد رغم حصوله في الانتخابات العامة سنة ١٩٩٥ على ٢١٪من أصوات الناخبين. وأدى السقوط المفاجئ للسلطة في أيدي الإسلاميين إلى إثارة القلق ليس في الجيش وحده، وإنما أيضًا وسط الـ ٨٠٪ من الناخبين الذين لم يصوتوا لحزب الرفاه، وبالتأكيد كان العلويون من بينهم.

ومن ثم حينما وقع اعتداء آخر على العلويين في حي غازي باسطنبول لم يكن هذا مفاجأة للكثيرين. في هذه المرة بدت الصلات بين الدولة والجناة أوضح بكثير، ولكن وسائل الإعلام الرئيسية اختارت أن تتجاهل هذه العلاقات وتصوير حادثة غازي على أنها حالة من التدابير التي لا يمكن تفاديها في مواجهة التمرد الكردي والإرهابيين. كان حي غازي قد نما منذ أواخر الثمانينيات كأحد الأحياء الرئيسية للعلويين في اسطنبول. فقد عاش حوالي ٣٥ ألف علوي- كثير منهم مهاجرون محدثون قدموا من المناطق الكردية- في الحي المكتظ بالسكان وذي الطوابق العالية والفضاء العام القليل. كانوا فقراء، كما شعر الشباب منهم خاصة بالإقصاء والحرمان على أيدي البلدية التي يسيطر عليها حزب الرفاه السني. ونظراً للشك في انخراطهم بالمنظمات الاشتراكية، ولأن الكثيرين منهم أصولهم كردية، كانوا يتعرضون للتحرش المستمر من جانب ضباط الشرطة الذين يركزون على تفتيش وإذلال الشباب منهم. وربما أحنق أهل غازي أكثر من أي شيء آخر ذلك التواجد الكثيف للشرطة في حيهم الفقير، بينما تشح كل خدمات الدولة الأخرى.

وبدأت أعمال الشغب تتجمع عندما لقي ناشط اشتراكي حتفه وهو في قبضة الشرطة. وفي ١٢ مارس استهدف مهاجمون من سيارات المقاهي والمحلات بوابل

من الرصاص في وضح النهار، مما أدى إلى مصرع شخصين وإصابة أكثر من خمسة وعشرين. وقد لفت انتباه السكان أن الشرطة المنتشرة في كل وقت آخر عجزت عن التدخل. فبدأت الجموع الغاضبة تحتشد عند حوالي منتصف الليل، في وقت أخذ المسئولون المحليون يتصلون بالحكومة المركزية كي تقوم بأية لفتة لإنهاء التوتر. ولكن مثلما حدث مع سيفاس، لقيت هذه المحاولات آذانًا صماء. وفي أثناء الليل أقيمت المتاريس وأضرمت النار في الإطارات.وبقدوم الصبح أصبح عدد المتظاهرين بالآلاف، معظمهم من أهل الحي، وانضم إليهم آخرون من مناطق بعيدة. واجهتهم الشرطة بمدافع المياه والبنادق والدبابات. قاد النشطاء المتظاهرين الغاضبين، وهتفوا بشعارات ضد الشرطة التي اتهموها بعمليات القتل: "أخرجوا الشرطة من غازي"، "غازي ستكون مقبرة الفاشية". كما ألقى بعض الصبية قنابل حارقة. ولكن الشرطة بدلاً من أن تتراجع، ردوا بالذخيرة الحية مستهدفين الجمهور، فلقي ١٥ متظاهراً مصرعهم. تقول الصحفية أليسا ماركوس، وقد كانت شاهدة عيان: "دوّت أصوات الرصاص حولنا، وفجأة أطبقت الشرطة على الشوارع من الجانبين، وأخذوا يطلقون النار وهم يَعْدُون. أخذنا ساترًا وراء بيت تحت البناء ورفعنا تصاريح الصحافة بأيدينا، وأخذنا في الصياح : نحن صحفيون. تجوزنا رجال الشرطة وأخذوا يطلقون الرصاص على أناس لا نستطيع رؤيتهم" (Marcus 1996: 25).

أما المسئولون الذين اتهمتهم الصحافة فيما بعد برفض الاستجابة لنداءات التحذير من القادة المحليين، فكان من بينهم قادة بارزون مثل خيري كوزاكتش أوغلو حاكم اسطنبول وهو الحاكم السابق لإقليم حالة الطوارئ. ووجه الاتهام كذلك إلى محمد أغار على رأس قوات الشرطة القومية ومهندس استراتيجية مكافحة الإرهاب في حكومة شيلر، وأيضًا نجدت منزير قائد شرطة اسطنبول. وقد اتهموا بالتآمر فعلاً في العقد الأول من القرن الجديد لكن التهم أسقطت عنهم فعليًا. وسيزعم فيما بعد أحد رجال الشرطة الذين حوكموا وأدينوا بالقتل

أن أوامر إطلاق الرصاص قد جاءت من أولئك المسئولين، بينما تفيد شهادات أخرى أن ذلك الثلاثي كان يوجه العمليات، ومع ذلك لم تثبت حتى الآن صحة تلك الادعاءات.

محاكمة مانيسا وحالة حقوق الإنسان : أصبح واضحًا يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٩٥ مدى الوحشية الذي بلغته الحرب الكردية واستراتيجية الدولة في مكافحة الإرهاب، ففي هذا اليوم ألقت الشرطة القبض على ١٦ مراهقًا في بلدة مانيسا بمنطقة بحر إيجة. اتهمتهم الشرطة بكتابة الشعار التالي على قطار شحن "لا لرسوم التعليم" و"بكتابة شعارات سياسية على الجدران، وتوزيع منشورات غير قانونية، وإلقاء زجاجات مولوتوف، والانضمام لمنظمة غير قانونية"وعلى مدى الأيام القليلة التالية للقبض عليهم قامت الشرطة في قسم مكافحة الإرهاب في مانيسا بتعذيب الستة عشر ولدًا وبنتًا، وكان أحدهم في الرابعة عشرة من عمره. كان حسين كوركت في الصف الثاني بمدرسة الإلكترونيات، وقد مكث في الحبس ثلاثة أشهر ونصف، وحينما طلب منه في المحكمة أن يصف التعذيب الذي تعرض له طلب أن يتحدث إلى القاضي على انفراد لأنه يخجل من الحديث عن هذا علنًا. ولم يشفَ من هذه الصدمة إلا بعد عشرة أعوام من العلاج النفسي. وكان جزءًا من العلاج أن يكتب رواية مبنية عن معاناته هو ورفاقه، وقد نشرت بالفعل عام ٢٠٠٧. وجاء وصفه لمواجهته الأولى مع المحققين من النوع الذي تقشعر له الأبدان: "كان أرطغرول صامتًا. وحينما فشل الشرطي في الحصول على إجابة قبض على شعره وضرب رأسه في لوحة معدنية على الجدار. وبعد انتظار لثوان قليلة رفع الشرطي الشريط الأسود عن عيني أرطغرول ببطء، فرأى رجلاً ممتلئًا قوي البنيان، أجعد الشعر. أحنى الشرطي رأس الفتى في مواجهة اللوحة المعدنية لمنعه من رؤية شيء سواها. وبدأ في سبه "اقرأ.. اقرأها يابن العاهرة. كان المكتوب على اللوحة "فرع مكافحة الإرهاب. كان الفتى قادرًا بالكاد على الهمس بالكلمات. "لقد قرأتها" (Korkut 2007).

وأثناء بقاء الفتية في الحجز حصل الآباء على إذن بالزيارة بعد التماسهم للنيابة كما عملوا على مساعدة صبري إرغول عضو البرلمان عن مانيسا والمنتمي لحزب الشعب الجمهوري. عرف الآباء من النظرة الأولى أن أبناءهم تعرضوا للتعذيب. وزار إرغول مكتب تحقيقات المدعي العام، وتحدث مع كبير المحققين الذي أفصح له عن سابق خدمته في الجنوب الشرقي، وقال إن الصِّبية كانوا متعاونين بشكل كبير ومن ثم كان يجب أن يلقوا معاملة أفضل وحينما سمع إرغول صيحة تبعها صوت مارشات عسكرية عثمانية، ترك الغرفة وحاول معرفة من أين أتت الصرخة. وبالصدفة لمح من باب مفتوح الأولاد والبنات في غرفة التحقيق. كان بعضهم يرقد على الأرض بينما أجبر الباقون على الجلوس على دكة ويستجوبهم شرطي في ثياب مدنية.

تبع هذا سلسلةٌ من القضايا: فتح المدعي العام تحقيقات مع عشرة من رجال الشرطة تورطوا في استجواب يونيو ١٩٩٦. ولكن مع تحدي المتهمين السافر لمذكرات الاستدعاء برأ المدعي العام ساحتهم لعدم كفاية الأدلة. ولكن المحكمة العليا نقضت هذه التبرئة مرتين وعاقبت المتهمين من الشرطة بعقوبات بلغ مجموعها ٨٥ سنة. غير أن هذا كان جانبًا واحدًا فقط من الصراع القانوني. فقد حوكم الصبية أمام محكمة أمن الدولة بتهمة الانتماء لمنظمة إرهابية، وصدر الحكم عام ١٩٩٧ بإدانة عشرة منهم وعوقبوا بالحبس حيث بلغ مجموع الأحكام الصادرة بحقهم ١٢ عامًا. ولكن المحكمة العليا أمرت بإعادة المحاكمة، ومن ثم مهدت الأرض لتبرئة جميع المتهمين في أكتوبر عام ٢٠٠٠. وبنت المحكمة قرارها على أن الأدلة التي سُمِعت في المحكمة قد استخلصت باستخدام التعذيب. وفي أبريل ٢٠٠٣، أي قبل ثلاثة شهور من الفترة القانونية لسقوط التهمة عن رجال الشرطة رفضت المحكمة العليا النقض الذي تقدموا به، وتم سجنهم أخيراً أي بعد ثماني سنوات من ارتكابهم الجريمة.

كانت محاكمة مانيسا صدمة بمعنى الكلمة. فالكثير من المواطنين الأتراك

العاديين كانوا على استعداد للاعتقاد بأن الحرب في الجنوب الشرقي كانت ضد متمردين قساة، أرادوا قتل "أطفالنا" وتقسيم بلدنا. ولكن حينما وصل إرهاب الدولة إلى مدينة مانيسا المزدهرة، التي تبعد نصف ساعة بالسيارة من أزمير ثالث أكبر المدن التركية وتتمتع بشواطئها السياحية على بحر إيجة، فقد أصاب هذا بالصدمة حتى الصحف والمعلقين الأكثر تعصبًا قوميًا. فلم يسبق قط أن طال التعذيب وجوهًا "بريئة" كتلك، ولم يحدث من قبل أن قبض على مرتكبي التعذيب وأيديهم ملطخة بالدماء، كما لم تكن العلاقات بينهم وبين القضاة بمثل هذا الوضوح. وقد انتشرت على أوسع نطاق صورة النائب صبري إرغول وهو واقف أمام قسم شرطة مانيسا ومكتوب تحتها "هناك تعذيب في هذا المكان". وحرص العشرات من الصحفيين والفنانين والشخصيات العامة على حضور المحاكمات، كي يتأكدوا بأنفسهم من عدم إفلات المجرمين، وإخراج "الأطفال" بالفعل من السجن. أما حسين كوركوت طالب مانسا الذي تمزقت حياته بين مقعد قسم الشرطة ومقعد المحكمة، فقد أعطى روايته عنوانًا يعبر عما يخشاه الكثيرون. "الحريق طال مانيسا أيضًا".

النكسة الأولى للحراس، حادثة سوسورلوك: في يونيو ١٩٩٦ وصلت إلى الحكم أكثر الحكومات الائتلافية شؤمًا في العقد الذي نتحدث عنه، وهي حكومة حزب الرفاه الإسلامي مع حزب الطريق القويم. فمع تنصيب زعيم الإسلام السياسي المناهض للعلماني نجم الدين أربكان كرئيس لوزراء تركيا، وتعيين أول رئيسة وزراء في تاريخ تركيا تانسو شيلر نائبة لرئيس الوزراء، كان لا بد أن تمر هذه الحكومة بالصعوبات. ففي ٥ نوفمبر وقعت حادثة على الطريق في بلدة سوسورلوك جنوب شرقي البلد، وقتل فيها ثلاثة أشخاص وجرح واحد. والثلاثة هم: عبد الله جاتلي القومي المتطرف قاطع الطريق والقاتل المأجور وعضو الذئاب الرمادية (ميلشيا يمينية غير نظامية) وأحد رجال المافيا ومهربي المخدرات منذ السبعينيات، وعشيقته العارضة غونجه أوس، وكان معهما الضابط الكبير حسين

كوجداغ مدير مركز التدريب بشرطة اسطنبول. وكان جاتلي مطلوبًا من قبل الدولة رسميًا لاتهامه بجرائم قتل، بينما كان من المتعاونين مع الشرطة، وقد وجد معه جواز سفر سليم ولكن باسم شخص آخر. فقد كان العقل المدبر لعمليات الكوماندوز لاغتيال أكثر من مائة رجل أعمال كردي عام ١٩٩٤ يشك في تعاونهم مع حزب العمال الكردستاني. أما كوجداغ فهو شخصية غامضة وله سجل متناقض، فقد كان من النشطاء اليساريين في الشرطة قبل وقوع الانقلاب، ولعب دورًا رئيسيًا في منع تفاقم أحداث غازي، لكنه في الوقت نفسه كان موضع ثقة كبيرة عند المافيا الفاشية، كما كان رئيسًا لشرطة سيفرك في الثمانينيات. أما الشخص الوحيد الذي تبقى على قيد الحياة بعد حادثة السيارة فهو سيدات بوجاك وهو من لوردات الحرب الأكراد بمركز سيفرك بمحافظة أورفا في الجنوب الشرقي. كما كان أيضًا زعيم قبيلة بوجاك وقائد وحدة "حراس القرى" التي لعبت دورًا رئيسيًا في استراتيجية الدولة في مكافحة الإرهاب، وقد أصبح سيدات الحاكم الفعلي لسيفرك، وعضوًا في البرلمان عن حزب الطريق القويم.

هكذا افتضحت أمام الرأي العام أسرار أكثر من عقد من العمليات السرية. والتخريبية. فكيف نفسر هذا التواطؤ بين قاتل مأجور– مطلوب لدى السلطات – وشرطي ذي سجل غامض وسياسي له جيش خاص، والذين جمع بينهم شيء واحد: دورهم في العمل للدولة ضد حزب العمال الكردستاني باستخدام أساليب القتل و لترهيب خارج القانون.. والتي لا تستطيع الدولة القيام بها. وحاولت تانسة شيلر الدفاع عن عبد الله جاتلي عند نظر السؤال في البرلمان عن حادث سوسورلوك بكلمات أصبحت مأثورة الآن: "إن أولئك الذين استخدموا السلاح أو عانوا الجراح من أجل هذه الدولة سوف نتذكرهم بأكثر درجات الاحترام. إنهم رجال شرفاء عملوا من أجلنا" (Milliyet, 27 November 1996).

وبهذا الدفاع المتعجل عن قاتل ومهرب مخدرات، تكون شيلر قد وضعت النهاية لعملها السياسي. كما تعرض حزبها لمزيد من الإهانة بسبب تورط وزير

داخليتها وخبير مكافحة الإرهاب محمد أغار في التحقيقات وإجباره على الاستقالة بالفعل.

لقد كشف عدد من التحقيقات والأسئلة في البرلمان والقضايا في المحاكم، عن بعض الشبكات السرية والقليل من العملاء السريين والقتلة المأجورين. وقد وعد مسعود يلمظ رئيس الوزراء السابق واللاحق على تانسو شيلر بأنه سيضمن شخصياً إجراء تحقيقات دقيقة في تلك الفضيحة. غير أنه حنث بهذا الوعد حينما قام أحد المهاجمين بالاعتداء عليه أثناء زيارته لبودابست في واقعة لم يعلن عنها. وفعل مثله كل المسئولين الآخرين، فبصرف النظر عن بضعة أحكام بالسجن لمن يحتلون موقع دنيا في التسلسل القيادي، لم يتم المساس بأصحاب المواقع العليا. وفي سبتمبر ١٩٩٧ أطلق سراح معظم المتهمين من السجن. وبدا للمراقبين المدققين وقتها أن التهم شديدة الخطورة ومن ثم أعيق عمل المحققين حتى لا يكشفوا الكثير من المعلومات. عملت حكومة أربكان وشيلر بهمة لإيقاف التوسع في الجدل حول القضية، حتى على الرغم من الصور التي نشرتها الصحف في يناير ١٩٩٧ لعبد الله جاتلي بصحبة أفراد من قوات الفرقة الخاصة لمكافحة الإرهاب.

وفي فبراير ١٩٩٧ انزعج الكثيرون في تركيا من الموقف المتبجح لحكومة ائتلاف الرفاه- الطريق القويم، عندما قامت شيلر بالدفاع عن مجرمين متوحشين معتبرةً إياهم من أبطال الأمة، وكذلك بسبب قيام أربكان بالترويج لأجندة كفاحية- وإن غير متماسكة- في الداخل والخارج. فقد اتخذ "انفتاحه الإسلامي" على البلدان الإسلامية المجاورة- وخاصة إيران- طابع العلاقات الاقتصادية في البداية، واستلهم الكثير هنا من الخليط الذي صنعه أوزال بين الخطاب العثماني- الجديد والبراجماتية الاقتصادية. غير أن زيارته- بناء على مشورة سيئة- لليبيا وتعرضه للإذلال على يدي العقيد معمر القذافي أثارت غضب حتى أقرب مؤيديه. في طرابلس كان أربكان يتوقع أن يحصل من القذافي على الدعم

والثناء الأخوي لتوجهاته الإسلامية، وعلى إعلان جماعي التعاون عن منطقة اقتصادية مشتركة أساسها عملة إسلامية. ولكن ما حصل عليه بالفعل كان سيلاً من النقد المرير لسياسة تركيا الموالية لإسرائيل وفي قمع الأكراد الذين قال عنهم القذافي إنهم يستحقون دولة خاصة بهم. وهكذا مع تراجع مكانة أربكان إلى حد كبير، وانشغال شريكته في الائتلاف تانسو شيلر بمقاومة الاستجوابات البرلمانية حول ادعاءات بفساد كبير، بدت تركيا مرة أخرى أكثر شبهاً بدكتاتوريات العالم الثالث من كونها بلداً له مستقبل أوربي.

لذلك لم يكن مفاجأة بالمرة ما قررته المفوضية الأوربية في المجلس الأوربي بلوكسمبورج ١٩٩٧ عندما أعلنت بدء مفاوضات الالتحاق مع بلدان وسط أوربا وقبرص، ولم تعترف بتركيا حتى كدولة مرشحة. كانت الصدمة كبيرة بالطبع، إذ إن الخطوة التالية المتوقعة بعد تحقيق الاتحاد الجمركي- وفقًا لاتفاقية أنقرة- كانت الاندماج الفعلي في السوق الموحدة وعضوية الجماعة الأوربية. وشعر الموالون لأوربا في تركيا باستياء خاص، لأن الدول المدعوة للعضوية لم تقتصر على البلدان الاشتراكية سابقًا والأفقر من تركيا، وإنما شملت أيضًا جمهورية قبرص التي مازال وضعها غامضاً. وقد تزامنت هذه الصدمة الأولى لآفاق تركيا الأوربية مع اكتشاف الإعلام التركي لجوهر المسألة الأوربية. إذ إن تحقيق الاتحاد الجمركي عام ١٩٩٥ قد نال اهتمام الخبراء ورجال الأعمال بالأساس، أما محررو الصحف فلم يعتبروها من مواد الصفحة الأولى. غير أن الرفض الذي وقع عام ١٩٩٧ أصبح موضوعًا رئيسيًا في الإعلام حيث خرجت المانشيتات الصحفية الانفعالية بأكبر الأبناط، واستهلك الموضوع ساعات من النقاش الطويل في البرامج التليفزيونية، فضلاً عن موجة من الكتب. هكذا أصبح الاتحاد الأوربي فجأة موضوعًا رئيسيًا في قلب الجدل والصراع المحلي، ومجالاً للاختلافات الحادة.

فاصل قصير لصوت الشعب: عندما بدأ المحامي إرغن جينمين مبادرة

المواطنة للاحتجاج على التردي الأخلاقي في الدولة والحكومة، ولتقديم السياسيين المتورطين في فضائح الأنشطة السرية لمكافحة الإرهاب إلى العدالة. وربما لم يكن المحامي صاحب المبادرة يتوقع مستوى التأييد الذي يمكن أن تلقاه هذه المبادرة. أصدر جينمين و"مبادرة المواطنين من أجل الضوء الدائم" الرسالة المفتوحة التالية في الأول من فبراير ١٩٩٧ وانتشرت في الإعلام على أوسع نطاق:

"نحن مواطني الجمهورية التركية من الأغلبية المعتبرة صامتة. وقد استنتج البعض أن صمتنا يعني الإقرار بكل ما يحدث. ففي جانب هناك من ليس لديهم ما يقولونه، وفي الجانب الآخر هناك مجتمع لديه الكثير ليقوله ومع ذلك لاذ بالسكوت [...]. وإننا كمجتمع نرفض هذه المرة القيام بدور الأغلبية الصامتة. فبدلاً من أولئك الذين ينتهكون القيم، قيم الوطنية والعدالة والديموقراطية وسيادة القانون، ويتحدثون باسمنا، نريد هذه المرة أن نتحدث بأنفسنا. نريد إنهاء الدنس الذي غزا حياتنا. [...] وبدلاً من صور وأنباء المعاناة والتمزق، نريد أن نسمع أخباراً طيبة ومنيرة وجيدة. وبالرغم من التعقيد الذي تنطوي عليه كل هذه المسائل، فإن طلباتنا بسيطة.

"أحيلوا إلى العدالة أولئك الذين أنشأوا وأداروا التنظيمات الإجرامية. [...] لا تغطوا على القضايا والعلاقات القذرة بدعوى الحفاظ على أسرار الدولة. لا تقيموا وكالات للدولة تعمل ضد خير المواطنين.

"لا نريد لبلدنا أن يعرف دولياً ببلد القتلة الطلقاء، والقتل خارج القانون، واستضافة ٨٠٪ من مهربي المخدرات في العالم. نريد أن يتحقق كل هذا سريعاً، في سياق من حياة ديموقراطية وأساليب ديموقراطية. [...] إننا كجمع من تجار، متقاعدين، أصحاب أعمال، عمال، موظفين حكوميين، طلاب، فنانين ومهنيين.. أردنا توضيح تلك المسائل التي نضع تحتها توقيعنا" (Pulur 1997).

وطلب المنظمون من مؤيديهم أن يطفئوا الأنوار في بيوتهم لدقيقة واحدة عند

تمام الساعة التاسعة مساءً ويعتقد أن عدد المشتركين في هذه الحملة الاحتجاجية قد بلغ قرابة الثلاثين مليون مواطن في منتصف فبراير. وفي بعض الأحياء خرجت النساء إلى الشوارع وهن يضربن قدورهن، بينما استخدم آخرون الصفافير والمشاعل. وكانت حملة "دقيقة ظلام من أجل الضوء الدائم" أول نشاط جماهيري في العصيان المدني، واحتجاجًا شعبيًا سلميًا وقويًا. وقد حاول الائتلاف الحاكم تسفيه الحملة، بل إن وزير العدل عن حزب الرفاه نزع الطابع الأخلاقي عن عمل المحتجين، وهو ما دفع المزيد من المواطنين للانضمام إلى الحملة. غير أنه قبل أن تتسع الاحتجاجات بما يدفع في اتجاه الكشف عن الشبكات السرية والتحقيق مع المجرمين الذين يحتلون مناصب رسمية، وتحدي الأوضاع القائمة، ما لبث حراس الدولة يختطفون الفضاء السياسي مرة أخرى.

انقلابات ما بعد حداثية

وانشقاقات في النظام (١٩٩٧-٢٠٠١)

أصبح المناخ السياسي مهتاجًا في الشهور الأولى من عام ١٩٩٧، ومرة ثانية نشأت أوضاع الأزمة التي تفجرت سريعًا في كل اتجاه. فمن ناحية كانت هناك احتجاجات المواطنين. ومن ناحية أخرى شرعت البرامج الإخبارية والتقارير الخاصة في وسائل الإعلام الرئيسية في إثارة المخاوف من استيلاء وشيك للإسلاميين على الحكم. وسيطرت على العناوين الرئيسية أخبار وصور جماعة دينية سرية (طريقة "أكزميندي") لم يسمع أحد عنها من قبل بمن في هذا قادة الإخوانيات القائمة، ولكن الأمر تسبب في الاضطراب والقلق من جراء مسلكهم الذي يشبه أعضاء طالبان الأفغانية. وتصدرت "ليلة القدس" التي نظمها عمدة أنقرة (حزب الرفاه) يوم ٣٠ يناير كل نشرات الأنباء: فقد كانت حالة نموذجية للتعبئة والخطاب السياسي الإسلامي، حيث تضمن المهرجان خطبًا نارية ضد "المؤامرة اليهودية" التي تحكم العالم، وضد إسرائيل، والدعوة إلى "النظام الإسلامي العادل"، فضلاً عن "تحرير" القدس. لم يكن هناك من جديد في هذه

الآراء. ولكن أحد المدعوين للقاء هو الذي جعله مثيراً لاستغراب أغلب الجمهور، ألا وهو محمد رضا بكري سفير الجمهورية الإسلامية. وبعد بضعة أيام اندفعت الدبابات في الحي في رسالة واضحة معناها أن الجيش مستاء للغاية.

انقلاب ٢٨ فبراير ١٩٩٧ ما بعد الحداثي : في هذا اليوم تشاور أعضاء هيئة الأركان مع قادة الحكومة في اجتماع دوري لمجلس الأمن القومي. لم يكن هناك شك عند أربكان وشيلر في الإذلال الوشيك الذي سيلحق بهما، وبالفعل تم إبلاغهما أن "الرجعية الدينية" أصبحت تمثل الخطر الأكبر على وحدة تركيا وأن هناك تهديداً خطيراً بأن يختطف الإسلام الراديكالي الجمهورية. وعلى سبيل تقوية موقفهم عرض الجنرالات قصاصات صحف وصوراً، من بينها صور لجماعة أكزميندي المخيفة. وفي نهاية الاجتماع قدم الجنرالات قائمة بالإجراءات المطلوب من الحكومة اتخاذها. وفوق كل شيء طلب الجنرالات فرض رقابة صارمة على الإخوانيات الإسلامية وتقليص مدارس "الإمام الخطيب" الدينية والمقررات القرآنية وتهميش رأس المال "الأخضر" (رجال الأعمال المحافظون في الأناضول) وإغلاق محطات الإذاعة والتلفزة المعادية للعلمانية. وضمنت قيادة الجيش تنفيذ طلباتها بإنشاء هيئة إشرافية يترأسها نائب رئيس الأركان شفيق بير، وأطلق عليها "مجموعة العمل الغربية". وبالطبع تردد رئيس الوزراء في توقيع الوثيقة، والتي كانت تدعو إلى مراقبة والهجوم على هيئات كانت متحالفة بشكل طبيعي مع تقاليد "الرؤية الوطنية" للإسلام السياسي، ومع حزبه: الرفاه. وبعد أيام قليلة من الضغط المكثف الذي مارسته قيادة الأركان والإعلام الرئيسي، رضخ نجم الدين أربكان زعيم الحركة الإسلامية ووقع على خطة محاربة النزعة الإسلامية.

على النقيض من انقلاب ١٩٧١ فضل الجنرالات هذه المرة تشكيل سياسات الحكومة بطريق غير مباشر، أي بدون الاستيلاء على السلطة بأنفسهم. وخلال العامين التاليين لهذا التدخل نسقت "مجموعة العمل الغربية" عملية إعادة تنظيم

المشهد السياسي والثقافي والاقتصادي التركي بهدف إضعاف نفوذ الدين والنزعة الإسلامية. كما كان من ضمن المهمة أيضاً الترويج للجيش والقيم العسكرية. وركزت إجراءات عاجلة على القطاع التعليمي مد التعليم الابتدائي الإجباري من خمس إلى ثماني سنوات (وهي الخطة التي كانت ستطبق عاجلاً أم آجلاً بغض النظر عن تدخل الجيش) وتم إلغاء الصفوف الثلاثة الأولى، ومن ثم إجراء تقليص كبير لنطاق وقوة وجاذبية هذه المدارس. وكان معظم هذه المدارس قد أنشئ بعد انقلاب ١٩٨٠ بطلب من الجنرالات بهدف تربية أجيال جديدة تتصف بالتدين بما يمكنهم من التصدي للشيوعية. والآن اعتبرت مثيرة للفتن وأغلقت بناء على طلب الجنرالات أيضاً.

وتعرضت الجامعات لما أدخلته قيادة الجيش والمسئولون المطيعون من نظام للخوف والجنون العسكري: فقد حظر رئيس مجلس التعليم العالي كمال جوروز ارتداء الحجاب في جميع الجامعات. وطلب من الشرطة منع دخول الطالبات المحجبات إلى الحرم الجامعي بعد أن كن قادرات على الالتحاق بفصولهن في الفصل الدراسي السابق. وفي جامعة اسطنبول ابتكر نور سيرتر نائب العميد ما أطلق عليها "غرف الإقناع" وفيها تقوم أستاذة مختارة بعناية بإقناع الطالبات بعدم ارتداء أي شكل من أشكال الحجاب. ومن ترفض منهن خلع الحجاب لا يسمح لها بالتسجيل في الجامعة أو الالتحاق بالامتحانات. كانت أمي تعمل محاضرة وقتذاك في مدرسة اللغات الأجنبية بجامعة اسطنبول، وتتذكر مناخ هذه الفترة بقولها: "كنا مجبرين دوماً على حضور محاضرات الإرشادات الموجزة عن الرجعية الدينية. ذهبت إلى هناك لرغبتي في رؤية ما يحدث، فضلاً عن كوننا مجبرات على هذا. كان شيئاً لا يُصدق. كان ضابط من رتبة عالية يحاضرنا عن الإسلام السياسي، كيف يمكننا اكتشافه، وماذا نحتاج- كهيئة تدريس- لمواجهته. تواجد في اللقاء كل المحاضرين والأساتذة المحترمين، ولم ينبس أحدهم بكلمة. كان شيئاً عبثياً. وفي نهاية المحاضرة صفق الجميع. وبدا كما لو كان

الأمر الأكثر اعتيادية في العالم أن يأتي ضابط إلى جامعتك ليلقي على مسامعك محاضرة عما ينبغي أن تفكر فيه وأن تفعله" (مقابلة مع تيزيم أوكتيم بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠٠٣).

وفي الواقع كان هذا عصر الإرشادات الموجزة، فقد نظم الجنرالات اجتماعات كثيرة للتنفيذيين من مختلف المهن، فبدأوا بالجامعات والإعلام والقضاء. ألقوا عليهم محاضرات عن مخاطر الإسلام السياسي، وتحدثوا ضد حزب الرفاه وطلبوا من المشاركين الانضمام إلى حملتهم ضد الرجعية الدينية. وبالطبع حصل الجنرالات على الكثير من التصفيق، وتَلَقّى الرسالة بارونات الإعلام وعمداء الجامعات وقضاة المحكمة الدستورية. وبالفعل قامت المحكمة الدستورية بواجبها وحظرت حزب الرفاه في يناير ١٩٩٨، أي أنها حلّت أكبر أحزاب البرلمان، وفقد الكثير من محطات الإذاعة والتلفزة رخصها على أساس موقفها المناهض للعلمانية.

غير أن النتيجة الأكثر خطورة لهذا الانقلاب "ما بعد الحداثي" كان نظام المراقبة الذي أدخلته "مجموعة العمل الغربية" للتأكد من معتقدات الأفراد. وقد بلغ هذا النظام مستوى عاليًا من الستالينية، فتمت تعبئة شبكات الدرك، وجمع المعلومات من البلديات والمحافظين وإدار ت الجامعات، ومن ثم فقد وضع الجيش عدة ملايين من الأفراد تحت المراقبة، وفتحت لهم ملفات كثيرة توضح التفضيلات السياسية والدينية والاجتماعية وحتى الجنسية للفرد الموضوع تحت المراقبة. وقامت المباحث بعزل الموظفين ذوي الاتجاهات الإسلامية في الجامعات والمدارس والمكاتب العامة، وخلقت مناخًا من عدم الثقة بين الزملاء حيث أخذ الواحد يتجسس على زميله، إلى حد أن يدين كل منهما الآخر. وهو ما يذكرنا بسنوات القمع الأخيرة في أوربا الشرقية.

ولعب العديد من وسائل الإعلام الرئيسية دوره في مشروع الهندسة المجتمعية الذي يقوم به الجيش، فلم يكن هناك أي نقد تقريبًا لقادة الجيش، بينما دعمت بشكل عام الحرب على العدو الإسلامي. وإن نفراً قليلا من كتاب الأعمدة

والصحفيين هم من تجرءوا على طرح الأسئلة وتذكير القراء بأن ما يحدث ليس محاولة جديدة لإنقاذ الجمهورية العلمانية، وإنما هو في المقام الأول انقلاب غير شرعي. وكان من بين هؤلاء: جنكيز تشاندار، محمد على بيراند، نازلي إليجاك، وأحمد ومحمد ألتان.. وهم من أبرز الأسماء في الصحافة التركية وقتذاك. وقد استدعاهم السكرتير العام لمجلس الأمن القومي وهددهم وصحفهم بالعواقب التي يمكن أن تنالهم في حال الاستمرار في مواقفهم النقدية. وسريعًا جدًا وجدوا أسماءهم في المانشيتات، ففي أبريل ١٩٩٨ تم اعتقال الرجل الثاني في حزب العمال الكردستاني شيمدن ساكيك. وتم تسريب بيانات من وكالات عسكرية يفيد بقيد أسماء هؤلاء الكتاب وصحفيين آخرين، إلى جانب عدد من الصحف الإسلامية، في قوائم من يدفع لهم حزب العمال الكردستاني. وبين يوم وليلة فقد جميعهم وظائفهم. وعندما أعلن ساكيك في أول جلسة استماع بالمحكمة أن البيان المزعوم مزور، لم ينصت إليه إلا قلة، فقد كان الضرر قد وقع على أية حال. وعلى مدى السنوات القليلة التالية بدا أن المنافذ الإعلامية الكبرى لا تفعل أكثر من تنفيذ أوامر رئاسة الأركان. وحسب ملفات سرية نشرتها فيما بعد صحيفة "طرف"، كانت مجموعة العمل الغربية تخطط أيضًا لوصم جمعية حقوق الإنسان وحزب الديموقراطية الشعبية المؤيد للأكراد وحزب الرفاه بنفس الطريقة.

وكان من بين المسائل الرئيسية التي اهتم بها ضباط التلقين أثناء الإرشادات الموجزة مسألة "رأس المال الأخضر" والذي يتكون من منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم في البلدات المحافظة بالأناضول والتي يشعر ملاكها بارتباط قوي مع حزب الرفاه. وقد بدأ هؤلاء منذ أوائل التسعينيات ينشئون منظمات موازية للاتحاد التركي لرجال الأعمال Tusiad، الاتحاد المستقل لرجال الأعمال Musiad، والكونفيدرالية التركية لرجال الأعمال والصناعيين Tuskon، وقد أصبحت المنظمات الموازية معرضة للهجوم بدعوى تقديمها أموالاً لما يرى فيه مجلس الأمن القومي تفكيكاً إسلامياً للجمهورية العلمانية. من ثم كان من مهام «مجموعة العمل

الغربية» تحديد المنشآت التي يُشك في ارتباط أصحابها بحزب الرفاه، والتأكد من استبعادها من العطاءات الحكومية والعسكرية. وفي ظل هذه الأزمة أيضاً تم تغيير ملكية من مديري المصارف الخاصة فوضع عدد من الجنرالات المتقاعدين على مجالس إداراتها للتأكد من أنها بيعت لأفراد أو جماعات رأسمالية مناسبة.

كان يوم ٢٨ فبراير ١٩٩٧ من تلك اللحظات في التاريخ التركي التي قامت فيها الدولة الحارسة (أي دولة الحزب الواحد الموازية غير الظاهرة والتي ترجع جذورها إلى العهود الأولى للجمهورية) بعودة ظاهرة. فلم يكن يتصور أن مجموعة العمل الغربية، وهي هيئة أنشئت للتجسس وإرهاب قطاع كبير من المجتمع، ستنغرس في الحياة السياسية الديموقراطية. ولكن عند هذه النقطة لم يرَ حراس الجمهورية ضرورة للاختباء وراء التنظيمات السرية. وسيساعدهم حادث حاسم آخر للإبقاء على الموجة العسكرية التي أطلقوها.

أسر أوجلان: تشبث أربكان بكل أسلحته على أمل أن يستطيع النجاة من أنواء انقلاب فبراير. ولكنه اضطر في نهاية يونيو إلى الاستقالة من منصب رئيس الوزراء تحت ضغط متواصل من أركان الجيش ووسائل الإعلام الرئيسية. وتحت ضغوط مفهومة من قيادته العليا لم يدعُ الرئيس ديميريل محميته السابقة تانسو شيلر، الشريك الأصغر في الائتلاف الحاكم، لتشكيل الحكومة الجديدة. واختار بدلاً منها مسعود يلمظ الذي أقام ائتلافًا مع حزب اليسار الديموقراطي لرئيس الوزراء الأسبق أجاويد، وحزب المجتمع الديموقراطي الموالي للأكراد وقتذاك. وحينما فشل هذا الائتلاف في نيل الثقة بالبرلمان، تشكلت حكومة حزب واحد برئاسة أجاويد لكنها كانت قصيرة العمر حيث سقطت في مايو ١٩٩٩ أي بعد خمسة أشهر من تشكيلها. غير أن تطوراً غير عادي حدث قبل مرور شهر على تشكيل تلك الحكومة، ففي يوم ١٥ فبراير تمكن أعضاء في وكالة الاستخبارات القومية التركية MIT من إلقاء القبض في كينيا على عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني. وقد سبق أسره عملية تتبع طويلة شملت الكثير من البلدان المناوئة لتركيا.

كانت سوريا قد منحت أوجلان وحزبه ملجأ آمنًا حتى أكتوبر ١٩٩٨، وذلك كجزء من استراتيجيتها للإبقاء على تركيا تحت الضغط وعندما هددت تركيا الرئيس حافظ الأسد بشن عملية عسكرية وحشدت قوات بالفعل على الحدود السورية رضخ الأسد على الفور وأخرج الزعيم الكردي من سوريا. ثم وقع البلدان اتفاق تعاون. وبعد رحلة طويلة شملت روسيا وإيطاليا واليونان، حوصر في السفارة اليونانية بنيروبي، حيث تمكن عملاء الاستخبارات القومية التركية من اختطافه، ومن المحتمل أن يكونوا قد تعاونوا في هذه العملية مع الموساد الإسرائيلي ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية. ونظرًا لسرية العملية لا يوجد دليل دامغ حتى الآن على وجود دعم أمريكي وإسرائيلي، ولكن من الحقيقي القول إن الاعتقال تم في فترة اتسمت بوصول التعاون الاستخباراتي بين تركيا وأمريكا وإسرائيل إلى ذروته. وأثار اعتقال أوجلان موجات من الصدمة في العالم. ونظرًا لتورط ثلاثة وزراء يونانيين في تهريب أوجلان وإقامته غير الشرعية في اليونان، فقد أجبروا على الاستقالة، بينما وصلت العلاقات التركية- اليونانية إلى نقطة التجمد. كما اندلعت التظاهرات وأعمال الشغب في أوربا وآسيا، حيث استهدف الأكراد الغاضبون سفارات اليونان وإسرائيل وقنصلياتهما، إلى جانب المؤسسات التركية بالطبع. فتم احتلال عدد كبير من القنصليات اليونانية في ألمانيا. وقتل رجال الأمن في برلين ثلاثة من المتظاهرين الأكراد العزل أثناء محاولتهم اقتحام القنصلية الإسرائيلية.

وفي تركيا كان بولنت أجاويد منتشيًا باللحظة، بينما كانت كل الصحف تحتفي بهذا الانتصار، لكن لغة الانتقام غزت كل الفضاء العام. ووصفت وسائل إعلام رئيسية- مثل جريدة "حرية"- أوجلان بـ "قاتل الأطفال" و"رأس الإرهابيين" وكانت كل الحكومات التركية قد وضعت كل أوزارها منذ الثمانينيات على شخص أوجلان. والآن بعد أن أصبح في محبسه ظن الناس في حماسهم أن أسوأ كوابيس تركيا، الحرب الكردية- المسماة تلطفًا بالمشكلة الكردية- قد

انتهت. وتشجد أسر الجنود المقتولين في الصراع للقيام بحملة من أجل إعدام أوجلان، كما نشرت وسائل الإعلام صوراً مذلة له وهو معصوب العينين. وفي الحقيقة أن الشعور بالحزن والإهانة قد غلب الكثيرين من الأكراد، خاصة في الجنوب الشرقي، ما دفعهم للانخراط في أنشطة احتجاجية ضد حبس قائدهم. غير أن الجمهور التركي نظر إلى هذا المسلك كدليل آخر على السلوك الخياني للأكراد بشكل عام.

وفي خضم هذه المشاعر شديدة التضارب جاءت أول كلمة لأوجلان مفاجأة ، فبدلاً من الدعوة للكفاح المسلح لتحرير كردستان أعلن تشجيعه للتآخي الكردي-التركي، ودعا حزب العمال الكردستاني لإلقاء السلاح. تساءل المراقبون أول الأمر عما إذا كان قد أدلى بهذه التصريحات تحت الإكراه. غير أن المحاكمة جاءت بالعكس، فقد عقدت في محكمة خاصة لأمن الدولة أقيمت في سجن جزيرة إمرالي. وأسندت إليه لائحة الاتهام تهمة التمرد المسلح الذي بدأه عام ١٩٨٤ فضلاً عن اتهامه بالخيانة والدعوة للانفصال. وعلى طول الجلسات، والتي اتسمت بالدراما القوية وتابعتها أرامل الجنود والشرطة، حافظ القائد الكردي على الدعوة إلى إنهاء الكفاح المسلح للأكراد والانخراط الديموقراطي في الدولة التركية بل إنه قبل أسبوع من بدء المحاكمة التمس الرحمة وطلب إنقاذه من عقوبة الإعدام ليستمر في الكفاح من أجل السلام ومنع وقوع المزيد من حمامات الدم.

لم تمنع مبادرات أوجلان التصالحية القضاة من إصدار حكم بإعدامه بتهمة الخيانة في نهاية يونيو ١٩٩٩. جرت المحاكمة في جو محتقن وكان من الواضح أن محكمة أمن الدولة لم تكن "مستقلة أو متجردة"، وهو الاستنتاج الذي توصلت إليه المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٣. غير أنه لم يتم تنفيذ الإعدام، فبعد محاكمة ثانية والاستئناف أمام كل من المحكمة المحلية والمحكمة الأوربية، تم تخفيض عقوبة الإعدام في أكتوبر ٢٠٠٢ إلى عقوبة السجن مدى الحياة، إذ إن تركيا كانت قد أبطلت عقوبة الإعدام. وقد كان هذا في إطار حزمة من الإصلاحات

القانونية وإرساء حقوق الإنسان بإيعاز من الاتحاد الأوربي. من ناحيتها دعا كوادر حزب العمال الكردستاني إلى إيقاف إطلاق النار من جانب واحد، ولفترة من الوقت امتنعت الجبهة القومية لتحرير كردستان (الذراع العسكرية لحزب العمال) عن القيام بعمليات رئيسية ضد الأهداف العسكرية التركية.

هناك طرفان استفادا استفادة خاصة من اعتقال أوجلان. أولهما حزب اليسار الديموقراطي الذي نسب النجاح إلى رئيس الوزراء ورئيس الحزب أجاويد، وحزب الحركة القومية بقيادة ألبارسلان الذي دعا دائمًا إلى اتخاذ سياسة متصلبة في المسألة الكردية. جاء الحزبان السابقان في المرتبتين الأولى والثانية في انتخابات أبريل ١٩٩٩ بنسبة ٢٢٪ و١٨٪ على التوالي. وشكل الحزبان حكومة ائتلافية متنافرة جديدة مع حزب الوطن الأم، في محاولة للاستفادة من المشاعر القومية السائدة. وقد أبدى الكثير ممن أيدوا أجاويد، والذين يذكرون له سياسة "يسار الوسط" في السبعينيات، أبدوا امتعاضهم من النغمة الشوفينية (المتعصبة قوميًا) التي اكتسبها خطابه السياسي منذ اعتقال أوجلان. وبعيدًا عن محاكمة أوجلان المليئة بالعواطف، واجهت حكومة أجاويد السيناريو الاقتصادي الأسوأ، فقد ارتفعت معدلات التضخم طوال العقد لتستقر عند معدل سنوي ٧٠٪. وأصبح الناس معتادين على الحديث عن ملايين ومليارات الليرة التركية، حيث أصبحت قيمة الدولار الأمريكي تعادل ٦٠٠ ألف ليرة. أخذ الاقتصاد في "الدولرة" السريعة، وبدأ أغلبية السكان يحولون مدخراتهم إلى العملة الأجنبية. وكأن هذا لم يكن كافيًا، إذ سرعان ما وجدت الحكومة نفسها محاصرة بكارثة جديدة، لكنها هذه المرة لم تكن بسبب الجنرالات، ولا بسبب انتهاج سياسة مالية حاسمة.

الهزات القاتلة، زلزال مرمرة أغسطس ١٩٩٩: في الساعات الأولى من يوم ١٧ أغسطس ضرب زلزال بلدة غولجوك في محافظة أزمير، والتي تبعد حوالي ١٠٠ كيلومتر عن اسطنبول. بلغت قوة ما عرف بزلزال مرمرة ٧,٥ درجة على مقياس ريختر، وكان واحدًا من أكثر الزلازل تدميرًا في تاريخ الإقليم. وقد استمرت الهزات الارتدادية لأيام بعد الزلزال. ولم يكن هناك أي استعداد للتعامل

مع حالة طوارئ بهذا الحجم، إذ إن الزلزال ضرب إقليم مرمرة الصناعي وكثيف لسكان. وقد أعلنت الأرقام الرسمية للخسائر في وقت متأخر، كما تأخرت المساعدات وجهود الإغاثة، فبعد شهور أعلنت الحكومة وفاة ما يقرب من ١٨ ألف شخص وتهدم أكثر من ٣٠٠ ألف مبنى سواء بشكل كامل أم جزئي. وقد زعم البعض أن عدد القتل ربما تجاوز ٤٠ ألفًا.

ثبت عجز الحكومة عن تنظيم جهد منسق للإغاثة في الأيام الثلاثة الأولى لوقوع الزلزال. وفي الحقيقة أنها فشلت أيضًا في إرسال مئات من فرق الإنقاذ الدولية إلى المنطقة، فقد وصلت هذه الفرق مبكرًا إلى مطار اسطنبول الرئيسي ولكنها اضطرت للمكوث لساعات قبل أن يتم إرسالها إلى المناطق الأكثر تضررًا. وبدا مركز الأزمة الذي أقيم في المطار أقرب إلى مكتب حكومي تعامل مع طلبات فرق الإنقاذ القادمة ببيروقراطية شديدة. إلا أن الصورة تغيرت تمامًا حينما تبلورت مبادرة صغير للمجتمع المدني حول الأكاديمي طناي سيكتي أوبار، وقام أفراد المبادرة بإدارة الكثير من المكاتب والهواتف في مركز الأزمة. وقد كنتُ شخصيًا ضمن هذه المجموعة. بدأنا على الفور في إرسال فرق الإنقاذ. ونشرنا إعلانات في محطات الإذاعة والتلفزة الخاصة طلبًا لمترجمين ومتطوعين للعمل مع الفرق الأجنبية. وعلى الفور أصبح لدينا مئات المتطوعين يقيمون في خيام أمام المركز في انتظار إرسالهم إلى الإقليم الذي ضربته الكارثة. جاء هؤلاء من كل الجماعات الموجودة في اسطنبول من أتراك ويهود وأرمن وعرب وأكراد وبوسنيين، ومن جميع الطبقات ومناحي الحياة، وكانوا جميعًا على أعلى استعداد لتقديم المساعدة. وبينما استطعنا إرسال مئات المتطوعين إلى منطقة الكارثة، الأمر الذي سهل كثيرًا عمل فرق الإنقاذ، تململ بعض المسئولين في المركز بسبب ما يواجهونه من موقف غير تقليدي وعدم احترام أعضاء المبادرة للتسلسل الوظيفي. بل إن سفيرًا في وزارة الخارجية التركية حاول إخراجنا من المركز بدعوى أننا نحتل مكتبًا أكبر من مكتبه.

وإذا كان إصرار السفير بعناد على الإتيكيت في مواجهة المعاناة الإنسانية يختزل الفشل التام لهيئات الدولة أثناء محنة الزلزال، فإن رد الفعل التلقائي من

جانب المجتمع المدني هو الذي مثل بالفعل المزاج العام، فمنذ اليوم الأول اتجه آلاف الأفراد والمجموعات والتنظيمات التلقائية إلى المنطقة لمساعدة سكانها وفرق الإنقاذ في جهود الإغاثة. فجاءت الأطعمة والمياه والبطاطين من كل مكان في تركيا. وسمح الكثير من الشركات الخاصة للعاملين فيها بالذهاب والالتحاق بفرق الإنقاذ. وقامت شركات الحافلات بنقل مواد الإغاثة دون مقابل. وأرسلت البلديات من سائر أنحاء تركيا المعدات الثقيلة والتجهيزات الضرورية، ونظم الطلاب عمليات توزيع للمواد المطلوبة في الإقليم. وبعد أسبوعين من الهزات، ووسط المعاناة والألم، استيقظت تركيا على حقيقة أن لديها مجتمعاً مدنياً قوياً كان أكثر قدرة وكفاءة من الدولة على تنظيم حياة الشعب. كما أدركوا أن العالم ليس معادياً لهم، فجاءت الاستجابة قوية من كل البلدان الرئيسية في العالم ومن دول الجوار (اليونان، بلغاريا، مصر، ...). وهكذا تداعت رواية الدولة المبالغ فيها عن كون تركيا بلداً محاصراً بالكراهية من العالم أجمع، تلك الرواية التي يغذيها حراس الجمهورية والكثير من وسائل الإعلام منذ انقلاب ١٩٩٧. وأصبح من المؤكد أن الأمور لن تعود كما كانت، فبعد ثلاث سنوات من سوسورلوك عرف الناس مذاقاً آخر لقوتهم.

كان من العلامات الأولى على وجود بداية جديدة ما عرف بـ"دبلوماسية الزلزال" التي تطورت بين تركيا واليونان. فالمساعدات الكبيرة التي أرسلتها جارة تركي، والتي اتسعت بسرعة من مساعدات حكومية إلى مساعدات أرسلتها البلديات والمنظمات الأهلية، وقوبلت بحماس من جانب تركيا. وبعد أقل من شهر ضرب زلزال إحدى ضواحي أثينا. كان أصغر حجماً، ولكن قامت له على الفور حملة تضامن في تركيا. وقد جاء الزلزالان بالنسبة للشعبين والسياسيين في البلدين كتذكير واضح بأن الجغرافيا تربط بين البلدين، حتى لو قسمهما التاريخ. وهكذا أدى التدفق التلقائي للتعاطف بين الشعبين على جانبي الحدود إلى تمهيد الطريق أمام تطوير الاتصالات الرسمية. ولم يمر ثلاث سنوات على أزمة كاراك/

إميا عندما أوشك البلدان على الدخول في حرب بينهما، ولم تمر ستة أشهر على الحرج الناتج عن انكشاف تورط اليونان في هروب أوجلان زعيم حزب العمال الكردي.. حتى اجتمع إسماعيل جيم وزير الخارجية التركي مع نظيره اليوناني جيورجيوس باباندريو ليضعا أسس التقارب اليوناني- التركي.

الأزمات، الآمال

والمنقذون (٢٠٠٠-٢٠٠٢)

لم تتحسن الأحوال إلا بعد الزلزال، أو هكذا شعرت أقسام واسعة من السكان. فقد أزال اعتقال عبد الله أوجلان عقبة رئيسية في طريق تحسين العلاقات مع سوريا، وتركت حزب العمال الكردستاني بلا رأس. كما أذابت دبلوماسية الزلازل الجليد في العلاقات مع اليونان، غير أن التطور الخارجي الأكثر أهمية لتغيير إطار السياسة التركية ودعم طموحات البلد في المضي نحو آفاق جديدة، كان قمة لوكسمبورج ١٩٩٧ التي رفض فيها القادة الأوربيون تأكيد وضعية تركيا كدولة مرشحة للانضمام للاتحاد الأوربي، الأمر الذي صدم الكثيرين في تركيا. كما كان هذا بمثابة الظهور الكبير الأول للمسألة الأوربية في الإعلام التركي. أدرك إسماعيل جيم، الذي يقال إنه كان العقل الأكثر تقدمًا في التحالف الثلاثي بين أحزاب اليسار الديموقراطي والوطن الأم والحركة القومية ليميني المتطرف.. أدرك أن العلاقات التركية- الأوربية لا يجب أن تترك فاعلياتها تتطور تلقائيًا دون تدخل إيجابي، وأنه لا يجوز الشعور بالإحباط من جراء الاستبعاد.

ويرجع الفضل الأكبر لمهارات جيم التفاوضية في إعلان المجلس الأوربي في هيلسنكي عام ١٩٩٩ أن تركيا أصبحت مرشحة للانضمام للاتحاد الأوربي على أساس متساوٍ مع المرشحين الآخرين. كما طلب المجلس أيضًا إلغاء عقوبة الإعدام، وإعلان تركيا استعدادها لحل المسألة القبرصية. ورحبت وسائل الإعلام في تركيا- بما فيها الإسلامية- ترحيبًا حماسيًا بهذا القرار. أما الرئيس أجاويد الذي وقع بشكل متزايد أسيرًا لنوبة قومية بعد اعتقال عبد الله أوجلان، فقد

أعرب عن أمله بأن تكون العضوية أقرب من أي وقت مضى. وهكذا بدأت مرحلة من التقاطعات والتقلبات في العلاقات العامة بين تركيا والاتحاد الأوربي، قصة الحب- الكراهية التي أغضبت وأنعشت الآمال عند كل واحد في تركيا، وفي أوربا أيضًا. وقبل أن تتخذ الأحداث العالمية مسارًا مختلفًا (هجمات الحادي عشر من سبتمبر، حرب العراق، وانتشار الإسلاموفوبيا المصاحبة للاثنين) تعقدت بمقتضاها إلى حد كبير الرؤية السعيدة لمستقبل تركيا الأوربي، وقعت أزمة داخلية دمرت الثقة التي بنيت ووصلت للذروة في هيلسنكي.

أزمة وطنية، محنة ٢٠٠٠ و٢٠٠١: كان الاقتصاد التركي ينمو بشكل غير منتظم في معظم التسعينيات، حيث عرف فورات من النمو السريع كانت تقطعها أزمات صغيرة وكبيرة. وقد ارتفع الإنفاق العام بسبب زيادة النفقات العسكرية وتكاليف الحرب في المحافظات الكردية، إلى جانب سخاء الدعم الاجتماعي، خاصة في القطاع الزراعي، والفساد فيما تبقى من مشروعات مملوكة للدولة. وقامت الحكومات الائتلافية بتمويل عجز الموازنة العامة بالتوسع في الاقتراض، بينما تكيفت البنوك مع هذه البيئة وحققت أرباحًا كبيرة عن طريق إقراض الحكومة وكانت البنوك المملوكة للدولة بوجه خاص تعمل خلف ستارة دخان من المحاباة السياسية وعرضة للتدخل السياسي والممارسات غير الشفافة فيما يتعلق بالائتمان. كما تكرر اتهامها بتحويل أرصدة غير قانونية ذات صلة بالحرب الكردية، ولا تزال هذه المزاعم محل تحقيق حتى وقت كتابة هذه السطور. وقبيل أواخر التسعينيات تكون إجماع تدريجي بأن البنية المؤسسية للاقتصاد، واستراتيجيات الاقتراض الحكومية ، تحتاج إلى الإصلاح. وتوصلت المفاوضات بين حكومة الائتلاف الثلاثي برئاسة أجاويد وصندوق النقد الدولي إلى صياغة برنامج للتقشف، تتضمن عناصره الرئيسية ضبط الموازنة العامة، ربط العملة الوطنية، خصخصة مشروعات الدولة، تقليص الدعم الزراعي، والأهم من هذا كله تنظيم القطاع المصرفي. كانت الإصلاحات مطلوبة بشدة، ولكن سيكون لها آثار ضارة على جماهيرية الأحزاب المشتركة في الحكومة. وعلى الرغم من وجود تأييد عام للبرنامج، لم يكن هناك حماس كاف لتطبيقه.

شهد نوفمبر ٢٠٠٠ الموجة الأولى من الأزمة. فقد أدى نقص السيولة في البنوك الرئيسية إلى خسارة عامة للثقة في النظام المصرفي، ما أدى إلى هروب العملات الأجنبية وتخفيض قيمة الليرة التركية بحوالي الثلث تقريبًا وحينما تدخل البنك المركزي بضخ ملايين الدولارات في النظام- منتهكًا بهذا سياسته الخاصة بالعملة- انهارت الثقة في ربط سعر الصرف والبرنامج كله ولم يكن من الممكن إيقاف الخلل الذي أصاب الأسواق إلا بالحصول على حزمة طارئة أخرى من صندوق النقد الدولي. ومن جديد أعادت حكومة أجاويد تأكيد التزامها بخفض التضخم والإسراع في الخصخصة وإعداد برنامج شامل للإصلاح المصرفي. ومع بدايات ٢٠٠١ بدأ الوضع أخذًا في الاستقرار مع عودة بعض رءوس الأموال الأجنبية التي خرجت من تركيا أثناء الأزمة. ويرى بعض المراقبين أن أزمة ٢٠٠٠ لم تكن عميقة بما يكفي للاقتناع بإجراء التغييرات الجذرية الضرورية، لأن جماعات العاملين بأجر وذوي الدخول المنخفضة والمتوسطة هي الجماعات التي تضررت، أما الشرائح العليا من الطبقات المتوسطة فقد استطاعت الصمود بوجه العاصفة. وكان لابد من تغيير سريع.

وفي فبراير ٢٠٠١ وقع نزاع بين الرئيس أحمد نجدت سيزار ورئيس الوزراء بولنت أجاويد مما ساعد في تبلور مرحلة ثانية للأزمة تجاوزت أزمة عام ٢٠٠٠ بكثير. إذ سيطرت على الأنباء بشكل سريع صورة سيزار الحانق وهو يلقى بنسخة من الدستور على أجاويد. لم يكن سيزار من أصدقاء صندوق النقد الدولي، وكان غاضبًا من الخطط الحكومية بخصخصة مشروعات الدولة مثل شركة الاتصالات التركية. كان سيزار والجيش ينظرون إلى خصخصة أصول الدولة وإصلاح بنوكها أنه يشكل تدخلاً خطيرًا في الأمن القومي التركي. كما يمكن إرجاع جزء من ذلك الغضب إلى شكوك سيزار في النوايا السياسية لأجاويد، الذي بدا غير متعاطف بما يكفي مع استراتيجية الجيش في مناهضة الإسلاميين. وحينما ذاعت الأنباء عن هذا الصدع في قمة السياسة التركية انهار النظام الاقتصادي بأكمله مما كان له نتائج خطيرة على كل قطاعات المجتمع.

غادر البلد على الفور كميات كبيرة من رءوس الأموال، وارتفع سعر الفائدة

في ليلة وحدة إلى ما يقرب ٥٠٠٪ وانخفضت قيمة الليرة، ولكن بنسبة ٥٠٪ هذه المرة. أي أن أولئك الذين احتفظوا بمدخراتهم بالليرة التركية قد فقدوا نصف قيمة نقودهم، بينما انخفضت الأجور الحقيقية بأكثر من ٢٠٪ في يوم واحد. استيقظ الناس في الصباح التالي ليكتشفوا أنهم قد أصبحوا أكثر فقراً فعلياً بمقدار الثلث. وفي الشهور التالية فقد أكثر من مليون عامل بأجر وظائفهم، كما اضطرت عشرات الألوف من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى إشهار إفلاسها. وخرجت بنوك كثيرة من السوق فأصبح الآلاف من المصرفيين بلا عمل. ومع إغلاق المصانع وانهيار السوق المحلية انكمش الاقتصاد القوي بمقدار يساوى تقريباً النمو الذي حققه في السنوات القليلة السابقة. لم يكن أجاويد قادراً على إيقاف عجلة الهبوط الاقتصادي. ففي هذه المرة جاءت الأزمة حادة وتجاوزت إمكانية خلق توافق عام وراء الإسراع في برنامج الإصلاح.

كانت هناك حاجة ماسة للتأييد الجماهيري، غير أنه لم يكن من الممكن التعامل مع الأزمة بدون شخص واحد، هو إسماعيل درويش الذي لعب دوراً رئيسياً في التفاوض على حزمة رئيسية من صندوق النقد الدولي، وضمان تنفيذه بدقة. كان درويش نائباً لرئيس البنك الدولي ويمتلك مقومات لا مراء فيها كاقتصادي من مستوى رفيع لديه ثلاثون عاماً من الخبرة والصلات الممتازة مع المجتمع المالي العابر للقوميات. من ثم كان المرشح المناسب لتحقيق التكيف الاقتصادي بنعومة بعد انتهاء الأزمة. وبالفعل عيّنه رئيس الوزراء أجاويد بوصفه تكنوقراطياً فوق السياسة، وذلك في وجه معارضة شديدة خاصة من حزب الشعب الجمهوري والانعزاليين اليساريين واليمينيين بمن فيهم الرئيس سيزار نفسه الذي رأى في هذا التعيين مؤامرة لبيع تركيا لولايات المتحدة.

غير أن درويش تمكن في أقل من نصف عام من تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة النطاق كانت الحكومة تماطل فيها. وفي إجراءات تذكر بعزم أوزال على فرض قرارات ٢٤ يناير ١٩٨٠، نجح في إقناع حكومته (وبالأساس قيادة حزب العدالة والتنمية التي ستأتي عام ٢٠٠٢) بتطبيق برنامج صندوق النقد الدولي

بأكمله. واستهدف جزء من البرنامج إلغاء القيود على الاقتصاد من خلال المزيد من خصخصة مشروعات الدولة والبنية التحتية، وإشاعة الليبرالية الاقتصادية وإنهاء احتكارات الدولة. كما استهدفت خفض الدعم الزراعي والموانع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الوقت نفسه أدخلت عملية إعادة تنظيم سبق للمنظومات الحكومية والمصرفية غير الشفافة أن قاومتها طويلاً. إذ كانت من المكونات الأساسية في البرنامج اتباع سياسة مالية شفافة ومنضبطة. وتم تنفيذ هذا بالتنظيم الصارم للنظم المصرفية والمالية من خلال "هيئة التنظيم والرقابة المصرفية" وغيرها من الهيئات في قطاعات أخرى مثل الطاقة والاتصالات. وهكذا أخذ الاقتصاد التركي يكتسب باطراد مظهر السوق الليبرالية والشفافة. وبعد عامين من الأزمة انخفض التضخم إلى رقم واحد بعدما كان ٨٠٪، وعادت معدلات النمو إلى مستويات ما قبل الأزمة، كما استقر سعر صرف الليرة. وبالرغم من تكرار الأزمات كان الاقتصاد في طريقه للتحول إلى قصة نجاح حقيقية من حيث النمو الذي تقوده الصادرات وتنويع الإنتاج، وإن لم يتحقق مثل هذا النجاح بالنسبة لخلق فرص العمل.

أزمة عالمية، ١١ سبتمبر وصدام الحضارات: إذا كان أثر أزمة ٢٠٠١ الاقتصادية قد شعرت به الأغلبية الساحقة في المجتمع على الفور، سواء كانوا أغنياء أم فقراء، عاملين بأجر أم يعملون في منشآتهم الخاصة، أكرادًا أم أتراكًا، فإن آثار الهجمات على المركز التجاري بنيويورك في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ قد أخذت بعض الوقت قبل أن تصل إلى تركيا. كان رد الفعل المباشر في أنحاء البلاد لرؤية الصور التي تبث عبر شاشات التليفزيون هو الصدمة والخوف وعدم التصديق. وربما كان التساؤل الأول في أذهان المشاهدين هو عما إذا كان هناك مسلمون وراء الهجوم، وبمجرد أن فهموا أنه قد نُفِّذ باسم الإسلام ربما شعروا بأن هذا سيكون له أثره على تركيا. أما السؤال الثاني الذي تجرأ القلة على سؤاله فهو عن احتمال أن يكون هناك أتراك بين المنفذين. وكان الشعور بالراحة كبيرًا عندما تأكد أن كل من اشتركوا في الهجوم هم من العرب. وتنوعت ردود

الأفعال في الأسابيع التالية، فتكاثر الحديث عن نظريات المؤامرة، وانتقاد الولايات المتحدة المتسم بالعداء للإمبريالية، فضلاً عن المحاولات الإسلامية للتبرير. غير أن هذه التفسيرات قد ولّدت بشكل عام القليل من التعاطف مع المنفذين، على الرغم من رسوخ العداء لأمريكا وسط الرأي العام التركي.

كان القليلون في هذه اللحظة هم الذين توقعوا التغيرات الكبيرة في البيئة السياسية العالمية التي كانت على وشك التفجر تحت قيادة الإدارة الأمريكية وجورج دبليو بوش. غير أن الكثرة حدست بأن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ستؤثر على حياتهم إن عاجلاً أو آجلاً. وبالفعل بدلت الأحداث طبيعة العقد المقبل وعلى عدة مستويات: فالغزو الأمريكي واحتلال العراق يعني جلب "الحرب على الإرهاب" إلى الفناء الخلفي للشرق التركي، كما سيطغى الطابع الديني والحضاري على كثير من الصراعات السياسية العالمية، وسيهز اسطنبول هجوم إسلامي كبير، وستتسبب موجة الإسلاموفوبيا (الخوف من الإسلام) الزاحفة وسط الجمهور الأوربي في إلحاق ضرر فعلي بطلب تركيا الانضمام للاتحاد الأوربي، وسيشعر الناس في تركيا وفي العالم الإسلامي بأنفسهم "كمسلمين" ومختلفين أكثر عند التحاور مع نظرائهم الأوربيين والأمريكيين. فقد بدأ الأخيرون ينظرون إلى الإسلام كمشكلة أمنية– وهي للمفارقة ذات رؤية حراس الدولة التركية– وبات من الممكن أن توجه نزعتهم المعادية للإسلام الكثير من سياسات الحكومات الأوربية إزاء الجاليات الإسلامية عندها.

في الوقت نفسه فإن الهواجس العالمية إزاء الدين والإسلام، والخوف من كل ما هو راديكالي، سوف تخلق الفرص أيضًا التي يمكن للحركات الإسلامية "المعتدلة" في تركيا (بدءًا من حزب العدالة والتنمية وانتهاءً بحركة فتح الله جولين) أن تستفيد منها للبروز على الساحة العالمية كقوى إسلامية محترمة. وسرعان ما أصبح يشار إلى تركيا "كنموذج للإسلام المعتدل"، وعملت الولايات المتحدة على تصدير هذا النموذج من أجل احتواء العناصر الراديكالية من

البلقان إلى الشرق الأوسط. وبالفعل كانت فترة ما بعد١١ سبتمبر هي فترة توسع الكثير من التيارات الإسلامية في تركيا. وفي السنوات التالية، عندما انزلقت أوربا والولايات المتحدة إلى عقلية غير ليبرالية بفرض العلمنة وحملة مكافحة الإرهاب مع قليل من الاعتبار لحقوق الإنسان، ستبني تركيا على هذا الاتجاه وتدخل في إصلاح قانوني جذري وتوطيد للديموقراطية.

غير أنه في يوليو ٢٠٠٢ أصبح رئيس الوزراء أجاويد مريضًا ومرهقًا، ومع ذلك رفض أن يتنحى جانبًا بالرغم من تزايد الانتقادات له من داخل حزبه. وعندما استقال أربعة من وزرائه أصبح من المفروغ منه إجراء انتخابات مبكرة حُدد موعدها في شهر سبتمبر. وفي خطوة أخيرة وجسورة من البرلمان أقر حزمة من الإصلاحات الحكومية بهدف تذليل الانضمام للاتحاد الأوربي: فألغيت عقوبة الإعدام فيما عدا أوقات الحرب، وأزيل الحظر على استخدام اللغة الكردية في التعليم والإعلام. وأخيرًا أمكن التخلص من ثقل عقدين من الحرب وإرهاب الدولة في كردستان. ومن المهم في هذا الصدد موافقة حزب الحركة القومية على حزمة الإصلاحات تلك، وهو ما أنقذ عبد الله أوجلان من حبل المشنقة.

لقد غلب على العقد من نهاية حكومة الوطن الأم برئاسة أوزال بعد الانقلاب، وحتى الائتلاف الثلاثي برئاسة أجاويد.. غلب عليه العودة القوية لحراس الجمهورية وتدخلهم في السياسة والمجتمع. ونتيجة لهذا انشق المجتمع إلى شقين. المحافظات الكردية التي حكمت بحالة الطوارئ القاسية التي داست على حقوق الإنسان وتسببت في زيادة راديكالية المواطنين العاديين باستخدام التعذيب والإذلال. وتمثل الشق الثاني في بقية المحافظات التي عرفت سياسة ديموقراطية (فيما عدا انتهاكات حقوق الإنسان والاستخدام الواسع للتعذيب) ولكن كان يمتد إليها أحيانًا عنف حالة الطوارئ. عمليًا لم يكن بإمكان أحد الإفلات من الأعمال الوحشية التي انتشرت في تركيا بالحرب والسلوك التعسفي للدولة. هذا في وقت لم تكن تركيا قد شفيت بعد من جراح الإرهاب المصاحب لانقلاب ١٩٨٠. وظهرت

سياسة حراس الدولة جليةً بشكل خاص عندما تدخل الجيش عام ١٩٩٧ ليكبح الإسلاميين الذين انبعثت صحوتهم في بيئة ما بعد انقلاب ١٩٨٠ الذي أيدوه بقوة. وأصبحت اليد الطولى لسياسة الحراس عندما أصبح القضاء والبيروقراطية- إلى جانب أقسام من الطيف السياسي مثل حزب الشعب الجمهوري- منفذين مخلصين لمخطط وضع المجتمع التركي على قضبان العسكرية والعلمانية.

غير أن التدخل والتآمر لم ينجحا، فمع نهاية العقد كان البلد مستعداً للسير في مساره الطبيعي. فاتخذت خطوات حذرة باتجاه الإصلاح تحت قيادة ائتلاف ثلاثي متنافر لكن قطعتها سلسلة من الأزمات الداخلية والخارجية وتعرض تركيا لهزات شديدة: من فضح أعمال الدولة العميقة إلى التدخلات العسكرية، من الاندلاع الوشيك للحرب مع اليونان إلى زلزال مدمر، ومن الانهيارات المالية الساحقة إلى صدمة ١١ سبتمبر. وقد عاشت تركيا في السنوات الثلاث الرهيبة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢ زلزال مرمرة الذي لم يكتف بقتل قرابة ٤٠ ألف إنسان وإنما دمر أيضًا قلبها الصناعي، وعاشت انهياراً كاملاً لاقتصادها ونظامها المصرفي، والإذلال العام لكل طبقتها السياسية التي افتضح فسادها وعجزها عن تحدي إملاء الجنرالات. وليست هناك مبالغة في القول في تبدد ثقة الشعب في وطنهم الذي عرفوه. وكلما تعمقت الأزمة تزايدت ضغوط المواطنين من أجل التغيير وبدا الإصلاح قادمًا لا محالة. وبعد عقد من المؤامرات التي أملاها أساطين الدولة الحارسة أصبحت تركيا على أبواب العودة إلى عالم السياسة.

الفصل الرابع

العدالة والتنمية

"الكالفينيون الإسلاميون" في مواجهة الدولة الحارسة

(٢٠٠٢-٢٠٠٧)

أدى تعاقب التدخل من قبل الدولة الحارسة والتحدي المدني أثناء حكم تورجوت أوزال في الثمانينيات إلى تشكيل عدد من الحكومات الضعيفة. غير أنه بعد عدة انقطاعات في الفترة ١٩٩٩–٢٠٠٢ عادت السيطرة المدنية مرة أخرى. نناقش في هذا الفصل نشأة تحدٍ ربما يكون أصعب التحديات أمام سلطة الحراس: ألا وهو حزب العدالة والتنمية الذي قدم قادته أنفسهم للعالم ولناخبيهم بوصفهم المدافعين عن "الديموقراطية المحافظة". وبعد العزلة النسبية التي عرفتها تركيا في التسعينيات اتسم العقد الأول في القرن الجديد بعودة تركيا للمشاركة في الأحداث التاريخية العالمية.

وإذا كان قد بدا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد أعفت تركيا أول الأمر، فقد شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مجادلات كبيرة حول التوافق بين "الإسلام والديموقراطية"، ركزت كلها على تركيا ونسبت لقادتها "المسلمين" وزنًا وسلطة أخريين. وتجلى كم كبير من التعاطف مع "الديموقراطيين المسلمين" الأتراك في حزب العدالة والتنمية. وفي الوقت نفسه أسهمت عولمة الإسلاموفوبيا في تشكيل منظورات إلى تركيا كبلد إسلامي وليس أوروبيًا، ومن ثم ثار الجدل حول ما إذا كان من الممكن التصالح بين "الإسلام وأوروبا". وقد أدرك حراس الدولة أن الجمع بين بيئة عالمية متعاطفة، وتنمية اقتصادية سريعة، ودعم انتخابي قوي، وإمكانيات الانضمام للاتحاد الأوروبي.. يمكن أن تقود في النهاية إلى تحدي الدولة الكمالية التي يعتبر الحراس أن من واجبهم الحفاظ عليها. ومن ثم تفجرت دورة المؤامرات والاضطراب الاجتماعي مرة ثانية، رغم أن الكثير من

المراقبين كانوا على دراية هذه المرة بحقيقة ما يحدث. فهل بالغ حراس الدولة في قدراتهم هذه المرة؟

كانت الانتخابات من نقاط التحول المهمة في تاريخ تركيا، مثلها مثل التدخلات العسكرية وبالفعل خلقت انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢ لحظة حاسمة، ففي ضربة واحدة فقد ٩٠٪ من أعضاء البرلمان مواقعهم، كما فشلت كل أحزاب البرلمان السابق (الطريق القويم لشيلر، الحركة القومية، الوطن الأم، اليسار الديموقراطي لأجاويد، الشعب الديموقراطي الموالي للأكراد) في تخطي عتبة الـ ١٠٪ اللازمة للتمثيل. وأدى هذا التغيير شبه الكامل في النخب السياسية إلى نشأة برلمان من حزبين فقط، فحصل حزب الشعب الجمهوري بقيادة دينيس بايكال على ثلث مقاعد البرلمان بنسبة ٢٠٪ تقريبًا من الأصوات. أما الفائز الأكبر فكان الوافد الجديد حزب العدالة والتنمية الذي قطع قادته صلاتهم بحزب السعادة الإسلامي

بعد حظره عام ٢٠٠١. وقد حصل الحزب على بقية مقاعد البرلمان بنسبة ٣٥٪ من الأصوات. وسيشكل قائدا هذا الحزب المشهد السياسي في العقد التالي، وهما عبد الله جول الذي ظل رئيس وزراء مؤقتاً حتى حل محله رجب طيب أردوجان (رئيس حزب العدالة والتنمية وعمدة اسطنبول السابق عن حزب الرفاه) عقب انتخابات تكميلية في مارس ٢٠٠٣. كما تولى جول وزارة الخارجية ثم انتخب رئيسًا للجمهورية عام ٢٠٠٧.

وبالنسبة للكثيرين، سواء كانوا مراقبين أم أناسًا عاديين، فإن هذه التركيبة الجديدة للبرلمان قد أنهت عقداً من الصراع. كان هناك وعد حقيقي بالاستقرار في برلمان الحزبين، دعمه تعهد حزب العدالة والتنمية بمواصلة سياسات الحكومات السابقة في مجالين رئيسيين: أولهما برنامج صندوق النقد الدولي للتعافي الاقتصادي والذي أعده وزير الاقتصاد السابق كمال درويش ومؤيدو الإصلاحات اللازمة للالتحاق بالاتحاد الأوروبي باعتبارها جزءاً من السياسة التركية طويلة الأمد إزاء أوروبا، وإن كانت قد بدأت قبل هذا على يدي وزير الخارجية الأسبق إسماعيل جيم. وبالرغم من القلق الذي أبداه المعارضون للنفوذ الديني على مدى فترة ثلاث سنوات من خطر قد يحيق بالجمهورية العلمانية، فإن غالبية الشعب التركي والكثير من المراقبين المتعاطفين في الخارج قد ارتفعت معنوياتهم بسبب النتيجة، إذ تأكدت ضرورة أن يتغلب البلد على التمزق السياسي وأن تكون لديه حكومة عازمة على التنمية والأوربة. صحيح أن جذور حزب العدالة والتنمية ترجع إلى الإسلام السياسي وتقاليد "الرؤية الوطنية" عند حزبي الرفاه والفضيلة، إلا أن قادة العدالة والتنمية قد فكوا ارتباطهم بالأفكار الأكثر راديكالية لسلفهم الأيديولوجي نجم الدين أربكان وأكدوا وضعية حزبهم في إطار تقاليد "الديموقراطية المحافظة". وقد استخدم المحللون مصطلحات مختلفة لتعريف هذه الظاهرة الجديدة التي تجمع بين الورع الديني والديموقراطية واقتصاد السوق، فتراوحت التعريفات بين تسميات تبدأ من

"الديموقراطيين المسلمين" إلى "الإسلاميين المعتدلين" (وهو المصطلح المفضل أمريكيًا) و"ما بعد الإسلاميين" (كتأكيد على انقطاعهم عن حزب السعادة الإسلامي. لقد حاول الجميع تسمية ظاهرة كانت في طور التفتح ما زالت. غير أن المصطلح الأكثر تعبيراً عن الظاهرة وبرز في خضم الجدل كان مصطلح "الكالفينيين الإسلاميين"، أي منظمي الأعمال ذوي العمل الشاق والقدرة على توليد النقود والورع الديني معًا، والذين يأنفون حياة الترف ويمارسون الانضباط على أجسادهم ووقتهم، ويعيدون استثمار ما كسبوه في مجال الأعمال، وأيضًا في التعليم والأعمال الخيرية الإسلامية.

بدت عضوية الاتحاد الأوربي أقرب من أي وقت آخر، كما أن الجيش نفسه- تحت قيادة رئيس الأركان الجديد حلمي أوزكوك- أصبح يدعم عملية الانضمام. كان الاتحاد الأوربي قد أصبح في بؤرة الاهتمام العام منذ اجتماع المجلس الأوربي في هيلسنكي عام ١٩٩٩. كما كان اجتماع المجلس ذاته الذي عقد في كوبنهاجن في ديسمبر ٢٠٠٢ من بين اللحظات السعيدة في العلاقات التركية- الأوربية، وحيث تحولت هذه العلاقات إلى موضوع محبب في الحوار العام في المجتمع. أكد القادة الأوربيون في مؤتمر كوبنهاجن أن مفاوضات انضمام تركيا ستتسير قدمًا إذا قرر المجلس في الاجتماع المقرر عقده عام ٢٠٠٤ أن تركيا قد أوفت بمعايير كوبنهاجن السياسية وخاصة فيما يتعلق بأداء وظائف الديموقراطية. ووسط الحمى الإعلامية تَدَعَّم التوقع السابق لأوانه بوشوك الحصول على العضوية، وهو ما تسبب فيما بعد في إحباط كبير بعدما جمدت العملية فعليًا.

وعلى الرغم من أن صحيفة "ملليت" قد اعتبرت أن قرار المجلس الخاص ببدء مفاوضات العضوية جاء "مشروطًا"، فإن هذا التعليق لم يعكر مزاج الإثارة المرتبط بتغيرات وشيكة. وفي الحقيقة أن الكثير من الشروط التي تضمنها القرار الأوربي قد دخلت بشكل متزايد في الجدل العام وأصبحت تلقى التأييد أكثر من

أي وقت سابق.كن من بين معايير كوبنهاجن: استقرار المؤسسات بما يضمن الديموقراطية، حكم القانون، حقوق الإنسان، احترام وحماية الأقليات. وهو ما يعني في الحالة الخاصة بتركيا التقدم على طريق ضمان حقوق الأقليات، وخاصة الأكراد والعلويين والأقليات غير المسلمة، والإلغاء التام لعقوبة الإعدام (أي بما في ذلك حالة الحرب أيضًا) كما طُلِب من تركيا أيضًا دعم خطة كوفي عنان للسلام في قبرص. وبالإضافة إلى عصا الشروط تضمن العرض أيضًا بعض الجَزَرات: تعميق الاتحاد الجمركي، وحصول تركيا على نصيب أكبر من مساعدات ما قبل الانضمام.

ومع آفاق الانضمام هذه فعلت مشروطية الاتحاد الأوربي تلك فعل العجائب، فبادرت الحكومة بسلسلة من المبادرات القانونية والإصلاحات التي شكلت قوة دفع جديدة في حد ذاتها. وهو ما شعرت به المحافظات الكردية على نحو خاص حيث تم تخفيف القيود على استعمال اللغة الكردية. وبالنسبة لقبرص قامت الحكومة التركية بحركة جسورة، فلم تقرر فحسب دعم خطة عنان للسلام، بل شمل هذا أيضًا دعم معسكر "نعم" وسط القبارصة الأتراك والتخلي عن وكيل أنقرة العتيد رءوف دنكتاش. غير أن هذا لم يكن كافيًا لإقناع القبارصة اليونانيين بالتصويت لصالح خطة عنان، التي لم تُقبل في النهاية. كما كانت هناك بعض المعارضة للاتحاد الأوربي وللإصلاحات التي أدخلتها الحكومة. فقد أبدى البعض امتعاضه من خسارة السيادة والسلطة التي تقتضيها بالضرورة عضوية الاتحاد. إلا أن هذه المعارضة قد ارتبطت أساسًا بقوى سياسية هامشية نسبيًا والإسلاميين القدامى في حزب السعادة وحزب الحركة القومية اليميني المتطرف (والذي للمفارقة كان قد جعل من المستحيل على الحكومات السابقة الاستجابة للإصلاحات التي يطلبها الاتحاد الأوربي، ولكن انتقاداته أخذت في الانزواء الآن) والاشتراكيين والجماعات الكمالية.

عندما انعقد المجلس الأوربي في ديسمبر ٢٠٠٤ كان الجميع تقريبًا في الوطن

ينتظرون إشارة إيجابية، وكان الحماس الشعبي لعضوية الاتحاد الأوربي قد بلغ وقتذاك أكثر من ٧٠٪. غير أنه في الفترة السابقة على الاجتماع حاول حزب الشعب النمساوي والديموقراطيون المسيحيون الألمان إدخال فكرة "الشراكة المتميزة"، لكنهما اضطرا إلى الرضا بذكر خاص "للقدرة الاستيعابية" التي يجب أخذها في الاعتبار بمجرد اكتمال المفاوضات. وثار القلق أيضًا بشأن المشكلة القبرصية، إذ إن رفض القبارصة اليونانيين لخطة عنان قد خلق مأزقًا جديدًا. وبالرغم من كل تقلبات وتحولات اللحظة الأخيرة هذه جاء قرار المجلس الأوربي واضحًا: لقد أوفت تركيا بمعايير كوبنهاجن وهي مؤهلة لمفاوضات الانضمام، على أن تبدأ المفاوضات في ٢٠٠٥. كانت هذه لحظة تاريخية حقًا- وإن عابرة- ظهرت فيها العلاقات التركية- الأوربية في أفضل أحوالها.

في الواقع لم تبدأ مفاوضات الانضمام كما كان متوقعًا في أكتوبر ٢٠٠٥. لكن وقتها كانت الأوضاع في تركيا قد اختلفت بالفعل. ففيما بدا عودة لسيناريوهات الدولة الحرسة، تغيرت الأجواء فجأة وتفجرت موجة من الغضب على أوربا وفكرة عضوية الاتحاد الأوربي. كما تفاقمت المشاعر المناهضة للأوربيين بالجدال المناهض لتركيا في كثير من التجمعات الأوربية. فبعد أربع سنوات سعيدة أصبحت توابع الحادي عشر من سبتمبر محسوسة في صورة تنامي الإسلاموفوبيا في أوربا، وفي سياسة المحافظين الجدد التي انتهجها جورج دبليو بوش. ومع تدهور الحوار بين الجانبين انخفض الدعم الشعبي لعضوية الاتحاد الأوربي إلى ما دون الـ ٥٠٪. وفي العام ٢٠٠٦ وقعت سلسلة من عمليات الاغتيال السياسي مع تحول المزاج العام إلى العزلة المحبَطة لأواخر التسعينيات، وعادت إلى مانشيتات الصحف مرة أخرى موضوعات العنف، اغتيال شخصيات عامة، أنشطة القتلة، ومآسي الضحايا الأبرياء. وشعر المراقبون الناقدون وقتذاك ببصمة الحراس في هذه الأحداث، ووضعت وسائل الإعلام الرئيسية تلك الأحداث في صدر اهتمامها، ومرة أخرى غزت لغة

الثنائيات الوجودية الجدل العام، ونشأت صورة الكفاح المصيري الذي يجب على العلمانيين الجمهوريين خوضه إذا أريدَ الدفاع عن منجزات مصطفى كمال ضد كل من الخرق الذي يقوم به الإسلاميون وتحطيم البلد على أيدي الاتحاد الأوربي، وعند نقطة ما صوّرت الآراء الموالية لأوربا على أنها أقرب للخيانة.

كما انزلقت تركيا إلى جولة جديدة من العنف السياسي بتنظيم وتحريض الجنرالات، وفي الوقت نفسه لم يكن هناك مجال لإنكار أن الإنتاج الصناعي عرف فورة قوية في مختلف أنحاء تركيا. فقد تطورت المراكز الصناعية خارج أسطنبول، وبالتحديد "نمور الأناضول"، إلى مدن صناعية عالية الكفاءة وحسنة الإدارة، بها مناطق سكنية منظمة- وإن بدون خيال كبير- مع استعادة أجواء البلدات العتيقة، والمطارات الجديدة والطرق البرية والتوسع في البنية التحتية للسكك الحديدية. أما اسطنبول فقد تحولت إلى مركز للخدمات والسياحة والتمويل وناطحات السحاب، مع ما تضمنه هذا من كل عمليات الإحلال السكاني. وأصبح التصنيع في كثير من أجزاء تركيا- وبدرجة أقل في المحافظات الكردية- واقعًا ملموسًا وغير وجه البيئة المحلية. كانت تركيا تمر بموجة التحديث الرابعة، بعد موجة الصناعات التي أدخلتها الدولة الكمالية، وزرع مندريس لروح ريادية الأعمال المستوحاة من النموذج الأمريكي، واندفاعات أوزال نحو عالم الرأسمالية المعولمة. غير أن موجة التحديث الرابعة اجتذبت إلى الأضواء أيضًا الطبقات المتوسطة المحافظة في الأناضول بمؤسساتها التعليمية وجمعياتها المدنية. فأصبحت أنماط الزي الإسلامي ظاهرة ، وتركت النساء المتدينات بيوتهن لاستكشاف الفضاءات الحضارية التي لم يكن بإمكانهن الوصول إليها حتى وقتذاك. أصبحت مظاهر التدين العام جليةً وتحول "الشعور" التركي إلى شعور أكثر إسلامًا. كان كل شيء آخذاً في التغير مع بدايات القرن الحادي والعشرين، لكن الكثير كان في الانتظار.

الكالفينية الإسلامية في الحكم

أثار النصر الانتخابي لحزب العدالة والتنمية الكثير من الدهشة داخل تركيا

وخارجها. وجزعت الدولة الحارسة والجيش والقضاء وقسم من البيروقراطية لرؤية حزب إسلامي آخر في السطة، بعدما كان الجنرالات قد تدخلوا عام ١٩٩٧ للإطاحة بحكومة حزب الرفاه بقيادة أربكان. وتوقع محللو المحافظين الجدد في الولايات المتحدة انعطاف الحكم الجديد نحو إيران، ومن ثم الانتقال إلى الجانب الخطأ في تصورهم المانوي للنظام العالمي والذي يضع "الخير" في مواجهة "الشر". أما صناع القرار في الاتحاد الأوربي فقد أصابهم الذهول، بينما ابتهج المعترضون على ترشيح تركيا لدخول الاتحاد بسبب مستقبل تركيا "الإسلامي".

وعلى النقيض من هذا انتقد الإسلاميون المنظمون في حزب السعادة (الذي تلا حزب الفضيلة المحظور) انتقدوا أردوجان وأنصار التحديث ببيع تركيا للغرب: "ما كان من الممكن وصول حزب العدالة والتنمية ما لم يكن مقبولاً من نظام الهيمنة العالمية.أصبح الحزب اللاعب الرئيسي في موجة الليبرالية الجديدة الثانية في تركيا (حيث مثلت إصلاحات أوزال الموجة الأولى)، وقد وافق الحزب مرحبًا على أن يمثل "الإسلام المعدل" الذي كانت الولايات المتحدة تنتظره. وفي الواقع كان تدخل ٢٨ فبراير هو الذي خلق حزب العدالة والتنمية أساسًا (محمد بكر أوغلو، مقابلة بتاريخ ١٣ يوليو ٢٠٠٩).

غير أن حزب السعادة لم يحقق سوى ٢,٥٪ من أصوات الناخبين في انتخابات ٢٠٠٢، وكانت انتقاداتهم تُسمع بالكاد. وعمل قادة حزب العدالة والتنمية على النأي بحزبهم عن مقترحات الإدارة الأمريكية باعتبار تركيا نموذجًا للتعايش بين "الإسلام والديموقراطية" وحزب العدالة والتنمية كنموذج أساسي "للديموقراطية الإسلامية". ولا شك أن حكومة حزب العدالة والتنمية قد رحبت بركوب موجة حسن الظن هذه والاستفادة من الفرص التي خلقتها: ففي ظل الحكومة الجديدة حلت إدارة الشئون الدينية وكذلك شبكة من المدارس والجمعيات الخيرية المرتبطة بالشيخ فتح الله جولين.. حلت محل المنظمات العربية في كثير من بلدان البلقان، باعتبارها الحارسة لمسلمي هذه البلاد والممولة للجماعات

المحلية. وبالمقابل تزايدت الادعاءات بأن حزب العدالة والتنمية ليس إلا ذئبًا في فروة الأغنام، إذ ينتهج نفس نهج الإسلام الراديكالي تحت قناع الإخلاص للسياسة الأوربية. فهل كان هناك ما يبرر هذه الاتهامات؟

مصادر قوة حزب العدالة والتنمية، الكالفينيون الإسلاميون وشبكة جولين: نشأ حزب العدالة والتنمية بعد حظر حزب الفضيلة، والذي تبع حزب الرفاه بعد حظره عام ١٩٩٨. وكان للكوادر القديمة في حزب الفضيلة جذور قوية في تقليد "الرؤية الوطنية" مع تقارب أيديولوجي كبير مع جماعة الإخوان المسلمين المصرية. وبعد معاقبة المحكمة الدستورية لنجم الدين أربكان بحظر حزبه، واصل رجائي كوتان فكرة "الرؤية الوطنية" من خلال حزب السعادة. ويسترجع اسم الحزب بالتركية saadet العصر السعيد للنبي محمد (ص) ومن ثم إقرار واضح بالالتزام بالإسلام السياسي. لكن مجموعة أخرى من أنصار التحديث الملتفين حول عمدة اسطنبول السابق رجب طيب أردوجان انطلقوا من فرضية أخرى: فقد أدركوا أنهم لن يستطيعوا تشكيل مستقبل البلاد إلا بإعادة النظر في علاقتهم مع الإسلام، وبإعلان الالتزام بالنظام العلماني الجزئي للجمهورية التركية، والتخلي عن الجوانب الأكثر ثورية في النزعة الإسلامية، وبخاصة فكرة "النظام العالمي العدل"، أي الدولة الإسلامية العالمية. وبالرغم من امتداد جذور المؤسسين الأيديولوجية إلى الإسلام السياسي، فإن معرفتهم بالحكم الجيد والخدمات العامة (التي اكتسبوها من عملهم في إدارة المجالس البلدية منذ التسعينيات) جعلتهم براجماتيين وأقرب إلى ميراث حزب الوطن الأم بزعامة أوزال من الأيديولوجية الإسلامية لأربكان. ومن ثم فإن نظرتهم المعولمة، ورؤيتهم للإسلام كملهم أكثر منه كهدف سياسي، وتقاربهم مع الليبرالية الاقتصادية التقليدية للتقاليد المحافظة التركية.. سرعان ما اجتذبت فاعلين من الطيف اليميني ككل ومن بعض الليبراليين اليساريين.

وتمثل مصدر ثان لقوة حزب العدالة والتنمية في احتضانه- وإن بشكل

متمايز- لشبكتين دينيتين مهمتين الطريقة الصوفية النقشبندية وهي إخوانية دينية ذات نفوذ كبير بتقاليدها المحافظة القوية وعضويتها الواسعة، وشبكة أتباع فتح الله جولين. فبينما شكلت الأولى العمود الفقري لأحزاب "النظرة الوطنية" ومن ثم كانت نقطة انطلاق الدعوة لحزب العدالة والتنمية، فإن التقارب لم يكن على خط مستقيم مع حركة جولين بما تملكه من ملايين الأعضاء والمؤسسات التعليمية والإعلامية القوية. ذلك أن فتح الله جولين الذي نشأ في إخوانية سعيد النورسي، قد حافظ على مسافة بينه وبين حزب النظام الوطني بسبب طموحات الأخير الإسلامية العالمية. وكان قريبًا من المركّب التركي- الإسلامي في الثمانينيات ولم يعارض تدخل الجيش عام ١٩٩٧. كذلك احتفظ الصمت عندما حظرت المحكمة الدستورية حزب الرفاه ثم حزب الفضيلة، حيث اعتقد أن أحزاب "الرؤية الوطنية" كانت تبالغ في الاستفزاز السياسي. لكن الأمر اختلف مع حزب العدالة والتنمية، فقد كان هناك تداخل بين توجه السوق الحرة والتركيز على تركيا والاتساع العالمي لشبكة جولين، وبين المواقف السياسية وطريقة عمل حزب العدالة والتنمية

وقد نشأت شبكة جولين كتجديد للإخوانيات خلال السبعينيات، ونمت نموًا كبيرًا في الثمانينيات حينما كان المركّب التركي- الإسلامي هو الأيديولوجية المفضلة عند الجنرالات. واتسعت الشبكة أكثر في التسعينيات، وخاصة في المجالات التي كانت تعاني من فجوة في نظام الرفاه العام الضعيف، مثل المؤسسات التعليمية ومدارس الإعد د للجامعة، والخدمات العامة، بل وكذلك في الإعلام وقطاع النشر. وأنتجت هذه الشبكة الآلاف من قاعات الدرس وحلقات القراءة، والمئات من المدارس الابتدائية والثانوية بل وحتى الجامعات.. وذلك داخل تركيا أولاً ثم بعد ١٩٨٩ في جمهوريات وسط آسيا التركية، ثم في البلقان وروسيا وحتى البلدان ذات الأغلبيات الإسلامية في آسيا وأفريقيا. وأخيرًا افتتحت مدارس جولين في بلدان أوروبا الغربية التي توجد بها جاليات تركية

مهاجرة، مثل المملكة المتحدة وهولندا وحتى ألمانيا ذات الحساسية فيما يتعلق بمسألة اندماج المهاجرين. وبالرغم من استهداف هذه المدارس لأبناء الطبقة المتوسطة أو الآباء المتحركين إلى مستويات أعلى، فقد لعبت دورًا كبيرًا أيضًا في خلق طبقات متوسطة محافظة دينيًا واجتماعيًا بالرغم من عملها عالميًا- وهو المجال الذي كان محجوزًا للنخب الكمالية- وخلق شبكات أعمال داخل تركيا وخارجها تستهدف التصدير.

وبالنسبة لمجال الأعمال، وفي ظل ضعف سيادة القانون، خلق رجال الأعمال القريبون من جولين شبكات للثقة والالتزام المتبادل: "لم تكن هناك دولة قادرة على فرض تشريع للأعمال وحماية صغار أرباب الأعمال. وقد ساعدت العضوية الكبيرة بالشبكة في خلق تفاعلات مبنية على الثقة. فكان بإمكان رجل الأعمال في قيصرية أن يرسل منتجاته لنظيره في فان دون الدفع مقدمًا، ذلك لأنه يستطيع الثقة في نظيره بسبب معرفته أنه جزء من [الشبكة] وخاضع للمساءلة من جانب زملائه" (شاهين ألباي، مقابلة بتاريخ ١٣ يوليو ٢٠٠٩).

ومع نمو الأعمال المرتبطة بشبكة جولين نشأت اتحادات جديدة مثل الكونفيدرالية التركية لرجال الأعمال والصناعيين Tuskon والتي أصبحت تنافس الاتحاد التركي لرجال الأعمال TUSIAD، ثم أصبحت الكونفيدرالية الفاعل الرئيسي في صناعة التصدير التركية أواخر التسعينيات. ومع وقوع الانقلاب "ما بعد الحداثي" في ٢٨ فبراير ١٩٩٧ صنف الجيش ووسائل الإعلام الرئيسية هذه الاتحادات والأعمال التي تقوم بها تحت مسمى "رأس المال الأخضر" أو "رأس المال الإسلامي"، وتم استبعادها من العطاءات الحكومية. مع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة جاءت هذه الاتحادات بنية الانتقام، وشغلت فعليًا معظم المناصب في الوكالات والمؤسسات الحكومية.

إلا أن التغيرات المجتمعية التي خلقت قاعدة التأييد لحزب العدالة والتنمية أخذت تتعمق أكثر. تمثل العمود الفقري للقاعدة الاجتماعية للحزب في الطبقات

المتوسطة بقلب الأناضول المحافظة اجتماعيًا وذات التوجه نحو السوق، والتي تحولت من طبقة تجار ومنتجين صغار ما قبل صناعيين إلى نخبة أعمال وصناعيين ذوي توجه عالمي متزايد، وهو التغير الذي وصفه جيرالد كناوس رئيس مبادرة الاستقرار الأوربية في تقرير أثار جدلاً واسعًا عن "الكالفينيين الإسلاميين" عام ٢٠٠٥ بقوله: كانت قيصرية في الخمسينيات بلدة مترية بوسط الأناضول بتعداد سكاني ٦٥ ألف نسمة، وكان بها مجمعان صناعيان كبيران مملوكان للدولة (مصنع للطائرات ومجمع للنسيج) وصناعة للأثاث اليدوي وبازار كبير كان بمثابة المركز للمعاملات في المحافظة. أما بقايا ثراء المدينة (منازل فخمة وكنائس بهية ومبانٍ مدرسية) فقد بقيت بالكاد بعد القضاء على جماعتها الأرمنية كبيرة العدد عام ١٩١٥.

أما في عام ٢٠٠٠ فقد بلغ سكان قيصرية حوالي ٦٠٠ ألف نسمة، يعمل ٤٠ ألفًا منهم في صناعة الأثاث والأعمال المرتبطة بها. وتوجد منطقة صناعية ضخمة خارج المدينة (تطورت كثيرًا منذ الثمانينيات) تضم الآلاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتنتج الأقمشة والملابس القطنية والكابلات والمصابيح والماكينات. وخلال جيلين فقط جرى التطور من مرحلة المانيفاتورة التي يعمل فيها الحرفي مع الصبيان المتدربين، إلى مستوى الشركات القبضة الصناعية المتقدمة ومصدري الأثاث أو المنسوجات. وقد يكون مؤسس الشركة هو الجَد، رجل مسن ذو لحية بيضاء كعلامة على التدين ومكانته كحاج ذهب إلى مكة. وقد قام الأبناء غالبًا بتوسيع الأعمال في عهد أوزال مستفيدين من فرص الأسواق في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. أما الأحفاد وأحيانا الحفيدات فيحتمل أن يكونوا قد درسوا في مدارس جولين والجامعة، يتحدثون اللغات الأجنبية ويرحلون إلى العالم بحثًا عن فرص جديدة للأعمال التجارية، وأخيرًا يصوتون لحزب العدالة والتنمية. وقد يجمعون بسلاسة بين التدين والانضباط الذاتي مع تعظيم الأرباح وتوليد الريع. وإلى أن يتم التوصل إلى مصطلح أفضل يمكن اعتبارهم "كالفينيين مسلمين"

حسب الدوائر المتعاطفة مع حزب العدالة والتنمية، و"كرأسمال أخضر" حسب رؤية الدولة الحارسة التي كانت تخشى ثروتهم وقوتهم السياسية المتنامية.

طيب أردوجان و"الحرب على الإرهاب". تشكلت أولى حكومات العدل والتنمية برئاسة عبدالله جول بعد انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢، إذ كان رجب طيب أردوجان ممنوعًا من الترشح للمناصب السياسية بسبب خطابه المشحون دينيًا الذي ألقاه قبل خمس سنوات. ففي عام ١٩٩٧ انتقد الجيش مستخدمًا أبياتًا من قصيدة ضياء جوكلاب (وهو للمفارقة واحد من أكبر الشخصيات في القومية التركية) فأدانته محكمة أمن الدولة وحكمت عليه بالحبس لمدة سنة بتهمة "إثارة الكراهية" ولم تتسبب العقوبة فحسب في إنهاء ولايته القصيرة الناجحة كعمدة لاسطنبول، وإنما الأهم أنها حرمته أيضًا من الترشح لمناصب سياسية. ولم يتغير وضعه إلا بتعديل دستوري مكّنه من دخول انتخابات تكميلية في مارس ٢٠٠٣ وانتخب بالفعل بأغلبية مريحة. ولما كان مهضومًا حرمه القضاء من حقوقه، حصل على تأييد شعبي كبير لتولي رئاسة الوزراء.

ترى هل كان أردوجان إسلاميًا متشددًا؟ لقد ولد في حي قاسم باشا باسطنبول الذي قطنه المهاجرون الفقراء القادمون من بلدة ريز على البحر الأسود، وقد اضطر منذ صغره لأن يكسب قوته، فباع عصير الليمون والفطائر في الشوارع، بينما كان يلعب كرة القدم في أوقات فراغه في أندية شبه احترافية. تلقى تعليمه في مدرسة الإمام الخطيب، وهو ما يفسر شعوره الشخصي بالحزن عندما اعتبرت هذه المدارس بعد تدخل الجيش عام ١٩٩٧ مراكز للرجعية الدينية. أصبح نشطًا في اتحاد الشباب الوطني الذي أنشأه حزب السلامة الوطني برئاسة أربكان في منتصف السبعينيات. وبدأ عمله السياسي مبكرًا عام ١٩٨٣ مع تأسيس حزب الرفاه وحقق له نصرًا كبيرًا حينما انتخب عام ١٩٩٤ لمنصب عمدة اسطنبول. وبالرغم من أن الأيديولوجية الإسلامية قد شكلت أردوجان، ونشأته على تقاليد الرؤية الوطنية، فإن صعوده كان قصة نجاح

أقرب إلى الحلم الأمريكي وليس الراديكالية الإسلامية. ومع ذلك وصفته برقية صادرة من السفارة الأمريكية في أنقرة بأنه يتبنى مواقف تتسم "بالزهو المتعجرف" و"يمتلك طموحًا لا حدود له ينبع من الاعتقاد بأن الله قد اصطفاه لقيادة تركيا"، كما يملك "نزعة انعزالية متسلطة" (US embassy, Ankara,2004).

وبمجرد استلام أردوجان السلطة من رفيقه المؤتمن عبد الله جول، دخلت تركيا في الأنواء العاصفة للحرب على الإرهاب. فمنذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠١١ والرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش وحلفاؤه يدفعون قدمًا أجندة الحرب على العراق على أساس ما أصبح معترفًا به الآن كدليل زائف، ألا وهو خطر أسلحة التدمير الشامل في العراق. وفي تركيا كانت المعارضة للحرب عامةً، وتَشكَّل فيها تحالف واسع من منظمات المجتمع المدني والحركات السياسية، من النوع الذي سبق أن تكوَّن في حملة "دقيقة ظلام من أجل الضوء الدائم" ضد فضيحة سوسورلوك عام ١٩٩٧. وانطلقت هذه الحملة في الشارع لتعبئة المواطنين ضد مشاركة تركيا المحتملة في الحملة العسكرية. وازدادت مرارة المفاوضات بين الحكومة التركية وإدارة بوش عندما أدرك المفاوض الأمريكي أنه لا يمكن الاعتماد على الروابط القوية مع الجيش التركي، فقد غاب الجنرالات عن المفاوضات تمامًا، وامتنعوا عن اتخاذ موقف علني من التدخل، ربما ليتركوا الحكومة تذهب إلى الفخ بنفسها ثم يسجلون عليها النقاط أمام الرأي العام في حالة الفشل. في هذه المرة كان على البنتاجون أن يتفاوض مع حكومة منتخبة وتضطلع بمساومة صعبة لضمان ألا تتعرض تركيا لمعاناة اقتصادية مع الاحتفاظ بكلمة في تقرير مستقبل العراق والكيان الكردي الناشئ في شماله.

وقبل إعادة انتخاب أردوجان بأسبوعين وتعيينه رئيسًا للوزراء في مارس ٢٠٠٣، كان على البرلمان أن يصوت على مذكرة حكومية بالسماح للجيش الأمريكي بشن هجومه على العراق انطلاقًا من الأراضي التركية. ظل الرأي العام التركي، بمن فيه أغلبية ناخبي حزب العدالة والتنمية، معارضًا بقوة

لانخراط تركيا في العملية. وبينما كان البرلمان مجتمعًا للتصويت على ما عرف بـ مذكرة الأول من مارس"، تظاهر ضدها في شوارع أنقرة أكثر من عشرة آلاف مواطن. وعلى الرغم من مناشدات اللحظة الأخيرة التي قامت بها الحكومة وأردوجان، فشلت المذكرة في الحصول على الأغلبية في البرلمان، وحيث خرج على قرار حزب العدالة والتنمية مائة عضو تقريبًا وصوتوا بالرفض. ومن الأهمية بمكان الإقرار بأن تصويت تركيا بالرفض كان استثناءً، فقد كانت البلد الوحيد الذي نجحت فيه الحملات المناهضة للحرب وأغلبية الرأي العام في إجبار الحكومة على تغيير مسارها والتخلي عن خطط الحرب على العراق، وهو ما دفع نعوم تشومسكي غير المفرط في الإعجاب بتركيا إلى القول: "لقد عرضوا على تركيا إغراءات مماثلة [لتلك التي حصلت عليها بلدان أخرى في التحالف الغربي]: حزمة مالية ضخمة مع الحق في غزو شمال العراق الكردي، مع ذلك لم تستسلم تركيا للإغراء ولقنت الغرب درسًا أغضبه غضبًا كبيراً، ما جعل وزير الخارجية كولين باول يعلن على الفور عن عقاب عاجل لمن يسئون التصرف" .(Chomsky 2004: 35-6)

إن السرعة التي استطاع بها المجتمع المدني تنظيم الاحتجاجات قد عكست الثقة المتزايدة بالنفس لدى تحالف النشطاء الجديد، وهو ما عبر عنه جنكيز ألجان صاحب مبادرة "قل لا للعنصرية والقومية" بقوله: "كان تصويت البرلمان في ١ مارس برفض مرور القوات الأمريكية للحرب على العراق نجاحاً لليسار الجديد. فقد كنا الحركة الوحيدة في العالم التي كان لها أثر كبير على قرارات حكومتها" (جنكيز ألجان، مقابلة معه بتاريخ ٨ يوليو ٢٠٠٩).

واستشاطت إدارة الرئيس بوش غضبًا من نتيجة التصويت، لأن معناه انهيار الجبهة الشمالية المهمة جدًا للعمليات.

غير أنه في تصويت تالٍ استهدف حفظ ماء وجه الحكومة، وافق البرلمان على فتح المجال الجوي التركي أمام المقاتلات الأمريكية، وكوفئت تركيا على هذا

بحزمة مساعدات لتعويض الآثار الاقتصادية للحرب. وبالرغم من عودة العلاقات سريعًا لمسارها الطبيعي، فإن احتلال العراق سيتسبب في خلافات متكررة بين واشنطن وأنقرة. وتعلق الخلاف الأساسي بحكومة إقليم كردستان الناشئة في شمال العراق واعتماد الولايات المتحدة على الأحزاب الكردية باعتبارها الحليف الأوحد الموالي للولايات المتحدة على مسرح الحرب في العراق. ولفترة طويلة رفضت الولايات المتحدة حل مشكلة وجود القواعد الأساسية لحزب العمال الكردستاني في جبال كردستان العراقية، ولم يتم الشروع في تفكيكها إلا قبيل نهاية العقد. وإذا كان المزاج المعادي للحرب في تركيا شديد العداء لبوش، فقد وقعت حادثة في يوليو ٢٠٠٣ ببلدة السليمانية الكردية أثارت رد فعل غاضبًا للغاية ضد الأمريكان. ففي هذا اليوم قامت وحدة عسكرية أمريكية بمهاجمة بعثة الاستخبارات الحربية التركية في العراق، فيما بدا كأنه عمل انتقامي بسبب عدم التزام تركيا بالحرب وتم إجبار الجنود وضباط الاستخبارات الأتراك على ارتداء ملابس تشبه ما يرتديه المعتقلون في جوانتانامو، واقتيدوا إلى السجن. وقد تسبب هذا الإجراء في أكبر كارثة لدبلوماسية العلاقات العامة الأمريكية في تركيا. وتسممت العلاقات الأمريكية- التركية أكثر مع تحول العراق إلى حمام دم لا يتوقف على أعتاب المحافظات الكردية في تركيا.

غير أن الحرب على الإرهاب اقتربت أكثر من تركيا. ففي نوفمبر ٢٠٠٣ هز اسطنبول انفجار مزدوج بالقنابل، استهدف مقار إتش إس بي سي بنك، القنصلية البريطانية، ومعبد نيف شالوم اليهودي في جالاطة. قُتل في الانفجارين ٥٧ شخصًا من بينهم روبرت شورت القنصل العام البريطاني. كان هذا هجومًا غير عادي بكل المعايير، ولم يحمل بصمة أي من الحركات الإسلامية الراديكالية في تركيا. فتلك الحركات كانت محل رقابة صارمة من الأجهزة الأمنية ومحدودة الإمكانيات، باستثناء حزب الله الكردي الذي كان يمتلك قدرة تنظيمية عالية نتيجة تعاونه مع أجهزة الأمن. كان هجوم سابق لتلك الجماعات قد استهدف

معبد نيف شالوم، بدافع من العداء لليهود أكثر من كراهيةً للغرب. أما الهجمات على رموز مثل المصارف والقنصليات فلم يسمع بها قبل هجمات نوفمبر، ولم تقع مرة أخرى بعدها.

وفي العام ٢٠٠٧ وجه الاتهام بالفعل لأكثر من سبعين شخصًا، معظمهم مواطنون أتراك لهم خلفية إسلامية وتعاملوا مع وسيط سوري كانت له صلات وثيقة مع رجل تنظيم القاعدة أبو مصعب الزرقاوي. وبالفعل أعلنت القاعدة مسئوليتها عن الهجوم الذي استهدف المصالح البريطانية. ورغم أن الهجوم جاء بمثابة تذكرة دموية بالموازنة التي أقامها حزب العدالة والتنمية بين الإسلام السياسي الديموقراطي من جانب والنزعة الإسلامية العنيفة من جانب آخر- في أعين منتقديه على الأقل- وبالرغم من تسمية بعض المعلقين ذوي الحماس الزائد للتفجيرات بـ"١١ سبتمبر اسطنبول"، فقد كان لنوفمبر ٢٠٠٣ قليل الأثر على الجدل السياسي في تركيا. وفي اتهام لاحق افتُرِض حصول المفجرين على دعم من داخل الجيش- كجزء من مخطط للتشهير بالعدالة والتنمية كحزب إرهابي- ولكنها اتهامات لم تتأكد تمامًا. ونظرًا لتعرض تركيا لهذا النوع من العنف، مع ازدحام قائمة الفضائح اليومية، لم يكن من الغريب ألا يكون للتفجيرات أثر خارج الجماعة اليهودية التي تضررت بشكل مباشر، ربما فيما عدا تفصيلة واحدة: ففي التقارير الأوروبية عن التفجيرات لوحظ اختلاف النبرة نوعًا ما عن تغطية أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وأبدت التقارير القلق مما إذا كانت تركيا ماضية الآن على طريق الإرهاب الإسلامي الذي عرفه العراق أو أفغانستان. ولم يحدث هذا. فقد ظلت تفجيرات نوفمبر عملاً ثانويًا وتعرض للنسيان سريعًا، رغم أن آثار الحادي عشر من سبتمبر ظلت محسوسة.

التفاوض بشأن الوعد الأوربي: عندما انعقد المجلس الأوربي في ديسمبر ٢٠٠٢ بكوبنهاجن، لم تكن آثار الحادي عشر من سبتمبر قد تغلغلت في الوعي الشعبي، إذ أعاد القادة الأوربيون تأكيد التزامهم بعضوية تركيا وفصلوا خارطة

الطريق للسنوات القليلة القادمة: "إن المجلس الأوربي [...] يرحب ترحيبًا قويًا بالخطوات المهمة التي اتخذتها تركيا على طريق الوفاء بمعايير كوبنهاجن، وبخاصة من خلال الحزمات التشريعية الأخيرة وتطبيق الإجراءات التي تغطي عددًا كبيرًا من الأولويات الرئيسية في شراكة الالتحاق ويقر الاتحاد عزم الحكومة التركية الجديدة على اتخاذ المزيد من الخطوات على طريق الإصلاح [..] ويشجع الاتحاد تركيا على الاستمرار بكامل طاقتها في عملية الإصلاح. وإذا قرر المجلس الأوربي في ديسمبر ٢٠٠٤، بناء على تقرير وتوصية من المفوضية، استيفاء تركيا لمعايير كوبنهاجن السياسية، سيقوم الاتحاد الأوربي بفتح مفاوضات الانضمام مع تركيا دونما تأخير" (Copenhagen European Council 2003) وقد أكد هذا القرار التفاهم بين الجانبين على دعم تركيا لخطة كوفي عنان بخصوص قبرص، والتي كانت الأمم المتحدة تناقش زعماء الجاليتين التركية واليونانية في الجزيرة بشأنها.

وفي الشهور الثمانية الأولى لحكومة العدالة والتنمية أدخلت الحكومة أربع حزمات رئيسية للتطبيع- فضلاً عن حزمتين أدخلتهما الإدارة السابقة- تضمنت إصلاحات تشريعية واسعة النطاق للوفاء بالمعايير السياسية للاتحاد الأوربي وتوسيع الحقوق والحريات الشخصية. وتضمنت إيقاف محاكم أمن الدولة التي كانت، منذ إدخالها في دستور ما بعد انقلاب ١٩٨٢، تلاحق المواطنين باتهامات ضعيفة بالإرهاب . وفي العام ٢٠٠٤ كان إصلاح قانون العقوبات على رأس جدول الأعمال وفي إجراء اعتبر من العلامات الرئيسية على طريق انتقال تركيا إلى القواعد والتدابير الأوربية، قامت الحكومة التركية باستشارة، والأهم الاستماع، لممثلي المجتمع المدني: "كانت المناقشات بشأن قانون العقوبات مدهشة تمامًا فقد أصرت المنظمات النسائية على ضرورة مراجعة المواد المتعلقة بممارسة العنف ضد المرأة. وأكدن على ضرورة التعامل مع مسألة "جرائم القتل الخاصة بالشرف" والعنف الجنسي من زاوية مصالح المرأة وليس مصلحة

المجتمع. وأخذت الحكومة بنصيحتهن. وكانت هذه حالة صادقة لديموقراطية تداولية" (عائشة كاديرغلو، مقابلة بتاريخ ٨ يوليو ٢٠٠٩).

كان الوقت هو وقت الذروة لعملية الأوربة التي يضطلع بها حزب العدالة والتنمية. ففي إطار تخلٍ جذري عن السياسات غير المرنة التي اتبعتها الحكومات السابقة إزاء المشكلة القبرصية وتمسكها بالاعتراف بدولتين فيدراليتين في الجزيرة، أيد أردوجان ووزير خارجيته جول خطة الأمم المتحدة لحل الصراع القبرصي سلميًا. وفي يونيو بدأت الإذاعة والتلفزة الحكومية أول برامجها باللغة الكردية وعدد آخر من لغات الأقليات، على الرغم من المعارضة الشرسة التي أبداها دينيس بايكال زعيم المعارضة. وتم تمرير تشريعات تسمح بتعليم اللغة الكردية في مناهج دراسية لغوية. واتهم كل من بايكال ودولت بهجيلي- زعيم حزب الحركة القومية- الحكومة بالبدء في عملية سوف تنتهي بالتفكيك الفعلي لتركيا. وعلى العكس من هذا غضب السياسيون الموالون للأكراد وكذلك الليبراليون من الشروط المرتبطة بتلك الإصلاحات. فالبرامج المذاعة باللغة الكردية وغيرها من لغات الأقليات كانت مقصورة على الإذاعة والتلفزة الحكومية، ولمدة تقل عن ساعة يوميًا. أما المقررات اللغوية فقد ارتبطت بتخصصات فنية عالية وأغلقت أمام أطفال المدارس. ورغم أن هذه الانتقادات لها وجاهتها، إلا أنها تغافلت عن الأهمية الرمزية لتلك الخطوات التي أعطت اعترافًا رسميًا باللغة الكردية، وهو ما كان محظورًا منذ إعلان الجمهورية التركية.

وبالرغم من هذه الخلافات المتصاعدة، فإن نسبة الموافقة على الانضمام للاتحاد الأوربي وعملية الإصلاح بلغت أعلى مستوى لها على الإطلاق وهو ٧٠٪. وتمتعت الحكومة بالتأييد في الداخل والخارج. ولم يسبق للبيروقراطيين في الاتحاد الأوربي أن رأوا مثل هذا الحماس من تركيا وعزم قادتها على فعل كل ما هو ممكن لبدء مفاوضات الانضمام بأسرع ما يمكن. بل إن حتى القرار الذي أصدرته المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان في نوفمبر ٢٠٠٥ بشأن قضية ليلى

شاهين ضد الحكومة التركية لم تؤثر في فورة الحماس السائدة، على الأقل بشكل مباشر. كانت ليلى طالبة بالصف الخامس بكلية الطب جامعة اسطنبول حين تم حرمانها حضور المحاضرات ودخول الامتحان عام ١٩٩٨ بسبب لحظر الذي فرض على غطاء الرأس بعد التدخل العسكري في ٢٨ فبراير. وكان الكثيرون داخل حزب العدالة والتنمية وخارجه يتوقعون أن تحكم المحكمة لصالح ليلى شاهين وحقها في التعليم، ومن ثم تمهيد الطريق لرفع هذا الحظر في الجامعات التركية. وقد أعطت المحكمة الأولوية عمليًا لمبدأ العلمانية على الحق في التعليم والحرية الدينية، وهو قرار مفهوم بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في نيويورك وتصاعد موجة الخوف من الإسلام، ومن ثم أيد القضاة قرار الحكومة بعد الاستماع لمرافعات الدفاع.

وبينما كانت تركيا تحتفل طوال ٢٠٠٤ بقرب الانضمام للاتحاد الأوربي، وُضِعت أحجار عثرة جديدة في الطريق. إذ كان المزاج العام وسط الكثير من شعوب القارة يتحول بقوة ضد فكرة عضوية تركيا في الاتحاد. كما أن التركيز الأوربي بالتوسع في اتجاه الشرق وضم عشر دول جديدة قد أثار مخاوف متزايدة من الهجرة والمساعدات المالية الممنوحة للدول المنضمة الأكثر فقرًا من تركيا. غير أن الجدل بشأن عضوية تركيا لم يكن بسبب متاعب التوسع بقدر ما اتصل اتصالاً مباشراً بتصاعد الخوف من الإسلام نتيجة للإشارات التي بعثتها أحداث ١١ سبتمبر في سائر أنحاء أوربا.

"هكذا خرج الجنيّ الثقافي من القمقم. كانت تركيا قد أنجزت بالفعل معظم معايير كوبنهاجن، لكن الجدل بدأ يعم أوربا حول إسلامية تركيا. كانت المناقشات منحازة وغير منصفة وسيئة التسلح بالمعلومات لكنها كانت ضرورية لتعلم الشعوب الأوربية كل ما أمكن عن تركيا. ولكن تلك المناقشات تعرضت للاختطاف على أيدي المحافظين المتطرفين الذين يفتقرون إلى الرؤية العميقة، ولديهم محدودية في التفكير، والذين خانوا في حقيقة الأمر كل ما قام عليه الاتحاد الأوربي" (نورا أونار، مقابلة بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٠٩).

في ضوء هذه المناقشات الحامية بدت تركيا أكبر حجمًا وأكثر سكانًا، والأهم أكثر مسلمين مما يمكن أن تسمح به عضوية الاتحاد الأوربي. وهي النقاط التي التقطتها الأحزاب الشعبوية واليمينية المتطرفة (مثل الجبهة القومية بزعامة لو بان في فرنسا، وحزب الحرية بزعامة جورج هايدر في النمسا) ولكن سرعان ما دخلت في خطاب الأحزاب المحافظة الرئيسية.

وبالنسبة لقبرص فقد وُجِدت العقبة الجوهرية في طريق التغيير في تركيا، كما كان الزمن يفعل فعله أيضًا. غير أن الأدوار تغيرت هذه المرة. فإذا كان الزعيم القبرصي التركي رءوف دنكتاش- القومي المتعصب ورجل الدولة التركية- هو العقبة التي سدت الطريق أمام التفاوض على مدى ثلاثة عقود، جاء الدور هذه المرة على الزعيم القبرصي اليوناني باپادوبلوس لمنع التوصل إلى حل دائم. وفي الشهور التالية لتشكيل حكومة العدالة والتنمية تغير شيء آخر في قبرص، إذ أصاب القبارصة الأتراك السأم من النظام القومي ذي التوجه التركي في شمال الجزيرة، ومن إخوتهم المواطنين غير المرحبين بهم في الجنوب. ومن ثم شهد العامان ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ تظاهرات حاشدة مطالبة بحل المشكلة، وضد النظام الحاكم في شمال قبرص وفي أنقرة. وفي يوم ٢٧ فبراير ٢٠٠٣ شهد شمال العاصمة نيقوسيا تظاهرة ضخمة قوامها أكثر من ٨٠ ألف متظاهر، نظمها تحالف عريض للنقابات والأحزاب اليسارية تحت شعار "هذه أرضنا"، ضد دنكتاش ومن أجل مستقبل مشترك لقبرص في إطار الاتحاد الأوربي. ونظراً لأن ١٦٠ ألف قبرصي تركي كان يعيشون في شمال قبرص وقتذاك (هناك ١٠٠ ألف آخرون يعتقد أنهم مستوطنون قدموا من تركيا) لن يصعب علينا الانضمام لفكرة الاشتراكيين من القبارصة اليونانيين تانوس ديمتريو وسوتيرس فلاهوس والنشطاء المنتمين للجماعتين بأن موقفاً ثوريًا كان يتفجر في شمال الجزيرة لا يضاهيه من حيث نسبة المحتجين للسكان. وجاء في كتاب ديمتريو وفلاهوس المعنون "خيانة الانتفاضة"(Dimitriu and Vlahos 2009) أنه بينما مرت هذه

اللحظة الثورية دون أن تُلحظ تقريباً في أوربا، وتم تجاهلها والتقليل من شأنه في الجنوب القبرصي اليوناني، فإنها أجبرت دنكتاش على فتح الحدود بين شطري قبرص في أبريل ٢٠٠٣.

كانت خطة السلام التي اقترحها للتفاوض كوفي عنان السكرتير العام للأمم المتحدة مع قادة الجماعتين والدول الثلاث الضامنة (المملكة المتحدة وتركيا واليونان) قد اقترحت إقامة جمهورية واحدة ذات إقليمين وجماعتين وتصبح عضواً في الاتحاد الأوربي. كما اقترحت الخطة تبادلاً للأراضي بين الإقليمين الفيدراليين، وتعويضات كريمة للاجئين الذين فقدوا ممتلكاتهم، ودعت إلى إجراء استفتاء شعبي على الخطة في الإقليمين، وبعد التصويت بنعم ينضم الجانبان إلى الاتحاد الأوربي ككيان واحد. وبعد مفاوضات مكثفة تم الاتفاق على جدول زمني لإجراء الاستفتاء يوم ٢٤ أبريل ٢٠٠٤. وسيصوت السكان في كل إقليم بنعم أو لا على الخطة والتوحيد، ومن ثم فتح الطريق أمام انضمام قبرص الموحدة للاتحاد الأوربي في مايو ٢٠٠٤.

غير أن الخطة الموضوعة بعناية للتوحيد والانضمام للاتحاد الأوربي قد انهارت عندما انضم زعماء القبارصة اليونانيين (بمن فيهم حزب أكيل الشيوعي) إلى الرئيس القبرصي تاسوس بابادوبلوس في حملة دعوة المواطنين إلى التصويت ضد خطة عنان. وفي يوم الاستفتاء في ٢٤ أبريل جاءت نتيجة التصويت في قبرص التركية لصالح الخطة بنسبة ٦٥٪ بينما صوت بالرفض ٧٥٪ من القبارصة اليونانيين. وقد تسببت هذه النتيجة في إحباط الكثير من المسئولين في الاتحاد الأوربي الذين عولوا على الزعماء القبارصة الأتراك في كسب تأييد جماهيرهم للخطة، كما كانت بمثابة الصدمة لكل من القبارصة الأتراك والحكومة التركية، ومع ذلك فقد تمكنت الجمهورية القبرصية- ودون التوصل إلى تسوية سلمية- من الانضمام للاتحاد الأوربي في مايو ٢٠٠٤ مع ثمانية من بلدان أوربا الشرقية ومالطا. وبهذا أصبحت الجزيرة بأكملها من

الناحية النظرية جزءاً من الاتحاد الأوربي، ولكن هذا المكتسب ظل معلقاً بالنسبة لشمال الجزيرة. ففي الواقد ظلت "الجمهورية التركية في شمال قبرص" هي التي تدير الجزء الشمالي من الجزيرة بالاشتراك مع تركيا.

مع ذلك حينما حلّ الموعد النهائي لانضمام تركيا في ديسمبر، بدت آفاق بدء المفاوضات مبشرة بما يكفي لتبديد القلق الشعبي. ففي ١٥ ديسمبر صوت البرلمان الأوربي لصالح انضمام تركيا للاتحاد الأوربي بأغلبية الثلثين. وبالرغم من كون هذا القرار غير ملزم فقد كان رسالة رمزية مهمة قبل يوم من الاجتماع المصيري للمجلس الأوربي. وأثناء التصويت كان المئات من المشرعين الأوربيين يلوحون بلافتات مرسوم عليها العلمان التركي والأوربي ومكتوب تحتهما "نعم" بمختلف لغات الاتحاد الأوربي وباللغة التركية، فيما يعد واحدة من المظاهر الأيقونية لما قبل عملية إقرار الانضمام. وفي يوم ١٧ ديسمبر "قرر المجلس الأوربي [...] أنه في ضوء تقرير وتوصية المفوضية فإن تركيا قد استوفت معايير كوبنهاجن السياسية للشروع في مفاوضات الانضمام ..." (Brussels European Council 2004).

وتبع هذا تغير رمزي مهم في الحياة اليومية التركية، فمع انخفاض معدل التضخم من ٨٠٪ إلى ١٠٪ بفضل برنامج التقشف الاقتصادي لصندوق النقد الدولي وكمال درويش، قررت الحكومة خصم ستة أصفار من الليرة التركية. وهكذا فإن الشعب الذي اعتاد على حساب نفقاته بالمليارات من الليرة وكانوا يحولون الليرات إلى دولارات على الفور لحماية أنفسهم من التضخم، أصبحوا بإمكانهم الآن حساب نفقاتهم بعشرات ومئات وآلاف الليرات. وعادت الثقة في الليرة التركية الجديدة YTL مع عودة المدخرين إلى الادخار في حسابات بالعملة الوطنية. وكانت عملية إنهاء الدولرة انعكاساً للثقة المتنامية وسط المستثمرين الأجانب. وارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ٦٠٪ في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤. ثم تضاعفت ثلاث مرات بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وإن ظلت مقصورة تقريباً على خصخصة الخدمات والشركات المملوكة للدولة.

بدأت مفاوضات الالتحاق في ٣ أكتوبر ٢٠٠٥ في قمة المجلس الأوربي بلوكسمبورج مع رئاسة بريطانيا للاتحاد الأوربي. وبدأت المفاوضات بالفعل، ولكن بعد جولات من المناقشات الصعبة التي قادها وزير الخارجية البريطاني جاك سترو لمنع الوفد النمساوي من إفشال العملية كلها من خلال الإصرار على خيار "الشراكة المميزة". في النهاية التزمت تركيا بمواصلة البحث عن حل للمشكلة القبرصية مع توسيع نطاق بروتوكول أنقرة ليشمل كل الدول الأعضاء الجديدة بما يعني الاعتراف عملياً بالجمهورية القبرصية. وبالرغم من أن الاقتراح النمساوي بـ "الشراكة المميزة" لم يدخل إطار شركة الانضمام، فقد تم إدخال مفهوم جديد هو "القدرة الاستيعابية". وكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ عمليات الانضمام للاتحاد الأوربي، وكنتيجة لموجة التوسع الكبيرة بضم بلدان أوربا الشرقية في مايو ٢٠٠٤. التي تصبح فيها قدرة الاتحاد على استيعاب أعضاء جدد دون الضغط على موارده.. عاملاً رسمياً يجب أخذه في الاعتبار، حتى بعد انتهاء مفوضات الانضمام وقبل الانضمام الفعلي. ويضاف إلى ما سبق الخطط الفرنسية والنمساوية بإجراء استفتاء حول عضوية تركيا، وإصرار الديموقراطيين المسيحيين في ألمانيا على الشراكة المميزة، والموقف المعادي الذي اتخذته الجمهورية القبرصية.. وهو ما كان معناه أن الوعد الأوربي يفقد قوة دفعه في وقت بدا تحقيقه ممكناً أكثر من أي وقت مضى.

هكذا بعد ست سنوات من المفاوضات الشاقة منذ لحظة بدئها في هيلسنكي، أخذت عملية الانضمام تتحول إلى موضوع مثير للإحباط المتزايد. وفي ديسمبر ٢٠٠٦ تم تجميد ثماني لجان للتفاوض بسبب رفض تركيا توسيع البروتوكول الإضافي لاتفاقية أنقرة ليشمل قبرص. وفي الحقيقة لم تفتح تركيا موانيها ومطاراتها أمام السفن والطائرات القبرصية بسبب استمرار العزل المفروض على شمال قبرص والذي كان من المفترض أن يقوم الاتحاد الأوربي بتخفيفه، وعلى الرغم من تصويت القبارصة الأتراك لصالح خطة عنان. ثم تم تجميد لجان

آخرها كان أسوأها تلك الخاصة بالاقتصاد، وذلك بناء على تدخل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي للحيلولة دون الوصول إلى نقطة لا يمكن التراجع عنها في انضمام تركيا. وهكذا بعد اختفاء جزرة العضوية لم يعد لدى الحكومة التركية ما تكسبه سياسيًا من جراء تجاوبها مع العصا.

الحرب والسلام في كردستان

رحبت المحافظات الكردية ترحيبًا حارًا بالإصلاحات التي أدخلت في إطار عملية الانضمام للاتحاد الأوربي. وكن وقف لإطلاق النار قد سرى بعد اعتقال عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني، كما توقفت العمليات الحربية التي يقوم بها الجيش. ومع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم تحسن المناخ أكثر. ففي التسعينيات اعتادت المحلات في ديار بكر وباتمان عى غلق أبوابها قبل الغسق للسماح للزبائن والعاملين بالعودة إلى بيوتهم قبل الغروب. فقد كان الفضاء العام مستباحًا لعمليات القتل خارج القانون، ولدوريات مختلف وحدات الأمن ومكافحة الإرهاب. أما في أمسيات الشتاء فإن الحياة كانت تتوقف تمامًا بعد الظهر، كما كانت الحافلات المتوجهة إلى القرى وبين البلدات تكف عن العمل في الوقت نفسه تقريبًا. ومع الخروج من حالة الطوارئ الصارمة التي كانت مفروضة عليهم في نوفمبر ٢٠٠٢. تمتع المقيمون في الجنوب الشرقي- ربما للمرة الأولى عبر جيل كامل- بالحريات الأساسية مثل حرية التنقل دون التعرض للحواجز ولجن تفتيش بطاقات الهوية. واستعادت الحياة الحضرية في المدن الكبرى بالجنوب الشرقي تدريجيًا الحيوية التي عرفتها قبل ١٩٨٠. رغم أن الكثير من مدن الإقليم ظلت تعاني من العبء الإضافي بوجود مئات الألوف من النازحين داخليًا. وبالرغم من الفقر والتآكل الذي أصاب المؤسسات الاجتماعية في تلك المدن، كان هناك استرخاء ملحوظ في السياسات التسلطية وتخفيف العداء في مواقف أفراد قوى الأمن.

كما فتح رفع حالة الطوارئ الطريق أمام الحياة الجماعية الكردية الواعية

ذاتياً. فقد أدار حزب المجتمع الديموقراطي (الموالي للأكراد) البلديات إلى جانب تنظيم الأنشطة الثقافية والحفلات الموسيقية ومهرجانات الأفلام، ما أسهم في نشأة فضاء عام جديد له لمسة كردية مميزة. وبدلاً من صور العنف الذي لا ينتهي وحمامات الدم التي ارتبطت بالإقليم، حلت- على الأقل في بعض برامج وسائل الإعلام الرئيسية- صور البعث الثقافي بعد الصراع. وفي ديار بكر قام العمدة عثمان بايديمير بتجديد أسوار المدينة التي أهملتها عمداً وكالات الدولة بسبب أهميتها الرمزية للهوية الكردية. كما بدأ عبد الله دميرباش عمدة قسم سوريشي برنامجًا لاستعادة المدينة القديمة بما في ذلك كنائسها الأرمنية والسريانية المهجورة. ومع بدء البث الإذاعي والتليفزيوني باللغة الكردية للمرة الأولى بدا أن "الربيع الكردي" يكمل مستقبل تركيا الأوروبي.

حادثة شمدنلي: لم يتوقف العنف تماماً في المحافظات التركية. إذ استمرت صراعات مسلحة منخفضة الكثافة بعد انتهاء حالة الطوارئ، وإن اقتصر القتال إلى حد كبير على المناطق الريفية. ففي ٩ نوفمبر ٢٠٠٥، أي بعد أسبوع من بدء مفاوضات الالتحاق بالاتحاد الأوروبي، قفزت بلدة شمدنلي إلى العناوين الرئيسية في الصحف، حيث تم تفجير مكتبة مملوكة لعضو سابق في حزب العمال الكردستاني، وقتل أحد المارة. وافتُرض أنه من نوع الهجمات التي كان الحزب يشنها في وسط المدينة، ولكنه فشل بسبب وقوعه في وضح النهار. وقد كان المارة من الشجاعة بحيث تمكنوا من إيقاف السيارة الرينو البيضاء أثناء محاولتها الهرب من موقع الهجوم. وألقى الجمهور القبض على ثلاثة رجال سلموهم إلى الشرطة. كان اثنان منهما ضابطين بالجيش والثالث مخبراً كان عضواً سابقًا بحزب العمال الكردستاني.

وعثر الجمهور في صندوق السيارة على أسلحة وأردية للشرطة وقوات الأمن، وقوائم بأناس موضوعين تحت المراقبة، وقائمة بأسماء أعضاء حزب المجتمع الديموقراطي، وخريطة لموقع المكتبة. كما عثروا على أوراق تسجيل السيارة التي

تبين منها أن مالكها هو القائد العام لقوات الأمن في هكاري. وهكذا تم الإمساك بالدولة العميقة مرة أخرى وأيديها ملطخة بالدماء، ولكن الإنكار كان صعبًا هذه المرة. أكثر من هذا كان من الواضح تمامًا أن القوات المسلحة هي من قام بالتخطيط للعملية وتنفيذها. لكن قراء الصحف في المناطق الأخرى من تركيا اعتقدوا أن العملية كانت شأنًا كرديًا داخليًا، وأن الصور المذاعة للغاضبين في شمدتلي وفي المدن الكردية الأخرى، وهم يهاجمون أقسام الشرطة ويقذفون الأحجار على قوات الأمن، تؤكد فكرة أن المشاغبين الأكراد هم الذين يهاجمون رجال الأمن الأتراك. وأثناء الاحتجاجات التي عمت المدينة قتلت قوات الأمن أحد المحتجين، كما قتل المزيد منهم في الاحتجاجات التي عمت الإقليم كله.

أراد المدعي العام الشاب في فان فرحات ساريكايا التحقيق في الواقعة، ولم يكتف بمواجهة قوات الأمن، وإنما واجه أيضًا شخصًا مهمًا. إذ إن القائم بأعمال قائد القوات البرية ورئيس الأركان العامة فيما بعد ياشار بويوكانيت قد بادر بإعلان دعمه لأحد الضابطين بقوله "إنني أعرفه، إنه ولد طيب". لكن ساريكايا لم يكتف بتوجيه الاتهام للمهاجمين الثلاثة، وإنما قام أيضًا بتضمين بويوكانيت بتهمة التدخل في مسار العدالة والتورط في أنشطة سرية أثناء عمله السابق في ديار بكر. وفي مارس ٢٠٠٦ قضت محكمة فان بعقوبات حبس مشدد على المتهمين الثلاثة. ولكن مثلما حدث في قضية سوسورلوك تم اعتراض العدالة قبل تنفيذها فبعد استئناف تقدم به المتهمون الثلاثة قررت المحكمة الدستورية إعادة سماع القضية أمام محكمة عسكرية، وقد قامت الأخيرة بالفعل بإسقاط التهم. أي أنها أطلقت سراح المهاجمين الثلاثة الذين ضبطوا متلبسين في وضح النهار. بل إنه بناء على طلب من هيئة الأركان تم إعفاء المدعي العام من متابعة القضية. بل إن المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام قد أقاله من منصبه في أبريل، وهو الإجراء الذي لقي استحسان دينيس بايكال رئيس حزب الشعب الجمهوري الذي وصف الاتهام الذي ساقه المدعي الشاب بأنه "انقلاب على الجيش".

بداية "الانتفاضة الكردية" ونهايتها المعلقة: وإذا كان الأكراد قد أملوا في أن

تكون حادثة شمدنلي عرضية ولن تتكرر، أو حلقة من العنف ستنسى سريعًا، فقد صدموا على الفور بمقتل ١٤ من مقاتلي حزب العمال الكردستاني في ٢٩ مارس ٢٠٠٦ وفي إشعال لدورة عنف جديدة تذكر بأسوأ سنوات الحرب على الإرهاب. ومن ثم فإن المظاهرات التي هدأت بعد التحقيقات في حادثة شمدنلي اندلعت مرة أخرى في الإقليم بأكمله وأذاعتها روج تى فى الفضائية الكردية المؤيدة لحزب العمال الكردستاني. وفي الأيام القليلة التالية قتلت قوات الأمن ما لا يقل عن أربعة عشر محتجًا، سقط معظمهم في ديار بكر. كانت كثرة الضحايا من الشباب، ولكن كان هناك أيضًا ثلاثة أطفال يقل عمرهم عن عشر سنوات لم يستطيعوا الإفلات من قتال الشوارع. وبلغ عدد الجرحى أربعمائة على الأقل في ديار بكر وحدها، كما تم اعتقال أكثر من خمسمائة شخص للتحقيق معهم. وانتشر العنف ليصل إلى اسطنبول نفسها حيث قتلت قنبلة ثلاث نساء مارات بجوار مظاهرة في واحد من أكثر الأحياء الكردية ازدحامًا.

وفي مشاهد تذكر بما كان يحدث في غزة والأراضي المحتلة، كان الأطفال قاذفو الأحجار في الخط الأمامي للمعركة ضد وحدات الشرطة، وقد حاول عثمان بيدمير عمدة ديار بكر عن حزب المجتمع الديموقراطي إيقاف تفاقم المواجهات، بالتعاون مع نائب الحاكم. وبينما تعرض بايدمير للنقد من كل من الراديكاليين الأكراد الذين اتهموه بالتعاون مع الشرطة، ومن المؤسسة الحاكمة التي وبخته لعدم القيام بما يكفي، أجرى رئيس الوزراء أردوجان تعديلاً على سياسة حكومته إزاء الأكراد بالعودة إلى الاستراتيجيات الأمنية المتشددة. فأعلن أن "قوات الأمن ستتدخل ضد مخالب الإرهاب، حتى لو كانوا أطفالاً أو نساء. وهو ما ينبغي أن يعلمه الجميع" وفي موجة من الاعتقالات والملاحقات التي أعقبت احتجاجات أبريل احتجز ٢٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٨ سنة، كما اتهم ٩٠ بالمشاركة في احتجاجات غير قانونية و"بالمعاونة والتحريض" مع حزب العمال الكردستاني، وهي التهمة التي تصل عقوبتها إلى السجن ٢٤ عامًا.

أخيراً، وفي تكرار لرد الفعل "العلماني" لكل الحكومات السابقة في التسعينيات، أدخلت الحكومة تعديلاً على قانون مكافحة الإرهاب سحب فعلياً كل الإصلاحات الليبرالية التي سبق إدخالها على قانون العقوبات. فأضيف إلى تهمة "الدعاية للجماعات الإرهابية" تهمة أخرى هي "الدعاية لأهداف الجماعات الإرهابية". ويمكن استخدام هذه الصيغة الغامضة جداً للمعاقبة على مطالبات قانونية مثل المطالبة بالتعلم باللغة الكردية، على أساس أنها من بين المطالب التي يرفعها حزب العمال الكردستاني. وأعاد التعديل عقوبة الحبس لفترة بين سنة وثلاث سنوات على نشر آراء تعتبر مؤيدة للجماعات الإرهابية. وبالإضافة إلى ذلك أصبح من حق المدعي العام في أي محافظة تعليق المنشورات، وهو الإجراء الذي كان قاصراً على صدور أمر قضائي، كما مهد التعريف الفضفاض للإرهاب الطريق أمام اتهام الصحفيين المستقلين والأكراد بالانخراط في أنشطة سياسية غير قانونية. والأمر الأهم، وفيما يعتبر خرقًا لالتزامات تركيا بمقتضى توقيعها على وثائق الأمم المتحدة بحماية الطفولة، وخرقًا للدستور التركي نفسه، سمح التعديل للمحاكم باتهام أطفال بين سن الخامسة عشرة والثامنة عشرة باعتبارهم بالغين إذا تضمنت التهم الاشتراك في هجمات إرهابية، مثل إلقاء الأحجار.

وعلى مدى العامين التاليين تعرض ألفا طفل تقريبًا للملاحقة بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب، وقد أدين حوالي ١٠٪ منهم وأودعوا السجن. وكانت تهمتهم في جميع القضايا تقريبًا هي إلقاء الأحجار، مع اتهام عدد قليل بإلقاء الزجاجات الحارقة، على ضباط الأمن. ولم يطلق سراح معظم هؤلاء الأطفال إلا بعد مراجعة القانون عام ٢٠١٠. وبالنسبة للقضاء، ففي إطار المهمة التي كلف بها نفسه، تهم العشرات من القادة والأعضاء المحليين في حزب المجتمع الديموقراطي بالقيام باعتداءات إرهابية وأقيمت مئات الدعاوى القضائية ضد العُمد الأعضاء في الحزب المذكور. وأجبر عُمد ديار بكر وسوريشي على قضاء عدد من الأيام أسبوعيًا للدفاع عن أنفسهم ضد ادعاءات خيالية بتدمير وحدة التراب الوطني.

ولعل التطور الواعد ببداية جديدة في الإقليم يتمثل في تقديم النشطاء والسياسيين إلى المحاكم وليس التعذيب أو الإلقاء على جانب الطريق، كما كان الحال في التسعينيات. مع ذلك لم يبدأ بعد "الانفتاح الكردي".

الذاكرة والواقع: عودة الحراس

ألقت السنوات "الأوربية" لحكومة حزب العدالة والتنمية الضوء على التحول الثقافي والفكري الملحوظ الآخذ في التفاعل منذ نهاية التسعينيات. إذ أخذ الإنتاج الثقافي يتجاوز الحدود الضيقة لكل من الجمود الكمالي والواقعية الاشتراكية، وبدأ الكتاب والفنانون وصناع الأفلام يشتركون بأعمالهم في الجدل السياسي العام. ومع الوعد بمجتمع حر وديموقراطي، والأمل في العيش في بلد "طبيعي" يستطيع مواطنوه تجاوز المسائل المتعلقة بالبقاء اليومي، بدأ الأفراد يعودون إلى التاريخ. وكما كان الحال مع الفن، كان التاريخ في الجمهورية التركية ممارسة جدباء مرتهنة لبناء الأمة على الطريقة الكمالية، ثم التركية-الإسلامية فيما بعد، أو كان نقداً ماركسيا للاقتصاد السياسي لتركيا. من ثم لم يكن في هذه التواريخ مساحة للروايات الواقعية أو للممارسات التي تُشارِك فيها الشعب التركي. كان المشروع الكمالي للهوية الأحادية والتاريخ الأحادي قد فقد جاذبيته منذ عهد طويل، وفي أوائل القرن الحادي والعشرين بدأ النشطاء والأكاديميون والصحفيون وأفراد الجمهور يتحدّون الرؤية المهيمنة التي تعتبر أن "تركيا للتُرك"، وأن الجنرالات والقوميين المتطرفين ووسائل الإعلام الرئيسية والكماليين مجتمعون على الدفاع عن هذه الفكرة. غير أنه عندما أصبح التحدي لنظرة الحراس إلى العالم منذراً بالخطر، تم خنق هذه الأصوات ونشأت حركة مضادة عنيفة.

ذكرى ١٩١٥: حدث في العهد الجمهوري أن تم فعليًا استئصال الأرمن ومساهماتهم في الإمبراطورية العثمانية من التاريخ، فيما عدا "الانتفاضات الخيانية" ضد الإمبراطورية المريضة. ومنذ هجمات جبهة التحرير الأرمنية

بالقنابل على الدبلوماسيين الأتراك في السبعينيات والثمانينيات، بدأ تعليم الترك والأكراد بشأن "المؤامرات الأرمنية" وتعبئتهم ضد "أكذوبة الإبادة". وعندما نشرت في التسعينيات أول الكتب في تركيا عن إبادة الأرمن (كان تانر أكتشم هو أول مؤلف تركي يتحدى الرواية الرسمية) كان القليلون للغاية من الطبقات المتوسطة المتعلمة أو حتى في المجتمع الأكاديمي هم الذين يعلمون مجرد العلم بأمر الإبادة، على الرغم من أن معرفة الفظاعات التي ارتكبت ضد الأرمن كانت جزءًا من الفلكلور والتاريخ المحلي في كل مكان بتركيا. وخارج الجماعة الأرمنية وتلك العائلات التي شهدت عمليات ترحيل الأرمن أو كانت جزءًا منها، أو هربوا من التصفية بإعلان التحول الديني، فإن عددًا قليلاً من الأتراك هم الذين تشككوا في الرواية الرسمية التقليدية ووجدوها متناقضة مع ذكريات أجدادهم. تقول الرواية الرسمية إن المنظمات القومية الأرمنية قد تمردت ضد الإمبراطورية وتعاونت مع روسيا من أجل إنشاء أرمينيا المستقلة على التراب العثماني. من ثم قررت الدولة العثمانية عام ١٩١٥ ترحيل الأرمن من الولايات الشرقية لقطع صلاتهم بالقوات الروسية المتقدمة. وقد مات الكثيرون منهم بسبب الجوع والمرض، ولكن الدولة بذلت أقصى ما في وسعها لحمايتهم. فلم تكن هناك إبادة، ولا حتى أوامر بالترحيل، وإنما إعادة توطين لهم في الصحراء السورية. كانت هذه هي الرواية المعتمدة لرئيس الجمعية التركية للتاريخ يوسف هلاتشوغلو، والذي اعتبر ادعاء وقوع الإبادة مساويًا لخيانة الأمة التركية.

لكن هذه الرواية كانت تحلق في عكس الاتجاه المستقر عليه في علم التاريخ العالمي، حيث وجد اتفاق شبه كامل على أن معظم أفراد الجماعة الأرمنية البالغ تعدادها ١,٥ مليون نسمة قد تم القضاء عليهم من خلال برامج الترحيل والقتل المنظم التي باشرتها جمعية الاتحاد والترقي. وستبين السنوات التالية أن ذكرى ١٩١٥ والمزيد من حوادث عنف الدولة مثل مذابح ديرسيم ١٩٣٧-١٩٣٨، ضريبة الثروة، مذابح اسطنبول عام ١٩٥٥، لم تمَّحي تمامًا من الذاكرة الجمعية كما كان

يأمل بناة الأمة الجمهوريون بل على العكس من هذا تبين أن هذه الذكريات بقيت خاملة في انتظار الفرصة المواتية للبوح والاستماع. وبمجرد نشر أول الكتب في هذا الاتجاه، وبدء الأفراد في استرجاع ذكرياتهم الأسرية، بدت الرؤية الجامدة عن تركيا الحديثة معرضة لآفة التواريخ "القومية"، أي الانحياز المفرط والرؤية الانتقائية لتاريخ المنتصرين.

بدأ الجدل حول القضاء على الجماعات الأمنية في أواخر عهد الدولة العثمانية حذراً في البداية وتحت سيف ديموقليس للمادة ٣٠١ من قانون العقوبات والتي تتحدث عن "تحقير التركية"، وكانت البداية بمقابلة أجرتها صحيفة راديكال في أكتوبر عام ٢٠٠٠. وفيها زعم المؤرخ خليل بركتاي أن التنظيم الخاص ("تشكيلات مخصوصة" بالتركية) في جمعية الاتحاد والترقي هو المسئول عن القيام بمذابح واسعة النطاق عام ١٩١٥. وتُرجمت أدبيات حول الإبادة من الإنجليزية والفرنسية، بينما استعادت منشورات أخرى الأرمن كموضوع تاريخي. فتُرجم من الأرمنية أو أعيد النشر باللغة التركية لكتب عن الجماعات الأرمنية في مدن تركية مختلفة. وكانت إقامة معرض ونشر كتاب لبطاقات البريد يصوران الأرمنية في تركيا قبل ١٩١٥ (Koker 2005) هو ما فتح أعين الكثيرين الذين اعتقدوا بصدق الرواية الرسمية القائلة بأن أرمن الولايات الشرقية هم فقط من تم ترحيلهم. وها هم يرون الآن الدليل المصور علي وجود الحياة الأرمنية في كل أنحاء الإمبراطورية وتاريخ تركيا المعارض، ومن ثم تساءلوا أين ذهب كل هؤلاء الأرمن.

وبينما ساعدت هذه الكتب عن أرمن الإمبراطورية العثمانية والأنشطة العامة والبرامج الحوارية التي تناقشها.. ساعدت في إعادة رسم الخلفية الواقعية، فإن الروايات والذكريات هي التي وضعت في مقدمة الجدل البعد الإنساني للمعاناة والمواجهة. وقد كسرت الروائية أليف شفيق الصمت مبكرًا عام ٢٠٠٢ في روايتها "قصر البرغوث"، حيث أصبحت الرائحة النتنة المنبعثة من كوم قمامة في حي

باسطنبول استعارة لإنكار تاريخ مليء بالقذارة. وواصلت الكتابة في ذات الموضوع في روايتها "وغد اسطنبول" الصادرة عام ٢٠٠٦ حيث ستكشفت إمكانية مناقشة المذبحة من خلال كلمات أرمانوش وهو زائر أمريكي- أرمني لاسطنبول وفي رواية "جدتي" تقص المحامية والناشطة فتحية جتين قصة جدتها الأرمنية سهير (واسمها الأرمني هيرانوش) التي نجت من مذابح ١٩١٥. بينما حرر باسكين أوران مذكرات مانويل كيركرشريان تحت عنوان "ذكريات الترحيل لطفل يدعى إم كيه". وقد ساعدت هذه الكتب التي نشرت عام ٢٠٠٥ القراء على اكتشاف الأرمن كشعب "مثلنا". وبدلاً من شيطنة الإرهابيين الأرمن في الجيش السري لتحرير أرمينيا، وبالرغم من الرقم المختزل للموتى الذي يفضله المؤرخون الكماليون، ظهر الأرمن كضحايا لسياسة استئصال شريرة.

لم يمر وقت طويل لظهور معارضة قوية ومنظمة لإعادة القراءة هذه لتاريخ تركيا الحديث. وقد جاءت في صورة مجموعة من المجادلات القومية العدوانية القائمة على فكرة المؤامرة، والمطبوعات والدعاوى القضائية التي استرجعت لغة الثنائيات الوجودية ووصمت المراجعين بـ"خيانة الأمة". وانعكست هذه الذهنية في كتب وأفلام شبه واقعية حققت أعلى الإيرادات حيث احتفت بتاريخ الشعب التركي كصراع متواصل من أجل البقاء في مواجهة القوى الأوروبية الحاقدة والاستعمار الأمريكي الجديد. منها مثلاً رواية تورجوت أوزاكمان "هؤلاء الأتراك المجانين" التي تصور حرب الاستقلال التركية ١٩١٩-١٩٢٣ كصراع بطولي وخارق تقريباً للخير ضد الشر، والتي بيع منها أكثر من ٧٠٠ ألف نسخة فضلاً عن الكثير من النسخ المقرصنة. وإذا كانت ردة الفعل الاسترجاعية هذه إزاء التصورات الحديثة قد حاولت إصلاح ما لحق من أذى "بالكرامة القومية المهانة"، عن طريق استرجاع "العصر الذهبي لحرب الاستقلال، فإن فيلم "وادي الذئاب في العراق" قد تعامل مع موضوع أحدث. بُني الفيلم بتصرف على القصة الواقعية لاعتقال القوات الأمريكية في العراق لعسكريين أتراك، حيث تتبع الفيلم

منتقمًا تركيًا في مهمة لاستعادة الكرامة القومية بعد إذلال القوات الأمريكية للجنود الأتراك. وقد عمل بطل الفيلم خارج القانون، مدعومًا بأجهزة في الدولة، ولكن من خلال شبكات سرية تضم أنواعًا مختلفة من البشر بدءًا من منظمات أشبه بالمافيا وقوميين متطرفين وانتهاءً بأفراد "وطنيين" داخل الدولة. أي أن هذه العملية كانت نسخة تقريبية من عمليات الدولة العميقة، ولا شك في أن التحول الثقافي نحو النزعة العسكرية والشوفينية كان ضمن حملة الدولة الحارسة للدفاع عن الجمهورية ضد تحدي المراجعة التاريخية.

أما المحامون القوميون المتطرفون، فقد قدموا شكاوى ، بالتعاون مع كمال كرينشيز رئيس "اتحاد القضاة الكبير" الذي لم يدم طويلاً، ضد جميع الصحفيين والكتاب الذين تحدوا الرواية الرسمية ، وأقنعوا المدعين العامين بملاحقتهم بمقتضى المادة رقم ٣٠١ أي بتهمة "تحقير التركية". وشهدت جلسات المحاكمة عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ التهجم والتشويش على بعض من أبرز المثقفين (أورفان باموك، مراد بلجي، أليف شفيق، والصحفي الأرمني- التركي هرانت دينك). وقد تمت تبرئة معظم المثقفين فيما عدا هرانت دينك الذي أدين بإهانة التركية وقُتل فيما بعد. وفجأة سيطرت على الجدل العام- وفي تطور عجز المراقبون المحنكون عن فهمه- لغة الانتقام واستقطاب للكراهية بدا الهدف منه هو تبرير أعمال العنف وجرائم الكراهية.

وتجلت هذه الهيستريا القومية في الفضاء الحضري أيضًا. وإذا كانت قمم الجبال في المحافظات التركية قد زُينت منذ انقلاب ١٩٨٠ بشعارات تؤكد التفوق التركي، فقد شهد منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين نصب صوارٍ هائلة وُضعت عليها أعلام تركية ضخمة، حيث كانت مساحة العلم تعادل مساحة ملعب لكرة القدم. أما أين وكيف نشأت هذه الظاهرة أولاً فإنها مسألة تحتاج إلى مزيد من البحث. غير أن بلديات حزب العدالة والتنمية سرعان ما لحقت بالموجة، لأنها دُفعت إلى هذا، كما لم تكن تحب أن توضع قناعاتها القومية محل تساؤل.

وهكذا كانت سماء اسطنبول تغص عام ٢٠٠٥ بالعشرات من الأعلام التركية الضخمة جداً، بل إن صواري الأعلام أكثر الأضخم والأعلى قد وضعت على منارات المساجد والمباني الحكومية. وهو ما دفع مراقب محايد إلى القول بأن المنظر يشعرك ببساطة بوجود أزمة هوية وطنية.

وفي الحقيقة كان عام ٢٠٠٥ حاسماً بالنسبة لتحدي الرواية الكمالية ففي يوم ٦ سبتمبر افتتح ائتلاف لجمعيات من المجتمع المدني معرض صور فوتوغرافية للتدمير الذي سببته مذابح اسطنبول عام ١٩٥٥. افتتح المعرض للجمهور، وكان في بناية بالقرب من طريق الاستقلال، وبالتحديد في مركز بيوغلو حيث بدأت تلك المذابح. وفي لفتة رمزية إلى حد كبير قامت مجموعة من الرجال باقتحام المعرض وتمزيق بعض المعروضات، وهم يهتفون بشعارات مثل "تركيا تركية وستظل تركية" و"أحبوها أو غادروها". وقد أوقفت الشرطة المهاجمين، وهم من جماعة يمينية متطرفة، ثم أطلقت سراحهم. وهكذا أخذت الضغوط تتعاظم حيث بدأ المزيد والمزيد من السياسيين والصحف الرئيسية في مهاجمة المثقفين ذوي الرؤية النقدية والذين أعلنوا أن عام ١٩١٥ كان لحظة عار لتركيا، وبدأت الترتيبات على قدم وساق لعقد مؤتمر كبير تحت عنوان "الأرمن العثمانيون في أواخر العهد الإمبراطوري: قضايا المسئولية العلمية والديموقراطية". وفي محاولة اللحظات الأخيرة حاول كمال كرينشيز منع عقد المؤتمر لكنه فشل لأسباب فنية، فقد حظر إنذار قضائي عقد المؤتمر في مقر جامعتين أو ثلاث من القوى المنظمة للمؤتمر. سابنسي والبوسفور. عندئذ اتخذ المنظمون قراراً جريئاً بالمضي قدماً في عقد المؤتمر بالحرم الجامعي للجهة الثالثة المتعاونة: جامعة بيلجي

بدأ المؤتمر في ٢٤ سبتمبر وسط حملة من الدوائر القومية المتطرفة، فضلاً عن دينيس بايكال وكمال كيرنتشيز، الذين شككوا في "الطابع العلمي" للمؤتمر واعتبروه مناسبة سياسية محضة. بل إن كمال شيشك وزير العدل من حزب العدالة والتنمية اتهم المنظمين بـ"طعن الأمة التركية في الظهر". وتعرض

المشاركون الذين حاولوا الوصول إلى مكان المؤتمر للقذف بالبيض ناهيك عن السباب من جانب "حزب العمال" الماوي سابقًا بقيادة دوجو بيرنشك الذي تحول مؤخرًا إلى سياسة القومية المتطرفة والعنصرية ضد الأكراد والأرمن. ولا يتوقف الأمر عند الشك في تلقيه مبالغ من الدولة العميقة وانتهاء الحال به إلى متهم في قضية إرجنيكون، بل أُدينَ أيضًا في مارس ٢٠٠٧ في سويسرا بإنكار الإبادة. غير أنه على الرغم من المناخ الخانق والغوغائية مضى المؤتمر في أعماله فعلاً حيث افتتح بتلاوة خطاب ترحيب من وزير الخارجية وقتذاك عبد الله جول. واشترك في فاعلياته أبرز المؤرخين والأكاديميين والصحفيين والكثير من الطلاب والمواطنين المهتمين. شهد المؤتمر مناقشات علمية حادة، غير أنه شهد أيضًا لحظات بكى فيها الحضور. وفي رد على مقاطعات واحدة من المحتجين على المؤتمر والتي اتهمت الأرمن بإطلاق مزاعم مهددة لوحدة الأراضي التركية، تلا هرانت دينك قصة امرأة أرمنية مسنة من الأناضول تركت بيتها في باريس كي تموت في القرية التي ولدت بها. وأنهى القصة بالاستنتاج التالي "نعم، من الصحيح القول بأن الأرمن يشتاقون لهذه الأرض. لكن دعوني أقرأ لكم ما كتبته بعد هذه التجربة مباشرة. في الوقت الذي كان رئيس تركيا سليمان ديميريل معتادًا على القول "إننا لن نعطي الأرمن ولو ثلاث حصوات"، قصصت حكاية هذه المرأة وقلت: "نحن الأرمن نرغب فعلاً في هذه الأرض لأن جذورنا هنا. لكن لا تقلقوا. نحن لا نرغب في أن نأخذ هذه الأرض بعيدًا، لكن نرغب في أن نأتي ونُدفن هنا" (Dink 2005).

في اليوم التالي نشرت صحيفة راديكال تلخيصًا للمناخ الذي دار فيه المؤتمر، وقالت: "قيل كل شيء في هذا المؤتمر حتى كلمة 'إبادة'. وبينما العالم لا يتوقف عن الحركة مازالت تركيا في مكانها" (Radikal, 25 Siptember 2005).

غير أن تركيا لم تعد قابعة في مكانها قط. فإذا كان بدء مفاوضات الالتحاق بالاتحاد الأوربي في ٣ أكتوبر قد جلب فترة هدوء قصيرة، فإن العام والنصف

المقبلين قد جلبا تفاقماً كبيراً على كل الجبهات. فغصت وسائل الإعلام الرئيسية بأخبار موجة من الدعاوى القضائية وأعمال الشغب والتهديدات بالقتل والهجمات على العقول النقدية، وخاصة هرانت دينك. فقد التحق الكثير من كتاب العمدة بمطاردة "العدو في الداخل" وهاجموا هرانت دينك بسبب دعوته لمصالحة بين الأتراك والأرمن. وعلى مدى العام ٢٠٠٦ انتشر العنف في المحافظات الكردية، وصعّد القوميون المتطرفون المشاعر الطائفية. وقد تعجب المراقبون من الكيفية التي استطاعت بها شخصيات مجهولة نسبيًا (مثل كمال كيرنشيز) أن تمارس الضغط على المدعين العامين بهذه الجرأة والحصانة. ففي فبراير ٢٠٠٦ أطلق صبي في السادسة عشرة من عمره الرصاص على رجل الدين الكاثوليكي الأب أندريا سانتورو في بلدة طرابزون على البحر الأسود وأرداه قتيلاً. وفي شهر مايو قتل محام يميني متطرف ذو خلفية إسلامية بالرصاص قاضي مجلس الدولة مصطفى يوجيل أوزبلجين، والذي كان قد تعرض للهجوم من صحيفة "وكيل" الإسلامية باعتباره مسئولاً عن الحكم الخاص بغطاء الرأس. مع ذلك لم يكن أي من القاتلين هو من اتهم أول الأمر. ففي البداية كان يُظَن أن الجاني في الجريمتين من الإسلاميين أو القوميين المتطرفين الذين صادروا القانون لأنفسهم من أجل "الثأر للأمة التركية" ضد المحرضين على الفتنة. وبالطبع اعتقد القتلة أنفسهم اعتقدوا بأن هذا هو ما قاموا به بالفعل. ولكنهم كانوا مجرد أدوات في أيدي آخرين. ومثلما كان الحال في حوادث مماثلة في الماضي، اختار حراس الجمهورية تجنيد القتلة تحت شعار "إنقاذ الدولة"، واستخدموا هذه المرة أعضاءً في حزب الوحدة العظمى الإسلامي- القومي المتطرف. ودخلت تركيا مرة ثانية في فترة من الهياج خرجت فيها الكراهية عن السيطرة، وتفجرت العداوات، وأصبح الناس يتورطون في أعمال دون معرفة السبب بالضبط.

قتل هرانت دينك: اغتيل هرانت دينك يوم ٢٠ يناير ٢٠٠٧. وقد اقترب منه القاتل في وضح النهار أمام صحيفة أجوس الأرمنية- التركية التي كان يعمل رئيسًا لتحريرها منذ إنشائها عام ١٩٩٦. وقد اعتقل كمتهم أول في الجريمة

الصبي أوجون سامست الذي جاء ذلك اليوم من طرابزون إلى اسطنبول. ولم يكن القتل مفاجأة بالنسبة للقريبين من دينك فقد كانوا على علم بتلقيه تهديدات جدية بالقتل، ولكنه لم يكن يعوِّل على حماية قوات الأمن الذين كانوا بدورهم يهددونه علنًا. غير أن موته أحدث ردود فعل هائلة اتسمت بالصدمة في أنحاء العالم، وفي تركيا والشتات الأرمني روِّع الناس لمقتل إنسان حساس مثل دينك. وعلى الفور نُظمت اعتصامات ومظاهرات تلقائية في مكان الاغتيال. كما أن الكثيرين من كتاب الأعمدة الذين سبق وأن اتهموه بالخيانة اضطروا بين يوم وليلة إلى ممارسة الاعتدال في كتاباتهم، وبدا الجميع حزينًا بالفعل لمقتله. إلا أن أيًا من مظاهر التعاطف التلقائية- والمحسوبة في بعض الحالات الأقل صدقًا- لم يُعدَّ الجمهور ليوم الدفن بعد ثلاثة أيام.

نظم الجنازة ائتلاف من منظمات المجتمع المدني مثل مبادرة "قل لا للعنصرية والقومية" و"المدنيون الشباب"، واشترك فيها ١٠٠ ألف مشيع، حيث بدأت من أمام صحيفة أجوس وانتهت بعد ثمانية كيلومترات عند الكنيسة الإنجيلية الأرمنية في كومكابي. حمل المشيعون- وكان من بينهم وزير الخارجية وقتذاك عبد الله جول- لافتات كتب عليها بالأرمينية شعارات من قبيل "كلنا أرمن"، "كلنا هرانت دينك". يتذكر هذا اليوم كارين كاراكاش الروائي التركي الأرمني وزميل هرانت دينك: "كلنا هرانت دينك. كلنا هرانت دينك... أتذكر دهشتي يومها وأنا أسمع مائة ألف يهتفون: كلنا أرمن. لم تكن الجنازة مناسبة خاصة بالأرمن وحدهم. فقد كان يوم ٢٣ يناير حدثًا وقع في مركز تركيا. [...] كان هو الواقع، كان هذا هو المجتمع التركي" (مقابلة معه بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٠٩).

كان الكثيرون في انتظار نتيجة التحقيقات على أحر من الجمر: راكيل زوجة هرانت، أصدقاؤه ومشيعوه. غير أن التحقيقات انقلبت إلى هزل حتى قبل نظر القضية. فقد أظهرت لقطات فيديو مسرَّب رجال شرطة وعملاء أمن وهم يفخرون بالوقوف أمام الكاميرا مع المتهم أوجون سامسات ومن خلفهم العلم التركي. افترضت التحقيقات الأولية أن ساماست هو من أتباع العقل المدبر إرهان تونجيل، وهو مخبر للشرطة والاستخبارات، والذي كان على صلة أيضًا بأحد

المتهمين بقتل الأب سانتورو. غير أن جلسات المحاكمة تتابعت دون تحقيق تقدم حقيقي، بل أخذ المتهمون في السخرية من أسرة الضحية وممثليهم القانونيين، وتصرف ساماست وشركاؤه بذات الوقاحة وعدم الاحترام التي هاجم بها المحامي كمال كيرنشيز خصومه، أو التي تحدث بها قاتل الأب سانتورو للجمهور، أو تصرف بها في المحكمة قاتل قاضي مجلس الدولة. وهذه كانت وقاحة الدولة الحارسة كما أحس بها الكثيرون وقتذاك.

مسيرات الجمهورية: كانت فترة الرئيس أحمد نجدت سيزار على وشك الانتهاء. وكان رئيس الأركان الجديد ياشار بويوكانيت قد أعلن رأيه بصراحة بأن تركيا بحاجة إلى "رئيس مخلص لمبادئ الجمهورية، ليس بالكلمات فقط وإنما من حيث الجوهر أيضاً". ومع تمتع حزب العدالة والتنمية بثلثي عضوية البرلمان تقريباً كانت لديه الشجاعة الكافية لترشيح رئيس الوزراء أردوجان لتولي المنصب. غير أن الجدل حول الرئيس المقبل ستمرت، كما بلغ المزاج العام الذروة مع تصاعد الادعاءات في كل ركن بالبلاد وضخمتها وسائل الإعلام العلمانية بأن حزب العدالة والتنمية يحاول جدياً هذه المرة القضاء على النظام العلماني التركي بوضع رجل ترتدي زوجته غطاء الرأس في مقعد الرئاسة. وخفتت الأصوات الناقدة، فعندما نشرت مجلة "نكتة" الأسبوعية مقالة خاصة عن سلسلة من محاولات انقلابية لضباط كبار وتم إحباطها بالكاد، أجبر الجيش ملك المجلة على إيقاف صدورها. أشارت المقالة إلى استقاء معلوماتها من ضابط البحرية المتقاعد أوزدن أورنيك، كما تضمنت خطط محاولات الانقلاب القيام بسلسلة من الاغتيالات وتعميق الاستقطاب السياسي، وهو ما كان يحدث فعياً في فترة نشر المقال. وقد اتُّهم ألبير جورموش رئيس تحرير مجلة نكتة مثل غيره من المثقفين الليبراليين بتهمة "تحقير التركية".

بدأت موجة من المسيرات الاحتجاجية الضخمة في ١٤ أبريل بأنقرة، بعد أيام من الدعوات المحمومة باتخاذ موقف ضد الحكومة، والتي كان أكثرها حماساً تلك

التي أطلقها بعض كبار المعلقين في وسائل الإعلام العلمانية الرئيسية. فاندفع مئات الآلاف إلى الشوارع للانضمام إلى الاجتماع الجمهوري" الأول في أنقرة. عبر مواطنون من كل المشارب عن إحباطهم بسبب "أجندة حزب العدالة والتنمية المعادية للعلمانية" فضلاً عن جملة من الادعاءات الأخرى مثل "بيع" تركيا للولايات المتحدة والاتحاد الأوربي. لا شك أن الكثير من المحتجين كانوا قلقين حقًا من السياسات الاجتماعية المحافظة لحزب العدالة والتنمية، ومن التوجه الديني الآخذ في التنامي لكبار قادته. غير أنه من المؤكد أيضًا أن تلك الاحتجاجات لم تكن ممثلة لكل الشعب التركي، وإنما كانت المحصلة لإعداد جيد التنظيم استغل المخاوف الموجودة بشكل خاص لدى الطبقات المتوسطة الحضرية العلمانية وعند جماعة العويين- المفهوم توجسهم من السياسة الإسلامية- ومن ثم امتطاء هذه المخاوف للحيلولة بين حزب العدالة والتنمية وبين الاستيلاء على المؤسسات التي تسيطر عليها الدولة الحارسة. وقد ترأس اللجنة المنظمة للاحتجاجات جمعية الفكر الأتاتوركي، وهي شبكة كمالية معادية للانضمام للاتحاد الأوربي، وأصبحت مؤخراً تحت قيادة قائد قوات الأمن المتقاعد الجنرال شينر إرويجور. وقد انسحب من هذه الفاعليات بعض المنظمين (بمن فيهم معظم النقابات العمالية وغرفة الأطباء ذات التأثير القوي) بسبب اشتراك جماعة شبه عسكرية تدعى "قوات الانتقام التركي". وبالطبع انضم للاحتجاجات دينيس بايكال زعيم حزب المعارضة الرئيسي والكثير من عمداء وأساتذة الجامعات تحت شعارات مثل "تركيا علمانية وستبقى علمانية" و"لا نريد لإمام أن يصبح رئيسًا". بل ردد بعض المشاركين هتاف "يجب على الجيش أن يتحرك".

وبعد أيام قليلة من هذه الاحتجاجات تحول اثنان من الأتراك إلى المسيحية، وقُتل بطريقة بشعة ثلاثة مبشرين ألمان كانوا يعملون لد ر نشر مسيحية في مدينة مَلاطية. وبدا كما لو كان المطلوب إظهار الأمر وكأن حزب العدالة والتنمية قد أطلق أخطر "شياطين" الحكم الإسلامي، كما ساعدت عملية القتل في تعميق

المناخ المعادي لحزب العدالة والتنمية. وسرعان ما تم إلقاء القبض على المشتبه فيهم (مثلما حدث في اغتيال الأب سانتورو، هرانت دينك، والقاضي في مجلس الدولة أوزبيلجين) لكن العقول المدبرة ظلت وراء الكواليس وبقيت الدعوى القضائية غير محسومة. ومن جانبه قام أردوجان بسحب ترشحه في أعقاب المظاهرة، وأعلن حزب العدالة والتنمية في يوم ٢٤ أبريل ترشيح وزير الخارجية عبد الله جول لمنصب الرئيس. واعتبر جول مرشحاً معقولاً لما عرف عنه من سلوك هادئ والتزامه بالأوربة والدمقرطة، وذلك رغم أن له جذوراً هو الآخر في تقاليد أربكان الإسلامية ذات "النظرة الوطنية"، كما كانت زوجته تضع غطاء الرأس هي الأخرى. وقد أصبح جلياً الآن أنه لم يكن المرشح المفضل للجنرالات وقسم كبير من الجمهور العلماني المعبأ.

وقد حدث شيء آخر في يوم ٢٤ أبريل المشحون بالرمزية، فهو اليوم الذي يستخدم عادة لإعلان الغضب من قرارات الكونجرس الأمريكي والبرلمانات الأخرى بشأن الاعتراف بإبادة الأرمن. فقد نشر رئيس الأركان مذكرة فظة على الإنترنت أعلن فيها أن التصويت لصالح انتخاب رئيس غير علماني (أي عبد الله جول) سيكون بمثابة تهيئة الظروف لوقوع تدخل عسكري. عرفت هذه المذكرة بـ "المذكرة الإلكترونية" أو "الانقلاب الإلكتروني"، وكانت بمثابة النداء الحربي الأخير للتحالف المعادي للحكومة. وقد اجتمع البرلمان بعد هذه لمذكرة بثلاثة أيام لاختيار الرئيس الجديد. ولم يشارك حزب الشعب الجمهوري في الاقتراع الرئاسي كي يضعف من قانونية تصويت الأغلبية لصالح عبد الله جول. وجاءت الصدمة بالفعل من جانب المحكمة الدستورية التي قضت في الدعوى المرفوعة من حزب المعارضة الرئيسي ببطلان انتخاب جول بسبب عدم توفر نصاب الثلثين، وهو ما لم يسمع به من قبل أي من الفقهاء القانونيين. كان من الواضح أن قرار المحكمة قرار سياسي استجاب لما يريده الجيش. وبدا أن إجراء انتخابات برلمانية مبكرة هو الحل الوحيد للخروج من هذا المأزق، إلى جانب مبادرة حزب

العدالة والتنمية بتعديل تشريعي يجعل انتخاب الرئيس بالطريق المباشر وليس من خلال البرلمان. ورغم أن الرئيس القائم أحمد نجدت سيزار أعاد حزمة الإصلاحات هذه إلى البرلمان، فإن المحكمة الدستورية أجازتها، مما مهد الطريق لإجراء استفتاء حول انتخاب الرئيس عن طريق الاقتراع العام المباشر.

وبالرغم من دعوة الحكومة لإجراء انتخابات مبكرة في يوليو، فقد استمرت "الظاهرات الجمهورية" طوال شهري أبريل ومايو، وكانت بأحجام كبيرة في اسطنبول وأزمير بشكل خاص حيث اشترك فيها مئات الألوف. وبالإضافة إلى القوى الموالية للجيش والقوميين المتطرفين الذين كانوا وراء تنظيم الاحتجاجات الأولى، انضم إليهم المنظمات النسائية الكمالية و لكثير من نساء الطبقات المتوسطة وحزب الشعب الجمهوري، الذين خشوا جمع حزب العدالة والتنمية بين سياسات تحرير السوق والمحافظة الاجتماعية. وبينما كانت هذه مخاوف حقيقية، فقد اختطف القوميون المتطرفون الاحتجاجات لحسابهم حيث استغلوا الهياج الجماهيري لرفع شعاراتهم الخاصة. وفي خضم بحر من الأعلام التركية وصور مصطفى كمال تضخم مناخ تحريضي وسط الحشود الغاضبة لم يكتفِ بلعن أردوجان وجول، وإنما شمل كل مؤيدي الاتحاد الأوربي ومنتقدي التاريخ القومي. وهكذا فإن الرجال والنساء العاديين الذين خرجوا يهتفون غاضبين من البرنامج التنموي لحزب العدالة والتنمية الذي اعتبروه يمارس التمييز ضدهم بسبب قيمه الاجتماعية والدينية المحافظة، قد تم استخدامهم كأدوات لخدمة مخططات الدولة الحارسة.

صندوق الاقتراع كعلاج : كانت انتخابات ٢٠٠٧ هي الأفضل تنظيمًا في تركيا منذ انتخابات ١٩٥٠، وبالرغم من ٨٤٪ من الناخبين البالغ عددهم ٤٢,٥ مليونًا قد اشتركوا في الانتخاب، فإن عمليتي التصويت واحتساب الأصوات قد تمت بسرعة بفضل إدخال النظام الرقمي الجديد. وكانت الساعة العاشرة مساءً بمثابة لحظة صادمة لكل من الجنرالات والمحتجين أيضًا. ففي تصويت واضح

بالثقة والتأييد، ازداد التصويت لحزب العدالة والتنمية من ٣, ٢٤٪ عام ٢٠٠٢ إلى ٤٦,٧٪. وقد جاء ترتيب الحزب الأول في كل البلاد فيما عدا عدد قليل من المحافظات الساحلية في الغرب. وحتى في مواقع يوجد فيها التزام جمهوري قوي- مثل أزمير- أفلت حزب الشعب الجمهوري بالكاد من الهزيمة. أما في محافظات الجنوب الشرقي التي يغلب فيها السكان الأكراد، فبالرغم من عدم فوز حزب العدالة والتنمية في كل المحافظات إلا أنه قد حقق أكثر من ضعف أصواته في الانتخابات السابقة وحقق أكثر من ٥٠٪ وهكذا لم يرسخ الحزب وضعيته فحسب "في الوسط المجتمعي" حسب تعبير أردوجان في خطاب الفوز، وإنما أصبح أيضًا الحزب السياسي الوحيد الذي يستطيع الادعاء بأنه يمثل كل الأقاليم التركية.

أما حزب الشعب الجمهوري، فبالرغم من اندماجه مع حزب اليسار الديموقراطي لم يحقق سوى ٢٠,٨٪ من أصوات الناخبين، وانخفضت النسبة إلى ما دون ١٠٪ في كل المحافظات الكردية فـفي ديار بكر التي يعتبرها الكثيرون بمثابة المركز السياسي لكردستان، جاءت نتيجة حزب الشعب الجمهوري بائسة حيث بلغت ١,٩٪ فقط. ولما كان أداء الحزب معقولاً في بعض المحافظات الغربية فحسب، فقد نزل في انتخابات ٢٠٠٧ إلى مرتبة أدنى كحزب إقليمي يستمد جذوره من سياسة الهوية التركية. وقد استفاد حزب الحركة القومية من التدهور الذي لحق بحزب الشعب الجمهوري إذ نجح في مضاعفة حصته من الأصوات لتبلغ ١٤٪ وقد جاء أداؤه جيداً بشكل خاص في غرب وجنوب تركيا حيث استطاع أن ينتزع مقاعد كانت محجوزة تقليديًا للجمهوريين. وانتخب ٢٣ مرشحًا كرديًا في المحافظات الجنوبية الشرقية، رشحوا أنفسهم كمستقلين أو تحت راية حزب المجتمع الديموقراطي لتجاوز عتبة الـ ١٠٪.

وهكذا فإن كل صور التلاعب والتخويف على مدى العامين المنصرمين لم تفلح في تحقيق الهدف، بل إنها سلمت الأغلبية المطلقة تقريبًا لحزب العدالة والتنمية،

برغم تحذيرات قيادة الجيش والحملات العلمانية. ولقد كان الأداء الاقتصادي أثناء السنوات الخمس لحكم حزب العدالة والتنمية محوريًا في تشكيل آراء الناخبين إذ استقرت معدلات النمو عند مستوى ٧٪ سنويًا، وتضاعف نصيب الفرد من الدخل القومي، وسجلت معدلات مرتفعة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وارتفعت مؤشرات البورصة. وأسهم هذا كله في بناء الثقة بالحزب. ولكن التصويت عكس أيضًا موقفًا تحرريًا تمثل عادةً في رفض الأحزاب التي يفرضها الجنرالات، وقد حدث هذا مع الانتخابات الديموقراطية الأولى عام ١٩٥٠. وانتخابات ١٩٨٣ بعد انقلاب سبتمبر. ذلك أن "صندوق الانتخاب في تركيا مكان جيد للحسم. فهو المكان الذي هُزِم فيه سانالب (المرشح الذي فضله الانقلابيون) وفاز أوزال عام ١٩٨٣. وهو المكان الذي منح حزب العدالة والتنمية ٤٧٪ بعد المؤامرات التي شابت الانتخابات الرئاسية" (عائشة كاديوغلو، مقابلة بتاريخ ٨ يوليو ٢٠٠٩).

إن الفرصة السانحة التي تحققت عام ٢٠٠٢ والتي شهدت فترة قصيرة من التوافق بين حكومة العدالة والتنمية وحزب المعارضة الرئيسي ورئيس هيئة الأركان، قد أحدثت حالة من الحيوية الثقافية والسياسية لم يسبق لتركيا أن شهدتها إذ أطلقت الطاقات الثقافية والفنية على نحو لم تعرفه تركيا في ماضيها الحديث، كما تَشكَّل إحساس جديد بالتاريخ يتجاوز نزعات الدولة الكمالية-القومية، والاختزالية الماركسية، والإسلام السياسي. وبدا الانضمام إلى أوربا والوعد بحياة أفضل أمرًا ممكنًا، إلى جانب التصدي لشياطين الماضي. إلا أن المشاعر المعادية لتركيا في الاتحاد الأوربي (كنتيجة طويلة الأمد لزحف الإسلاموفوبيا بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر والغزو الأمريكي للعراق) سرعان ما خلقت ستارة الدخان التي تجمع تحتها الكماليون لمهاجمة أية سياسة موالية لأوربا لما تشكله من تحدٍ لهيمنة الدولة الحارسة. وطالت الاغتيالات السياسية المثقفين والنشطاء الليبراليين، ولكن عندما فشلت الاغتيالات في

إسكاتهم تم تنظيم التظاهرات الجماهيرية بهدف منع العملية الديموقراطية من الاستمرار في مسارها الطبيعي. وخبت فرصة عظيمة في خضم فوضى العنف السياسي. ومرة أخرى نجح تحالف القوات المسلحة والبيروقراطية وكبار القضاة في احتلال مركز المسرح. فكما حدث في الماضي قاموا بتشغيل شبكات سرية للمتآمرين والقتلة، وحثوا كبار الكتاب على الاضطلاع بخداع المجتمع بالنيابة عنهم، واستغلوا المخاوف الموجود عند الرجال والنساء العاديين لإقحامهم في أنشطة ذلك التحالف. غير أن المخططات لم تؤدِ إلى النتائج المتوقعة، فقد انتُخِب حزب العدالة والتنمية مرة ثانية، ودخل فترة ثانية ولكن مع عبد الله غول رئيسًا ورجب طيب أردوجان رئيسًا للوزراء. وإذا كانت هناك نقلة مفارقة في هذا التاريخ فإنها تتمثل في الأثر العكسي لتآمر الجنرالات، فقد صوت عدد أكبر لصالح حزب العدالة والتنمية بما يظهر العزم على منع اللاعبين غير المنتخبين من الاستمرار في المسلك التدخلي الذي اعتادوا عليه. وفي الحقيقة أن الجنرالات بتآمرهم على حزب العدالة والتنمية من خلال استخدام القضاء والضغط من الشارع، قد حطُّوا من قيمة المعارضة العقلانية لعملية الأسلمة الواضحة والمتزايدة للمجتمع.

الفصل الخامس

أمة أخرى

التحرك نحو الحاضر

(٢٠٠٧-٢٠١٠)

هذا الفصل هو مجرد مسودة أولية للتاريخ. فأنا أكتب عن أحداث تجري. وحسب الخصائص الأساسية للحياة السياسية التركية، فإن الأحداث تتطور بسرعة وبطرق متنوعة للغاية، والأخبار في وسائل الإعلام متناقضة والرهانات عالية، لذا يكون من قبيل المستحيل تمييز الواقع عن الخيال والحقيقة عن الخداع. غير أن هناك حدثًا شديد الأهمية طغى على كل الفترة الثانية لحكم حزب العدالة والتنمية، ألا وهو المواجهة العلنية الأولى بين حكومة منتخبة والدولة الحارسة، والتي تجري خارج المحاكم ووسط خضم من المعلومات المغلوطة في وسائل الإعلام المتنافسة. وقد بدأت الأدلة التي يقف لها شعر الرأس تتكشف مع محاكمات شبكة إرجينيكون، وهو اسم آخر للدولة الحارسة، ولكن الدهشة تتبدد إذا تمعنّا في سياق التاريخ التركي المعاصر، والذي ناقشناه في الفصول السابقة.

بيد أنه مع تواصل الشهادات، وتزايد أعداد من يدلون بها من شخصيات عامة وضباط (متقاعدين في أول الأمر ثم انضم إليهم جنرالات في الخدمة) أمام المحكمة، وتزايد أعداد الرءوس الكبيرة المحتجزين، اتسعت الانتقادات الموجهة لإجراءات المحاكمة. وفي الحقيقة أنه لا يوجد شك تقريبًا في أن الحكومة استخدمت القضاء (وحيث أصبحت أقسام مهمة منه خارج سيطرة الحراس) لتسوية الحسابات السياسية. ثانيًا: لم تتطابق لوائح الاتهام دائمًا مع الواقع المعقد، فقد كان يتم تصوير الدولة الحارسة غالبًا كمنظمة إرهابية شديدة الصرامة في التحكم والتسلسل القيادي. غير أنه كما رأينا في الفصول السابقة فإن الدولة الحارسة أكثر تعقيدًا ومرونة من هذا بكثير. فهي شبكة من البشر والمؤسسات بالرغم من وضعها تحت قيادة ليست محل نزاع لأقسام من الجيش. ومما يعقد حل المسألة في المحكمة ذلك التسييس البالغ للقضية وللقضاء أيضًا

والمنقسم الآن بين معسكر مؤيدي حزب العدالة والتنمية والمعسكر العلماني المؤيد للحراس. مع ذلك يظل افتضاح أمر الدولة الحارسة وأعمالها نقطة تحول مشهودة في التاريخ التركي.

واصل الاقتصاد التركي نموه بمعدله القياسي ٧٪ وأكثر، بل إن الأزمة المالية العالمية لم تلحق به سوى أضرار مؤقتة، ولكن مجالين مهمين للصراع ظلا في مركز الأضواء. أولهما كان تطور المسألة الكردية التي ظلت تراوح مكانها ولم تنجح في الوصول إلى نهاية سعيدة. وثانيهما كان البروز القوي لتركيا كلاعب إقليمي في ظل وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، الذي لم يتردد في تجاوز بعض "الخطوط الحمراء" الأمريكية والأوربية، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع إيران وسوريا وإسرائيل. وأصبح التساؤل الكبير هو عما إذا كان محور تركيا "يتحول"، وذلك عندما وقعت عدة أزمات بين تركيا وإسرائيل إلى مستوى خلافي

كبير. وكانت النتيجة هي إنهاء الشراكة الإسرائيلية- التركية والتي بدأت في عهد أوزال مع حرب الخليج الأولى، وتصاعدت أثناء هجوم تانسو شيلر على الأكراد. وبنهاية هذه الشراكة الاستراتيجية انتهى فصل في البنية الجيوستراتيجية للشرق الأوسط. ومع ذلك لم يشكل هذا نهاية التوجه الغربي لتركيا، وإنما تصحيح لمسار سياستها في الشرق الأوسط.

غير أنه قبل أن يسوي حزب العدالة والتنمية الأمور مؤقتًا مع الدولة الحارسة، كانت هناك أولاً مساعي اللحظات الأخيرة لإبعاد الحزب عن الحكم. وقد احتد الصراع مع التصويت على انتخاب عبد الله جول رئيسًا. ففي يوم ٢٨ أغسطس ٢٠٠٧ انتخب البرلمان رئيس الوزراء ووزير الخارجية السابق رئيسًا للجمهورية. وعندما كان جول يؤدي اليمين الدستورية في البرلمان في اليوم التالي قاطع الجنرالات وأعضاء حزب الشعب الجمهوري حفل التنصيب. وهكذا أمعن كل من الجيش والجمهوريين في إبداء غضبهم لانتخاب رئيس ترجع أصوله للإسلام السياسي، وترتدي زوجته غطاء الرأس، بالرغم من أن الحزب الذي رشحه للمنصب قد حاز على نصف أصوات الناخبين تقريبًا. ومن أجل تحاشي مصافحة السيدة جول، وهي شخصية جذابة للغاية، قرر الجنرالات عدم أخذ زوجاتهم للمناسبات الرسمية، حتى يجبروا الرئيس هو الآخر على عدم اصطحاب زوجته. وللوهلة الأولى تذكرنا هذه التصرفات الصغيرة بالمهازل التي صورها أورهان باموك في روايته "الثلج" عن انقلاب وقع في بلدة صغيرة. وفي هذه الرواية قد قام قائد الجيش في مدينة بائسة على الحدود الجورجية مع مؤيديه الوطنيين باستخدام مسرحية قومية للبدء في انقلاب محلي بهدف إحباط استيلاء إسلاميين على السلطة. وقد رمز الخلاف على غطاء الرأس لحجم الهوة بين ممثلين منتخبين ومن اعتبروا أنفسهم حراسًا للدولة، كما أضاف طبقة أخرى إلى الإنكار، إذ أنكر الجنرالات وحزب الشعب الجمهوري حقيقة أن الأغلبية الساحقة من نساء تركيا يغطين شعرهن سواء بإيشارب أو حجاب.

بالرغم من حصول حزب العدالة والتنمية على ٤٧٪ فكر حراس الدولة في إمكانية فتح جبهة أخرى مع الحزب. ففي مارس ٢٠٠٨ وجه المدعي العام الأول اتهامات لحزب العدالة والتنمية بممارسة "أنشطة معادية للعلمانية". وقد أثار هذا الاتهام موجة من المزاعم والتشهير بالحكومة، وقد كانت من القسوة التي تشبه "انقلاباً قضائيًا" يسعى إلى تحقيق ما فشلت فيه "المذكرة الإلكترونية" قبل انتخاب عبد الله جول، وأصبح الهدف الآن هو الإطاحة بالحكومة المنتخبة التي يعتبرها الحراس تهديداً كبيراً لمستقبل البلاد. لم يكتفِ المدعي بطلب حظر الحزب، وإنما طلب أيضًا حرمان كل كوادره القيادية من تولي المناصب العامة لمدة خمس سنوات. وناقشت المحكمة الدستورية الموضوع في يوليو، وأخذت في اعتبارها الدفاع الليبرالي القوي عن حرية التنظيم السياسي والذى قدمه المقر المستقل عثمان كان. وبالفعل رفضت المحكمة بفارق صوت وحد طلب المدعي حظر الحزب، غير أنها زعمت أن الحزب قد أصبح في الواقع معادياً للعلمانية في أنشطته، ومن ثم يجب قطع التمويل الحكومي للحزب. وهكذا تم تحاشي الانقلاب بصعوبة، وبدا أخيراً أن المسرح قد انفتح أمام حكم ديموقراطي غير مقيَّد.

افتضاح الدولة الحارسة

حدث في يونيو ٢٠٠٧ أن عثر في طرابزون على البحر الأسود على صندوق مملوء بالقنابل اليدوية ويتبع قيادة القوات الخاصة، وهي إحدى الشبكات الأمنية السرية في تركيا وعندما بدأ مكتب المدعي العام في اسطنبول التحقيق في الظروف المحيطة بالواقعة والأشخاص المتورطين، كان المحققون على يقين بأن تحقيقاتهم ستغير مسار التاريخ التركي، وأطلق على التحقيقات اسم "إرجينيكون" (الوطن التركي الأسطوري في آسيا الوسطى كما تخيله القوميون الترك منذ العشرينيات) وبوشرت التحقيقات مع المئات من العسكريين المتقاعدين والعاملين، بمن فيهم ضباط من رتب عالية، إلى جانب أكاديميين قوميين ونشطاء كماليين، بتهمة الانتماء لمنظمة إرهابية تسعى لقلب الحكومة المنتخبة ديموقراطيًا.

وسرعان ما قفز إلى المجال العام وابل من المزاعم والمزاعم المضادة، كان بعضها من اصطناع المتخرطين في الدولة العميقة أنفسهم. قامت الشرطة بفحص مخابئ الأسلحة التي تستخدمها وحدات مكافحة الإرهاب والقتلة المأجورون وجماعات داخل القوات المسلحة. وفي الجنوب الشرقي عثر في آبار مهجورة لوكالة النفط الحكومية على بقايا المئات من الرجال والنساء المقتولين، ضحايا مختلف الوكالات الأمنية. وقادت موجة جديدة من التحقيقات إلى اعتقال كل المتورطين في المخططات السرية للجرائم التي ناقشناها في الفصول السابقة. استهدفت المخططات التلاعب بالرأي العام وحشد التأييد لتدخلات الجيش من أجل الإطاحة بالحكومة المنتخبة. وظهرت الشخصيات العامة الآتية في المحكمة: كمال كيرنتشيز المحامي الذي لم يتورع عن قيادة حملة الكراهية ضد هرانت دينك، هوجو برنشيك زعيم حزب العمل القومي العنصري، كمال أليمدار أوغلو الذي عُيِّن عميداً لجامعة اسطنبول بعد تدخل الجيش عام ١٩٩٧ ولعب دوراً رئيسيًا في فرض الحظر على غطاء الرأس، وصديقه كمال جوروز الرئيس السابق لمجلس التعليم العالي الذي اشترك معه في تأييد استيلاء الجيش على السلطة. وكان هناك أيضاً متهم رئيسي آخر هو الجنرال المتقاعد فيلي كوتشوك قائد المركز التركي للاستخبارات ومكافحة الإرهاب.

محاكمات إرجينيكون: كثير من المتهمين سبق لهم إثارة الكراهية العامة في الشهور والسنوات السابقة، ورغم أنهم يقفون الآن في قفص الاتهام فقد واصلوا مسلكهم التهديدي أثناء جلسات المحاكمة وهاجموا كلاً من المدعين والقضاة. وكان موقفهم الاستفزازي هذا مؤشراً واضحاً على مدى ثقتهم في الحراس واقتناعهم بأن المحاكمة ستنهار قبل سماع الاتهامات. وانضم إلى الحملة الرامية للتقليل من شأن المحاكمة بعض وسائل الإعلام الرئيسية، وبشكل خاص صحيفة "حرية" المملوكة لمجموعة دوجان. وفي هذه الأجواء المثيرة سعى دينيس بايكال زعيم حزب الشعب الجمهوري وبعض منظمات المجتمع المدني القريبة من قيادة

الجيش إلى النيل من التحقيقات باعتبارها مؤامرة حكومية لتشويه المعارضة العلمانية، غير أن قائمة محاولات الانقلاب الفاشلة قد ازدادت طولاً، كما أصبحت التفصيلات المعلنة صادمة بشكل متزايد، فخفت حدة انتقاد التحقيقات، جزئيًا على الأقل. وكشفت التحقيقات في خطط انقلابية اتخذت أسماء حركية مثل "القفص" و"المطرقة" عن خطط حمقاء لاغتيال زعماء دينيين غير مسلمين وشخصيات أرمنية، وكذلك تفجير مساجد في اسطنبول بهدف واضح هو إثارة الفوضى وخلق مناخ الفزع الذي يمكن أن يسقط حكومة العدالة والتنمية. واقترحت خطة أخرى شن حرب على اليونان، مثل المحاولة التي جرت في التسعينيات وكاد البلدان يقعان فيها بالفعل. وقد لعبت صحيفة "طرف" المستقلة دورًا رئيسيًا في فضح خطط الانقلاب.

جاءت الاكتشافات صادمة حتى للمراقبين الناقدين الذين سبق أن شكوا في وجود يد للجيش في كثير من الانقطاعات والاضطرابات في تاريخ تركيا الحديث، بل وحتى صدمت معظم الأكراد الذين شهدوا بأعينهم أعمال الدولة العميقة في الجنوب الشرقي. إلا أنه بالنسبة للمواطن التركي العادي بدت المخططات شائنة، كتفجير المساجد لحفز المتدينين على مهاجمة العلمانيين. جدير بالذكر أن كل مواطن ذكر تركي ملزم بالخدمة الإجبارية في القوات المسلحة لمدة عام على الأقل. ومنذ تأسيس الجمهورية، وخاصة بعد انقلاب ١٩٨٠ كان يتم غرس صورة "الأمة العسكرية" في أذهان المجندين الشباب. وفي الحقيقة أن المجتمع بأكمله قد تشكل في حياته اليومية وثقافته السياسية حول خطاب النزعة العسكرية والشوفينية والقومية الذكورية وشعار "كل تركي يولد جنديًا". غير أنه مع التفاصيل المتلاحقة للخطط الانقلابية، وفشل النغمة القتالية في البيانات الصادرة عن رئيس هيئة الأركان في التأثير في الشعب، بدأت أسطورة الأمة المسلحة تتهاوى.

ولأول مرة في تاريخ تركيا الحديث أخذ المعلقون يثيرون أسئلة عن كفاءة الجيش وقدرته على حماية المجندين تحت إمرته، خاصة بعدما كشفت صحيفة

"طرف" عن تقارير للاستخبارات العسكرية عن غارتين قام بهما حزب العمال الكردستاني على مواقع للجيش، أولهما في داجليكا في أكتوبر ٢٠٠٧ وأدى إلى مصرع ١٢ جنديًا وأسر ثمانية أفرج عنهم بعد ذلك بشهور، ليحاكموا بتهمة الاستسلام للعدو. ووقعت الغارة الثانية بعد ذلك بعام وأسفرت عن ١٧ قتيلاً. وأثار نشر الحادثين أعمال شغب في مدن غرب تركيا حيث قام شباب بمهاجمة المصالح والأحياء الكردية، تحت قيادة أفراد من حزب الوحدة العظمى الذي جمع بين أعنف وجوه كل من التطرفين الإسلامي والقومي. وافترضت صحيفة "طرف"أنه كان من الممكن بسهولة تفادي الخسائر في الجنود لو كانت القيادات العليا قد أخذت في الاعتبار البيانات الأمنية المتاحة لها.

كان الإنكار هو رد الفعل الأولي من جانب القوات المسلحة، ثم بدأت عملية تعقب المبلغين، ولكن الأمر ازداد حرجًا عندما نشرت جمعيات مناهضة للنزعة العسكرية مثل "خصوم الحرب" (والتي طالما تم تجاهلها في مجتمع يؤمن بجيشه إيمانًا شبه ديني) معلومات عن ازدياد أعداد المجندين المنتحرين، وخاصة في الإقليم الكردي، وأصبح التدهور الأخلاقي للجيش أكثر اتضاحًا مع إقدام قادة متورطين في تحقيقات إرجينيكون على الانتحار، ومن بينهم قائد عمليات المركز الدركي للاستخبارات ومكافحة الإرهاب في ديار بكر. وخلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ أقدم على العمل نفسه عشرة من كبار القادة والمدير السابق لفرع العمليات الخاصة لمكافحة الإرهاب. وأدى تزايد المبلغين من داخل القوات المسلحة إلى نشر مواد أشد جرمًا عن مؤامرات لبث الكراهية بين الترك والأكراد في مختلف أنحاء البلاد. فقد كان العنف العرقي بين الجانبين هو الملجأ الأخير لحراس الجمهورية.

استياء المدنيين الشباب : مع فقدان الجيش للأرضية التي كان يقف عليها ازدادت قوة منتقديه. وفي تطور لم يكن من الممكن تصوره قبل عقد واحد خرج آلاف المحتجين إلى الشوارع للهتاف ضد الحراس وتدخلهم في الحياة العامة.

واختارت الحملة المناهضة للنزعة العسكرية "المدنيون الشباب" أن يكون رمزها هو زوج من الأحذية الرياضية في مواجهة "البيادة" العسكرية لتي تعتبر رمزاً لوحشية القوات المسلحة. كما جاءت تسميتها مناقضة للمفهوم "الخطير" "للضباط الشبان" الوطنيين. أما شعارهم فكان "المدنيون الشباب مستاءون"، وذلك رداً على ما أبرزته الصحف الكمالية تحت عنوان أن الضباط "مسرورون" للتطورات السياسية. وكان فهم المدنيين الشباب للسياسة وتناولهم للتاريخ التركي الحديث مجدداً بحق، فقد أوجزوا إطارهم الأيديولوجي بالإشارة إلى الراعي الألماني مارتن نيمولر الذي وجد نقده لعدم صمود المثقفين الألمان في وجه النازية أصداءه عند جيل ما بعد الحرب في ألمانيا:

"نعيش في بلد من يساره إلى يمينه، من علوييه إلى سنته، كل من فيه يصبح [...] "ديموقراطياً حاسماً" عندما تنتهك حرياته، ولكنه يشيح بوجهه ومن ثم يصبح متواطئاً حينما تكون جماعة أخرى هي المستهدفة. إن مرجعنا الأساسي هو ضميرنا واشمئزازنا من كل صنوف الظلم. نعجب لأولئك الذين لا يبدون الاستجابة الأخلاقية نفسها للحوادث المختلفة: لمذبحة ماديماك [للعلويين]، لإذلال فصائل الإسلاميين بعد تدخل ٢٨ فبراير، لاضطهاد اليسار، للاغتيالات المجهول فاعلها في الحرب [الكردية] القذرة، ولعمليات القوات المسلحة التركية شرق وغرب الفرات. نعلم أن تركيا كانت ستصبح مكاناً مختلفاً اليوم لو تساءلنا هذه الأسئلة عندما جاءوا [العسكر] ليأخذوا الآخرين بعيداً [...]. في ١٩٦٠ جاءوا للحزب الديموقراطي، في ١٩٧٠ جاءوا لليسار والعلويين، في ١٩٨٠ جاءوا للجميع، كما جاءوا أيضاً في ٢٨ فبراير، وهانحن نراهم يأتون اليوم بتوقيعاتهم. بالنسبة للأكراد كانوا يأتون دائماً بأي شكل [...]. ينبغي أن يعلم الجميع أننا سنكون هناك وسنتحدث عندما يحين دوركم يوماً ما. فهل أنتم على استعداد للتحدث من أجل الآخرين، حتى تجدوا من يتحدث باسمكم عندما يأتي دوركم؟ عندئذ ستكون واحداً منا" (Genç Siviller 2009).

اشتركت أعداد متزايدة من الليبراليين والتقدميين والإسلاميين والديموقراطيين في احتجاجات الشوارع والفاعليات المناهضة للعسكر. وتمثلت الروح الشبابية الحقة– إن لم تكن روح كل المشاركين– في ضم الصفوف مع النسويات والجماعات النسائية الإسلامية ومنظمات أخرى. وتدافعت الآمال في الإقليم الكردي على وجه الخصوص في أن الوقت قد حان لإجراء تحقيقات شاملة في "الحرب القذرة" على الأكراد.

ومع ذلك ظلت محاكمات إرجينيكون محل خلاف، بل إن الحملة الإعلامية المستمرة من المعلومات المغلوطة قد قادت الكثيرين للاعتقاد بأن معظم التهم مزيفة. وقد اضطرت الحكومة مع هذه التغطية– خاصة من إعلام دوجان الاحتكار الإعلامي الكبير في تركيا– إلى فرض غرامات ثقيلة علي وسائل الإعلام من هذا النوع، واتخذت الغرامات رسميًا صورة فرض غرامات على التهرب الضريبي، وبغرض واضح هو كبح جماح إعلام دوجان. ومما قلص ثقة الرأي العام في العملية وقوع سلسلة من الأخطاء من جانب قوى الأمن والادعاء (مثل اعتقال المشتبه فيهم في الصباح المبكر، والاعتقال المؤقت للبروفيسور توركان سايلان موضع الاحترام من الجميع، والتوسع المتواصل في المشتبه فيهم). والأخطر من هذا كان عتراف بعض كوادر حزب العدالة والتنمية بأنهم رأوا في المحاكمة فرصة للثأر من اعتداءات الجيش على حزب الرفاه والفصائل الإسلامية في المجتمع عام ١٩٩٧. في النهاية أمسكت القضية بمفتاح تصفية الحساب مع عدة عقود من نشاط الدولة الحارسة، ومن ثم التعامل مع "الجانب المظلم" في حكم تركيا ولكن التوظيف السياسي والقصور القانوني أديا إلى بطء سير العدالة. وبقي السؤال، وسيظل مع استمرار المحاكمات، هو عما إذا كان النظام القضائي الضعيف والمسيَّس إلى حد كبير في تركيا قادراً على التعامل بتجرد مع قضية بهذا الحجم. ومع ذلك فقد بات من الواضح أن الدولة الحارسة تفقد المزيد من مصداقيتها مع كل كشف جديد لمؤامراتها من خلف الكواليس.

الشأن الداخلي:

حقوق الأكراد والعلويين والإنسان عامة

بالرغم من كون حزب العدالة والتنمية قد دخل في حالة تحدٍ صريح لدولة الحارسة، فإن سياستها في المحافظات الكردية وإزاء ممثلي الحركة القومية الكردية وحزب المجتمع الديموقراطي لم تختلف اختلافًا كبيرًا- بالنظرة الأولى- عن سياسات الدولة الحارسة القائمة على التحكم والتخويف. إلا أن سياسة "الانفتاحات على الأكراد أولاً (وسرعان ما تم تخفيفها إلى "انفتاح ديموقراطي") والعلويين ثانيًا، قد أحدثت تحولات مطردة للسياسات والتي يمكن وصفها بالقليل جدًا في توقيت متأخر جدًا، ومع ذلك تظل مهمة إذا أخذنا في الاعتبار عقودًا طويلة من إنكار الهوية الكردية.

الانتخابات المحلية والصقل الانتخابي : تميزت حملة الانتخابات المحلية في مارس ٢٠٠٩ بالعدوانية على نحو خاص، ودعت إلى فوز حزب العدالة والتنمية في "معاقل المعارضة . فبالإضافة إلى المناطق المحسوبة تقليديًا لحزب الشعب الجمهوري في إقليم بحر إيجة، "أراد" أردوجان بشكل خاص المعقل العلوي في ديرسيم والمركز السياسي للحركة الكردية في تركيا أي ديار بكر التي يطلق عليها غالبًا "عاصمة كردستان". وكانت زيارة أردوجان لديار بكر في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٨ جزءًا من حملته المبكرة التي بدأت بملاحظة غير مريحة. فقد لقي ترحيبًا واسعًا من الجمهور الذي احتشد للاستماع إلى خطابه، عندما أكد التزامه "بالخطوات الديموقراطية" مع بعض كلمات التعاطف مع الأكراد ووعد بإنشاء فضائية باللغة الكردية. غير أنه عندما هاجم حزب المجتمع الديموقراطي متهمًا إياه بوجود صلات مع حزب العمال الكردستاني، وأدانه كحزب إرهاب (متجاهلاً فيما يبدو حقيقة أن حزب المجتمع الديموقراطي هو الذي يدير المجالس البلدية في المدينة والمنتخب بأصوات أكثر من نصف ناخبيها) تسبب هذا في انطلاق سلسلة من الاحتجاجات الغاضبة.

أغلق أصحاب المحال أعمالهم وخرج عشرات الألوف من المحتجين إلى الشوارع بينما كانت وسائل الإعلام الكردية تتقد بالغضب. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه احتُجز العشرات من المتظاهرين، وكان من بينهم العديد من الأطفال، لتوجه إليهم اتهامات ملفقة "بعضوية منظمة إرهابية". وحاولت قيادات في حزب العدالة والتنمية موازنة الخطاب الأمني الفظ الذي يذكر بالحرب الكردية، بخطاب ساذج عن الاعتراف والمشاركة الإيجابية. لم يتأثر سكان المحافظات الكردية بحديث كهذا حيث رأوا بأعينهم كيف تتم معاملة أطفال أبرياء كما لو كانوا إرهابيين بكل معنى الكلمة. كما رأوا عمدهم المنتخبين (عثمان بايديمير وعبد الله دميرباش وغيرهما) يتعرضون للمحاكمات وملاحقات مفتشي الداخلية الساعين للكشف عن الأنشطة غير القانونية، أي المؤيدة للقضية الكردية. وقد كان إطلاق القناة الفضائية تي أر تي ٦ التي تبث كل برامجها باللغة الكردية خطوة مهمة على طريق اعتراف الحكومة بالهوية الكردية، إلا أنها لم تفعل سوى القليل للتخفيف من إحباط الناخبين الأكراد.

عقدت الانتخابات المحلية في ٢٩ مارس في كل تركيا، وفي هذا اليوم انزعج زوار مقرات حزب العدالة والتنمية في أنقرة حينما رأوا المدى الذي ذهب إليه القادة في سوء قراءة المناخ في المحافظات الكردية. فالحزب لم يفشل فقط في الفوز في معاقل الجمهوريين والأكراد، بل إنه خسر الكثير من المدن أمام حزبي الشعب الجمهوري والحركة القومية، ودافع بصعوبة عن مقاعد العمودية في اسطنبول وأنقرة. أما في عمق المناطق الكردية فقد حقق حزب المجتمع الديموقراطي مكاسب مهمة، وفي ديار بكر أيضًا. وقد أصيب أردوجان بالإحباط من تصويت الأكراد، ومع ذلك فإن البعض على الأقل في حزبه قد أخذوا النتائج على أنها صدمة الأمر الواقع، أي أن التحول الساحق نحو المنظور التنموي الإسلامي لحزب العدالة والتنمية، والذي ربما تاق إليه أردوجان إليه، لن يأتي في القريب، ففي الظروف غير العادية للانتخابات الرئاسية اصطفت الجماهير وراء

الحزب، ولكن في ظروف طبيعية نسبيًا تنشأ أنماط تصويتية مختلفة بما يعكس الأوساط السياسية المحلية والتوجهات الأيديولوجية المتغايرة.

"الانفتاح على الأكراد" : على الرغم من الهزيمة التي لقيها حزب العدالة والتنمية في انتخابات المحافظات الكردية، التزمت الحكومة بوعود الإصلاح التي بذلتها للأكراد. ففي مايو ٢٠٠٩ بادر أعضاء في مجلس الوزراء بفتح حوار حول "الانفتاح على الأكراد"، وإن لم يحددوا ما إذا كان هذا سيتضمن المزيد من التنظيمات الليبرالية إلى جانب استخدام اللغة الكردية في البرامج التليفزيونية والإذاعية. ومن بين المقترحات التي طرحت: إعادة الأسماء الكردية للقرى، إزالة اللافتات الضخمة الموضوعة على التلال وتمجد النزعة التركية مثل "سعيد من يسمى نفسه تركيًا"، إنشاء معاهد للغة الكردية في الجامعات، ونوع ما من العفو عن مقاتلي حزب العمال الكردستاني.. وهي مقترحات تمثل ابتعادًا جذريًا عن ممارسات الإنكار التي اعتادت الدولة على اتباعها. غير أن هذا الجدل بشأن هذه التدابير المستنيرة نوعًا ما قد جاء بالتوازي مع سياسة التهميش المتبعة إزاء حزب المجتمع الديموقراطي وممثليه المنتخبين في البرلمان والبلديات. وسيظل هذا الالتباس يسم السياسة الحكومية تجاه الأكراد على مدى الفترة التي نناقشها هنا. ومما فاقم من شأن هذه السياسة الملتبسة ذلك القرار الذي اتخذته المحكمة الدستورية في ديسمبر ٢٠٠٩ بحظر حزب المجتمع الديموقراطي ليلحق ببقية الأحزاب الكردية المحظورة. وفيما يعد مصداقًا لما تحدث عنه المدنيون الشباب في بيانهم بأن الديموقراطية في تركيا تعني لكل فصيل ما يخصه منها فقط، التزم قياديو حزب العدالة والتنمية الصمت إزاء قرار بحظر حزب يمثل ما يقرب من ٥٠٪ من الناخبين في المحافظات الكردية.

بمجرد إعلان الحكم المذكور ألقت الشرطة القبض على السياسيين والعمد الأكراد القياديين بحجة الانضمام لتنظيم محظور يتعاطف مع حزب العمال الكردستاني. وربما كان الهدف من النشر المنسق لصور خمسة وثلاثين من العمد

وكوادر حزب المجتمع الديموقراطي مقيدي الأيدي أمام محكمة ديار بكر.. هو إرسال رسالة للقوميين من مؤيدي حزب العدالة والتنمية بأن الحكومة هي من يضطلع بالأمر كله. غير أن الصور ذاتها قد فُهِمت في المحافظات الكردية على أنها إذلال تقوم به الدولة للسياسيين الأكراد. وقد كان من بين المعتقلين عبد الله دميرباش عمدة مركز سوريتشي في ديار بكر. وقد أطلق سراحه بعد عدة شهور لأسباب صحية.

لقد كان واضحًا منذ اللحظة الأولى لمناقشة الانفتاح على الأكراد أن التطبيع لن يتحقق في القريب العاجل وأن سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه الأكراد مازالت ملتبسة. وفي يوم ٤ مايو كانت قرية في محافظة ماردين بالجنوب الشرقي مسرحًا لمذبحة غير مسبوقة في حجمها ونطاقها، حتى في سياق أعلى مستويات العنف الحكومي والمحلي المتواصل في المحافظات الكردية. إذ قام مسلحون مقنّعون بمهاجمة حفل خطوبة في قرية زانقيرت الكردية (عرفت رسميًا باسم بيلجي) فسقط قتيلاً في الحال ٤٤ رجلاً وامرأة وطفلاً. وسارع الرئيس جول بإلقاء اللوم في المذبحة على التقاليد البالية والمؤسفة، كما وصف رئيس الوزراء الحادث بأنه "مشين وغير إنساني، وتعجز الكلمات عن وصفه". غير أن المحللين الأكراد الذين صعقتهم المذبحة رأوا أن الهجوم يتعارض مع كل المتعارف عليه من صور العدالة القبلية التقليدية التي قد تبدو غير عقلانية أو وحشية ولكنها تعمل وفقًا لقواعد وأعراف واضحة.

ولم يمر وقت طويل حتى اتضح أن المهاجمين والضحايا ينتمون إلى ذات العائلة الممتدة الواحدة، ولكن رجالها كانوا مدرجين ضمن حراس القرى، وهي القوات غير النظامية التي أنشأها تورجوت أوزال للمساعدة في الحملة العسكرية على حزب العمال الكردستاني. وبلغت هذه القوات ذروة قوتها في التسعينيات حيث زاد حجمها عن ٩٠ ألف فرد في المحافظات الكردية. وبالرغم من تسريح هذه القوت فقد بقي ٥٠ ألفًا منهم في الخدمة الفعلية حتى عام ٢٠٠٩. وبمجرد

أن أوضحت جماعات حقوق الإنسان والنشطاء الأكراد أن المذبحة وقعت نتيجة لصراع حراس القرى على الموارد والأراضي، بدأ جدل متأخر كثيرًا بشأن إمكانية استمرار بقايا الحرب الكردية هذه. وفي الحقيقة أن حراس القرى قد تحولوا إلى آلة للجريمة بمعنى الكلمة: "استفاد حراس القرى على مدى الصراع [الكردي] من ثقافة الحصانة المأخوذة من الجيش التركي. ومن ثم عُرفوا بدورهم في تهريب المخدرات والسلاح، والإعدامات الفورية، والاختفاءات القسرية، والاعتداءات الجنسية، والاستيلاء على أراضي وبيوت القرويين المهجَّرين. وكان من التكتيكات التي استخدمها حراس القرى التنكر في صورة مقاتلي حزب العمال الكردستاني ومن ثم إلقاء اللوم على الحزب فيما يرتكبون من جرائم" (Essiz 2009).

وحتى لو لم تكن الحكومة قد شرعت في مراجعة منظومة حراس القرى، فإن الخطاب العاطفي الذي ألقاه رئيس الوزراء أردوجان واستحضر فيه الآلام المشتركة للأمهات الأتراك والأكراد (اللاتي فجعن بموت الجنود أو مقاتلي حزب العمال الكردستاني) قد فتح نافذة للأمل في حل الصراع. وحينما عادت جماعة من مقاتلي الجناح العسكري في حزب العمال الكردستاني طوعًا من قاعدتهم في شمال العراق في أكتوبر ٢٠٠٩ على سبيل اختبار التزام السلطات "بالانفتاح" بدا أن التوصل إلى حل سلمي للصراع المستمر منذ أكثر من عقدين أصبح ممكنًا. لكن الواقع شيء آخر، في ظل سوء الفهم من جانب الجمهور التركي للصراع إلى جانب التأييد الضعيف للانفتاح على الأكراد ورفض أحزاب المعارضة له. كما أنه عندما عاد مقاتلو حزب العمال الكردستاني لقوا الترحيب من الجماهير المبتهجة وألقوا ما اعتبره مراقبون كثيرون ما يشبه خطابات النصر، ولم تجد الحكومة ما يمكن أن تدافع به عن نفسها إزاء هذا الموقف. فعندما كانوا متهمين بالخيانة من جانب حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية- أكبر حزبين معارضين- لم يكن هناك مفر من التراجع

بالرغم من هذا ظلت الحكومة ملتزمة بلغة الانفتاح على الأكراد، وإن كان جزئيًا فحسب حينما يتعلق الأمر بالتطبيق. وكان من نقاط الانطلاق المثيرة في هذا الانفتاح بدء برنامج تعليم الكردية في جامعة أنشئت حديثًا في ماردين، وبدء مقررين للكردية والزازاكية في معهد آخر في تونسيلي (ديرسيم) بدأت مقررات الكردية في ماردين في صيف ٢٠١٠، وفي زيارة لي هناك في شهر أغسطس راعتني رؤية خمسين شابًا وشابة يتم إعدادهم لتدريس الكردية تحت أعين الملصق الإجباري لصورة مصطفى كمال. مع ذلك ظل من غير المسموح به إنشاء قسم خاص للغة الكردية بمقتضى رفض مجلس التعليم العالي، الأمر الذي دفع سليم تيمو رئيس قسم اللغة التركية من المشروع. الأكثر من هذا أنه بدلاً من التعاون مع جامعة ديار بكر، حيث كانت مستعدة للبدء فوراً في التدريس باللغة الكردية، اختارت الحكومة جامعتين صغيرتين، أولهما جامعة أرتوكلو في ماردين التي لا توجد فيها أغلبية سكانية كردية بينما توجد بها جماعة كبيرة من المواطنين العرب الموالين في معظمهم للدولة، والثانية جامعة تونسلي (ديرسيم) التي تقع في وسط علوي حيث السكان أقل حماسًا للقومية الكردية السنية.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن الطلبة الأكراد الذين التمسوا قبل عقد فقط أن تقدم جـمعاتهم مقررات لغوية بالكردية قد لوحقوا أمنيًا وسُحبت منهم شهادة الثانوية العامة، فإن الخطوات التي اتخذت تعتبر كبيرة. ولكن كانت الشكوى الأساسية التي عبر عنها الأكاديميون المسئولون عن برنامج تعليم اللغة الكردية بجامعة أرتوكلو كانت عن فتور اهتمام الدولة بتنفيذ المشروع. كان ممثلو الدولة قد اقترحوا أولاً دعم إنشاء قسم متكامل للغة والأدب الكردي، ولكنهم تراجعوا حينما أصر مجلس التعليم العالي– برئاسة مسئول معين من قبل حزب العدالة والتنمية– على خفض مشروع إنشاء القسم إلى برنامج "للغات الحية" وتنزيل الكردية إلى مستوى لهجة محلية وعدم القبول بها كلغة لها أدبها المكتوب. وبرغم هذه الإحباطات فقد كانت ممارسة مهمة لي أن أجلس في سيمنار علمي بجامعة

حكومية عن اللغة الكردية، وأُدير بالكردية، وحضره طلاب أكراد، وذلك بعد تسعة عقود تقريبًا من إنكار الهوية الكردية.

إن سياسة "الانفتاح على الأكراد" التي طبقها حزب العدالة والتنمية، وبالرغم من عدم اكتمالها، قد حققت بعض الانقطاعات المهمة عن عقود من السياسات القمعية، كما خلقت منتديات جديدة للتباحث بشأن الهوية الكردية واحتياجات الأكراد، على الرغم من الحرص الكبير على عدم الظهور بمظهر المستسلم للمطالب القومية الكردية. ومع ذلك فإن الرؤية العامة للهوية الكردية، وتصويرها في وسائل الإعلام العامة مرتبطةً بالعمليات المسلحة لحزب العمال الكردستاني، قد عمل في الوقت نفسه على تعميق اغتراب الأتراك العديين عن تلك الهوية. ولم يمر وقت طويل حتى أخذ في الانتشار انعدام الثقة المتبادلة، وسرعان ما تكاثرت المؤامرات من أجل إثارة الكراهية بين الجانبين. وقد أدى رد الفعل القومي المتنامي إلى تذكير الأكراد- خاصة في المناطق التي يشكلون فيها أقليات كبيرة- بسياسة الدولة الحارسة ضد العلويين في السبعينيات. واتسعت التوترات بين الأتراك والأكراد والممارسات العنصرية اليومية ضد الأكراد في غرب تركيا ففي أغلب الأحوال تحولت مشاجرات الجيران البسيطة ومباريات كرة القدم- خاصة بين النوادي التركية والكردية- إلى مواجهات عرقية استغلها القوميون المتطرفون لشن الاعتداءات والهجمات على المصالح التجارية الكردية. ولعل الحالة النموذجية التي توضح هذا تمثلت في اغتيال أربعة من رجال الشرطة في شهر يوليو ٢٠١٠ في مركز دورتيول بمحافظة هطاي على أيدي مقاتلي حزب العمال الكردستاني كما سارت المزاعم. وكرد فعل على هذه الحادثة تظم حزب الحركة القومية هجمات على المصالح والأحياء الكردية بالمدينة. استمرت أعمال الشغب ليومين، وتبين أن العقل المدبر لهذه الأحداث عميل سابق لوحدة قوات الأمن المحلية إلى جانب أعضاء من حزب الحركة القومية.

وتشير حقيقة الكشف السريع عن المحرضين إلى أن قدرة الدولة الحارسة

على خلق حالات من العنف الجماهيري للتلاعب بالمجتمع قد تقلصت إلى حد بعيد بسبب تحقيقات وقضايا إرجينيكون وكذلك بفعل اعترافات شبكة من المحرضين والعملاء الذين فضحوا المخططات بمجرد اندلاعها. وقد تسبب تردد حزب العدالة والتنمية أول الأمر في التفاوض مع الممثلين المنتخبين للأكراد (الذين أصبحوا منتظمين الآن في حزب السلام والديموقراطية وريث حزب المجتمع الديموقراطي المحظور) ومع الرجل الذي يعتبره الكثيرون من الأكراد قائدهم الطبيعي، أي عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني.. هذا التردد أضعف قدرة حزب العدالة والتنمية على حل هذا الصراع في إطار تركيا الحديثة. وفي سبتمبر ٢٠١٠ دخلت الحكومة في مفاوضات غير مباشرة مع أوجلان، ما أنعش الآمال في قرب التوصل إلى حل. وبالرغم من التقدم الذي أحرز في قضايا التعليم والإعلام وتعيين جيل جديد من الحكام للمحافظات الكردية يتصف بالرغبة في الخدمة ويطابع أكثر تديناً وأقل التزاماً بالنزعة القومية ونزعة تقديس الدولة، فإن مسألة الحقوق الكردية ظلت المجال الذي تمارس فيه الدولة الحارسة مؤامراتها إلى جانب النعرة القومية، الأمر الذي خلق احتمالات تفجر الأوضاع. غير أنه في التحليل الأخير كان من الواضح أن سياسات حكومة حزب العدالة والتنمية قد اكتسبت شرعية وتم تطبيع وضع الهوية الكردية بشكل لا يمكن التراجع عنه.

الانخراط في العالم

إذا كانت السياسة الداخلية التركية بعد انتخابات ٢٠٠٧ قد تصفت بالاضطراب، فإن سياستها الخارجية قد اتخذت مساراً أكثر ثباتًا ونجاحًا ووضوحاً. فقد واجهت حكومة العدالة والتنمية منذ تشكيلها تعقيدات الجوار التركي، وكان عليها أن تقدم نفسها للرأي العام الدولي الذي أبدى قلقًا متزايداً حيالها. وكان هناك رجل واحد وراء النقلة التي تحققت في هذا الصدد هو أحمد داود أوغلو، فقد كان مهندساً للسياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية منذ تعيينه مستشاراً خاصًا لرئيس الوزراء أردوجان عام ٢٠٠٢، وكسفير عام

٢٠٠٣، وفي مايو ٢٠٠٩ أصبح وزيرًا للخارجية، حيث طبق في الممارسة مبدأ انخراط تركيا مع العالم في الألفية الجديدة. أطلق على هذا المبدأ اسم "العمق الاستراتيجي"، وقد بُني على فكرة جغرافيا جديدة لعلاقات حسن الجوار والتبادل الاقتصادي، وقد لعبت تركيا دورًا رئيسيًا في هذا بدلاً من أن تكون هامشية بالنسبة لأقاليم أخرى مثل أوربا والشرق الأوسط. وكان في موضع القلب من هذه الرؤية الاستراتيجية إعادة تشكيل الفضاء العثماني حيث يتوجب على تركيا أن تضطلع بمسئولية قوة إمبراطورية سابقة. ومن ثم يجب تمهيد الطريق أمام "القرن العثماني" أو الكومنولث العثماني من خلال إنهاء الصراعات مع كل الجيران وحل النزاعات التي مرت عليها عقود طويلة.

كما استجاب مبدأ داود أوغلو أيضًا إلى التغيرات في بنية القوة العالمية، واعترف بنشأة مراكز قوة جديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد حفزته خبرته المهنية كأستاذ للعلاقات الدولية في الجامعة الإسلامية بماليزيا على أن يأخذ في الاعتبار القوى غير الغربية وأيضًا الحداثات غير الغربية والتي تتحدى الدور العالمي المهيمن الذي يلعبه "الغرب". ومن ثم فقد بُني فكره على الأقل على أنه ليس بوسع الاتحاد الأوربي أو حلف شمال الأطلنطي (ناتو) أو الولايات المتحدة الاحتفاظ بالهيمنة التي تمتعت بها كثيرًا في العقود الخمسة الأخيرة. وبهذه النظرة للعالم واصل داود أوغلو اتباع الفرضية التي طرحها من قبله تورجوت أوزال وإسماعيل جيم: وهي أنه إذا أرادت تركيا أن تصبح بلدًا ذا شأن في العالم عليها أولاً أن تحتضن ماضيها كقوة إمبراطورية وأن تنخرط مع جوارها المباشر.

من ثم أصبحت تركيا قوة نشطة في العلاقات الخارجية على عدة مستويات، من لعب أدوار قيادية في المنظمات الدولية إلى التعاون الإقليمي المتنامي. بدأ هذا بالتزام الحكومة تجاه منظمة المؤتمر الإسلامي، الهيئة العالمية الممثلة للبلدان ذات الغالبية المسلمة، والتي كانت مؤسسة مهمة باعتدال، وفي حالة تنافس مع الجامعة العربية الأكثر نفوذًا. غير أنه عندما انتُخِب البروفيسور أكمل الدين

إحسان أوغلو لرئاسة المنظمة عام ٢٠٠٤ أصبح لمنظمة المؤتمر الإسلامي صوت مسموع في المجادلات الدولية حول الإسلام. كما أصبحت شريكًا رئيسيًا في برنامج الأمم المتحدة المسمى "تحالف الحضارات" الذي دشنته تركيا مع أسبانيا عام ٢٠٠٥ لتصدي لنظرية "صدام الحضارات" التي صاغها صمويل هنتنجتون وتبناها الكثيرون من المحافظين الأوربيين والأمريكان، بل- للمفارقة- والإسلاميون أيضًا. وبعد حملة مستمرة للتعاون التنموي- خاصة في عدد من البلدان الإفريقية- انتخبت تركيا لمقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي، وهو الموقع الذي وظفته تركيا جيدًا للتأثير في الرأي العالمي بعد الهجوم الذي شنته إسرائيل على قارب ما في مرمرة

القوة الناعمة والعمق الاستراتيجي: عرفت تركيا في ظل سياسة داود أوغلو توسعًا كبيرًا في حضورها الاقتصادي والسياسي والثقافي على الساحة العالمية. ومن خلال السفارات المفتوحة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية استطاعت تركيا إرساء تمثيل رسمي في البلدان التي مهدت الأرض فيها مدارس فتح الله جولين الدينية. ولم يكن غريبًا أن الأقاليم التي حققت السياسة الخارجية التركية النشطة فيها أفضل النتائج هي البلقان والشرق الأوسط. فقد ازداد التبادل الاقتصادي مع العالم العربي، وبشكل خاص مع الجيران المباشرين، سوريا والأردن ولبنان، بفضل السماح بالتنقل بدون تأشيرة والتجارة الحرة. ورغم أن هؤلاء كانوا شركاء تجاريين صغارًا مقارنة بالاتحاد الأوربي، فقد ازداد أيضًا حجم التجارة مع إيران والعراق وليبيا وبلدان الشمال الإفريقي. وكان هذا التحول في العلاقات مؤثرًا حقًا، فقد كانت تركيا على وشك الدخول في حرب مع سوريا عام ١٩٩٨ بسبب احتضان حافظ الأسد لحزب العمال الكردستاني، وقد أصبحت سوريا الآن بؤرة رئيسية بالنسبة لسياسة الخارجية الجديدة. وقد لعب رجال الأعمال المحليون في جازيانتيب ومطي دورًا رئيسيًا في تطوير العلاقات وفتح الأسواق السورية أمام المنتجات التركية. وفي سنوات الحكومة الثانية لحزب العدالة

والتنمية أصبحت ثمار هذه الاستراتيجية واضحة، فأعادت مدن مثل أنطاكية وجازيانتيب وأورفا علاقاتها التاريخية (فقد كانت جزءًا مما عرف بولاية حلب قبل إنشاء الدول القومية) التي جعلت الحدود التركية- السورية تعيش فورة حقيقية في التجارة الإقليمية، فضلاً عن فورة مماثلة في أعداد الزائرين. ففي عام ١٩٩٠ لم يزر سوريا سوى ٢٠ ألف تركي، ولكن الرقم اقترب من المليون عام ٢٠١٠.

بالنسبة للبلقان اتبعت تركيا استراتيجية مختلفة كمفاوض ومساعد في حل النزاعات الإقليمية، إلى جانب دور الحارس للجاليات المسلمة في دول البلقان. وبالإضافة إلى الدور الذي لعبته تركيا في قوة الشرطة المحلية في كوسوفو، كانت أيضًا من بين أول الدول التي اعترفت باستقلال كوسوفو في أكتوبر ٢٠٠٨، وكان داود أوغلو مهتمًا بشكل خاص بمستقبل البوسنة والهرسك. فقد ترأس سلسلة من الاجتماعات الثلاثية ضمت صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك لمناقشة المشكلات العالقة بين البوسنة وجيرانها. ووكان من أهم نتائج الدبلوماسية المكوكية التي قام بها داود أوغلو بين عواصم دول البلقان: تعيين السفير البوسني في صربيا (بعد رفض طويل من بلجراد) واعتذار البرلمان الصربي في مارس ٢٠١٠ عن المذابح التي ارتكبت في سربرنتسا. ومع تزايد الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية التركية في الإقليم تزايدت أيضًا الأصوات النقدية التي أخذت تتساءل عن الأغراض الحقيقية لتركيا. هل عادت تركيا لجذب البلقان بعيداً عن أوربا وإعادته إلى الحظيرة العثمانية؟ كما تساءل البعض عما بدا لهم من عدم فهم داود أوغلو أن المرجعية العثمانية- الإسلامية لا ينظر إليه نظرة إيجابية من جانب جميع المسيحيين وبعض جماعات المسلمين في البلقان.

أما من الناحية الاقتصادية فقد كان الدور التركي في البلقان أقل أهمية من الدور الذي تلعبه اليونان. وقد تركزت الاستثمارات في البنية التحتية للنقل بشكل خاص (مطارات في مقدونيا وكوسوفو). وإذا كان حجم التجارة مع بلدان البلقان قد تضاعف ست مرات في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠، وبالتحديد من ٢

مليارات دولار إلى ١٨ مليار دولار (بعد استبعاد التجارة مع الاقتصادات الأكثر تطوراً في اليونان وبلغاريا ورومانيا) فإن أسواق البلقان كانت أصغر من أن تثير اهتمام المستثمرين الأتراك، وبقيت حصتها في إجمال حجم الصادرات التركية عند مستوى ٧٪ مقارنة بحوالي ٤٠٪ للصادرات التركية للاتحاد الأوربي. لقد كان البلقان مهمًا لداود أوغلو، ولقطاع كبير من الشعب التركي، لأسباب عاطفية وثقافية وتاريخية، وبسبب الروابط القائمة بين الجاليات من أصول بوسنية ومقدونية وكوسوفية وبلغارية المهاجرة إلى تركيا وبين بلدانهم الأصلية.

من ثم كان هناك دور خاص للدبلوماسية الثقافية. مثل تشغيل المراكز الثقافية التركية، وإعادة بناء المساجد والآثار العثمانية بواسطة الوكالة التركية للتعاون التنموي TIKA، وبناء مساجد جديدة في كوسوفو ومقدونيا تحت رعاية رئاسة الشئون الدينية (ديوانية).. ومن خلال هذا أصبح الوجود التركي مرئيًا. كذلك فإن الديوانية والمنظمات الإسلامية التركية مثل حركة فتح الله جولين أو الإخوانيات الدينية ومؤسسات مثل جمعية تطوير العلوم.. وغيرها قد أصبحت نشطة في كثير من بلدان البلقان منذ أوائل القرن الحالي، حينما طُلب من الحكومات الموالية للولايات المتحدة في الإقليم أن تقطع صلاتها مع المؤسسات السعودية والعربية عامة المشكوك في اتجاهاتها الجهادية وصلاتها بتنظيم القاعدة. وهكذا في ظل السياسة الخارجية الجديدة ازداد النفوذ التركي في المسائل الإسلامية بدرجة كبيرة، حيث تعقد الديوانية مؤتمرات سنوية إقليمية لقيادات المسلمين في البلقان. وفي هذه اللقاءات يقوم رئيس الديوانية عمليًا بدور الراعي لقرابة ١٠ ملايين مسلم في بلدان البلقان، ومن ثم ينافس الدور الديني الذي يقوم به الزعيم الديني لأكبر جالية مسلمة في البلقان وهو البوسني رئيس العلماء مصطفى أفندي سيريتش.

أيضًا تعمقت العلاقات مع روسيا أكثر في مجالي التجارة والطاقة، وخاصة مع إنشاء خط أنابيب الغاز الذي يربط بين البلدين والقوقاز. وقد كانت روسيا

الشريك التجاري الأول لتركيا بحجم تبادل يزيد عن ٢٠ مليار دولار سنويًا، وهو المستوى الذي لا يتجاوزه سوى حجم التبادل التجاري مع الـ ٢٧ دولة أوربية مجتمعة. كما تمثلت خطوة مهمة أخرى عام ٢٠١٠ بإلغاء التأشيرات بين البلدين، الأمر الذي وسّع النطاق الجغرافي الذي يمكن لحاملي جوازات السفر التركية زيارته. ومع نهاية العام نفسه ألغت تركيا نظام التأشيرات مع كل جيرانها في الشرق تقريبًا. وإذا أخذنا في الاعتبار عمليات الإهانة والرفض التي يتعرض لها المواطن التركي غالبًا عند التقدم لطلب تأشيرة دخول الدول الأوربية، فقد أصبح أمامه الآن فضاء واسع للسفر بدون تأشيرات إلى روسيا والجيران في الشرق وكثير من البلدان العربية والإسلامية، الأمر الذي خلق فرصًا كبيرة أمام الأتراك للانخراط في العالم على المستوى الشخصي. ويمكن قراءة هذا الفضاء الجديد كمؤشر على خرائط عالمية جديدة كان داود أوغلو يعمل عليها، أي جغرافيا جديدة تفقد فيها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي الموقع المركزي على الخريطة.

أخيرًا هناك جانب آخر في القوة الناعمة، هو الثقافة الشعبية التي أصبحت من الصدرات الرئيسية لتركيا، وهي في الوقت نفسه قصة نجاح ملحوظ من حيث نشر الصورة الإيجابية لتركيا. فالمسلسلات التليفزيونية التركية أصبحت قطبًا جاذبًا في الكثير من بلدان البلقان، بما فيها بلغاريا واليونان بأغلبيتهما غير التركية وغير المسلمة، وكذلك في العالم العربي وآسيا الوسطى. وفي كوسوفو ومقدونيا حققت مسلسلات المافيا والدسائس السياسية، مثل مسلسل "وادي الذئاب"، نسبًا عالية في المشاهدة حتى أن عشرات الآلاف من الألبان والترك قد احتشدوا لتحية نجومهم المفضلين عند زيارتهم بريزرن وبريشتينا. وفي العالم العربي تحولت المسلسلات التليفزيونية التركية إلى ظاهرة مهمة في الثقافة الشعبية، حيث اجتذبت الملايين على الشاشات وأثارت النقاشات بين مختلف قطاعات المجتمع.

وأصبح المسلسل "نور" محل اهتمام شعبي في كل العالم العربي من المغرب

إلى المشرق والخليج العربي. وقد بُثَّ على شبكة سعودية مع دبلجة سورية مصاحبة. بُني المسلسل على قصة حب وزواج بين رجل ثري وبين موظفة اسطنبولية مجدة وحسنة المظهر تعمل لديه (نور). وقد تطرق المسلسل لقضايا الجنس خارج الزواج، وقدم نموذجًا للعلاقات المتساوية بين الجنسين، وهو ما ضرب على وتر حساس لدى المشاهدين العرب (والبلقان) وجاءت ردود الفعل على المسلسل مختلطة. فمن ناحية كانت هناك الأصوات النقدية للدعاة الإسلاميين الذين ذهبوا إلى حد المطالبة بوقف بث هذه الشرائط التي اعتبروها من عمل الشيطان. ومن ناحية أخرى كانت الشوارع في العالم العربي تخلو من المارة أثناء عرض الحلقات. ومن زاوية السوق السياحية يقوم عشرات الألوف من المعجبين الزائرين لاسطنبول بزيارة الفيلات الفاخرة على البوسفور التي تم فيها تصوير المسلسل. غير أن المسلسل وقبل كل شيء جعل تركيا مرئية أكثر وذات حضور إيجابي أكثر في أذهان المشاهدين. كانت صورة الأتراك عن كثير من العرب، وكذلك البلغار واليونانيين، مستقاة من كتب التاريخ المدرسية: فهم من ذبحوا المسيحيين، أو زنادقة ألحقوا أكبر الضرر بالإسلام (في إشارة إلى إلغاء الخلافة)، وقد أضاف المسلسل الوعد بخليط مثير بين القديم والجديد، بين التقليد والحداثة، وبين الانتماءات الثقافية الشرقية والغربية.

هكذا باتت تركيا بفضل الثقافة الشعبية بشكل خاص- وليس حصرًا- بلدًا لشعب مسلم في فضاء ما بعد العثمانية يشعر المسلمون بالتعاطف معه. ومن الجدير بالذكر أن هناك حدودًا لتأثير الثقافة الشعبية على السياسة العليا. ففي اليونان على سبيل المثال تسجل برامج النجوم الأتراك نسب مشاهدة عالية، ومع ذلك مازالت الأغلبية الساحقة من اليونانيين ينظرون إلى تركيا باعتبارها أكبر تهديد ملموس لأمنهم القومي. ومع ذلك فإن صورة تركيا في بلدان أخرى كثيرة، وخاصة التي يوجد بها سكان مسلمون، قد أصبحت بسرعة على النحو الذي يحب قادتها، حتى وإن لم يصرحوا بهذا علنًا: قائدة للعالم الإسلامي. وحينما

هزم الفريق الوطني التركي لكرة القدم نظيره الكرواتي في نهائيات أوربا عام ٢٠٠٨ رفعت الأعلام التركية في البوسنة وكوسوفو، وفي أذربيجان وبلدان عربية. كما حدث الشيء نفسه في ألمانيا وفرنسا وسط الجاليات المهاجرة، ما أثار دهشة المشاهدين. وقد نفذ داود أوغلو سياسته الخارجية مشفوعة بوجه مبتسم ومشاعر التعاطف إلا أن سياسته للعيش بدون صراعات مع الجيران سرعان ما تعرضت لاختبار قاس.

حدود الاستراتيجية، إسرائيل وإيران وأرمينيا : لم يكن من الممكن لاستراتيجية "صفر من الصراعات" أن تكون أكثر من مبدأ قيمي نبيل، خاصة إذ أخذنا في الاعتبار طبيعة الصراعات الدائرة في الجوار التركي. وسرعان ما بيّن مسار العلاقات مع إسرائيل وإيران وأرمينيا العقبات الكائنة في طريق القوة الإقليمية التركية الناشئة. وجاء أول انحراف للعلاقات المستقرة على المحور الإسرائيلي، أي مع الحليف المهم منذ أوائل عهد أوزال وحرب الخليج الأولى، والشريك الاستراتيجي منذ مؤتمر السلام في مدريد عام ١٩٩١ بزيارة رئيسة الوزراء تانسو شيلر للقدس عام ١٩٩٤. وقد هيمنت على الشراكة أهداف التعاون العسكري والأمني، مع تركيز خاص على التعاون الاستخباراتي في حرب تركيا على حزب العمال الكردستاني. من ثم كان المجتمعان الأمني والاستخباراتي هما الفاعلين القياديين في هذه الشراكة، والتي كان ينظر إليها بقليل من التعاطف من جانب الرأي العام، وقوبلت باحتجاج قوي في دوائر الإسلاميين. فلم يكن التحالف مع إسرائيل في أعين الإسلاميين الذين كانوا في حزب السعادة سابقًا يساوي أقل من الخيانة. غير أن حكومة حزب العدالة والتنمية اتخذت خطًا أكثر براجماتية ودعمت تعزيز العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، ما أدى إلى ارتفاع حجم التجارة بين البلدين إلى أكثر من ٣ مليارات دولار في السنة، أي أكثر من مجموع التبادل التجاري مع ثلاثة من البلدان العربية في المشرق هي سوريا والأردن ولبنان. وبالرغم من انتقاد رئيس الوزراء أردوجان للسياسة الإسرائيلية

تجاه الفلسطينيين، فقد كان يخطط لدور رئيسي لتركيا في عملية السلام المستقبلية، ومن ثم انخرط في محادثات سرية بين سوريا وإسرائيل. وفي عام ٢٠٠٧ دعت الحكومة التركية الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز على الرغم من الهجوم الذي شنته على لبنان قبل عام. وكان بيريز أول مسئول إسرائيلي يخاطب البرلمان التركي ولقي ترحيبًا كبيرًا من مستمعيه.

لكن براجماتية حزب العدالة والتنمية تلقت ضربة قاسية بالهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في نهاية ٢٠٠٨ بادعاء محاربة حركة حماس ولكنها في الحقيقة قتلت أكثر من ألف فلسطيني معظمهم من المدنيين. لم يؤدِ الهجوم الإسرائيلي فحسب إلى إحباط أي دور تركي في التفاوض بشأن تسوية فلسطينية، وإنما تسبب أيضًا في إثارة غضب شديد وسط الدوائر السياسية التركية. شعرت الحكومة أنها أصبحت مضطرة للاختيار بين العرب وإسرائيل. ووجد هذا الإحباط تعبيرًا عنه أثناء اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي في يناير ٢٠٠٩ عندما غضب رئيس الوزراء التركي من مضيفه الذي طلب منه إنهاء كلمته، وقال "دقيقة واحدة". ثم ألقى على الرئيس شيمون بيريز التوبيخ التالي "أنتم تعرفون جيدًا كيف تقتلون الناس"، واتهمه بارتكاب "جرائم ضد الإنسانية". وهكذا أصبح تعبير "دقيقة واحدة" قولاً مأثورًا في تركيا يعكس مزاج أردوجان الحاد وكذلك المزاج المتغير إزاء إسرائيل. وقد حاولت الحكومتان تهدئة الموقف بينهما، غير أن وقوع المزيد من التدهور أصبح لا مفر منه، نتيجة لتحويل أردوجان موقفه تجاه إسرائيل إلى مسألة رئيسية في السياسة الخارجية، فضلاً عن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي اختار لغة التصعيد وسياسة التهجم الإعلامي.

بعد ذلك بعام، أهان وزير الخارجية الإسرائيلي أيالون المبعوث التركي في تل أبيب بسبب الموقف المعادي لإسرائيل في إحدى حلقات مسلسل "وادي الذئاب" ودراما تليفزيونية أخرى تناولت الحرب على غزة وعرضت في التليفزيون الرسمي. وقد اضطر أيالون إلى الاعتذار عمليًا، ولكن الجهود المبذولة لإنقاذ

العلاقات الثنائية لم تحقق نجاحًا. وبينما كانت المسلسلات التركية تلقى التجاوب في حالات أخرى فإنها في هذه الحالة تسببت في تدهور العلاقات. ثم جاء رمز آخر ليتسبب في مزيد من التدهور، ألا وهو العبارة السابقة مافي مرمرة. وقد اشترتها منظمة الإغاثة الإنسانية التركية IHH التي كانت قريبة من حزب السعادة الإسلامي، وكانت المركب جزءًا من حملة منسقة للمساعدة الإنسانية لقطاع غزة في مايو ٢٠١٠. وكان القطاع تحت حصار إسرائيلي قاسٍ حرم السكن من الاحتياجات الأساسية، وكان مثار انتقاد متكرر من أعضاء في الجماعة الدولية. وكان على ظهر أسطول القوارب- الذي اقترب من الساحل الإسرائيلي يوم ٣١ مايو- مئات من النشطاء من مختلف البلدان وممثلين للمنظمات الدولية المؤيدة للفلسطينيين. كما كانت هناك جماعة من النشطاء الإسلاميين الذين دافعوا عن أنفسهم حينما هاجمت القوات الإسرائيلية السفينة آخر الليل بينما كانت تبحر في المياه الدولية، ونتج عن العراك الذي نشب قتل الجنود الإسرائيليين لتسعة من النشطاء الأتراك.

كان الهجوم على السفينة مافي مرمرة مغامرة محسوبة من جانب حكومة نتنياهو لكن سيثبت فيما بعد أنها سددت ضربة قاتلة تقريبًا للشراكة التركية- الإسرائيلية. فتبادل الجانبان بعد الحادث التراشق الكلامي، كما استخدمت تركيا مقعدها في مجلس الأمن للضغط من أجل إجراء تحقيق دولي. غير أنه بالرغم من اللهجة الحانقة حرصت الحكومة التركية على عدم استخدام لغة تؤخذ على أنها معادية للسامية، وأصرت على تأكيد أنها لا تتخذ موقفًا معاديًا من الشعب الإسرائيلي أو ضد الدولة الإسرائيلية، وإنما ضد حكومة نتنياهو. ورأى مراقبون أن أردوجان ربما تمادى في موقفه تجاه إسرائيل، بينما شعر آخرون بحدوث تحول عن الانحياز الأمريكي وشبه الأوربي لصالح إسرائيل، كما رأى البعض في الموقف من إسرائيل ينذر بإضفاء البعد الراديكالي على المشهد السياسي المحلي. لكن مما أدى إلى ضمن عدم تفاقم الصراع مستقبلاً وجود العلاقات العائلية بين

اليهود المقيمين في تركيا وبين إسرائيل، وكذلك المساعي الدبلوماسية الحثيثة التي قامت بها الولايات المتحدة من وراء الستار.

لكن الاستنتاج الذي نتج بوضوح من هذه الحلقة كان أن المصالح الاستراتيجية التركية تتحقق على نحو أفضل بخفض الشراكة مع إسرائيل. وقد كان هذا صحيحاً تماماً فيما يتعلق بالعالم العربي والبلدان الإسلامية. كما كان صحيحاً أيضاً فيما يتعلق بإيران، ففي محاولة من تركيا لإقامة علاقات جيدة مع جارتها الشرقية، ومن أجل الاستفادة من السوق الإيرانية ذات الآفاق العريضة، تحدت أنقرة المطالبات الأمريكية والأوربية بدعم الحصار المفروض على إيران. وحاول داود أوغلو بمساعدة من البرازيل عقد صفقة مع الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد تسمح بتجميد الطموحات النووية الإيرانية (مؤقتاً). وبالرغم من عدم حصول هذه المبادرة على دعم المجتمع الدولي، ومن ثم لم تعد ممكنة، إلا أنها أثارت الدهشة في العواصم الأوربية وواشنطون.

كذلك أدى تدهور العلاقات التركية- الإسرائيلية إلى أن تبرز في الواجهة إحدى نقاط التعاون الرئيسية بين الجانبين، ألا وهي دعم اللوبي المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة للإنكار التركي لإبادة الأرمن. فقد كانت تركيا وحيدة- في واشنطون على الأقل- في دفاعها عن نفسها في مواجهة جماعات اللوبي الأرميني. فكانت مبادرة تركية بتحسين العلاقات مع أرمينيا أدت عملياً إلى فتح الحدود بين البلدين، وهو ما كان بمثابة انقلاب مزدوج قام به داود أوغلو. فهي من ناحية تتمشى مع سياسته "صفر من الصراعات مع الجيران"، واستهدفت من ناحية أخرى دق إسفين بين جمهورية أرمينيا (التي تعتمد في بقائها اقتصادياً وسياسياً على العلاقات الجيدة مع تركيا) وبين شتات الأرمن حول مسألة الاعتراف بالإبادة. وقد لقي هذا معارضة قوية، خاصة من جانب القطاعات القومية المتشددة في الشتات الأرمني والاتحاد الثوري الأرمني (طاشناق سوتيون) الذي كان على دراية بالفكرة وراء التقارب. والأهم أن أذربيجان جارة

وحليفة تركيا تدخلت لمنع تركيا من التوصل إلى اتفاق مع أرمينيا، خشيه أن يؤدي هذا إلى إضفاء الشرعية على احتلال الأراضي الأذرية في كاراباخ. ومع ذلك وقَّع وزيرا خارجية تركيا وأرمينيا في أكتوبر ٢٠٠٩ بروتوكولين للتعاون وسط اهتمام دولي كبير، وبحضور شخصيات كبيرة مثل هيلاري كلينتون، سيرجي لافروف، وبرنار كوشنير– وزراء خارجية أمريكا وروسيا وفرنسا. تضمن البروتوكولان الالتزام بفتح الحدود وتشكيل لجنة تاريخية مشتركة (لم تحدد بدقة) لبحث مسألة الأحداث التي وقعت عام ١٩١٥. ولكن قبل التصديق على البروتوكولين رضخت الحكومتان للضغوط الخارجية والداخلية وتراجعتا عن أهدافهما المعلنة. وعندما أعلنت تركيا أن فتح الحدود مرهون بالتقدم في مسألة كاراباخ تداعى التقارب التركي– الأرميني.

وعندما صوت البرلمان السويدي في مارس ٢٠١٠ على اقتراح بالاعتراف بإبادة الأرمن– مقتفيًا بهذا قرارات البرلمانين الفرنسي والسويسري ولجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي– تفاقم الغضب الشعبي مرة أخرى وتم استدعاء السفير وصدرت تهديدات بالعواقب السياسية لهذا القرار. وكما حدث في حالات سابقة لم تحدث سوى عواقب قليلة من جراء الغضب والتراشق، فقد عاد السفير فعليًا، وخطا العالم خطوة قصيرة نحو الاعتراف بمعاناة الأرمن في السنوات الأخيرة من عمر الإمبراطورية العثمانية. وقد تعلقت مسألة الإبادة بالسياستين الخارجية والداخلية معًا، ومما أثار استياء الوزير داود أوغلو والرئيس جول في أواخر ٢٠٠٨ وبدايات ٢٠٠٩ عندما حصلت "حملة اعتذار" على ٣٠ ألف توقيع من تركيا ودعت إلى الاعتذار العلني عن إنكار معاناة الشعب الأرمني عام ١٩١٥. وفي ٢٤ أبريل ٢٠١٠ تحدى آلاف الأتراك والأكراد الحكومة بإحياء ذكرى مرور ٩٥ عامًا على عمليات الإبادة وضحاياها في ١٩١٥، وتم الاحتفال في ميدان تقسيم باسطنبول. وبالرغم من عدم موافقة الحكومة على هذا الاحتفال فقد ضمنت مروره بسلام.

عملت أنقرة على فتح باب آخر، فشهد يوم ١٩ سبتمبر ٢٠١٠ احتفالاً دينيًا في كنيسة الصليب المقدس بجزيرة أختمار. وتعتبر هذه الكنيسة مكانًا حافلاً بالذكريات لمعظم الأرمن في سائر العالم، حيث تقع الجزيرة في محافظة فان التي كانت موطنًا لمجتمع أرمني مزدهر قبل تدميره عام ١٩١٥. وتعرض الاحتفال للانتقادات من جانب المنظمات الأرمنية في الشتات التي رأت فيه مجرد جزء من حملة مخادعة للعلاقات العامة. إلا أن لاحتفال اجتذب عدة ألوف من الأرمن والأتراك فيما شكل تحديًا للحصار المفروض عى الأذهان، فبعد ٩٥ عامًا من الصمت والإنكار والنسيان سُمع إنشاد الطقوس الدينية الأرمنية ودقت أجراس الكنيسة في أحد المواطن التي عاش فيها أرمن الإمبراطورية العثمانية. وفتحت مئات من الأسر في فان بيوتها للزوار، فيما بدا كأنه بداية جديدة لعهد الانفتاح في واحدة من أكثر مدن جنوب شرقي تركيا إفعامًا بالأمل. وفي الوقت نفسه تقريبًا صدر قرار من المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان أكد ما توقعه كثير من المراقبين، فحواه أن تركيا قد أخطأت في حق هرانت دينك، ليس فقط بالفشل في حماية حياته، وإنما أيضًا بإعاقة مسار العدالة والإخفاق في إجراء تحقيق مناسب. وقررت الحكومة عدم استئناف الحكم حيث لم يكن من الممكن إنكار الذنب. ومع ذلك لم تقم الحكومة بما يلزم لإقرار العدالة.

حدود أوربا : كان الانخراط مع أوربا هو أكثر جوانب العلاقات الخارجية التركية إزعاجًا في الحكومة الثانية لحزب العدالة والتنمية منذ ٢٠٠٧. فعلى السطح بدت تركيا على الطريق نحو الحصول على عضوية الاتحاد الأوربي منذ بدء مفاوضات الانضمام عام ٢٠٠٥ وفتح ستة من فصول الانضمام، أي البنود المفصلية التي يتطلبها الاتحاد الأوربي في كل دولة مرشحة للعضوية. وفي الواقع كان التفاوض جاريًا حول ١٣ فصلاً من إجمالي ٣٥ فصلاً، حيث تم تجميد بعض أهم الفصول، وقد جمد بعضها عام ٢٠٠٦ بسبب عدم التقدم في المسألة القبرصية. إذ رفضت تركيا الاعتراف بحكومة قبرص وأن تفتح موانيها

ومطاراتها للسفن والطائرات القبرصية، بدعوى عدم الوفاء بوعد إنهاء العزلة الاقتصادية والسياسية المفروضة على القبارصة الأتراك. وفي عام ٢٠٠٨ أغلق الرئيس الفرنسي ساركوزي الفصل المهم الخاص بالاقتصاد لمنع الوصول إلى نقطة لا يمكن التراجع عنها فيما يتعلق بعضوية تركيا. بل إن فصولاً أخرى جمدت عام ٢٠٠٩ بطلب من الحكومة القبرصية التي أصبحت الآن عضواً كامل العضوية وتريد سد الطريق أمام انضمام تركيا حتى تحصل منها على صفقة أفضل فيما يتعلق بمستقبل شمال قبرص التركي.

عمل أعضاء المفوضية الأوربية ونظراؤهم في الحكومة التركية كما لو كانت عملية الانضمام تسير في مسارها الطبيعي، وفي الحقيقة انطبق هذا على المفاوضات الفنية المتصلة بالإصلاح القانوني واعتماد المعايير المقررة. إلا أنه في واقع الأمر كانت التأثيرات الأخيرة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر و"صدام الحضارات" والدور المتصاعد للإسلاموفوبيا الشعبوية وسياسة اليمين المتطرف في كثير من البلدان الأوربية.. تفعل فعلها السلبي. فقد نشأ الآن تحالف واسع من الفاعلين يمتد من الديموقراطيين المسيحيين الذين يعتقدون أن أوربا المسيحية (يتحدث المتحمسون الأكثر تشدداً لهذا المنظور الأصولي الأوربي عن أوربا اليهودية- المسيحية) لا يمكن أن تستوعب أمة مسلمة.. وينتهي هذا التحالف بالطبقات المتوسطة المتضررة والتي تخشى على وظائفها وسبل عيشها المهددة من قبل المهاجرين المسلمين. هناك أيضاً الجماعات العنصرية التي تضمر الكراهية للأتراك والمسلمين وأصبحوا مرئيين في البرامج الحوارية وغيرها من وسائل الإعلام عامة. مثل هذا التحول في المزاج نشوء أوربا مختلفة، كمجموعة من البلدان القلقة والخائفة من الأجنبي، وهي أورب التي وصفها أرجون أبوداري بوضوح عام ٢٠٠٦ بقوله "أوربا بيم فورتين" [سياسي هولندي شديد العداء للمسلمين اغتيل عام ٢٠٠٢] ويمكن أن ندعوها اليوم "أوربا خرت فيلدرز" [برلماني يميني هولندي معاد للمسلمين ومؤسس حزب من أجل الحرية]. فقد رأى

كل هؤلاء أن عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي تشكل رمزاً يمكن أن يطلقوا من ورائها مخاوفهم من العولمة والإسلام والإرهاب الإسلامي وهجرة المسلمين، فضلاً عن الجوانب الاقتصادية. وكان الرئيس الفرنسي ساركوزي والمستشارة الألمانية ميركل الشخصيتين الرئيسيتين في السياسة الأوربية اللذين عملا لوضع العراقيل في طريق العضوية الكاملة لتركيا، ووقف وراءهما قسم كبير من الرأي العام الأوربي. وكانت بريطانيا من بين البلدان القليلة التي ساندت انضمام تركيا ولكن دون فائدة.

بالرغم من تعقد المسار الأوربي والخلافات المستمرة مع إسرائيل وأرمينيا والأرمن في الشتات، فقد شهدت الفترة الثانية من حكم حزب العدالة والتنمية المزيد من تسارع النمو وعولمة الاقتصاد التركي. فطبقًا للبنك الدولي حلت تركيا عام ٢٠٠٨ في المرتبة ١٥ بين أكبر اقتصادات العالم من حيث معادل القدرة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي. وقد تواصلت عملية لتحول من بلد نامٍ إلى بلد صناعي، على الرغم من وجود اختلالات إقليمية شديدة وجيوب للفقر في الحضر والريف، مما يقلل من قوة المؤشرات الإيجابية. كما استطاعت تركيا الصمود في وجه الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ بسبب إعادة التنظيم التي أدخلتها على الجهاز المصرفي، والدور الذي تلعبه الهيئات الرقابية المستقلة، واستقلال البنك المركزي. وفي أوائل ٢٠١٠ خرجت تركيا من الكساد، وفي الربع الثالث من العام حققت معدل نمو إعجازي بلغ ١٢٪ مما أدى إلى التعويض السريع للخسائر التي تحققت بسبب الأزمة عام ١٩٩٩. وربما كان من أهم المؤشرات الموضحة لتغير مكانة تركيا في العالم ذلك الصعود الذي شهدته الخطوط الجوية التركية. فخلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٩ تضاعف تقريباً عدد المسافرين من المطارات التركية من ٢٥ مليون إلى ٤٥ مليون راكب في السنة، كما أصبحت الخطوط الجوية التركية رابع أكبر شركة طيران أوربية، وقد وسعت شبكة خطوطها في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، بالإضافة إلى شبكتها المكثفة إلى مقاصد في أوربا والبلقان والشرق الأوسط وروسيا وآسيا.

لم تقم تركيا بتغيير في منظورها الاستراتيجي بالابتعاد عن الناتو والاتحاد الأوربي، والاتجاه إلى التحالف مع روسيا وإيران وسوريا، كما كان يتخوف أو يتمنى البعض. غير أن السياسة الخارجية لحكومة العدالة والتنمية- وخاصة مع وزير الخارجية داود أوغلو- قد استكشفت ووجدت بدائل للتوجه الحصري السابق نحو الغرب ولآفاق عضوية الاتحاد الأوربي التي تبدو غير محتملة. وبالرغم من الإيحاءات بالعثمانية الجديدة في سياسة داود أوغلو، ومن اللغة المتشددة في حالة إسرائيل، ومن رؤية القيادة التركية للعالم الإسلامي.. فقد أملت هذا التغيير اعتبارات براجماتية، وإخضاع السياسة الخارجية التركية للمراجعة الديموقراطية وليس الأيديولوجية. ومن أمثلة هذا تحول أسواق النمو والمراكز الاقتصادية في العالم إلى آسيا وأمريكا اللاتينية، وهو التطور الذي يحاول رجال الأعمال الأتراك والمبادرات الحكومية الاستفادة منه وفوق هذا فإن المواطنين في الأقاليم الحدودية الجنوبية الشرقية والشرقية اعتادوا على أن يكون تأثيرهم ضعيفًا في تشكيل السياسة الخارجية، والتي كانت تعتبر شأنًا نخبويًا محدودًا في دوائر ضيقة بوزارة الخارجية، أو في أيدي رئيس الأركان وقت تدخل العسكر. وقد تغير هذا كله مع تولي حزب العدالة والتنمية وكوادره، حيث يضم الحزب عددًا كبيرًا من الأكراد والترك والعرب من الأقاليم الحدودية مع سوريا والعراق وإيران وأرمينيا. وكان وجودهم تذكيرًا مستمرًا للحكومة بالحاجة إلى الانخراط مع البلدان المجاورة بطريقة عقلانية تراعي الروابط بين العائلات والاعتماد الاقتصادي المتبادل على جانبي الحدود. وقد دعا رجال الأعمال ذوو المصالح في الإقليم إلى العمل من أجل إقامة علاقات أفضل، وحرية التنقل بدون تأشيرات، والتبادل التجاري المعفي من الرسوم الجمركية. كما أن عودة المحافظات الشرقية والجنوبية الشرقية للسياسة بعد عقدين من الحرب قد أعادت تركيز اهتمام تركيا على الجيران في الشرق. كذلك أدى التحول نحو الخوف من الأجنبي والإسلاموفوبيا في كثير من الدول الأوربية إلى إثارة الأسئلة داخل

تركيا حول صواب التوجه نحو مستقبل أوربي. فبعد خمسين عامًا من عضوية المجلس الأوربي، وأربعين عاماً من التفاوض مع الجماعة الأوربية ثم مع الاتحاد الأوربي، لم تعد تلك العضوية على رأس جدول الأعمال التركي.

لم تكن الفترة الثانية من حكم حزب العدالة والتنمية قد اكتملت وقت كتابة هذه الصفحات، وكان من خلال ستار المعلومات المضللة والخداع والتلاعب والتفسيرات المختلفة والصمت الإجباري.. قد تبلورت صورة تركيا التي مازالت مضطربة وعرضة للتلاعب، مازالت تحت تأثير ماضيها التسلطي ومازالت تُشكلها سياسة الإنكار وإن بشكل أقل رسمية. تلك كانت تركيا الواقعة بين العزم على تطبيع الأوضاع وبين شراك الصراعات القديمة وتآمر الدولة الحارسة. وكانت التحقيقات في مسئولية الجيش عن العنف السياسي في العقود الثلاثة المنصرمة قد بثت الأمل في الاستئصال النهائي للحراس وعملياتهم الأمنية السرية التخريبية وهياكل السلطة الموازية. ولم يمر وقت طويل حتى بدأت إجراءات المحاكمة تتعرض للاختطاف وصراع القوى بين تحالف الجيش وكبار القضاة من جانب، وبين حزب العدالة والتنمية والإخوانيات الدينية المؤيدة له من جانب أخر وقد استمر الإصلاح التشريعي وتوسيع بعض الحريات، لكنه أخذ ينتقص من الحقوق التي تم منحها بحسب الحزمة المتفق عليها مع الاتحاد الأوربي في السنوات الأولى من حكم العدالة والتنمية. فمثلاً كان قانون الشرطة الصادر في يونيو ٢٠٠٧ بمثابة التمهيد لتزايد حالات المعاملة السيئة والتحول نحو أساليب شُرطية عنيفة، ما أدى إلى مصرع العشرات من الرجال والنساء المحتجزين بمعرفة الشرطة. أما المبادرات الحكومية للتعامل مع المظالم الكردية فقد حلت محلها محاولات عزل الأحزاب المؤيدة للأكراد وإغلاقها والتضييق على عمل العُمَد الأكراد المنتخبين. وإذا كان دور الجيش قد أصبح من الأمور التي تُناقش بجدية في الفضاء العام، فإن الغرامات الضريبية على المؤسسات الإعلامية غير المتعاطفة قد جعلت حرية التعبير في خطر، فضلاً عن وابل من الدعاوى القضائية

المرفوعة ضد الصحفيين والسياسيين الأكراد والنشطاء المناهضين لتدخل العسكر في السياسة، كما امتنعت الحكومة عن اتخاذ موقف مبدئي من أجل حماية حريات الإنسان وحقوقه. وبشكل خاص: واصل القضاء العسكري إدانة المعترضين على الحرمان من الخدمات العامة، ومن ثم الحد من خياراتهم وأن يفرض عليهم ما أسمته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان "الموت الاجتماعي".

وبالرغم من هذا الموقف الملتبس فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وبروز بعض الاتجاهات التسلطية في الحزب الحاكم، وفي مسلك رئيس الوزراء أردوجان شخصيًا، فقد نشأ شكل جديد من السياسة والمجتمع المدني أخذ يتحدى جديًا هيمنة الدولة الحارسة وما يرتبط بها من قيم النزعة العسكرية والقومية. وبدأت الحركات الاجتماعية المعادية للعنصرية والعسكرة وكبت الحريات وحتى جماعات الغجر.. في الانضمام للعلويين والأكراد الأكثر تنظيمًا في النضال من أجل استعادة الحقوق وضد التمييز. ومع ذلك فإنه على الرغم من النشاط السياسي الكبير، والنمو الاقتصادي السريع (الذي تباطأ لفترة قصيرة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية حيث انكمش بشكل مؤقت بنسبة ١٢٪) بقي النظام السياسي التركي مشوشًا وقاوم التحول إلى ديموقراطية ليبرالية. وقد ازدادت صعوبة هذا الإنجاز بسبب الضرر الكبير الذي لحق بآفاق انضمام تركيا للاتحاد الأوربي.

وقد اجتمع النموذج التنموي لنزعة المحافظة الدينية والانضباط الاجتماعي لحزب العدالة والتنمية، مع روح ريادية الأعمال الخاصة، الأمر الذي بدّل صورة تركيا محليًا وفي المجال الدولي. بيد أن الدفعة التنموية كان لها ثمنها، حيث كان البلد يحاول اللحاق بأوربا من حيث مستوى البنية التحتية والإسكان الاجتماعي والتخطيط الحضري، غير أن التعامل مع الموارد الطبيعية كان يتم بطريقة غير مسئولة. فقد بُني العديد من السدود والمحطات الكهرومائية في المناطق المحمية بيئيًا وذات الحساسية التاريخية مثل حسن كيف، نهر منصور في محافظة تونسيلي/ ديرسيم العلوية، والسيول الجبلية شرق البحر الأسود وإقليم همشين.

وقد بدأ العمل في مشروعات هيئة أعمال المياه هذه قبل الحكومة الحالية بعدة عقود، ولكن المعارضة والتعبئة الشعبية الواسعة ضدها فشلت في دفع الحكومة بعيداً عن النزعة التنموية التحكمية، وتطبيق سياسة تهتم أكثر بالتوافق. أما في المدن، وفي اسطنبول بشكل خاص، فإن التحول والتطوير الحضري المستهدف للربح قد خلق جيوباً من الرفاهية البالغة بعد طرد المقيمين السابقين منها.

وأخيراً، وقبل أن ينتهي عام ٢٠١٠ كانت سلسلة من التغييرات المزلزلة على وشك الحدوث، وإن تمت سيكون لها أثرها في التقليل من الغضب الذي جثم على صدر تركيا منذ زمن طويل. فسيشهد يوم ١٢ سبتمبر (وهو اختيار رمزي مهم لأنه يتوافق والذكرى الثالثة عشرة للانقلاب العسكري عام ١٩٩٧) استفتاء على تعديلات دستورية. وقد لقي هذا الاستفتاء معارضة- لأسباب مختلفة- من حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية، كما قرر حزب السلام والديموقراطية التركي مقاطعة الاستفتاء. ومرة أخرى قامت الحملة الداعية للتصويت بـ"لا" على فرضية أن الجمهورية العلمانية معرضة للتدمير إذا قال الناخبون "نعم". ولكن الناخبين قالوا بالفعل "نعم". فقد قُبلت حزمة الإصلاحات الدستورية بنسبة ٥٨٪، وإن تفاوتت النسبة كثيراً بين الأقاليم المختلفة. فالكثير من المناطق الساحلية بالغرب والأقسام القديمة التي تقطنها الطبقة المتوسطة في اسطنبول قالت "لا"، بينما انضم الكثير من المحافظات الكردية- وليس كلها- إلى صف المقاطعة.

وقد علقت التغييرات الدستورية المادة رقم ١٥ سيئة السمعة في دستور ١٩٨٠ التي منحت الحصانة لمنفذي الانقلاب. كما قلصت التعديلات من الذهنية المنغلقة عند كبار القضاة، بأن منحت البرلمان حق اختيار بعض قضاة المحكمة الدستورية، وتوسيع عضوية المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين (وهو هيئة رقابية على السلطة القضائية) للحيلولة دون التدخل المباشر من هيئات غير منتخبة في العملية القضائية. فلم يعد من المتاح أن تتكرر حالات مثل فصل فرحات ساريكايا المدعي العام في فان بعدما وجه الاتهام لقائد القوات المسلحة

أثناء التحقيق في حادث إرهابي. وقبل أن ينتهي العام كانت المئات من الشكاوى الجنائية قد وصلت مكاتب الادعاء العام، وازداد احتمال أن أشخاصًا مثل كنعان إيفرين وضباطه والآلاف ممن مارسوا التعذيب طوال الثمانينيات يمكن أن يمثلوا داخل قفص الاتهام، أي بعد ثلاثين عامًا من تحويلهم البلاد إلى مجزر كبير ورأى المراقبون المتفائلون أن ثقافة الحصانة الراسخة منذ زمن قد وصلت أخيرًا إلى نهايتها، بينما رأى آخرون أن المحاكم العليا واقعة بالفعل تحت سيطرة الحكومة. ولا شك أن القضاء التركي قد اعتاد أن يكون أداة للحكم القائم. وسيحكم الزمن على قدرة التدابير الجديدة على المساعدة في نشأة قضاء مستقل يستطيع تحقيق العدالة.

ومن التطورات المهمة أنه بعد هزيمة حزب الشعب الجمهوري (والذي تخلص أخيرًا من الزعيم المثير لخلاف دينيس بايكال) في الاستفتاء بدأ الحزب مع رئيسه الجديد كمال كليتش دار أوغلو في تنفيذ مقاربة أكثر تصالحية وأقل عرقية وقومية. فأعلن كليتش دار أوغلو استعداده لدعم الحكومة في إعداد دستور جديد ينهي مرة واحدة وللأبد إرث انقلاب ١٩٨٠ المعادي لليبرالية. إلا أن الفرص الضعيفة لتحول كل من "حزب الدولة السابق" و"الدولة الحارسة" إلى حزب ديموقراطي اجتماعي حديث، كانت تفترض إقلاع الاثنين عن سياسة لعرقلة العنيدة للديموقراطية، وعن نزعة العسكرة، وهما ما عُرف الحزب بهما على مدى العقد الأخير ولا يقل أهمية عما سبق الشروع في محادثات غير مباشرة بين الحكومة وزعيم حزب العمال الكردستاني المسجون عبد الله أوجلان، والتي بدأت في سبتمبر مع مد المقاتلين الأكراد لوقف إطلاق النار، الأمر الذي أوحى بأن الحل السلمي للصراع الكردي أصبح احتمالاً جديًا الآن. غير أن لحظة الفرصة المثيرة هذه سرعان ما بدت كفترة هدوء قصيرة تسبق دورة جديدة أخرى من الخداع والصراع اللذين رأت تركيا الكثير منهما. وتظل الحقيقة القائمة هي أن تركيا لم تقترب قط من معالجة جذور الكثير من مشاكلها الضاغطة، بقدر ما بدا ذلك ممكنًا في خريف ٢٠١٠.

مستقبلات تركيا المحتملة

إذا أخذنا خطوة إلى الوراء بالابتعاد عن السياسة اليومية المعقدة في تركيا، ستبدو أمامنا صورة بلد مزقته أزمات سياسية عديدة واستهلك الغضب قواه. مع ذلك هو نفسه البلد الذي ينمو نمواً اقتصادياً سريعاً بفضل روح ريادية الأعمال لدى صناعييه، والعمل الشاق لشعبه، والاستغلال الرأسمالي غير المحدود لعماله والذي يسهله انعدام الضوابط في سوق العمل. إنها الصورة الشائعة لأناس غاضبين من كل مناحي الحياة، ولجماعات تعيش خبرات خاصة للإقصاء والتمييز وحتى التحريض من جانب الآخرين. وقد ناقشت بشكل مفصل دور التآمر والتلاعب في صنع هذه "الأمة الغاضبة". وأمعنت النظر على نحو مفصل في مسئولية الدولة الحارسة (تحالف قادة الجيش وكبار القضاة وأقسام من البيروقراطية) التي تحكمت في تركيا على مدى الكثير من الحقبة التاريخية التي تناولها هذا الكتاب، ومارست هذا التحكم بدعوى إنقاذ الجمهورية من الشيوعية أول الأمر، ثم من الخطر الإسلامي. تحكم الحراس على أساس مقولة الحفاظ على الدولة، لا على أساس شرعية العملية السياسية، ومن ثم كانوا يتدخلون كلما رأوا أن هيمنتهم تتعرض للخطر.

والأمر الحاسم هنا أن الحراس لم يكونوا قط على درجة من القوة تسمح لهم بكبح العملية الانتخابية بمجرد أن تأخذ مسارها. وقد نجح الحراس خلال الفترة التي بحثناها في الحصول على تأييد طبقات اجتماعية ذات نفوذ (أقسام من المثقفين والطبقات المتوسطة إلى جانب كبار الصنعيين في اسطنبول) ومن خلالهم تشكلت الكتلة الجمهورية المهيمنة. غير أن السنوات الأخيرة من حكم حزب العدالة والتنمية قد شهدت سلسلة من الضربات الموجهة لحراس وقاعدتهم الاجتماعية- الاقتصادية. واليوم فقدت الكتلة الجمهورية القطاعات الأكثر حيوية في المجتمع، مثل الطبقات المتوسطة الأناضولية وفي اسطنبول، ومثقفي غرب تركيا والمحافظين في الأناضول. ولم يكن معظم الأكراد جزءاً بأية حال من

التحالف الجمهوري. يفقد الحراس قوتهم بسرعة، ولكنهم يعتمدون الآن على قاعدة اجتماعية يتزايد لديها التقوقع والخوف من الآخر، والتي تنظر إلى الرجال والنساء في الشوارع كجهلاء يدعون التدين، كما تحاول تعويض خسارة قوتها السياسية والاقتصادية ومكانتها الاجتماعية من خلال التركيز على تعبوية ثقافية عدوانية ومشينة.

من ثم لم يعد السؤال الآن عن إمكانية بقاء الدولة الجمهورية و"أنا" الحارسة. ففي الحقيقة هي لم تعد أكثر من صدفة جوفاء عليها بعض الزخارف المرئية من الخارج مثل الدفاع عن الحداثة الكمالية صور وتماثيل أتاتورك، حفلات راقصة وألعاب رياضية برعاية الجمهوريين تذكرنا بألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي، الرطانة عن العلمانية الكمالية وهي التي لم تتحقق قط. أما عبارة سي رضا رجل ديرسيم التي صرخ بها قبل شنقه عام ١٩٣٧: "هذا عار، هذا ظلم، هذا قتل عمد"، فقد ثبت أنها كانت نبوئية لمعظم التاريخ الجمهوري التركي. كما احتل تمثاله أحد الميادين الرئيسية في العاصمة الإقليمية ديرسيم منذ ٢٠١٠. وفي ندوة عقدتها جامعة ديرسيم في أكتوبر ٢٠١٠ ناقش أكاديميون ونشطاء الإبادة على مدى جلسات حضرها حاكم المحافظة. وحتى إذا كانت المدارس الابتدائية تحتفي كل يوم بالتعالي التركي، حيث يُجبر الأطفال على ترديد الصيغة لتالية "سعيد من يدعو نفسه تركيًا"، وإذا كان التفكير العسكري لا يزال يُغرس في أذهان الصغار من خلال دروس "الأمن القومي"، وحتى إذا كانت الشعارات العنصرية فوق قمم التلال في المحافظات الكردية باقية وإن تذوي ببطء، وحتى إذا كانت المحاكم لا تزال تدافع عن الدولة ضد مواطنيها ومع الجلاد ضد الضحية.. فإن التقليد السياسي الذي أنشأ تركيا الحديثة، أي الوحدوية والقومية الكمالية، قد أصبح باليًا. وسريعًا سيصبح شيئًا من الماضي.

أصبح السؤال الآن عن نوع الكتلة المهيمنة الجديدة التي ستحل محل الكتلة الجمهورية الكمالية. وستتوقف على محصلة التحول الجاري الإجابة عن السؤال

عن الشكل الذي ستتخذه تركيا. هل سيطاح بنظام الوصاية العلماني اسماً للدولة الحارسة الجمهورية، والذي يقوم فيه الجيش بمراقبة الحكومة والحكومة بمراقبة الشعب، ليحل محله ترتيب جديد لوصاية أخرى تلعب فيها الشبكات الدينية والإخوانيات الإسلامية دور الممسك بكل الخيوط؟ أي هل سيقوم نظام يضطلع فيه حزب العدالة والتنمية بنسخة إسلامية من حزب الشعب الجمهوري، ويفرض قيمه الاجتماعية المحافظة ومخاوفه القائمة على أرضية دينية من مجتمع متحرر جنسياً، مع توسيع دور الرئاسة الدينية كآلة قمعية لفرض الانضباط الأخلاقي الإسلامي؟ سيكون هذا بمثابة تقليد مؤسف من جانب سيناريو للوصاية الإسلامية، لكنه لن يكون مفاجأة كاملة. فكما تساءلت المؤرخة الكندية مرجريت ماكميلان عام ٢٠٠٩ "لكم اعتدنا على رؤية ثوريين تعهدوا ببناء عوالم جديدة، لكنهم انزلقوا إلى الوراء دون أن يدروا إلى ممارسة العادات والطرائق التي حلوا محله". وبالنسبة للقيود والضوابط التي يكتمل بها عمل النظام الديموقراطي نحتاج عادة إلى حزبين يمثلان جماعات اجتماعية مختلفة ولديهما رؤى مختلفة للمستقبل. ويتوقف الكثير هنا على مستقبل المعارضة الرئيسية، أي حزب الشعب الجمهوري. لا يزال هذا الحزب واقعًا حتى اليوم تحت القبضة الصارمة للكوادر ذات النزعة العسكرية والمتعاطفين مع الدولة العميقة ويتساءل المرء عن قدرة حزب الشعب الجمهوري على الخلاص من تراثه السلطوي ومواقفه الأيديولوجية العنصرية. هل سيختار التحول إلى حزب ديموقراطي اجتماعي حديث ذي التزام ثابت بأوربة تركيا، أم سيواصل النظر إلى العالم بعدسات العشرينيات من القرن الماضي؟

إن مثل هذه المعارضة البناءة من جانب الحزب الجمهوري بعد إصلاحه يمكن أن تساعد في تحقيق السيناريو الثاني، وهو سيناريو إرساء الديموقراطية الليبرالية. لكن هل ستكون الدولة التركية قادرة على تحويل نفسها إلى كيان ليبرالي لا يقوم منطقه المؤسِّس على خلق شعب منصاع- سواء اتخذ مظهراً غربيًا أم شرقيًا- ولا يديم نفسه من خلال الاستقطاب وإنما من خلال الحياة

الطيبة لجميع مواطنيه؟ هل تستطيع المحاكم العليا الاضطلاع بالدور النبيل بالدفاع عن الفرد ضد انتهاكات الدولة، وعن الضعيف ضد القوي.. وليس العكس؟ وهذا السيناريو ليس مستحيلاً، ولكن كيف يمكن أن يتحقق بدون دعم قوي من الاتحاد الأوربي؟ وأخيراً هناك السيناريو الأسوأ حيث يمكن أن نتخيل عودة قوية للدولة الحارسة التي ستعمل على استعادة السلطة باستخدام مستويات متصاعدة من التآمر والعنف، أي بإثارة الأتراك ضد الأكراد، ودفع العصابات الكردية للتورط في حرب في المراكز الحضرية غرب تركيا.

وترتبط بالسيناريوهات المذكورة (الوصاية الإسلامية الجديدة- الدولة الليبرالية- عودة الحراس) مسألة مستقبل الحدود التركية. الاحتمال الأول هو استمرار تركيا كدولة كبيرة يتشكل سكانها من الأتراك والأكراد وأقليات أخرى. والاحتمال الثاني هو تقسيم البلاد إلى دولة تركية كبيرة وكردستان مستقلة صغيرة في الشرق مع اتساع العنف ووقوع مذابح عرقية للأكراد في غرب تركيا ومن المؤكد أن سيناريو عودة الحراس سوف يقود إلى انشطار البلد، ذلك لأن روح هذا الحكم يجب أن تُبنى على إثارة أعمال عنف واسعة النطاق بين الأعراق، أي بين الأتراك والأكراد. كما سيكون من قبيل المستحيل التوصل إلى تسوية تضمن أوسع الحقوق الفردية والجماعية في سيناريو الدولة الليبرالية.

إن أي جمع بين السيناريوهات المذكورة سيتحدد على أساس عدد من العوامل الخارجة عن سيطرة الفاعلين داخل تركيا. وتتراوح هذه العوامل بين. موقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي من تركيا، سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وإيران، التطورات في العراق ومستقبل كردستان العراقية. هل ستصبح تركيا عضواً في الاتحاد الأوربي ودولة أوربية بمعنى الكلمة؟ هل ستسعى تركيا لتحقيق التوازن بين المنظورات الأوربية والشرق أوسطية والآسيوية، أم ستصبح أوربا جاراً متباعداً باستمرار.. يتوقف هذا على ما إذا كان الاتحاد الأوربي سيتمكن من التغلب على الأصوات المعادية لتركيا داخل صفوفه ويعيد التأكيد

بشكل مقنع على التزامه بمستقبل أوربي لتركيا. وإذا فشل في هذا فإنه سيعني استمرار أوربا في لعب دور محدود إزاء تركيا، دور ملتبس في أحسن الاحتمالات ومخرب في أسوئها. إن التصلب الأوربي، رفض السياسة العالمية، والشعبوية والإسلاموفوبيا والتي تتكون كرد فعل ضد الآثار غير المحتواة للعولمة والأزمة الاقتصادية.. كل هذا لن يساعد في إدخال إصلاحات موالية لأوربا.

بناءً على مسار الأحداث في العقود الثلاثة الأخيرة، يبدو السيناريو الأكثر ترجيحًا سيكون خليطًا بين الدولة الليبرالية وعناصر من سيناريو الوصاية الإسلامية الجديدة، بكل ما يمكن أن يحمل هذا الجمع من تناقضات ومن المثير أن هذا الاستنتاج ورد أيضًا في تقرير مسرب صادر عن السفارة الأمريكية في أنقرة. يقول التقرير: "ستظل تركيا خليطًا معقدًا.. مؤسسات وكفاءات وتوجهات غربية، مع ثقافة شرق أوسطية، والدين" (US Embassy, Ankara 2010). وإذا مال خيار "السير المتخبط" هذا نحو الجانب الليبرالي (باستمرار جهود حزب العدالة والتنمية لوضع دستور ديموقراطي يتحرر من الإرث السلطوي لانقلاب ١٩٨٠، والاضطلاع بمفاوضات ناجزة مع حزب العمال الكردستاني) فإن تركيا قد تصبح قادرة على أن تتحول إلى دولة لمواطنيها، بحيث لا يكون للانتماءات العرقية والدينية الثقل الذي تتمتع به الآن في تقرير الأمور. وستصبح تركيا- حتى في هذا السيناريو نصف المكتمل- خلال ما بين عشر إلى عشرين سنة دولة أغنى بكثير مما هي عليه الآن وستلحق وربما تتجاوز النجاح الذي حققته إسبانيا متأخرة ولكنه كان قويًا في الثمانينيات والتسعينيات. فالطبقات المتوسطة التركية، بما فيها البرجوازية الكردية النامية، سوف تتوسع أكثر وتنمو بثقة أكبر، وستصبح أقل تعاطفًا مع الأيديولوجيات الراديكالية والنزعة العسكرية. والأرجح أنها ستكون أقل عرضة للتلاعب السياسي. ستكون تركيا هذه أكثر تنوعًا واحتفاءً باختلافاتها العرقية واللغوية والدينية، وأكثر تسامحًا مع تاريخها المأسوي. وربما تصبح ذلك البلد الذي يلاحق مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية

ويحاسبهم على أفعالهم، وحيث تعتذر الدولة عن مسئوليتها عن المعاناة التي وقعت للكثير من مواطنيها. هذا هو السيناريو الوحيد الممكن لتركيا التي مازالت حتى اليوم أسيرة للغضب الذي ولدته عقود من سياسة الدولة الحارسة بدعوى حماية الدولة والقومية، بما في ذلك من الحلقات المتكررة للتطهير العرقي والعنف الجماعي. غير أنه أيًا كان السيناريو الذي سيتحقق فإنه لن يؤثر في تركيا وحدها، وإنما في أوربا والشرق الأوسط أيضًا. كما سيشكل مستقبل أكثر من خمسة ملايين تركي وكردي والكثير من الجاليات المسلمة للمهاجرين في الاتحاد الأوربي، ولمسلمي البلقان، وللرجال والنساء في شوارع دمشق وغزة.

كلمة أخيرة

في أواخر نوفمبر ٢٠١٠، أي قبل أسابيع قليلة من إرسال الكتاب للمطبعة، نشر موقع ويكليكس آلاف المذكرات والتقارير والإيجازات السياسية المرسلة من السفارات الأمريكية في مختلف أنحاء العالم إلى وزارة الخارجية. وقد أتاحت الوثائق إلقاء نظرة مثيرة على أعمال عالم الدبلوماسية وسياسة ما وراء الستار التي تمارسها الولايات المتحدة وحلفاؤها وأعداؤها. ولم أستطع هنا سوى أن أضمِّن مقتطفين بالغي الأهمية من مراسلات السفارة الأمريكية في أنقرة. غير أنني أود لفت الانتباه إلى مسألة مهمة أثارتها الوثائق المسربة: ما مدى شفافية الحكومة وما مدى التلاعب المقبول في المجتمعات الديموقراطية؟ هل يمكن تعليق الشفافية من أجل احتياجات "الأمن القومي" ذي التعريف الفضفاض؟ إلى أي حد يمكن للدول الليبرالية تبرير دعمها للمنظمات الإرهابية وتمويل الصراعات العرقية والدينية في الخارج؟ إنها أسئلة بالغة الأهمية بالنسبة لتركيا التي اعتادت نخبها الحاكمة استخدام تلك الأساليب بشكل منهجي خلال العقود الأخيرة، وإن استخدمتها- في الحقيقة- في حقل السياسة الداخلية أكثر من السياسة الخارجية.

تذكرنا فضيحة ويكليكس أيضًا بأن "الدولة العميقة" ومؤامرات "الحراس" غير

المنتخبين ليست مما تنفرد به تركيا. وتعزز السجلات التي أتاحها ويكليكس الرأي القائل بأن جزءًا كبيراً على الأقل في السياسة الخارجية الأمريكية يتم تنفيذه بشكل سري، ويتضمن عمليات واستراتيجيات تصيبنا بالدهشة لكونها غير قانونية، هذا إذا عرضت على محاكم أمريكية. كما تساعدنا ويكليكس في التمعن أكثر في الدولة الحارسة التركية : سياسة ما وراء الستار، دسائس، مؤامرات، معلومات مضللة، وتعاون مع "أعداء عدونا".. كلها جزء لا يتجزأ من البعد غير المرئي في الحكم، وهو موجود في كل الحكومات باستثناء الأكثر شفافية. وما يبدو مختلفًا بالنسبة لتركيا خلال العقود الثلاثة التي بحثناها في هذا الكتاب هو أن هذه "الدولة غير المرئية" قد أصبحت قوية و"مرئية" فعلاً بدرجة ألحقت الضرر البالغ بمشروعية الحكم. وقد تكون الفرصة مناسبة بسبب ما أتاحته الظروف من الكشف عن كثير من هذه الصلات السرية في تركيا اليوم. إلا أن التساؤل عما إذا كان إغراء التلاعب والتآمر سينكسر في تركيا وغيرها من البلدان، وعما إذا كان سيسود الحكم الشفاف والرقابة الديموقراطية.. ستتوقف الإجابة عنه على نجاح أولئك الذين يناضلون ضد العمليات الحكومية المغطاة وتلاعب "الدولة العميقة".

المؤلف

زميل باحث في مركز الدراسات الأوربية، كلية سان أنتوني

يُدرس سياسة الشرق الأوسط في معهد الاستشراق

دكتوراه من أكسفورد عام ٢٠٠٦

تنوع كتاباته بين تاريخ القومية، سياسة العرقية، حقوق الأقليات

المترجم

– عضو مجلس إدارة مركز البحوث العربية والإفريقية بالقاهرة

– مترجم وباحث في العلوم السياسية

– كاتب في العديد من المجلات والصحف المصرية والعربية

– مدير تحرير مجلة إفريقية -عربية (مختارات العلوم الاجتماعية)

– مدير تحرير الطبعات العربية من المنشورات الأكاديمية للمجلس الإفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية

– تأليف عدد من الكتب من أهمها: أزمة الوطنية المصرية ، مستقبل تنظيمات الجنوب ، البوليفاري : جدل الثورة والكاريزما

أهم الكتب المترجمة:

– التحرر الوطني في الشرق ١٩٨٠

– قضايا الثورة الفيتنامية ١٩٨٨

– إفريقيا والتنمية المستعصية ١٩٩١

– الحركات العمالية وصنع السياسات في إفريقيا ١٩٩٢

– من تجارب الديموقراطية في إفريقيا والوطن العربي ١٩٩٥

– المسألة الثقافية في إفريقيا ١٩٩٦

- لفوفة النوبة من الجبال إلى السهول ١٩٩٩
- ليبرالية سياسية أم انتقال ديموقراطي ١٩٩٩
- تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية في السودان ٢٠٠٢
- العولمة والتنمية والديموقراطية في إفريقيا ٢٠٠٥
- قضايا السلم المنشود في إفريقيا ٢٠٠٥
- التشكيلات الاجتماعية في إفريقيا ٢٠٠٧
- أحوال الصين ٢٠٠٩
- الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني في إفريقيا والوطن العربي ٢٠١٠
- تاريخ السودان الحديث ٢٠١٠
- القيم والتاريخ والديموقراطية في إفريقيا ٢٠١١

تحت الطبع:

- موسوعة السياسة
- تاريخ إثيوبيا

قائمة المحتويات